



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا - فرع اللغة والنحو والصرف

٠٠١١٨٨

الإيضاحُ والتَّسِينُ

لَمَّا قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِ " شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ " :

(إِنَّهُ خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ)

بِحِثِّ مَقْدَمِ لَيْلِ دَرَجَةِ المَاجِسْتِرِ فِي اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالصَّرْفِ

إعداد الطالب /

إسماعيل محمد بشير

بإشراف الدكتور /

صابر حامد عبد الكريم

العام الجامعي ١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ

١٠٣١٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص رسالة ماجستير بعنوان " الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب " شواهد

التوضيح " : إنه خفي على أكثر النحويين

إن هذا البحث - بما احتواه من فصول وأبواب ومسائل - يناقش قضية الاحتجاج بالحديث الشريف وموقف النحاة منها ، ويبين قوة حجة ابن مالك في تأييده الاحتجاج بالحديث الشريف ، وقدرته على دحض رأي المعارضين عن طريق ما ناقشه في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " .

ويبين أن ما منعه أكثر النحاة ، وما استضعفوا وروده في الكلام ، وما خصوه بالشعر له وجه صحيح في العريية حيث ورد في الحديث الشريف وفي كلام العرب .

وترتب على موقفهم هذا أن خفي عليهم كثير من مسائل النحو كانوا أحوج إلى معرفتها . وهو من ناحية أخرى يعالج أبرز المسائل الخلافية بين النحاة البصريين والكوفيين .

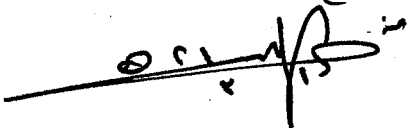
كما يبين هذا البحث صحة نسبة كتاب " شواهد التوضيح " عن طريق أقوال العلماء ، وعن طريق الموازنة بين آراء ابن مالك في هذا الكتاب وآرائه في معظم كتبه الأخرى حيث تطابق كثير منها إضافة إلى تكرار كثير من الشواهد المتنوعة .

وكان من أهم نتائج هذا البحث توضيحه - بطريقة غير مباشرة - معرفة ابن مالك بالحديث الشريف وعلومه وما يتعلق به ، ولعل هذا ما جعل طريقته في الاستشهاد بالحديث الشريف - وإن لم تجد قبولا عند المعاصرين له - تشيع عند المتأخرين عنه .

هذا وقد ذيلتُ البحث بفهارس متنوعة حسب ما يقتضيه .

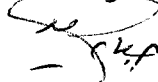
عميد الكلية :

أ.د/ صالح جمال بدوي



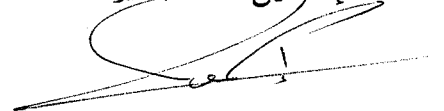
المشرف :

د/ صابر حامد عبد الكريم



الطالب :

إسماعيل محمد بشير



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، وخلق الإنسان فعلمه البيان ، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله أفصح العرب وأفضل من نطق بالضاد ، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الأخيار وسلم تسليماً كثيراً . وبعد :
لقد أطل ابن مالك - رحمه الله - النظر في كتب حديث رسول الله - ﷺ - واستشهد بالحديث الشريف في كثير من مؤلفاته النحوية .

اهتم ابن مالك - رحمه الله - بهذا الأمر وعني به عناية دعتة إلى أن يشرح ويوجه ما أشكل في تلك الأحاديث من مسائل لغوية ونحوية وصرفية ، ولعل ما ذكرته هنا - من توضيح ما أشكل في تلك الأحاديث - يتجلى بوضوح في كتابه الذي وضعه ووسمه بـ " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ، والذي سأحدث عنه في محاولة لمناقشة بعض ما ورد فيه عن ابن مالك من آراء وأدلة .

لقد كان ابن مالك يكثر في كتابه هذا من قوله - عقب بعض المسائل - : (وهو مما خفي على أكثر النحويين) وقوله : (وهو مما أغفله النحويون) : وقوله (وهذا مما لا يجيزه النحويون في الشر إلا على ضعف) وغير ذلك من المقولات التي توحى بانتقاده النحويين ورميه إياهم بالتغافل عن النظر في الأحاديث الشريفة ومن ثم الاستشهاد بها في المسائل النحوية المتعددة .

ووجد ابن مالك أن ما منعه النحاة أكثرهم وما كانوا يستضعفون وروده وما كانوا يخصّونه بالضرورة الشعرية من مسائل النحو - وجد ذلك كله أو معظمه - ماثلاً في الكلام المنشور - أعني الحديث الشريف - ومن ثم فهو يردّ على النحاة المعارضين للاستشهاد بالحديث الشريف منبهاً إياهم إلى أنه قد ترتب على امتناعهم ومعارضتهم أن خفي عليهم كثير من مسائل النحو كانوا أحوج إليها وكانوا في منأى عن خفائها عليهم لو أنهم تتبعوا الحديث الشريف واستقرعوه كما فعل .

وأردت - عن طريق هذا البحث - أن أتبين مدى قوة حجة ابن مالك في تأييده رأيه في الاستشهاد بالحديث الشريف ومدى قدرته على دحض رأي المعارضين عن طريق المسائل التي ناقشها ووجهها في كتابه الأنف الذكر ، وهل كان مذهبه سديداً كما رأى ، أم أن الحق مع من عارضه ؟ وهل ناقش هذه المسائل في كتبه الأخرى أم أهملها ؟ .

إن ابن مالك - إن صحّ هذا الرأي - كان يرمي إلى إثارة قضية الاستشهاد بالحديث الشريف في

مسائل النحو والتي كان هو خصماً فيها ؛ حيث عاب عليه كثير من النحاة — رحمهم الله تعالى —
استشهاده بالحديث الشريف في كتبه النحوية .

وكان على رأس هؤلاء النحاة أبو حيان النحوي الذي قال في شرح التسهيل : " .. لقد أكثر هذا
المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب ، وما رأيت
أحدًا من المتقدمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره^(١) .

كما عاب أبو الحسن بن الضائع — من قبل — على ابن خروف ما عابه أبو حيان على ابن مالك ؛
فقد نقل السيوطي عن أبي الحسن قوله : " .. ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه
الاستظهار والتبرّك بالمرويّ فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه
فليس كما أرى " (٢) .

ومنذ ذلك الوقت طرحت القضية نفسها في ساحات الباحثين والدارسين قديماً وحديثاً ، ومن قُدّر له
أن يكتب حول هذه القضية لم يأل جهداً ولم يتوان في بذل ما أمكنه سعياً وراء إظهار الرأي الأوفى
والأسلم حولها .

ومن الذين بذلوا جهوداً مشكورةً في هذا المجال فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السليبي
في بحث بعنوان : " الحديث الشريف " وفي بحث آخر بعنوان : " الاستشهاد بالحديث في اللغة " كما
كُتبت الدكتور خديجة الحديثي كتاباً بعنوان : " موقف النحاة من الحديث الشريف " ، وعرض له
أيضاً الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه : " نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة " .

هذا ، والبحث يشتمل على مقدمة وتمهيد وقسمين — يتضمّن كل منهما ثلاثة أبواب — وتذييل
وخاتمة وفهارس .

أما المقدمة فتشتمل على ذكر الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع وقد تقدمت .

التمهيد : نظراً لأن ابن مالك بنى قوله : " .. إنه خفي على أكثر النحويّين " على مذهبه في
الاستشهاد بالحديث الشريف ، فسأتحدث عن هذه القضية تمهيداً للدخول إلى موضوع البحث ولكن
بصورة مقتضبة ؛ لأن القضية قد تناولها أكثر من مباحث ، وقد بدأت بالكلام عن الحديث الشريف
روايةً وعنايةً وضبطاً وتدويناً ؛ لأنه هو مثار هذه القضية .

القسم الأول من موضوع البحث : يتعلّق بالمسائل التي قال ابن مالك عنها : (إنها خفيت على أكثر
النحويّين) ، ويشتمل على ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الأسماء ، ويحتوي على ثلاث مسائل .

(٢) الاقتراح في أصول النحو ٤٣ " تحقيق الحمصي " .

(١) التذييل والتكميل ٥ / ١٦٩ (مخطوط) .

الباب الثاني : الأفعال ، ويحتوي على ثلاث مسائل أيضاً .

الباب الثالث : الحروف ، ويحتوي على أربع مسائل .

القسم الثاني : المسائل الملحقه ، وهي مسائل لم ترد في كتب معظم النحاة المتقدمين على ابن مالك والمعاصرين له كما ذكرها هو ، ولم يصرح ابن مالك في أثناء مناقشتها بأنها خفيت على أكثر النحويين ، ويحتوي هذا القسم أيضاً على ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الأسماء ، ويشتمل على أربع مسائل .

الباب الثاني : الأفعال ، ويشتمل على سبع مسائل .

الباب الثالث : الحروف ، ويشتمل على خمس مسائل .

التذييل : وفيه ذكر بعض النصوص التي ثبتت نسبة كتاب " شواهد التوضيح " لابن مالك ، إضافة إلى الموازنة بين آرائه في هذا الكتاب وآرائه في معظم كتبه الأخرى ؛ فربما يمكن الوصول عن طريق ذلك إلى شيء في مسألة نسبة الكتاب إليه .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

الفهارس : وهي متعددة حيث وضعت فهرساً للآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والاستعمالات العربية ، والأشعار ، ومصادر البحث ومراجعته مرتبة حسب حروف المعجم ، كما وضعت فهرساً لمحتويات البحث .

وقد قمت بدراسة المسائل على النحو التالي :

(١) تصدير المسألة بكلام ابن مالك ونصه فيها لأنه هو مثار البحث والدراسة

(٢) التقديم للمسألة ؛ وذلك للربط بين نص ابن مالك ودراسة المسألة .

(٣) مناقشة المسألة عند المتقدمين على ابن مالك من الخليل بن أحمد إلى الربع الأول من القرن السابع .

(٤) مناقشة المسألة عند المعاصرين لابن مالك ممن عاش معه معظم القرن السابع .

(٥) مناقشة المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ممن جاء بعده ، مع ذكر آراء المحدثين فيما ناقشوه

من تلك المسائل .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث أذكر بعضاً من المانعين ثم بعضاً من الجوزين مصرحاً بنصوص كل منهم معتمداً على وضوحها في الدلالة على رأي المنع أو الجواز ، ثم أجمل معهم من وافقهم أو وافقوه على ذلك الرأي ، ثم أعلق على آراء النحاة الذين يمكن أن يلحقوا هؤلاء المانعين أو الجوزيين ، كما أعلق على النحاة الذين يقفون في المسألة موقفاً محايداً لا يفهم من كلامهم الرفض ولا الجواز ، أو يكون لهم رأي في المسألة ثم يُنقل عنهم رأي آخر فيها ، هذا فيما كانت فيه المسألة متداولة بين الرفض والجواز ، وكذا أفعل في المسائل التي تتعلق دراستها بذكر المسألة وإغفالها ، وكل ذلك حسب توفر

النحاة وآرائهم ونصوصهم ، وكل من ذكرتهم من النحاة وآرائهم إنما هو على سبيل المناقشة العامّة في المسائل وليس على سبيل الحصر ؛ إذ لا يمكنني ذلك ولا أدعيه .

وقد حاولت - قدر المستطاع - ذكر أشهر النحاة مع آرائهم في كل مرحلة من المراحل الثلاث ، ثم إن ذكرت نحوياً واحداً مع نصّه في المسألة لم أضع له رقماً وإنما أضعه إذا تعدّوا .

كما قمت بتخريج الآيات والقراءات القرآنية والأحاديث الشريفة والاستعمالات العربية من مصادرها قدر الإمكان ، واعتمدت في تخريج الأحاديث على المصادر التي ورد فيها اللفظ الشاهد للمسائل ، وحاولت ذكر أكبر قدر من هذه المصادر للرجوع إليها والتثبت منها عند الحاجة ، وإذا ذكرت مصدراً وردت فيه الأحاديث الشريفة بروايات متعددة تبهتُ إلى ذلك ، وقد أذكر بعض تلك الروايات .

واهتممت بالشواهد الشعرية قدر الإمكان حيث رقمتها ترقيماً متسلسلاً في البحث كُله ، وخرّجتها ذاكراً بجرها ، وقائلها ، وبعض المصادر التي وردت فيها ، وهناك شواهد تعذر عليّ تخريجها ؛ إذ لم أجدتها مذكورةً فيما بين يديّ من المراجع فأثبت المصدر الذي ذكرت فيه .

ولم أترجم لأحد من النحاة ولا اللغويين ، ووثقت جميع النصوص في البحث من مصادرها قدر المستطاع ، وما لم يمكنني عزوه إلى مصدره لعدم عثورني عليه أثبت المصدر الذي وجدته فيه . واعتمدت في الموازنة بين آراء ابن مالك في هذه المسائل وآرائه في كتبه الأخرى على كل من كتاب " شواهد التوضيح ، وشرح عمدة الحفاظ وعُدّة اللافظ ، وشرح الكافية الشافية ، وشرح التسهيل ، ومتن الخلاصة (الألفية) " .

وبعد هذا العرض الموجز لمنهج الرسالة لا يسعني إلا أن أتوجّه بالشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى أولاً ، ثم أتقدم بالشكر للقائمين على جامعة أم القرى على ما يبذلونه من خدمة جلييلة للطلاب ، وعلى جهودهم في نشر العلم ، ثم من الشكر الواجب أن أسجّل اعترافي بالجهد الصادق المخلص الذي بذله أستاذي الكريم الدكتور : صابر حامد عبد الكريم في الإشراف على هذه الرسالة والتوجيه الدقيق المفيد في ترتيب فصولها وإبداء الرأي حتى اعتدلت بعد ميلها واستوت على سوقها ، فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه على صنيعه خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من شجع وأعان على تدوين هذه الرسالة .

وبعد : فهذا جهد المقلّ ، وهذه محاولة لعلها تكون حققت ما يرجى منها ، فإن لم تكن كذلك فعساها أن تكون قد قاربت ذلك أو تكاد ، فإن من صواب فمن الله سبحانه وتعالى وحده ، وإن من زلّ وخطلّ فمن نفسي والشيطان ، والله المستعان وهو المسؤول أن يوفّق إلى سبيل الرشاد ويُبعد عن طرق الغواية والفساد ؛ إنه على ما يشاء قدير .

وصلى الله تعالى وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

ملهَيْدٌ

تعريف الحديث الشريف

الحديث النبوي الشريف هو : ما أضيف إلى رسول الله - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية^(١)، وحول هذا التعريف تدور أكثر أقوال أهل الحديث وغيرهم عند تعريفه . ويشمل الحديث أيضاً أقوال الصحابة - ﷺ - في وصف أفعال الرسول - ﷺ - وحياته . لقد أخبر الرسول - ﷺ - عن نفسه أنه أفصح العرب فقال : " أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ يَدَّ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَأَسْتَرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ " (٢) .
وعنه تقول عائشة رضي الله عنها : " كَانَ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - كَلَامًا فَضْلًا يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ " (٣) .

ويقول الجاحظ في وصف كلام الرسول - ﷺ - : " .. فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة ، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة ، وشيّد بالتأييد ، ويسرّ بالتوفيق ، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبة عليه ، وغشاه بالقبول ، ويجمع له بين المهابة والحلاوة ، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام ، ومع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته ، ولم تسقط له كلمة ، ولا زلت له قدم ، ولا بارت له حجة ، ولم يقم له خصم ، ولا أفحمه خطيب ، بل يبدّ الخطب الطوال بالكلام القصير .. ثم لم يسمع الناس بكلام قطّ أعمّ نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أجمل مذهباً ولا أكرم مطلباً ولا أحسن موقعاً ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح عن معناه ولا أبين في فحواه من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم كثيراً " (٤) .
وعلى نحو قول الجاحظ هذا وُصِفَت فصاحة رسول الله - ﷺ - عند العلماء وبخاصة الذين عنوا بدراسة الحديث النبوي الشريف تعريفاً وروايةً وضبطاً وتدويناً .
وفيما يلي الكلام عن رواية الحديث والعناية به وضبطه وتدوينه .

(١) علم الحديث لابن تيمية ٥٥-٦٠ ، ودراسات في الحديث للدكتور عباس يرمي ١٣-١٥ ، وأحاديث الرسول - ﷺ - للدكتور

عبد النعم النمر ١٢ .

(٢) الفائق للزمخشري ١ / ١١ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ١ / ٩٦ ، والنهاية لابن الأثير ١ / ١٧١ ، وجامع الأحاديث

للسيوطي ٣ / ٢٢٩ الحديث (٨٦١٧) .

(٣) مسند الإمام أحمد ٦ / ١٣٨ .

(٤) البيان والتبيين ٢ / ١٧ - ١٨ .

رواية الحديث والعناية بضبطه

إن مرتبة السنة النبوية تلي مرتبة القرآن الكريم في الحجية ؛ فهي مفسرة لنصوصه ومبيّنة لمعناه ، ولذلك عنيت الأمة الإسلامية بالحديث الشريف .

وكان لا بدّ من نقله وضبطه والعناية به والاعتماد عليه ؛ لأنه المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وقد كان من حرص المسلمين عليه أن بذلوا أعظم الجهود من أجله وأوعّوه صدورهم وكتبهم فلقي من الاحترام والمحافظة عليه ما لم يلقه كلام بشر قطّ .

والصحابّة - ﷺ - كانوا يتلقون الأحاديث من رسول الله - ﷺ - لاتباعها والعمل بمهديها في جميع أمور حياتهم ، ومن هنا فقد نقل الرواة منهم تفاصيل حياة الرسول - ﷺ - وأحواله في مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه ويقظته ونومه وقيامه وعوده ، فلم يتركوا صادراً عنه - ﷺ - يستطيعون نقله إلا نقلوه ، ومن يطالع كتب الحديث يرى ذلك واضحاً جلياً .

لقد اعتنوا - رضوان الله عليهم أجمعين - بالسنة ، وشغفوا بها بالدرجة التي جعلتهم يحرصون على حضور مجالس رسول الله - ﷺ - حرصاً شديداً إلى جانب قيامهم بأعمالهم اليومية من الرعي والتجارة وغيرها ، وقد يصعب على بعضهم الحضور فيتناوبون مجالسه عليه الصلاة والسلام .

وسرت العناية بالسنة من الصحابة إلى التابعين فكانوا يرحلون إلى مدينة رسول الله - ﷺ - يسألون الصحابة - ﷺ - عن الحديث وما نقلوه عن الرسول عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم^(١) .

ولقد دعا النبي - ﷺ - الصحابة إلى أن يبلغوا عنه حديثه فقال : " لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْعَائِبَ ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ " ^(٢) ، وفي رواية : " قُرْبٌ مُبَلِّغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ " ^(٣) ، وقال - ﷺ - : " حَدِّثُوا عَنِّي كَمَا سَمِعْتُمْ وَلَا حَرَجَ " ^(٤) ، وقال في معرض الدعاء لمن يحفظ كلامه ويعيه ثم يبلغها عنه - ﷺ - إلى غيره كما سمعه : " نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ عَنَّا كَمَا سَمِعَهُ ؛ قُرْبٌ حَامِلٌ فَقِهِ غَيْرِ فَقِيهِ ! " وفي رواية : " وَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ " .

(١) انظر حول هذا الكلام كتاب تدريب الراوي للسيوطي ص ٣ وما بعدها ، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٤ وما بعدها ، و السنة قبل التلويح لمحمد عجاج الخطيب ٥٨ - ٦٨ ، و الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١٥ - ١٦ .

(٢) أخرجه البخاري في (٣) كتاب العلم : (١٠) باب قول النبي - ﷺ - : " رُبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ " ٣٠/١ ، الحديث (٦٧) ، وسنن ابن ماجه ١ / ٨٥ ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ١٨٢/١ وفيه : " أَلَا فَلْيُبَلِّغْ .. مِنْكُمْ .. فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُبَلِّغَهُ .. إلخ " ، والإمام للقاضي عياض ص ١٥ .

(٣) أخرجه البخاري في (٢٥) كتاب الحج : (١٣٣) باب الخطبة أيام منى ٥٣٥-٥٣٦ ، الحديث (١٧٤١) ، وسنن ابن ماجه ١ / ٨٥ وفيه : " أَوْعَى لَهُ " ، والإمام ص ١٣ وفيه لفظ ابن ماجه ، وجامع بيان العلم ١ / ١٨٣ .

(٤) الإمام ١٢ ، وجامع بيان العلم ٢ / ٧٩٩ ، واللفظ من الإمام .

وفي رواية : " فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ " (١) .

كما أنذر - ﷺ - وأوعد من يكذب ويضع عليه حديثاً لم يحدث به فقال : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " وقال في رواية : " أَلَا مَنْ افْتَرَى عَلَيَّ كَذِبًا مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " (٢) .

وكان الصحابة - رضوان الله عليهم - يتفاوتون في مقدار روايتهم لحديث الرسول ﷺ ، فمنهم من قلت روايته عنه ، ومنهم من كثرت روايته عنه لملازمته له في أكثر أحواله حضراً وسفراً ، ومنهم من لم يرو شيئاً بسبب انشغاله بالعبادة والانقطاع لها ، أو لانشغاله بالقتال في سبيل الله ، أو لكثرة أسفاره .. وغير ذلك مما صرف الأكثرين عن رواية الحديث الشريف ؛ فلا تكاد تسمع لبعض الصحابة ذكراً في كتب الحديث وغيرها مما يتعلّق به كالفقه وغيره (٣) .

وقد شدّد الصحابة - ﷺ - في رواية الحديث الشريف فوضعوا الضوابط والقواعد والأسس لمعرفة من يروي الحديث ، واشتروا شروطاً متى توفّرت صحّ بها السند والمتن .

وكان الخلفاء الراشدون أكثر من تشدّد في رواية الحديث ؛ فلا يروونه إلا بعد تثبّت ويقين ينقطع معه الشكّ ، وأشهر ما يُستشهد به على تشدّدهم في الرواية ما روي من أن الجدة جاءت إلى أبي بكر - ﷺ - تلتمس الميراث فقال لها : مَا أَجْدُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - ذَكَرَ لَكَ شَيْئًا ، ثُمَّ سَأَلَ النَّاسَ ؛ فَقَامَ الْمُغِيرَةُ فَقَالَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يُعْطِيهَا السُّدُسَ ، فَقَالَ لَهُ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ ؛ فَأَنْفَذَ أَبُو بَكْرٍ - ﷺ - لَهَا السُّدُسَ (٤) . وهكذا كان عمر وعثمان وعليّ - رضوان الله عليهم أجمعين - في الثبّت في النقل ، ولم يكن فعلهم هذا إلا للاحتياط في ضبط كلام الرسول - ﷺ - لا لشيء آخر مما عساه أن يكون مَطْعَنًا كالتُّهْمَةُ وشوء الظن (٥) .

وكان الورع والخشية والخوف من الخطأ تلازم رواية الحديث الشريف وتحيط بها ، وقد كانوا يودون أن لو حدّثوا بكثير من الأشياء التي نُقلت إليهم عن رسول الله - ﷺ - ولكن يمنعهم من ذلك عدم اليقين التام بأن المحدث به هو كلام النبي الكريم ؛ لأنه قال : " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " .

وأودّ هنا - حيث الحديث متعلّق بالرواية والرؤاة - أن أذكر كلاماً حول

(١) انظر الحاشية (٢ ، ٣) ص ٢ من هذا البحث .

(٢) سنن ابن ماجه ١٣/١ ، وأبو داود ٦٣/٤ ، الحديث (٣٦٥١) ، والترمذي ٣٤/٥ - ٣٥ ، الحديثان (٢٦٥٩ ، ٢٦٦١) ، والإمام ١١ ، ١٢ .

(٣) انظر منهج النقد في علوم الحديث ٥١ .

(٤) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للشيبوطي ٥٤ / ٢ . (٥) انظر منهج النقد في علوم الحديث ٥١ - ٥٤ .

عربية الرواة وعجميتهم فقد كان هذا مبعث تعليل من تعليقات المانعين للاحتجاج بالحديث في النحو، وقد قال السيوطي في الاقتراح: " .. فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمؤلدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم .. إلخ" (١) .

والصحابية - رضوان الله عليهم - كما هو معلوم - أول من آمن بالرسول - ﷺ - وقام بنقل الحديث وروايته - كما سبق (٢) - على أنه واجب عليهم .

وقد كان المحيطون منهم بالرسول - ﷺ - بادئ الأمر في الجزيرة عربياً فصحاء لا يتطرق إليهم الشك لا في روايتهم ولا في لغتهم ؛ فالمنقول صحيح ، ولغتهم لغة ذلك المنقول .

ولما امتد الإسلام وانتشر عن طريق الفتوحات الإسلامية ، ودخل الناس في الدين الإسلامي جماعات وأفراداً امتزج العرب بالعجم واختلطوا ، وكان بعض حملة العلم من الموالى الذين دخلوا في الإسلام وعاصروا الرسول ﷺ ، ومن ثم فهم أصحابه الحريصون على رواية كلامه - ﷺ - كما نطق به .

ولقد نبغوا في العلم بحكم مخالطتهم لسادتهم في السر والعلن ، وملازمتهم لهم في الحضرة والسفر ، والدليل على ذلك نبوغ نافع مولى ابن عمر ؛ فقد أخذ نافع عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أكثر علمه .

ورواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر يسميها المحدثون بسلسلة الذهب (٣) .

وغير نافع هذا كثيرون لو أردت إحصاءهم لطال المقام ، والذي أردت تقريره هو أن العلماء - مع امتداد الزمن - أصبح أكثرهم من الموالى (٤) .

(١) الاقتراح ٤٠ والمجم ٣٣٨/١ ، وانظر كلام أبي حيان الآتي ص ١٨ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢-٣ من هذا البحث .

(٣) انظر " فجر الإسلام " لأحمد أمين ١٥٢ - ١٥٥ .

(٤) ذكر الدكتور عودة أبو عودة في كتابه : " بناء الجملة في الحديث " ص ٦٨٧ أن الدكتور حسن موسى الشاعر - في بحثه القيم الذي نال به درجة الدكتوراه وهو بعنوان : " النحاة والحديث النبوي " - قام بإحصاء نسبة الرواة العرب إلى الرواة الموالى في البصرة والمدينة المنورة ومكة المكرمة ، واستمدّ هذه النسبة من كتب الطبقات ، وكانت النتائج كما يلي :

أولاً : مجموع التابعين في طبقات الرواة في البصرة (٤٣٣) بينهم (٧١) من الموالى ، أي بنسبة (٨٤%) من العرب ، و (١٦%) من الموالى .

ثانياً : مجموع التابعين في طبقات المدينة (٥٠٤) بينهم (١٤٧) من الموالى ، أي بنسبة (٧٠%) من العرب ، و (٣٠%) من الموالى .

ثالثاً : مجموع التابعين في طبقات مكة المكرمة (١٣١) بينهم (٢٢) من الموالى ، أي بنسبة (٨٣%) من العرب ، و (١٧%) من الموالى .

فالنسبة العامة للعرب والموالى في البصرة والمدينة ومكة هي : (٧٩%) من العرب ، و (٢١%) من الموالى على وجه التقريب .

رواية الحديث بين اللفظ والمعنى

تقدّم بيان خوف الصحابة وخشيتهم من نقل الحديث وروايته الأمر الذي جعل كثيراً منهم يحرص حرصاً شديداً على رواية الرسول - ﷺ - كما نطق به وكما سمعه هو عن المصطفى الكريم نفوراً من الوعيد المترتب على من كذب عليه ، وأملاً وطمعاً في أن يحظى بدعوة الرسول - ﷺ - في قوله : "تَضَرَّ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ عَنَّا كَمَا سَمِعَهُ.. إلخ" الحديث .

وكان رسول الله - ﷺ - أشدَّ حرصاً على أن يؤدي كلامه كما تلفظ به ، ومن شواهد ذلك فعله مع البراء بن عازب رضي الله عنه ، فقد روى البراء أن النبي - ﷺ - قال : " يَا بَرَاءُ! كَيْفَ تَقُولُ إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ ؟.. قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ طَاهِرًا فَتَوَسَّدَ يَمِينَكَ ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَاللِّجَاتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ؛ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ " فَقُلْتُ كَمَا عَلَّمَنِي غَيْرَ أَنِّي قُلْتُ : وَرَسُولِكَ ، فَقَالَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي : " وَبِنَبِيِّكَ " ، فَمَنْ قَالَهَا مِنْ لَيْلَتِهِ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ " (١) .

وكثير من الرواة كان يتشدد في الحفاظ على نصّ الحديث ليكون بلفظه ؛ فيمنعون زيادة حرف أو حذفه وإن كان لا يترتب عليه تغيير في المعنى ، كما يمنعون إبدال كلمة بأخرى أو تقديمها عليها .. إلخ (٢) .

كل هذا وغيره دعا قوماً إلى أن يمنعوا نقل الحديث وروايته بالمعنى ، ويقرّر هذا قول ابن الأثير : " .. لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه ونقطه وإعرابه أمر من أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكلّ ناقل ، والأجدر بكلّ راوٍ حتى أوجب قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى " (٣) .

إن رواية الحديث بالمعنى أمر دعت إليه الضرورة الملحة ، ومع أن القاعدة الأصولية تقول : " إن الضرورات تبيح المحظورات " إلا أن الذين منعوا النقل بالمعنى لم يبيحوه حتى في الضرورة الملحة ؛ فلم تجز رواية الحديث بالمعنى إلا عند بعض الرواة والعلماء من أمثال عائشة أم المؤمنين والحسن البصري والشعبي وإبراهيم النخعي رضوان الله عليهم (٤) .

حتى الذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما كان ذلك بشروط محدودة مضبوطة تحفظ للحديث عبارته إلى

(١) انظر " المحدث الفاصل " للرامهرمزي ٥٣٢ ، و " الكفاية في علم الرواية " ٢٧٠ .

(٢) لمزيد من المعرفة حول هذه النقطة انظر " الكفاية في علم الرواية " ٢٦٥ باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجباً " .

(٣) جامع الأصول ١ / ٥١ . (٤) المحدث الفاصل ٥٣٤ ، والكفاية في علم الرواية ٣٠٩ .

جانب معناه .

ولعلّ مما يوضح تلك الضوابط المشروطة ما ذكره ابن الصلاح في مقدّمته في علوم الحديث حيث ذكر عدداً من الشروط يجب توفّرها في الراوي ، وبين أن من توفّرت فيه هذه الشروط فقد اختلف العلماء في جواز روايته الحديث بالمعنى ، وذكر أن الأصحّ جواز روايته الحديث بالمعنى ، وأما من لم تتوفّر فيه تلك الشروط فلا تجوز له الرواية بالمعنى ، وأطال الكلام مبيّناً أن أحوال الصحابة تشهد بجواز الرواية بالمعنى ، وأن ما دوّن في الكتب ليس لأحد أن يغيّر لفظه ، كما أنه ليس لأحد أن يغيّر تصنيف غيره .

قال : " .. إذا أراد^(١) رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصده خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التّفاوت بينها فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك ، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير .

فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول فجوّزه أكثرهم ولم يجوّزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم ، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله - ﷺ - وأحازه غيره .

والأصحّ جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه ؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ .

ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس — فيما نعلم — فيما تضمّنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغيّر لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم^(٢) .

فقوله : " عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها ، خبيراً بما يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التّفاوت بينها .. قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه " يشتمل على الشروط التي يجب توفّرها فيمن تجوز له الرواية بالمعنى ، وقد رجّح ابن الصلاح جواز رواية الحديث الشريف بالمعنى لمن توفّرت فيه هذه الشروط .

(١) أي : إذا أراد الراوي .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٠٥ - ١٠٦ .

تدوين الحديث وأوائل المصنفين فيه

نهى النبي - ﷺ - في بادئ الأمر عن تدوين الحديث فقال : " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ " (١) .

وقد كان ذلك النهي خشية أن يختلط كلامه بكلام الله سبحانه وتعالى فيلتبس على الناس ، وخشية أن تسلك الأمة ما سلكه أهل الكتاب حين اتخذوا كتباً ورثوها عن آبائهم وتركوا كتاب الله وراء ظهورهم كأهم لا يعلمون (٢) .

ثم جاءت أحاديث تدلّ على جواز التدوين والعود عن النهي عنه ، فمن ذلك ما رواه أبو هريرة - ﷺ - فقال : " لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَذَكَرَ الْخُطْبَةَ (خطبة النبي ﷺ) ، قَالَ : فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ : أَبُو شَاهٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! اكْتُبُوا لِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : " اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ " يعني الخطبة " (٣) .

وقد اختلف الصدر الأوّل في تدوين الحديث ، فمنهم من كره كتابته وأمر بحفظه كعمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي سعيد الخدري ، ومنهم من أباح ذلك كعليّ ، والحسن ابنه ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، وعبدالله بن عمرو بن العاص وغيرهم من الفريقين رضوان الله عليهم .

وقد مرّ تدوين الحديث بعدّة مراحل حتى انتظم التصنيف فيه ، وهذه المراحل تتلخّص فيما يأتي :

١- التدوين في عصر النبوة :

لقد اشتغل عدد من الصحابة - رضوان الله عليهم - بالقرآن الكريم حفظاً وتدويناً ، فكان هناك من يسمّون بكتّبة الوحي ، منهم زيد بن ثابت ، وأبيّ بن كعب ، وغيرهما ، وورد النهي عن تدوين الحديث الشريف في بداية الأمر غير أن ذلك النهي نُسخ بعد ذلك بأحاديث أخرى دلّت على الإباحة بعد أن زالت الخشية من الأسباب التي دعت إلى النهي من قبل ، فكان عدد من الصحابة يملكون صحائف قد جمعوا فيها طائفة من أحاديث المصطفى - ﷺ - كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي سمّاها الصحيفة الصادقة (٤) .

٢- التدوين في عصر الخلفاء الراشدين والصحابة :

ذكرتُ من قبل عند الحديث عن رواية الحديث والعناية بضبطه أن الخلفاء الراشدين شدّدوا في

(١) جامع بيان العلم / ١ / ٢٦٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ٨٨ ، تدوين السنة ٣٧ .

(٢) جامع بيان العلم / ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ٨٨ ، تدوين السنة ٤٠ - ٤١ .

(٣) سنن أبي داود ٤/٦٢،٦٤٥، الحديث (٣٦٤٩ ، ٤٥٠٥) ، وجامع بيان العلم / ١ / ٢٩٨ ، تدوين السنة ٤٢ .

(٤) تدوين السنة ٤٢ .

الرواية ، فلا يروون الحديث إلا بعد تثبت وتمحيص شديدَيْن ، كان هذا في الرواية وما يتعلّق بها^(١) .
ومع هذا التشديد فقد استمرّت رواية الحديث وفق الضوابط والشروط الموضوعية لذلك إلا أنّهم في جانب تدوين ذلك المرويّ امتنعوا أشدّ الامتناع ، وكان ذلك حرصاً منهم على سلامة القرآن الكريم .
فهذا أبو بكر ، وعمر بن الخطاب ، وعليّ بن أبي طالب - ﷺ - ينهون عن التدوين ، فأبو بكر كان قد جمع بعض الأحاديث ثم أمر بإحراقها ، وعمر بن الخطاب أراد أن يكتب الحديث " السنن " فاستفتى الصحابة فأشاروا عليه بالكتابة ، فجعل يستخير الله شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله على قلبه فقال :
" إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنْنَ ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا قَبْلَكُمْ كَتَبُوا كِتَابًا فَأَكْبُوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ .. " ^(٢) .
كما أن عليّ بن أبي طالب يقول فيما رواه عنه عبد الله بن يسار : " أَعَزُّمُ عَلَى كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا رَجَعَ فَمَحَاهُ .. " ^(٣) .

ثم جاء وقت أصبح فيه الخلفاء الراشدون والصحابة يدونون الحديث أو يحضون على كتابته متراجعين عن رأيهم في المنع ؛ لتراجع ما أدّى إلى ذلك المنع من أسباب ، ومطالبين بالكتابة لنشوء الأسباب التي دعت إليها كالوضع في الحديث لأهداف شخصية واجتماعية وعقدية وفكرية ظهرت مع اتّساع رقعة الدولة الإسلامية .

فهذا عمر - ﷺ - الذي استخار الله شهراً - بعد أن أشير إليه بالتدوين فامتنع عنه - يقول : " قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ " وهو نصّ الحديث الذي رواه أنس بن مالك عن رسول الله - ﷺ - في إباحة التدوين^(٤) .
٣- التدوين في عصر التابعين :

لقد تمسك بعض التابعين - تأسياً بالصحابة في موقفهم من التدوين - بعدم جواز الكتابة فكرهوا التدوين واستحبوا أخذ الحديث عنهم حفظاً كما أخذوه هم ، ومن هؤلاء الذين كرهوا التدوين : الإمام الشعبي ، والأوزاعي ، وإبراهيم النخعي ، وإبراهيم بن يزيد التيمي .
كما وجد من التابعين من يميز الكتابة اقتداءً بالصحابة ، فلا يرون بأساً في تقييد العلم ومن هؤلاء : سعيد بن المسيّب ، وعطاء بن أبي رباح ، إضافةً إلى بعض التابعين ممن رجح عن رأيه الأوّل في الكتابة من أمثال الشعبي ، وسعيد بن جبير رضوان الله عليهم أجمعين .

(١) راجع ص ٣ من هذا البحث .

(٢) جامع بيان العلم ١ / ٢٧٥ ، وتدوين السنة ٤٩ - ٥٠ .

(٣) جامع بيان العلم ١ / ٢٧٢ ، وتدوين السنة ٥٣ - ٥٤ وانظر حول هذا كتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ٣٦ وما بعدها .

(٤) جامع بيان العلم ١ / ٣٠٦ ، وانظر حول هذه النقطة تدوين السنة ص ٥٧ وما بعدها ، وتقييد العلم ص ٧٨ وما بعدها .

وفي عصر أواسط التابعين في أوّل المائة الثانية للهجرة بدأ التدوين بشكله المنظّم ، فقد أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بجمع الأحاديث ، وكتب إلى الآفاق أن " انظروا إلى حديث رسول الله - ﷺ - فاجمعوه " .

وقد كان إقدامه على هذا الأمر لسبب هو خوفه من اندراس العلم وفناء العلماء ، فقد بين ذلك في كتابه إلى أهل المدينة حين أمر عامله عليها أبا بكر بن حزم أن يكتب ما عنده من الأحاديث ، وانطلاقاً من هذا قام العلماء بتدوين ما يجوزهم من الأحاديث النبوية الشريفة .

ويفهم من هذا أن السنة لم تدون في القرن الأوّل تدويناً شاملاً وفي مصنفات وإنما كانت في صحائف، وأن التدوين بشكل منظّم كان في عهد عمر بن عبد العزيز في القرن الثاني الهجري ، وأن تدوين الحديث بعد وفاة المصطفى - ﷺ - بقي بجانب الحفظ حتى قضى الله ويسر بمن يدونه في المدونات الكبرى .

وفي عصر أواخر التابعين كثر الوضع في الحديث وازداد للأسباب التي ذكرت سابقاً فصار واجباً أو قريباً من الواجب أن يكثر التدوين حمايةً لنصوص السنة من ذلك العبث الشائع^(١) .

وقد كان التدوين في هذه الفترة ممزوجاً بفتاوى فقهية للصحابة والتابعين ، ونظرة في موطأ الإمام مالك المتوفى سنة تسع وسبعين ومائة للهجرة رحمه الله تعالى تؤكد ما هو مذكور هنا^(٢) .

هذا ، وقد تحدث الدكتور : صبحي الصالح عن موقف المستشرقين من تدوين الحديث وعرض لآراء جولدتسيهر ، وشيرنجر ، ودوزي ، أما الأوّل فقد أتى بشواهد كثيرة عن التدوين في أوّل القرن الثاني الهجري ، وكان قد سرد مجموعة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف المدونة في زمن الرسول - ﷺ - مثيراً التشكيك في أمرها وصحتها ، وكان يرمي - كما ذكر الدكتور - إلى إضعاف الثقة بحفظ السنة في الصدور والتعويل على الكتابة في القرن الثاني الهجري ، كما كان يرمي إلى وصم السنة كلّها بالكذب على ألسنة المدونين لها بمعنى أنهم لم يجمعوا فيها إلا ما يوافق أهواءهم ومصالحهم .

وأما الثاني وهو شيرنجر في كتابه " الحديث عند العرب " فغاياته لا تختلف عن أهداف سابقه جولدتسيهر ، فقد كان يحاول تفنيد المعتقد الخاطيء عن وصول السنة مشافهةً فقط ، ويجمع كثيراً من الأدلة على التدوين والتعويل عليه في بداية القرن الثاني الهجري وليس في عصر النبوة .

وثالثهم دوزي يرى أن قسماً كبيراً من السنة حفظ في الصدور والسطور بعناية فائقة ، ولم يكن يعجب لكثير من المكذوبات أن تتخلل كتب الحديث ؛ لأن تلك طبيعة الأشياء بل كان يعجب للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يُشكّ فيها .

(١) انظر حول هذا الحديث: تقييد العلم ص ٩٩ وما بعدها ، وجامع بيان العلم " باب ذكر الرخصة في كتاب العلم " وما بعده ٢٩٨/١-٣٥٣ ، وتوثيق السنة ص ٦٠ وما بعدها ، وعلوم الحديث لصبحي الصالح ص ٤١ وما بعدها ، وتدوين السنة ص ٥٧ وما بعدها .

ويرى أن نصف صحيح البخاري - على الأقل - جدير بأن يوصف ويتطرق إليه هذا العجب عند أشدّ المغالين في النقد ، مع أن الأحاديث تشتمل على أمور كثيرة يودّ صادق الإيمان لو لم ترد فيها ، فهو يرى أن السنة خاضعة للنقد والتجريح لأنها نظرات مستقلة في الكون وما فيه ، فهي لم تصوّر حياة الغرب الحرّة من القيود كما يريد^(١) .

ولعلّ فيما تقدّم من حديث عن التدوين ما يكفي للردّ على تلبّيس هؤلاء وغيرهم وبيان سوء دعاوهم .

بعد هذه الإطلالة السريعة على موقف المستشرقين من تدوين الحديث الشريف أودّ أن أختتم الكلام عن التدوين بذكر أوائل المصنّفين في الحديث .

عرفنا ما دار حول تدوين الحديث من هي باديء ذي بدء ثمّ الإباحة بعد ذلك ، وتبيّن لنا موقف الرسول - ﷺ - وموقف الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم - حول هذه القضية ، كما عرفنا ما دار من أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - مع عمّاله على المدن وأمره إيّاهم ببحث العلماء لديهم على تدوين الحديث وجمعه ، وقد امتثل العلماء لهذا الأمر فدونوا وجدّوا في التدوين ، ووُجد في كل مدينة من يهتمّ بالحديث وجمعه والتصنيف فيه .

ومن أوائل من قام بذلك : الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة للهجرة ، وهو من علماء الشام ، وقد أمره بالجمع الخليفة عمر بن عبد العزيز^(٢) ، وكانت معظم المصنّفات والجاميع تحتوي على الحديث الشريف وفتاوى الصحابة والتابعين ، وقد تقدم أن موطأ الإمام مالك يمثل الصورة البارزة لمدونات أولئك^(٣) .

وفي النصف الأوّل من القرن الثاني الهجري ظهرت كتب لبعض العلماء إضافةً إلى كتاب "الموطأ" لمالك بن أنس منها ما كتبه الربيع بن صبيح المتوفى سنة ستين ومائة للهجرة ، وحمّاد بن مسلمة المتوفى سنة سبع وستين ومائة للهجرة .

ثمّ جاء في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة من صنّف المسانيد كأبي داود سليمان بن الجارود الطيالسي المتوفى سنة أربع ومائتين للهجرة ، وأسد بن موسى المتوفى سنة اثني عشرة ومائتين للهجرة وغيرهما ، وكان آخر أولئك الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد الشيباني صاحب المذهب المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين للهجرة ، وهؤلاء لم يميّزوا الصحيح من الضعيف في مسانيدهم وإنما جمعوا ذلك معاً ، ولم يظهر التدوين مرتّباً حسب الأبواب والموضوعات ، ولم يميّز الصحيح من غيره إلا في بداية

(١) نقلًا عن كتاب "علوم الحديث" للدكتور صبحي الصالح ص ٣٣ - ٣٥ بتصرف يسير ، وانظر حول هذا بتوسع في آراء حول تسيير والردود عليه ، كتاب "السنة الإسلامية" للدكتور رؤوف شلي ص ١١٦ - ١٢٨ .

(٢) انظر تدوين السنة ٥٩ . (٣) انظر ص ٩ من هذا البحث .

النصف الأول من القرن الثالث الهجري مع ظهور الكتب الستة الصحاح .

وأول من تقدم لهذا العمل الجدير بالتبجيل هو إمام الأئمة الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين فألف كتابه الجامع الصحيح ، ثم تلاه من بعده تلميذه مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين فألف صحيحه ، وما في البخاري من الأحاديث أرجح في الصحة عند العلماء ؛ لأنه اشترط في تخريج الأحاديث معاصرة الراوي لشيخه وسماعه منه ، ثم جاء من بعدهما من دون السنن فقبلوا الحديث الضعيف مع الحسن والصحيح ما دام أنه يحمل حكماً من أحكام الشريعة وليس في الضعيف دس ولا وضع ؛ حيث إن العلماء هذبوا فضول الملحدين وتدليس الخائنين بوضعهم قواعد مصطلح الحديث .

وإننا لنرى أن المزاجية بين الحديث والفتاوى الفقهية التي مرت عند الإمام الزهري والإمام مالك تتجلى هنا مرة أخرى .

ومن هؤلاء الذين دونوا السنن : الإمام ابن ماجه عبد الله بن محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين للهجرة ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين للهجرة ، والترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين للهجرة ، والنسائي أحمد بن شعيب الخراساني المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة^(١) .

وهذه السنن — إضافة إلى صحيح البخاري ومسلم — هي التي تسمى الكتب الستة الصحاح إلا أن بعض العلماء جعل مكان سنن ابن ماجه موطأ الإمام مالك ، وبعضهم جعل مكانه سنن الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة^(٢) . هذه لمحة مختصرة عن تدوين الحديث وأشهر المصنفين فيه ، وهذا أكون قد انتهيت من إلقاء الضوء على رواية الحديث ، وضبطه ، والاختلاف في روايته باللفظ والمعنى ، وتدوين السنة ، وأشهر من صنف فيها .



سازمان

(١) انظر في هذا الموضوع توثيق السنة ص ٦٦ وما بعدها ، والسنة الإسلامية ص ١٨١ وما بعدها ، وتلويح السنة ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) انظر تلويح السنة ص ٦٢ وما بعدها .

وإنما اختصرت هنا خشية الإطالة ؛ لأن هذا الكلام غير مقصود لذاته وإنما هو طريق دعا إلى سلوكه تعلقه بقضية الاحتجاج بالحديث عند النحاة .

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف

تقدّم - عند تعريف الحديث الشريف^(١) - أنه ما أضيف إلى الرسول - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وأنه يشتمل أيضاً أقوال الصحابة - ﷺ - في وصف أفعال الرسول ﷺ .
والذي يهمّ هنا - في أثناء الكلام عن قضية الاحتجاج بالحديث في النحو - هو أقواله - ﷺ - وأقوال الصحابة ﷺ ؛ لأنها هي مناط الاحتجاج والاستشهاد في كثير من المسائل النحوية والصرفية .
ويعدّ الحديث الشريف بعد كلام الله سبحانه وتعالى فصاحةً وبلاغةً وبيانا ، وكان من المفترض والواجب أن تكون منزلته بعد القرآن الكريم في صحّة الاستدلال به وإقامة الحجّة في كافة علوم العربية وذلك لأنه كلام أفضل البرية ، كيف وقد أوتي جوامع الكلم كما ورد عنه - ﷺ - في قوله : "أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ" ^(٢)؟! ، ولكن هذا لم يحدث عند النحاة ؛ فلم يرتض كثير منهم الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية ، وسيأتي ذكر أسباب ذلك ^(٣) .

ومع كل هذا الذي وُصف به الحديث الشريف نرى علماء العربية يحتجّون به في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير ويتردّدون عن الاحتجاج به في علمي النحو والصرف !!

ولم يكن هذا التردّد منهم إلا لأن هذين العِلْمَيْنِ يعتمدان في وضع قواعدهما وأصولهما على ضبط أحرف الكلمة قبل وضعها في الجملة وهذا هو الصرف ، وبعد وضعها فيها وهذا هو النحو ، وأن أيّ تغيير أو تبديل في أبنية الكلمة أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة ؛ فيحوّلها من مصدر - مثلاً - إلى فعل ومن اسم فاعل إلى اسم مفعول.. وهكذا ، أو يغيّر حكمها الإعرابي فيتغيّر المعنى الذي جاءت له الكلمة في العبارة تبعاً لذلك^(٤)، وهذا وإن أمكن أن يتأتّى في اللغة إلا أن اللغويين يعنون بالقدر الأكبر بالفترة الزمنية التي حدّدها لجمع اللغة ، سواءً أكان ذلك في البادية أم في الحاضرة ، ولذا فهم يحتجّون بكلام من عاش في تلك الفترة المحدّدة بصرف النظر عن المتكلّم من يكون ، والحديث الشريف من الكلام الذي جرى في تلك الفترة ؛ فهم يحتجّون به دون منع وإن تفاوتوا في مقدار ذلك الاحتجاج .

ولصنيعهم هذا وقلة استشهاد النحويين بالحديث الشريف فقد فرّق بينهم بعض الباحثين

(١) انظر ص ١ من هذا البحث .

(٢) سنن الترمذي ٤/١٠٤-١٠٥ ، الحديث (١٥٥٣) ، وانظر فتح الباري ١٢/٤٨٢ .

(٣) انظر ص ١٨-٢٠ من هذا البحث .

(٤) نقلاً عن كتاب " موقف النحاة من الحديث الشريف " للدكتورة خديجة الحديثي ص ٥٥ بتصرف يسير .

- وهو الدكتور محمود فحّال - في أثناء دراسته للقضية^(١) .

إن النحاة الأوائل اعتمدوا في وضعهم وبنائهم لقواعد النحو والصرف على القرآن الكريم وعلى كلام العرب وأشعارهم ، ولم يحتجوا إلا بقدر قليل من الأحاديث إذا ما قيس ذلك بما احتجوا به من آيات القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً كما ذكرت ، ويمكننا أن نتبين هذا الكلام ونستدلّ عليه لتؤكدّه وذلك بنظرة فاحصة في كتب أولئك النحاة الذين قلّ احتجاجهم واستشهادهم بالحديث .

وأول كتاب نحويّ متكامل وصل إلينا مشتملاً على أحاديث هو كتاب سيبويه^(٢) ، وفيه نجده - رحمه الله تعالى - على ضخامة الكتاب - يحتجّ بقدر قليل من الأحاديث الشريفة مع أنه جمع فيه معظم علوم العربية ، وهو - مع هذا الاحتجاج بالقدر القليل من الأحاديث - لم يصرّح ويبيّن أن ما استشهد به حديث حتى يميّزه عن غيره من الاستعمالات العربية ، وسيأتي ذكر بعض تلك الأحاديث لاحقاً^(٣) .

(١) يقول الدكتور : محمود فحّال في كتابه " الحديث النبوي في النحو العربي " ص ٩٩ عند الكلام عن قضية الاحتجاج بالحديث الشريف :

" .. والدقة تملّي علينا حين نريد الخوض في ظاهرة الاحتجاج بالحديث النبوي أن نجعل رأي اللغويين على حدة ونتكلم عنه على انفراد ، كما نتكلم عن رأي النحويين - قديمهم وحديثهم - في هذه الظاهرة على انفراد أيضاً ؛ لأن اللغويين لا يوجد فيهم من منع الاستشهاد بالحديث في اللغة " .

ثم علّق على هذا الكلام في الحاشية رقم (١) من الصفحة نفسها فقال :

" نّهت على هذا لأنني رأيت الكثير من كتب في هذه الظاهرة لا يميّز بين اللغويين والنحويين ؛ فيستدلّ برأي اللغويين على النحويين وبالعكس ، علماً بأن بينهما اتفاقاً من وجه واقتراحاً من وجوه ، فلا يصحّ الجمع " .

على حين ذكر التلقائي في كتابه : " مصادر اللغة ص ٦٨-٧٠ " ما يدلّ على أن اللغويين احتجوا بالحديث على قلة فقّال - بعد ذكره لكتب الأحاديث الموضوعية ومن ألف فيها - :

" .. وكلّ هذه الكتب تُبيّن أن الحقّ كان في جانب الذين لم يحتجوا للغة بأحاديث النبي - ﷺ - ولكن الحديث لم يُترك جملةً " .
إلى أن قال : " .. وجدير بالتنويه أن اعتماد اللغويين على الحديث كان قليلاً " .

ومن هنا فالاحتجاج بالحديث الشريف في اللغة كان جارياً - دون منع - سواء قلّ أو كثر .

وانظر أيضاً كلام ابن الطيب الفاسي الآتي ص ٢٤ من هذا البحث ، و " الحديث النبوي " ٣١٣ - ٣٣٨ .

وانظر كلام الشيخ محمد الخضر حسين في مجلة المجمع ٣ / ٢١٠ وفي " دراسات في العربية " ١٨٠ .

(٢) أردت أن أتبه هنا إلى أنه قد وجدتُ بدايات للاستشهاد بالحديث في مسائل نحوية أو صرفية ، ولكنها لم تنتظم أو تدون في كتاب كما حدث في كتاب سيبويه ومن جاء بعده ، بل كانت ترد في كلام النحاة الذين كانت لهم مؤلفات في النحو واللغة وغير ذلك . فنجد أن أبا عمرو بن العلاء قد عدّ أولّ من وصل عن طريقه احتجاج بالحديث ، ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي وعدّ ثانياً ، ولا ندرى ما إذا كان هناك من سبق هذين العالمين إلى هذا المجال لكنه لم يصلنا ولم ينقل أحد منه شيئاً ؛ ولذا بدأت بكتاب سيبويه رحمه الله تعالى .

انظر كتاب " العين " للخليل بن أحمد وفيه أكثر من موضع احتجّ فيه بالحديث الشريف ، و " ما ينصرف وما لا ينصرف " للزجاج

(٧٥) ، و " اشتقاق أسماء الله الحسنى " للزجاجي ٢٩٣-٢٩٤ .

(٣) انظر ص ١٥-١٦ من هذا البحث .

ونظراً لأن سيويه - رحمه الله تعالى - لم يكن يصرح بذلك فقد تضاربت أقوال الباحثين الذين تناولوا دراسة شخصيته من قدماء ومحدثين حول قضية استشهاده بالحديث الشريف .
ومن عني بدراسة شخصية سيويه الدكتور علي النجدي ناصف في كتابه " سيويه إمام النحاة " ، ولم يتطرق فيه إلى الكلام عن موقف سيويه من الحديث الشريف وعن استشهاده به في كتابه ، بل سكت عن ذلك بعد أن حدّد شواهد الكتاب بالقرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً^(١) .
كما أشارت الدكتورة خديجة الخديثي إلى احتجاجه بالقرآن الكريم وكلام العرب مع التنبيه إلى أنه لم يستشهد بالحديث الشريف^(٢) .

وذكرت الدكتورة خديجة أن بعض الباحثين - وهو الدكتور حسن عون - ذهب إلى أنه ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول ﷺ ، وجعل سيويه - بهذا الفعل - السبب في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث الشريف وعده رأس هذا الأمر^(٣) .

واختلف الدكتور شوقي ضيف مع الدكتور محمد عيد في نظرهما إلى سيويه في هذا الأمر ، فذهب الأول إلى أن سيويه قد تأثر بعصره في قلة الاحتجاج بالحديث ، فهو متابع لا متابع ، في حين عده الثاني متابعاً^(٤) .

وإني أرى أن سيويه متابع كما يقول الدكتور شوقي ضيف لا متابع كما يقول الدكتور محمد عيد لأن العصر الذي عاش فيه لم تظهر فيه كثرة الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية والصرفية كما تقدم^(٥) ، وسيويه متأثر بعصره .

ويمكن أن يؤول كلام الدكتور محمد عيد على أن سيويه متابع ممن جاء بعده ؛ لأنه - والله أعلم - هو أول من جمع علوم العربية في مدون ، فكل من أراد الرجوع إلى البدايات في القواعد النحوية والصرفية فإنما يرجع إلى كتاب سيويه فيجد فيه ذكر الحديث الشريف قليلاً .

(١) انظر كتاب " سيويه إمام النحاة " للأستاذ علي النجدي ١٤٦ ، و" موقف النحاة " للحديثي ٥١ .

(٢) انظر كتاب " أبوحيان النحوي " ٢٧٩ .

(٣) نقلاً عن : " موقف النحاة " ٥١ .

(٤) انظر : كتاب " المدارس النحوية " ٨٠ ، و" الرواية والاستشهاد باللغة " ١٣٠ .

(٥) انظر ص ١٢-١٣ من هذا البحث .

وإليك نموذجين من الأحاديث التي استشهد بها سيويه في كتابه ولم يشر أو يصرح بأنها أحاديث^(١) :

١- قال سيويه - رحمه الله تعالى - عند الحديث عن التنازع : " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك ، وهو قولك : " ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ ، وَضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما كان الذي يليه أولى ؛ لقرب جواره وأنه لا ينقض معنىً وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بـ " زيد " كما كان " حَشَنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرَ زَيْدٍ " ^(٢) ، وجه الكلام حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنىً سوواً بينهما في الجر كما يستويان في النصب .

ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله - ﷺ - : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ^(٣) ، فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه ، ومثل ذلك : " وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ " ^(٤،٥) .

فقوله : " وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ " جزء من دعاء رسول الله - ﷺ - ولكنه لم يصرح بذلك .

٢- وقال - رحمه الله - بعد ذكره : باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك قال : " هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا ، وترك أول الحرف على أصله لو حرك ؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركاً وغير الثاني أول الحرف ، وذلك قولك : " شِهْد ، ولَعِب " تسكن العين كما

(١) أول من تبّه إلى احتجاج سيويه بالحديث هو : عثمان فكي في بحثه " الاستشهاد في النحو العربي " ، وقد عثر على ثلاثة أحاديث في الكتاب ، فعّد سيويه أول المحتجّين بالحديث ، ثم وضع الأستاذ أحمد راتب النفاخ كتابه " فهرس شواهد سيويه " وعشر - عن طريق عمله ذلك - على حديثين آخرين ، فصار المجموع خمسة أحاديث ، ثم رجعت إلى فهرسة كتاب سيويه لعبد السلام محمد هارون فوجدت في فهرس الحديث ثمانية أحاديث ، ويمكن أن تكون سبعة على أن واحداً منها تكرّر نصباً ورفعاً .

وذهب الدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه " النحاة والحديث النبوي " إلى أن عدد الأحاديث في كتاب سيويه عشرة ، كما ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها " موقف النحاة " إلى أن عدد الأحاديث في الكتاب اثنا عشر حديثاً .

وذكر الدكتور محمد عيد أن الكتاب ليس فيه غير حديث واحد مبيّناً أن هذا رأي أحد الباحثين ، ثم ذكرت الدكتورة خديجة - وهي تردّ على الدكتور موسى بناي العليلي قوله : إن سيويه احتجّ بثلاثة أحاديث - فقالت : إنه احتجّ بخمس عشرة عبارة ما بين حديث نبويّ وحديث لآل البيت أو للصحابة .

انظر ما ذكرت في " موقف النحاة " ٥١ ، ٥٢ ، ٢٣١ - ٢٣٢ ، و" الرواية والاستشهاد باللغة " ١٣٠ .

(٢) انظر في تخريج هذا القول : البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ١١٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٢ .

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٣٥ .

(٤) الفائق في غريب الحديث ٢ / ٢٤٩ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ١ / ١٧٧ ، والنهاية لابن الأثير ٢ / ٤١٤ .

(٥) الكتاب ١ / ٧٣ - ٧٤ .

أسكتها في : عَلم ، وتدع الأول مكسوراً .. ومثل ذلك : " فَبِهَا وَنَعَمَتْ " ^(١) ، إنما أصلها " فَبِهَا وَنَعَمَتْ " ^(٢) .

فقوله : " فَبِهَا وَنَعَمَتْ " قطعة من حديثٍ تاممه : " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعَمَتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْعُسْلُ أَفْضَلُ " ومع هذا لم يذكر أنه حديث .

كانت هذه طريقة سيويه في عرض الحديث في كتابه ، ثم جاء من بعده نخاة آخرون احتجوا في كتبهم ومصنفااتهم النحوية بأحاديث معدودة كان بعضها مما ورد في كتاب سيويه وأضافوا هم أحاديث أخرى .

لقد تابع المبرّد سيويه ، ونقل عنه الأحاديث التي احتج بها ولم ينسبها إلى الرسول - ﷺ - ولا إلى قائلها إن كان من آل البيت أو من الصحابة رضوان الله عليهم .

أما الأحاديث التي جاء بها هو غير معتمد على أحاديث الكتاب فقد ينسبها إلى قائلها - إن كان الرسول - ﷺ - أو الصحابة - أو يقدم لها على أنها من الحديث أو الأثر .

كما نجد الفراء يحتج بالحديث في كتابه " معاني القرآن " على قلة أيضاً مع التصريح في معظم ذلك بأنه حديث ويغفل الإشارة إلى ذلك في مواضع أخرى ؛ فيورد الأحاديث كما يورد أي عبارة من كلام العرب ثم يبين ما فيها من مواضع الاستشهاد .

ويمكن الرجوع إلى فهرسة المقتضب التي وضعها الشيخ محمد عبد الخالق عَضِيْمَة وإلى فهرسة معاني القرآن للفراء لمعرفة ما سبق ذكره .

وكذا فعل النخاة بعد سيويه والمبرّد والفراء في كتبهم حيث استدّلوا بعدد قليل من الحديث الشريف إضافةً إلى الشواهد الأخرى مما يبيّن لنا أن النخاة الأوائل قد احتجوا بالحديث الشريف على قلة في عِلْمِي النحو والصرف وعلى كثرة في العلوم الأخرى .

وماذا بعد ذلك ؟

لقد استمرّ الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف في ازدياد - وشأن كل شيء قليل قُدْر له البقاء

(١) مسند الإمام أحمد الأحاديث ٥/١١٠٨، ١٥، ١٦، ٢٢، والجامع الصغير ٢ / ١٦٩ ، والنهية لابن الأثير ٥ / ٧١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٦ .

أن ينمو ويزداد - حتى جاء السُّهيلي وابن مالك^(١) فأكثرنا منه كثرةً تَبَهت بعض النحاة كابن الضائع وأبي حيان إلى البحث والتنقيب عن الأسباب التي أدت إلى عدم احتجاج النحاة وتعويلهم كثيراً على الحديث - ولا سيما النحاة الذين وضعوا أسس علم النحو والصرف وقواعده وأصوله من شيوخ المدرستين - بالطريقة اللائقة به في إحكام بناء قواعد وضوابط هذين العَلَمين .

واهتمَّ الباحثون منذئذٍ ابن الضائع وتلميذه أبي حيان بقضية الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف ، فابن الضائع وأبو حيان هما اللذان نَسبا إلى الأوائل ترك الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف فقد تَبَّها في أثناء شرحهما كتب ابن خروف وابن مالك إلى أنهما كانا يُكثران من إيراد الأحاديث على أنها شواهد وأدلة لتقوية حججهما وما ذهبوا إليه من رأي ، بل كان ابن مالك يحتاج بالحديث مطلقاً في إرساء وبناء قواعد جديدة مستدرَكاً بهذه القواعد التي وضعها هو على قواعد السابقين وأصولهم وأحكامهم ، فأحسَّ ابن الضائع وأبو حيان بأن الكتب المتقدمة على ابن خروف وابن مالك لم تكن تحتاج بالحديث بهذه الكثرة^(٢) .

(١) ليس السُّهيلي ولا ابن مالك أول من احتجَّ بالحديث في مسائل النحو والصرف ؛ فقد رأينا صنع أبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والميرد والفراء وغيرهم ، وإنما كان عدُّهما وغيرهما الأوائل - أو من الأوائل - مبنياً على كثرة استشهادهم بالحديث في مسائل النحو والصرف ، والنظر إلى الكثرة يختلف من باحث لآخر ؛ ولذا نجد البغدادي في " خزانة الأدب " ١ / ١٣ يعدُّ السُّهيلي سابقاً على ابن مالك في هذه القضية ، بينما ذهب ابن الضائع إلى أن ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث ، كما رأى أبو حيان أن ابن مالك أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في ذلك .

انظر : الخزانة ١ / ١٣ ، والحديث النبوي ٣٠٨ - ٣١٠ ، وموقف النحاة ٢٤٢ ، وانظر أيضاً كلام الدكتور عبد الرحمن السيد في مقدمة لتحقيق شرح التسهيل ٤٨ - ٤٩ ، وذهب الدكتور موسى العليلى إلى أن ابن حاجب قد عاصر ابن خروف وسبق ابن مالك وقد احتجَّ بالحديث ، وليس للأخيرين إلا كثرة الاستشهاد بالحديث وهي لا تعني الأسبقية بأي حال . وقد استعرضت الدكتورة خديجة في " موقف النحاة " ٢٣١ - ٢٣٢ " كلامه هذا ثم ردت عليه .

(٢) لم يرد ولم يلاحظ من كلام وتعبير ابن الضائع وأبي حيان ولا المدافعين عن حواز الاحتجاج بالحديث ولا المتوسطين بين ذلك نسبة رفض الاحتجاج بالحديث للأوائل وإنما كانوا يقولون : " تركوا " أو " لم يحتجوا " . وقد صرَّح الدكتور عبد المنعم أحمد في كتابه " ابن الشجري ومنهجه في النحو " بالرفض .

تقول الدكتورة خديجة في " موقف النحاة " ٣٦ : .. وقد بالغ الدكتور عبد المنعم أحمد في دراسته عن ابن الشجري في متابعتها لأبي حيان ومن قال بالمنع معه من النحويين ، فُنسب إلى الأوائل صراحةً رفض الاحتجاج بالحديث وكأنهم تحدَّثوا عنه وطلب إليهم الاحتجاج به فرفضوه ، يقول : .. أما في مجال النحو فقد رفض النحاة الأولون الاحتجاج بالحديث " .

وذكر الدكتور محمد ضاري حمادي في كتابه " الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية " ٣٠٧ - ٣٠٨ " أنه قد قرَّر برفض النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث الشريف كلُّ من الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقاله " في أصول النحو " الذي نشره في مجلة مجمع اللغة المصري والدكتور مهدي المخزومي في " مدرسة الكوفة " وفي " الخليل بن أحمد الفراهيدي " والدكتور شوقي ضيف في " تاريخ الأدب العربي (الإسلامي) " والدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه " القرآن الكريم " والأستاذ طه الراوي في " نظرات في اللغة والنحو " والأستاذ أحمد على الإسكندري في " محاضر الجلسات - مجمع اللغة : دور الانعقاد الأول " .

وخصَّ الدكتور عبد الصبور شاهين - في بحثه " مشكلات القياس " الذي نشره مجلة عالم الفكر - وقوع ذلك في مجال اللغة " .

ولأن سيويه لم يكن يصرّح بالحديث حين يستشهد به فقد نسا إليه وإلى شيوخه وتلاميذه ترك الاحتجاج بالحديث وحاولا إيجاد تعليلات ومبررات لما ذهب إليه في موقف النحاة الأوائل منه^(١). وأخذ أبوحيان يناقش معاصريه حول هذه القضية فوجد عند أحد الأذكياء منهم تعليين استخلصهما من مناقشاته معه ، فأخذهما وفصل فيهما ، واشتهر هذان التعليان بين النحويين والباحثين المتأخرين ، وتعرض لهما كثير من الذين جاءوا من بعده بين مؤيد له موافق وراذ عليه مخالف أو مناقش لهذين التعليين بتأن وروية طلباً لإدراك هدفهما ومغزاهما .

قال أبوحيان في التذييل والتكميل : " .. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال : تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله - ﷺ - إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فجد قصة واحدة قد جرت في زمانه - ﷺ - لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها .. فنعلم يقيناً أنه - ﷺ - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، إذ يُحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها ، فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب .

الأمر الثاني : أنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله - ﷺ - كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغته غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم .. " .

وأحسن أبوحيان أنه قد أطل في الحديث عن هذه القضية وعن التعليين اللذين أوردتهما فاعتذر عن ذلك مبيّناً سبب إطلته في تعليل رأيه ، وقرّر السبب الذي منع النحاة من الاستشهاد بالحديث فقال : " .. وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأصراهما ؟ فمن طالع ما ذكرنا أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث " (٢) .

(١) لم أعثر على صاحب هذين التعليين .

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ورقة ١٦٩ (مخطوط) ، ونقل هذا الكلام السيوطي في " الاقتراح " ٤١ - ٤٢ تحقيق الحمصي ، والبغدادي في الخزانة ١ / ١٠ - ١١ ، وهذا النص ذكره الدكتور محمود فحّال في كتابه " الحديث النبوي في النحو العربي " بعبارة توهم أنه ينسبه إلى صاحب الخزانة ، فقال : " .. قال عبد القادر البغدادي في " خزانة الأدب " ١ / ٥ ، وذكر النص ، ولعله كان يرمي إلى القول بنقل البغدادي النصّ فسها ، وذلك وارد .

انظر : ١١٥ من الكتاب المذكور .

ويبدو من النص السابق قناعة أبي حيان وارتياحه للتعليقين السابقين ؛ الأمر الذي جعله يبني عليهما رأيه وموقفه من القضية فهو يرى أن النحاة الأوائل إنما تركوا الاحتجاج بالحديث لأنهم لم يطمئنون إليه من جانبيه " السند والمتن " فهو من ناحية السند قد رواه عدد كبير في جملتهم الأعاجم غير المطبوعين على العربية ولا المتعلمين لسان العرب عن طريق النحو .

وهو من ناحية المتن قد نقل بالمعنى ، والنقل بالمعنى لا يثبت به لفظ الرسول - ﷺ - أو الصحابة - رضوان الله عليهم - الذي هو مناط الاستشهاد .

هذا ، وقبل مناقشات أبي حيان لمعاصريه وقبل عثوره على هذين التعليقين كان أستاذه أبو الحسن ابن الضائع قد بين أن سبب ترك النحاة الأوائل الاستدلال بالحديث الشريف إنما كان لتجويز الرواية بالمعنى فتركوه واستدلوا بغيره من القرآن الكريم وما نُقل عن العرب .

قال : .. " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب ، ولولا تصریح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصیح اللغة وكلام النبي - ﷺ - لأنه أفصح العرب ^(١) .

وقد ردّ على أبي حيان ما تمسك به من تعليل حول هذه القضية بعدة أمور منها :

١- أن رواية الحديث بالمعنى لم تثبت عند كلّ النحاة ورواة الحديث الشريف .

٢- أن اختلاف بعض الروايات في الحديث لا ينبغي أن تمنع الاحتجاج به .

٣- أن العرب هم غالبية رواة الأحاديث ، وما رواه الموالى لا يجاوز الخمس ^(٢) .

وسأبسط القول في هذه الردود وغيرها لاحقاً ^(٣) .

وقد اهتم بعض الباحثين بهذه القضية في كتبهم ، ومن هؤلاء : فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين - شيخ الأزهر الأشبقي - في بحث بعنوان : " الحديث الشريف " ، وفي بحث آخر بعنوان : " الاستشهاد بالحديث في اللغة " ، وسأذكر رأيه في موضع لاحق ^(٤) .

ولم يوجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وأوضحوا قواعده وأصوله ولا عند الذين تحدّثوا في كتبهم عن السماع والقياس - حتى زمن ابن الضائع وأبي حيان - أية إشارة أو تلميح إلى موقف النحاة الأوائل من الاستشهاد بالحديث ، فلم يصل أيّ خير أو تعليق حول هذا الأمر أو ما يتعلّق به ، ولعلّ هذا هو الذي جرّ إلى تضارب الأقوال والآراء بين كثير من الباحثين حول موقف النحاة الأوائل من هذا الاحتجاج ، ولو أن النحاة الأوائل بينوا موقفهم منه وأنه يجوز أو لا يجوز ؟ وإن جاز فما

(٢) نقلاً عن الاقتراح ٤٣ .

(٢) انظر كتاب " بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف " للدكتور عودة أبو عودة ٦٨٥ - ٦٨٧ .

(٤) انظر ص ٢٣-٢٥ من هذا البحث .

(٤) انظر ص ٢٨-٣٠ من هذا البحث .

شروط المحتجّ به ؟ وإن لم يجز فما السبب ؟ - لو فعلوا ذلك - لكفوا من جاء بعدهم هذا التخبُّط والاضطراب في القضية .

لقد تساءل النحاة طويلاً - منذ زمن ابن الضائع وأبي حيّان - عن أسباب سكوت النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف وتوضيح موقفهم منه^(١)، وقد بدا لبعض الباحثين - وهو الدكتور محمود حسني محمود - ثلاثة أمور تحتمل أن تكون سبباً في صمت الأولين عن التصريح بموقفهم هذا ، وهذه الأمور هي :

١- أن النبي - ﷺ - قال قوله المشهورة : " أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بِيَدِ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ " ، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسلماً به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم بجميع القراءات .

٢- أن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث يصعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقّة ويتشدّدون التشدد كلّه أن يميّزوا ما هو للرسول - ﷺ - وما هو ليس له .

٣- أن الحديث روي بعضه بالمعنى ؛ فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي - ﷺ - وإعراب غير إعرابه وتصريف في اللفظ غير تصريفه الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرّجون من البتّ في هذه القضية^(٢) .

استمرّ النحاة في صمتهم عن الحديث حول هذه القضية حتى جاء ابن الضائع فكان أول من نقل عنه الإشارة إلى استشهاد النحاة بالحديث ، وقد تقدم أنه علّل عدم احتجاج النحاة بالحديث الشريف بكونه مروياً بالمعنى^(٣) .

وكان ابن الضائع قد نسب إلى ابن خروف الإكثار من الاحتجاج بالحديث فقال : " .. ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمروية فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى " ^(٤) .

وبهذا يكون ابن الضائع أول من نبه إلى عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث ؛ وذلك لأنه مروي بالمعنى ، وهذا يعني أن اللفظ غير لفظ الرسول - ﷺ - بل ألفاظ أولئك الذين رووا الحديث بمعناه ، ولكن أبا الحسن لم يفصل قوله هذا تفصيلاً كافياً .

كان لهذا الرأي الذي أدلى به أبو الحسن بن الضائع صدّي عند تلميذه وظلّه في القضية أبي حيّان الأندلسي الذي جاء بعد ابن مالك الكثير من الاستشهاد بالحديث ، فتصدّى له أبو حيّان في كتبه التي

(١) انظر موقف النحاة ص ٤٣ .

(٢) انظر بحثاً بعنوان " احتجاج النحويين بالحديث " للدكتور محمود حسني - مجلة مجمع اللغة الأردني - السنة الثانية ، العدد ٣ ، ٤

ص ٤٣ ، وموقف النحاة ١٥ - ١٦ . (٣) انظر ص ١٩ من هذا البحث .

(٤) الاقتراح (طبعة حيدر آباد - غير محققة - ص ٢٢ وبتحقيق أحمد صبحي فرات ص ٢٣ - ٢٤) .

شرح فيها بعض مصنفات ابن مالك ومنها : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل وبيّن رأيه في استشهاد النحاة الأوائل في أثناء رده على ابن مالك صنيعة في الاحتجاج بالحديث والإكثار من ذلك ، وصرّح بذلك في التذيل والتكميل فقال : " .. قد أكثر هذا المصنّف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث من إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخّرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأوائل لعلم النحو المستقرّين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ ، والكسائي ، والفراء ، وهشام الضّرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس^(١) .

وأبوحيّان - بهذا - قد جعل ابن مالك أوّل المحتجّين بالحديث مخالفاً بذلك شيخه ابن الضائع في جعله ابن خروف - وهو متقدّم على ابن مالك بأكثر من نصف قرن - أوّل المستشهدين بالحديث^(٢) .

(١) التذيل والتكميل ٥ / ورقة ١٦٩ (مخطوط) .

(٢) انظر الحاشية (١) ص ١٧ من هذا البحث .

تصنيف الآراء في القضية

رأينا فيما تقدّم^(١) أن أباحيان هاجم ابن مالك في اعتماده على الحديث الشريف لتأييد القواعد وإثبات الضوابط النحوية كما فعل ابن الضائع وابن حروف من قبل ، ووقف ابن الضائع وأبوحيان وقفة الخصوم المعارضين فكاننا زعيمَي مذهب المانعين .

وأودّ أن أستأنف الكلام عن القضية بتصنيف آراء العلماء حولها إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب المانعين^(٢) :

وقد ترعّم هذا المذهب أبو الحسن بن الضائع وأبوحيان ، وقد تقدّم من أخبارهما ما يقنع به من أراد الاختصار ولم يبق سوى الردّ على أصحاب هذا المذهب وسيأتي^(٣) .

وقد شاركهما في هذا المنع جماعة ، منهم الإمامين الجليلين بدر الدين بن جماعة والحسين بن هبة الله صاحب " ثمار الصناعة " .

المذهب الثاني : مذهب المجوزين :

وهم فريق يفوق عدد المانعين يتزعمهم الإمام ابن مالك ، ومن سلك معه هذه الطريقة ابن هشام الأنصاري ، ومن انتصر لهذا المذهب فأجاد : البدر الدماميني وابن الطيّب الفاسي في كتابه : " تحرير الرواية في شرح الكفاية " .

ومن كان مذهبه الاحتجاج بالحديث الشريف أيضاً - فيمن تقدّم على ابن مالك - السّهيلي وابن حروف حتى قال ابن الطيّب : " .. لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبوحيان في شرح التسهيل ، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي^(٤) .

ووجهة نظر المجوزين وردّهم على المانعين يتجلىان في كلام البدر الدماميني عن ذلك راداً على أبي حيان هجومه على ابن مالك ؛ لأن المجوزين إنما استشهدوا بالحديث دون مناقشة لصحة ذلك الاستشهاد وعلمه ، والذين أجادوا في المناقشة والردّ - كما ذكر الدكتور عودة - هم بعض أنصار هذا المذهب كناظر الجيش ، والبدر الدماميني ، وابن سعيد التونسي أيضاً في " زواهر الكواكب لبواهر

(١) انظر ص ١٨-٢١ من هذا البحث .

(٢) كان من المفترض أن يبدأ ترتيب المذاهب بالمجوزين وينتهي - كما انتهى هنا - بالمتوسّطين ، ولكنني بدأت بالمانعين نظراً لأن الحديث الأكبر كان قد تقدّم عنهم ، ولأنهم هم الذين اهتموا بالقضية وأذكوا نارها في أوساط النحاة واللغويين ، وأما المجوزون فلم يكن منهم إلا استشهاد بالحديث دون جدال بادئ الأمر ، ولم يناقش في القضية إلا المتأخرون منهم .

(٣) انظر ص ٢٣-٢٤ من هذا البحث .

(٤) انظر هذا الكلام في كتاب " دراسات في العربية وتاريخها " للشيخ محمد الخضر حسين ص ١٦٨ .

المواكب " وهي حاشية على شرح الأشموني^(١) .

قال الدماميني في الردّ على مذهب المانعين للاستشهاد بالحديث في النحو : " .. وقد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنّع أبوحيان عليه وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ؛ فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه - ﷺ - حتى تقوم به الحجّة ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا^(٢) فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا يتوقّف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظنّ في ذلك كلّه كافٍ ، ولا يخفى أنه يغلب على الظنّ أن ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل خصوصاً والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ، ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظنّ من هذا كلّها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدر في صحّة الاستدلال بها ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم .

قال ابن الصلاح - بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى - : " .. إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغيّر لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت فيه لفظاً آخر "^(٣) .

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوّل قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ؛ فلا فرق بين الجميع في صحّة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومُنع من تغييره ونقله بالمعنى - كما قال ابن الصلاح - فبقي حجّة في بابه ، ولا يضّرّ توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخّر ، والله أعلم بالصواب "^(٤) .

لقد بنى الدماميني رده - كما رأينا - على ما يلي :

١- أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الأمر ، وإنما يُكتفى بغلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية

(١) بناء الجملة في الحديث النبوي ٦٧٩ - ٦٨٠ .

(٢) هو الإمام البلقيني ، انظر : الاستدلال بالأحاديث النبوية " مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني تحقيق الدكتور رياض الخوام ص ٢٩ .

(٣) انظر ص ٦ من هذا البحث .

(٤) تعليق الفرائد ١٤٧ (مخطوط) .

ويغلب على الظن أن الأحاديث لم تبدل ولم تغير .

٢- أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ، وأما ما دون فلا يُتوقع فيه تغيير .

٣- أن تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة حين كان الكلام الصادر عن العربي يصح الاحتجاج به .

وقال ابن الطيب في معرض الرد على المانعين — وخصوصاً ابن الضائع وأبحيان — : " .. فأما عدم استدلالهم بالحديث فلا يدل على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه كما توهمه ، بل تركهم له لعدم تعاطيهم إياه وقلة إسفارهم عن محيآه ، على أن كتب الأقدمين في اللغة لا تكاد تخلو عن الأحاديث ، واللغة أخت النحو ، وأيضاً في الصدر الأول لم يكن الحديث مدوناً مشهوراً ، فعدم احتجاجهم به لعدم اشتهاره بينهم ، وعلماء الحديث غير علماء العربية ، وأما ادعاؤه أن نخاة الأقاليم تابعوهم على ذلك فهو مصادرة ، بل هذه كتب الأندلسيين وأهل المغرب قاطبة مشحونة بذلك ، وقد استدلل بالحديث في كتب النحو طوائف ، منهم السّيرافي ، والصفار ، وابن عصفور ، بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان مرات ولا سيما في مسائل الصرف إلا أنه لا يقَرّ له عماد ؛ فهو كل حين في اجتهاد .

وأما الرواية بالمعنى فهي وإن كانت رأي قوم فقد منعها آخرون ، منهم مالك رضي الله عنه ، بل نُسب المنع للجمهور من المحدثين وبعد تسليمه ، فمن أجازته اشترط له شروطاً مشهورة في علوم الاصطلاح لم تُذكر في شيء مما استدلل به ابن مالك وغيره ، بل قالوا : إنه لا يجوز النقل بالمعنى إلا لمن أحاط بدقائق علم اللغة ، ثم إن فتح احتمال التغيير يؤدي إلى خرق بعيد الالتئام ؛ لأن المخالف يقول لمخالفه المستدل في حكم بلفظ حديث : لعل هذا اللفظ من الراوي .

وقالوا : إنه إذا فتح هذا الباب لا يبقى لنا وثوق بحديث ، وأوجد للمبتدعة مسلكاً للطعن ، وغير ذلك مما يترتب على هذا القول من المفاسد العظام .

وأما ادعاء اللحن في الحديث فهو باطل ؛ لأنه إن أراد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب بحيث لا يتخرج على وجه من الوجوه فهذا لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلاً ، وإن أراد أنه على خلاف الظاهر على لغة من اللغات غير المشهورة فهو لا يضر ؛ لأن القرآن فيه آيات على خلاف الظاهر في الإعراب احتاج هو — أي أبو حيان — في " بجره " و " فُره " — يعني البحر المحيط والنهر الماد من البحر المحيط — إلى تخرجها على وجه صحيح ، وما رأيت أحداً من الأشياخ إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية والألفاظ اللغوية .. " إلى أن قال : " .. الحق ما قاله الإمام ابن مالك علامة جيان لا ما قاله أبو حيان .. " (١) .

(١) تحرير الرواية ص ٩٧ - ١٠١ باختصار .

بهذا الذي ذكره الدماميني وابن الطيب المغربي ثبت بطلان ما قاله المانعون من أن الحديث مروي بالمعنى وتعميمهم ذلك على الحديث مطلقاً ، فقد ذكرا تشدد المحدثين والفقهاء والأصوليين في الرواية والتغيير والنقل بالمعنى إلا لمن أتقن العربية ، كما أن معظم ما في الصحاح والمسانيد دُونَ في زمن الاحتجاج ، وجمع من كتابات الصحابة الأثبات أو مَنْ رَوَى عنهم .

أما المدونات المتأخرة فيحتجّ منها حسب الشروط التي وضعها علماء الحديث ، أما الرواة فلا يقدر فيما ثبتت صحته أن ناقله غير عرب^(١) .

ولأن هذا الموضوع أو هذه القضية ليست هي مُركَز البحث وإنما هي متعلّقة به وممهّدة له فإنني أرى أن أقصر على هذين الردين من هذين الإمامين الجليلين .

المذهب الثالث : مذهب المتوسّطين :

وهم فريق توسّط في القضية بين المنع والجواز ، فلا يرفضون جملة ولا يحتجّون جملة ، ولكنهم يجوزون الاحتجاج بالحديث الذي ثبت أنه لفظ النبي - ﷺ - كالأحاديث القصار من نحو: "حَمِي الوَطِيسُ"^(٢) ، و "الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٣) .

والأحاديث التي يُعنى بنقل ألفاظها كالأدعية المأثورة عنه - ﷺ - وكالأحاديث التي قصد بها بيان كمال فصاحته - ﷺ - ككتبه إلى القبائل .

وكان على رأس هؤلاء المتوسّطين أبو إسحاق الشاطبي ، فقد نقل عنه البغدادي أنه قال في شرح الألفية الموسوم بـ " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " : " .. لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم فيها الفُحش والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم ، فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما يَبني عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ووجوه القراءات .

وأما الحديث فعلى قسمين :

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه بمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حُجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .

(١) قدّمنا عن هذا كلاماً واضحاً عند إلقاء الضوء على الحديث رواية وعناية وضبطاً وتدويناً ، انظر ص ٢-١١ من هذا البحث .

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة حنين ١٣٩٨/٥ ، الحديث (١٧٧٥) .

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري في الصحيح في (٤٦) كتاب المظالم : (٨) باب الظلم ظلمات يوم القيامة من حديث ابن عمر -

رضي الله عنهما - ١٣٩/٢ ، الحديث (٣٤٤٧) .

وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبني الكلام على الحديث مطلقاً ، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف ؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : " لا أعرف هل يأتي بها مستديلاً بها أم هي مجرد التمثيل ؟ " .

والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف^(١) .

والشاطبي بهذا - كما يقول الدكتور محمود فجال - عارض المانعين ورماهم بالتناقض ؛ لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله - ﷺ - في حين كانوا يستشهدون بكلام أجلاف العرب . كما عارض المجيزين مطلقاً دون تفرقة ، حيث بين أن سبب معارضته لابن مالك أنه لم يفصل في طريقته في الاستشهاد بالحديث التفصيل الضروري ، وهذا يفهم أنه بنى رأيه على أن الأحاديث لم تنقل بالمعنى ، وهو رأي ضعيف^(٢) .

كما أن ظهور الشاطبي بمذهبه الوسيط - كما يقول الدكتور محمد ضاري - كاف لأن ينفذ الباحثون النحاة أيديهم من مدرسة الرّفص بعد أن وقفوا على وهن ما قدمت من أسانيد^(٣) . وقبل أن أهمل الحديث عن المذاهب الثلاثة وقبل أن أستعرض آراء الباحثين المعاصرين في القضية أريد أن أنبّه إلى أمرين :

الأول : يتعلّق بأبي حيّان ، والثاني : يتعلّق بالسُّيوطي .

لقد مرّ بنا أن أباحيّان كان أحد المعارضين للاستشهاد بالحديث في النحو وأنه كثيراً ما تحامل على ابن مالك في ذلك الاحتجاج ، ومع هذا كلّه فقد ثبت أنه كان يحتجّ بالحديث ، ومن هنا فقد أردت أن أتبيّن موقف أبي حيّان الحقيقي من الاحتجاج بالحديث .

قال ابن الطيب المغربي : " .. بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيّان مرّات ولا سيّما في مسائل الصّرف إلا أنه لا يقرّ له عماد ؛ فهو كل حين في اجتهاد "^(٤) .

(١) الخزانة ١ / ١٢ - ١٣ ، وأبوحيّان النحوي ص ٤٣٣ .

وقد عقّب الدكتور محمد ضاري في كتابه " الحديث النبوي الشريف " على هذا الكلام في الحاشية (٢) ص ٤٣٤ فقال : " ربّما غلا الشاطبي هنا حين رجّح أن ابن مالك بنى اعتماده الحديث النبوي على امتناع نقله بالمعنى ؛ ذلك أن ابن مالك كان إماماً في علم الحديث إمامته في علم اللغة " قرات الوفيات ٢ / ٤٥٣ " ، وكان أدري برواية بعض من يروي الحديث على المعنى ، لكنه كان يعلم أن ما نقل بالمعنى كان في الصدر الأوّل قبل تدوين الحديث وقبل فساد اللغة ، حتى إذا دون ثبت ألفاظه ، وامتنعت روايته بالمعنى امتناعاً مطلقاً ، كما مرّ بنا تفصيله الذي خلصنا فيه إلى أن ذلك المرّوي بالمعنى يعدّ حجة في التوثيق اللغوي لا غبار عليها ، وهو ما لمسناه في غزارة احتجاج الأوائل بالأحاديث النبوية لأجل الألفاظ اللغوية ، وفيها من الأحاديث ما روي بالمعنى حتّى " .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٧ - ١٢٨ . (٣) الحديث النبوي الشريف ص ٤٣٤ .

(٤) قد تقدم هذا ص ٢٤ من هذا البحث ، وانظر تحرير الرواية ٩٨ - ٩٩ .

ومعظم الباحثين بل كلهم على أن أباحيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث الشريف منعاً باتاً ، ومن هؤلاء - على سبيل المثال - الدكتور عدنان محمد سلمان^(١) .

كان هذا أبرز مظاهر التناقض المنهجي عند أبي حيان ، وهو الذي دعا الدكتورة خديجة الحديثي أن تقف معه وقفةً طويلةً استعرضت فيها معظم كتبه النحوية وغيرها ، وتوصلت - عن طريقها - إلى أنه كان يذكر بعض الأحاديث للاستدلال فقط كما فعل سابقوه ، ولا يبيّن عليها قاعدةً جديدةً - إلا على قدر ضئيل - أو يستدرك بها على قواعد قديمة .

واستخلصت من هذا أنه لم يكن يرفض الحديث الشريف للاحتجاج مطلقاً ، وأن معظم ردوده على ابن مالك كانت في اعتداده الحديث مطلقاً ؛ إذ إن فيه ما لم يقنع بصحته أبوحيان^(٢) .

الثاني : " يتعلق بالسيوطي " :

وقد مرّ أنه من المانعين على حدّ قول ابن الطيّب المغربي^(٣) ، وقد كان العذر لابن الطيّب في جعله من المانعين من حيث إن أقوال السيوطي في أكثر من موضع في كتبه توحى بذلك ، فقد قال في الهمع : " .. وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدلّ بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مرّوي بالمعنى لا بلفظ الرسول ، والأحاديث رواها العجم والمولّدون لا من يُحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم"^(٤) .

وقال في الاقتراح : " .. ومما يدلّ لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبوحيان أن ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين : (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ، ثم ذكر كلام ابن الأنباري مؤيداً به رأيه فقال : " .. وقال ابن الأنباري في الإنصاف في منع " أن " في خبر كاد : وأما حديث : (كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا) فإنه من تغييرات الرواة ؛ لأنه - ﷺ - أفصح من نطق بالضاد"^(٥) .

وقد عدّ السيوطي من المتوسّطين في القضية ، قال صاحب الخزانة بعد أن ذكر كلام الشاطبي : " .. وقد تبعه السيوطي في الاقتراح"^(٦) .

(١) السيوطي النحوي للدكتور عدنان ص ٢٥٨ .

(٢) أبوحيان النحوي ص ٤٣٦-٤٤٠ ، والحديث النبوي الشريف وأثره ص ٤٢١-٤٢٣ ، وموقف النحاة ص ٤٢٦-٤٢٧ .

(٣) انظر تحرير الرواية ص ٩٦ .

(٤) مع الهوامع ١/ ٣٣٨ .

(٥) الاقتراح ٢٢ طبعة دائرة المعارف بحيدرآباد ، وقد هاجم الدكتور محمد ضاري السيوطي في حديثه هذا ، انظر الحديث النبوي الشريف ص ٤٢٥ - ٤٢٧ ، ويبيّن تضارب أقواله بين المنع والجواز ص ٤٣١ - ٤٣٣ ، وهو - مع هذا - لا يعدّ السيوطي من المتوسّطين كما فعل غيره .

(٦) الخزانة ١ / ١٣ .

والسيوطي - كما يقول الدكتور عدنان محمد سلمان - أكثر ميلاً لرأي أبي حيان منه لرأي ابن مالك كما يفهم ذلك من كلامه في الاقتراح وغيره ، أي إنه لم يمنع الاحتجاج بالحديث ، ويقول : .. وأعتقد أن موقف السيوطي من الاحتجاج بالحديث كان أصح من موقف كل من ابن مالك وأبي حيان ؛ لأن ابن مالك قد أجاز ذلك إطلاقاً ، وأما أبو حيان فإنه قد منع ، بينما وقف السيوطي من ذلك موقفاً وسطاً ، فأجاز الاستدلال بالحديث إذا ثبت أنه روي باللفظ ، ومنع الاستدلال بما ثبت أنه روي بالمعنى دون اللفظ ؛ لأنه كان يعلم أن هناك محدثين يميزون الرواية بالمعنى وأنه كان إلى جانبهم محدثون آخرون لا يميزون الرواية بالمعنى ، وإنما يشترطون فيما يروونه أن يكون مروياً بلفظه ومعناه^(١) .

وهذا ما أدى إلى القول بأن السيوطي شاطي المذهب ، وفي هذا - كما يقول الدكتور محمد ضاري- من التحوّر في الحكم ما لا يخفى ، وعلى حدّ تعبيره فإن السيوطي لا يخرج عن دائرة المانعين^(٢) .

أما المعاصرون فقد كان فيهم المانعون من أمثال الدكتور شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " وغيره .

كما أن فيهم المجوّزين من أمثال سعيد الأفغاني في كتابه " في أصول النحو " ، والدكتور صبحي الصالح في كتابه " دراسات في فقه اللغة " ، والدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه " مدرسة البصرة النحوية "^(٣) .

ولعلّ من أشدّ المحدثين دفاعاً عن الاحتجاج بالحديث الشريف فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين في بحثه القيم الذي قدّمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة وقرّر فيه : أن قدراً كبيراً من الأحاديث دونّه رجال يُحتجّ بعربيتهم ، وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك يساعد على روايتها باللفظ ، بالإضافة إلى التشديد في رواية الأحاديث بالمعنى ، كما أنه قد عُرف الاحتياط

(١) السيوطي النحوي ص ٢٥٨-٢٥٩ .

(٢) الحديث النبوي الشريف ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٤٥-٤٥١ ، ومن الذين يشتفّ من حديثهم المنع الدكتور فؤاد حنا ترزي في كتابه " في أصول اللغة والنحو " ٨٠ ، قال : .. وأما الحديث الشريف : المرويّ منه بلفظه قليل نادر لا يكاد يتعدّى الأحاديث القصيرة في الغالب ، والواقع أن معظم الأحاديث مروية بمعانيها لا بألفاظها ؛ إذ تداولها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بأخرى . يؤيد ذلك أننا كثيراً ما نرى الحديث الواحد مروياً بأشكال شتى في القصة الواحدة ، وقد دعا ذلك أبا حيان إلى أن ينكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث إذ قال : " أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره " .

وقدّمنا عند الردّ على المانعين بكلام الدماميني وابن الطيّب الفاسي ص ٢٣-٢٤ من هذا البحث ما يدحض هذا الرأي .

الشديد والتحرّي في الرواية عند أئمة الحديث ؛ فيحصل الظن الكافي بأن ما دُوّن في الصدر الأول يرجح كونه مروياً باللفظ وممن كلامه حجة .

ثم إن قول المانعين : إن اللحن وقع في كثير من الأحاديث قول ساقط ؛ بأن ما كان يرى أنه لحن قد بدت صحته وقبوله ، وليس هو بأقل من الأشعار التي هي حجة بلا خلاف مع ما فيها من فحش قول وغلط وتصحيف وتحريف .

وقد خلص الشيخ بعد هذا وغيره من المناقشات إلى رأيه في القضية قائلاً : " من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته - ﷺ - كقوله : " حَمِيَّ الوَطِيسُ " وقوله : " مَاتَ حَتَفَ أَنْفِهِ " وقوله : " الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله : " مَا زُرَاتٍ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ " وقوله : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا " .
ثانيها : ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها أو أمر بالتعبّد بها ، كألفاظ القنوت والتّحيّات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصّة .

ثالثها : ما يُروى شاهداً على أنه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم ، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة ، واتّحدت ألفاظها ، فإن اتّحدت الألفاظ مع تعدّد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرّفوا في ألفاظها ، والمراد أن تعدّد طرقها إلى النبي - ﷺ - أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربيّ فصيحاً .

خامسها : الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

سادسها : ما عُرف عن حال رواه أهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصّدور الأوّل ، وإنما تُروى في كتب بعض المتأخّرين ، ولا يحتجّ بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليُعدّ مدوّنها عن الطبقة التي يحتجّ بأقوالها .

والحديث الذي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دُوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المنبّه إليها آنفاً ، وهو على نوعين :

(حديث) يرد لفظه على وجه واحد ، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحّة الاحتجاج به نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى ، ويضاف إلى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتجّ بأقوالهم .

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية فنُحيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي ، وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين : إنها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها .

وخلاصة البحث : أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصّدر الأوّل وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له ، ويشدّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته^(١) .

أخذ المجمع بحث الشيخ وناقش مضمونه ثم وضع القرار الآتي :
" اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في روايتها .

(١) لا يحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل كالكتب الصّحاح السّتّ فما قبلها .

(٢) يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه الآتي :

(أ) الأحاديث المتواترة المشهورة .

(ب) الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات .

(ج) الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم .

(د) كتب النبي ﷺ .

(هـ) الأحاديث المرّوية لبيان أنه كان - ﷺ - يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التي دَوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التي عُرف من حال رواها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن

محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

(ح) الأحاديث المرّوية من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة^(٢) .

(١) مجلة مَجْمَع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٨/٣-٢١٠ ، ودراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٧-١٨٠ .

(٢) مجلة المَجْمَع ٧/٤ .

وقد زاد الدكتور عبد الرحمن السيّد في كتابه " مدرسة البصرة النحوية " - كما تقول الدكتور

خديجة الحديثي وغيرها - إلى هذه الثمانية نوعين آخرين هما :

- (١) الأحاديث التي رواها من العرب من يُوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها ؛ فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبي ﷺ .
- (٢) الأحاديث التي يُطمأن فيها إلى عدالة رواها والتي يغلب على الظن تعدّد مواطن الاستفهام فيها ، وإن اختلف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة .

ومع التسليم بأصالتها ووجاهة إضافتهما إلى القرار فهما لا يسلمان للدكتور عبد الرحمن السيّد ؛ إذ قد رأينا في خلاصة بحث الشيخ محمد الخضر ما يدلّ عليهما وهما مستخلصان من كلامه وقد جاء ذكرهما في القرار .

هذا ، وقد أضاف الدكتور محمد ضاري إلى الأنواع المتقدمة :

- الأحاديث الصحيحة المشهورة التي جاءت في الكتب التي لم تدوّن في الصدر الأوّل ؛ لأنها تكون نسبة عالية فات الكتب المدونة في الصدر الأوّل تدوينها ، وفي إغفالها وإطراحها ضياع لثروة لغوية عظيمة .

كما أضافت الدكتورة خديجة الحديثي نوعاً ترى الأخذ به وهو :

- كل حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه كما قيل لمقصود بلاغيّ أو أدبيّ أو ديني ، وتبين فيه تشدهم في روايته من أجل ذلك غاية التشدد ؛ لأنه - وإن لم يكن العرض في نقله لغويّاً أو نحويّاً أو صرفيّاً - مما يصحّ الوثوق به والاعتماد عليه والاحتجاج به^(١) .

وأخيراً فإني أميل إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على الطريقة التي قرّرها الشيخ محمد الخضر حسين في بحثه والتي ارتضاها مجّمع اللغة العربية بالقاهرة ، إضافةً إلى أنواع الأحاديث التي ذكرها كلٌّ من الدكتور محمد ضاري والدكتورة خديجة الحديثي ؛ إذ الشروط الموضوعية لهذه الأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها تقرّر فصاحة المنطوق به ، فهو إما لفظ الرسول - ﷺ - وهو غاية ما يطلبه كل مستشهد بالحديث الشريف ، وإما لفظ راوٍ ثبتت فصاحته .

وقد تقدّمت بعض أنواع الحديث المسموح بالاستشهاد بها في كلام البدر الدماميني وابن الطيّب الفاسي ففيهما القناعة بسداد رأي الجوزين وفساد رأي المانعين مع بعض التحفظ^(٢) .

(١) الحديث النبوي الشريف ص ٤٣٥-٤٤٤ ، موقف النحاة ص ٤١٧-٤٢١ .

(٢) انظر ص ٢٣-٢٤ من هذا البحث .

طريقة ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف

وتبقى كلمة أخيرة عن طريقة ابن مالك في الاستدلال بالحديث الشريف أجملها فيما يأتي :

- (١) لقد كان ابن مالك يستشهد بكلام الرسول - ﷺ - وكلام الصحابة رضوان الله عليهم .
 (٢) وهو ينبه في بعض الأحيان إلى اختلاف الروايات إن كان فيها ما يتعلّق بالمسائل التي يتحدّث عنها^(١) .

(٣) يحاول في الأغلب أن ينبه إلى المصادر التي يعتمد عليها في أخذ تلك الأحاديث الشريفة التي يستدلّ بها ؛ قطعاً للشكّ فيها^(٢) .

(٤) لا يناقش في قضية الاحتجاج بالحديث الشريف وإنما يطبق رأيه فيستدلّ بالحديث مباشرة ، ولعلّ هذا ما جعل أباحيان يهاجمه بأنه يستشهد بالحديث الشريف مطلقاً^(٣) ، وكذا أبو إسحاق الشاطبي حيث ذكر أنه كان على ابن مالك أن يفصّل في طريقته في الاستشهاد بالحديث الشريف فيضع قيوداً للأحاديث التي يمكن الاستدلال بها والتي لا يمكن الاستدلال بها^(٤) ، فكلّ منهما يوجّه انتقاده إلى طريقة ابن مالك انطلاقاً من رأيهما في القضية .

(٥) يؤكّد ابن مالك في بعض المواضع أنه روى بسند متصل بعض الأحاديث التي يستدلّ بها في المسائل^(٥) .

(٦) يوجّه بعض الأحاديث التي يتحدّث عنها إلى الآراء النحوية التي تحتلها ، ثم يتكلّم عن تلك الآراء إن لزم ذلك^(٦) .

ولا ننسى أن ابن مالك حين كان يذكر الحديث الشريف في كتبه كان على علم به وبعلمه وما يتعلّق بذلك من الرواية باللفظ أو المعنى والصحيح والضعيف^(٧) ، ولعلّ هذا ما جعل طريقته في الاستشهاد بالحديث الشريف - وإن لم تجد قبولاً كبيراً عند المعاصرين له - تشييع عند المتأخّرين عنه ؛ حيث ارتضاها أكثرهم وتبعوه فيها ، إضافةً إلى أن الذين كانوا يهاجمون ابن مالك من هؤلاء المتأخّرين عنه كأبي حيّان والشاطبي كانوا يستدلّون هم أيضاً بالحديث في كتبهم ، وهو ما أوضحته في موضعه حيث بيّنتُ الموقف الحقيقيّ لأبي حيّان من القضية^(٨) ، كما بيّنتُ موقف السُّيوطي الذي تعقّب ابن مالك في هذه القضية ،

(١) انظر شواهد التوضيح ٦٥ ، وانظر ص ٣٨ من هذا البحث .

(٢) انظر شواهد التوضيح ٤٢ ، ٥١ ، وانظر ص ١٥٠، ٢١٧، ٢٢٩ من هذا البحث ، وانظر موقف النحاة ٣١٣ .

(٣) انظر ص ٢١ من هذا البحث . (٤) انظر ص ٢٥-٢٦ من هذا البحث .

(٥) انظر شواهد التوضيح ١٠١ ، وانظر ص ٨٢ من هذا البحث .

(٦) انظر شواهد التوضيح ١٥٠ - ١٥١ ، وانظر ص ١٢٢ من هذا البحث .

(٧) انظر موقف النحاة ٢٤٠ - ٢٤٢ فقد أشارت الدكتورة خديجة الخديجي إلى ذلك .

(٨) انظر ص ٢٦-٢٧ من هذا البحث .

ثم تابعه في مواضع كثيرة اقتنع فيها برأيه ، واستدلّ بالحديث الشريف مثله دون اعتراض^(١) .

(٧) ثم إن ابن مالك وإن كان يستدلّ بالحديث الشريف لبناء قواعد يستدرك بها على النحاة كما وردَ في كلام أبي حيان^(٢) فليس هذا على إطلاقه ؛ فقد تبين أن من النحاة المتقدمين على ابن مالك من تكلم عن تلك القواعد وبين صحتها في العربية ، فابن مالك يعتمد عليهم في تقريره لتلك المسائل ويجعل الحديث الشريف — إلى جانب الشواهد الشعرية والأقوال العربية — مؤكداً لجواز تلك المسائل^(٣) ، وقليل من المسائل هي التي كان يقف استشهاده فيها على الحديث الشريف فقط^(٤) ، والحديث الذي يستدلّ به في تلك المسائل وارد في البخاري كما تبين في أثناء شرحه لمشكلات صحيح البخاري في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " .

وأودّ هنا في لمحة سريعة أن أعرف بهذا الكتاب ، فهو مؤلّف لشرح المواضع المشكّلة في صحيح البخاري وهو ما يتّضح من عنوان الكتاب ، وقد شرح فيه ابن مالك مسائل لغوية نحوية وصرفية وبسط فيه الكلام عن تلك المسائل التي ذكرها ، حيث بين فيها آراءه ، وجمع النظائر والشواهد عليها مقيماً بذلك الحجج لآرائه معتمداً على الحديث الشريف .

وقد نوّع في شواهد الكتاب ما بين آيات قرآنية وأحاديث شريفة وأقوال عربية ، وذكر عدداً من آراء النحاة مؤيداً بها رأيه ، وكان يهاجم النحويين في بعض تلك المسائل ؛ لأنها خفيت عليهم ، أو أنهم جعلوها من باب الضرورة الشعرية ، أو أنهم يستضعفون وقوعها في الشر .

والكتاب - مع هذا كله - صغير الحجم ، تتفاوت فيه المسائل طولاً وقصراً حسب ما تحتاجه من شرح وتوضيح وشواهد .

وأخيراً ، فالكتاب يُعدّ شرحاً من شروح صحيح البخاري إلا أنه يختلف عن غيره من الشروح في أنه مقتصر على دراسة المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، وهو من ناحية أخرى شاهد بمعرفة ابن مالك ومشاركته في مجال دراسة الحديث الشريف .

وللمزيد من المعرفة حول هذا الكتاب يمكن الرجوع إلى كلٍّ من بحث الدكتور عبد الرحمن المهوس بعنوان " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " دراسة ونقد^(٥) ، وكلام الدكتور رياض بن حسن الخوام في مقدمة بعنوان : " الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية " ^(٦)

(١) انظر ص ٢٧-٢٨ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ٢١ من هذا البحث .

(٣) راجع معظم المسائل الواردة في البحث ؛ فهي تؤكد ذلك .

(٤) انظر شواهد التوضيح ١٩٣، ٦٩ ، وانظر ص ٧٤، ٥٧ من هذا البحث .

(٥) رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٤٠١هـ، وانظر فيها الكلام عن " شواهد التوضيح " ص ٩٤-٣٣٣ .

(٦) وهي دراسة أجراها الدكتور لتحقيق مخطوط بعنوان " مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني " ، انظر ص ١٥-٢٣ .

فقد أفاضنا في الحديث عن الكتاب وطريقة المؤلف فيه والشواهد المتنوعة وآراء النحاة وما إلى ذلك .
 وخلاصة القول في قضية استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف أنه إنما كان يستشهد بالحديث الشريف ليعضد ما يجده في كلام العرب من استعمالات ؛ فالحديث الشريف إذن ليس شاهده الوحيد على ما يقرره من قواعد وإن كان في بعض المسائل لا يذكر شاهداً غيره وذلك نزر يسير .
 ومظاهر الاعتضاد - كما يقول الدكتور رياض الخوأم - واضحة تماماً في كتاب ابن مالك " شواهد التوضيح " إذ نلاحظ فيه أن ابن مالك حريص جداً على الإتيان بالشواهد المتنوعة لتعزيد ما وجدته في الأحاديث النبوية الشريفة^(١) .

وقد قال الإمام البلقيني حين سئل عن طريقة ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة : " .. فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به كالاقتضاد لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، وشيخنا أبوحيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة ، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومثور مع الاستقراء فذلك هو الذي ثبت به قواعد أبواب النحو ، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك في الاعتضاد حسن راجح ، والله سبحانه أعلم بالصواب " ^(٢) .

ثم إن معظم الأحاديث الشريفة التي اعتمد ابن مالك عليها في تقرير المسائل التي قمت بدراستها أحاديث ثبتت صحتها ومعظمها من صحيح البخاري ، وقد اشترط البخاري على نفسه أن لا يروي إلا ما كان صحيحاً^(٣) .

وهذه الأحاديث الواردة في المسائل مما توفرت فيها الشروط وحكم بصحة الاستشهاد بها ؛ لأنها مما دون في الصدر الأول ورواها إما من العرب الفصحاء أو ممن نشأ بين العرب الفصحاء ، إضافة إلى غير ذلك من الشروط .

وقليل جداً من الأحاديث الواردة في المسائل ذكر بعض المحدثين أنها من كلام الأعاجم رَوَاهُ بِالْفَظِّ ، ومع ذلك فقد بين ابن مالك حين الاستشهاد بها أنه رواها بسند متصل ، فقد تقدم بيان إمامة ابن مالك في الحديث ومعرفة صحيحه من ضعيفه^(٤) ، ولعلّ السند الذي روى ابن مالك الحديث عن طريقه ليس هو الذي ضعف الحديث من أجله ؛ إذ هناك عدد من الأحاديث تُروى من طريق وتكون صحيحة ، وتُروى من طريق آخر فتكون ضعيفةً ولفظها - مع هذا كله - واحد^(٥) .

(١) الاستدلال بالأحاديث ١٥ - ١٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٩ .

(٣) انظر مقدمة فتح الباري ٧ .

(٤) انظر ص ٣٢ من هذا البحث .

(٥) انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ٨٣١/٢ وضعيف الجامع الصغير له أيضاً ٦١٤ ، وانظر حاشية صفحة ٦١٤ .

دراسة المسائل

/أ

المسائل التي قال عنها ابن مالك: إنها
خفيت على أكثر النحويين

الباب الأول:

الأسماء

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : ثبوت الحير بعد " لولا " .

المسألة الثانية: استعمال " قَطَّ " غير مسبوقه بنفي .

المسألة الثالثة : تَرْع الألف واللام من الأعلام الغَلبية في غير النداء أو الإضافة أو الضرورة .

المسألة الأولى : ثبوت الخبر بعد " لولا "

قال ابن مالك في المسألة: .. ومنها قول النبي - ﷺ - : " يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ " ، ويروى: " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ " (١) .

قلت : تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد " لولا " أعني قوله : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِكُفْرٍ " وهو مما خفي على أكثر النحويين إلا الرماني والشجري (٢) .

وقد يسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكره فأقول وبالله أستعين :

إن المبتدأ المذكور بعد " لولا " على ثلاثة أضرب :

- مُخْبِرٌ عنه بكون غير مقيد .

- وَمُخْبِرٌ عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه .

- وَمُخْبِرٌ عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه .

فالأول نحو : " لَوْلَا زَيْدٌ لَزَارْنَا عَمْرُو " ، فمثل هذا يلزم حذف خبره ؛ لأن المعنى : " لَوْلَا زَيْدٌ عَلَيَّ كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ لَزَارْنَا عَمْرُو " ، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها ؛ فلزم الحذف لذلك ولما في الجملة من الاستطالة المَحْوِجَة إلى الاختصار .

الثاني : وهو المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره نحو : " لَوْلَا زَيْدٌ غَائِبٌ لَمْ أَرْكُ " ، فخير هذا النوع واجب الثبوت ؛ لأن معناه يُجْهَل عند حذفه .

ومنه قول النبي - ﷺ - : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِكُفْرٍ " أو " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ " ، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد : " لَوْلَا قَوْمُكَ عَلَيَّ كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ " وهو خلاف المقصود ؛ لأن من أحوالهم : بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور .

(١) أخرجه البخاري بروايات متعددة في (٣) كتاب العلم (٤٨) باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه ٥٠/١ ، الحديث (١٢٦) ، وفي (٢٥) كتاب الحج (٤٢) باب فضل مكة وبنائها ٤٩٠/١-٤٩١ ، الأحاديث (١٥٨٣-١٥٨٦) ، وفي (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء (١٠) باب ٤٦٥/٢ ، الحديث (٣٣٦٨) ، وفي (٦٥) كتاب التفسير (١٠) باب ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ١٧٨/٣ ، الحديث (٤٤٨٤) ، وفي (٩٤) كتاب التمني (٩) باب ما يجوز من اللغو ٤/٤٧٩ ، الحديث (٧٢٤٣) ، ومسلم ٩٦٨/٢-٩٧٢ ، الحديث (١٣٣٣) ، والترمذي ٢٢٤/٣-٢٢٥ ، الحديث (٨٧٥) .

(٢) يقصد: ابن الشجري ، وقد جرى على ذكره بهذه الصورة بعض النحاة كأبي حيان ، انظر ص ٥٣ من هذا البحث .

ومن هذا النوع قول عبد الرحمن ابن الحارث لأبي هريرة : " إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا وَلَوْلَا مَرَوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ " (١) .

ومن هذا النوع قول الشاعر :

١- لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُتَّصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسُّلَمِ إِنْ جَنَحُوا (٢)

ومثله :

٢- لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبِيهِ يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهَنٌ وَلَا حَذَرٌ (٣)

الثالث : وهو المخبر عنه بكون مقيد يُدرك معناه عند حذفه كقولك : " لَوْلَا أَخُو زَيْدٍ يَنْصُرُهُ لَعَلَبَ ، وَلَوْلَا صَاحِبٌ عَمَرُو يُعِينُهُ لَعَجَزَ ، وَلَوْلَا حُسْنُ الْهَاجِرَةِ يَشْفَعُ لَهَا لَهَجَرَتْ " ، فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه ؛ لأن فيها شبهًا بـ " لَوْلَا زَيْدٌ لَزَارْنَا عَمَرُو " وشبهًا بـ " لَوْلَا زَيْدٌ غَائِبٌ لَمْ أَرُوكَ " ، فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت .

ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف سيف :

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا (٤)

وقد خطأه بعض النحويين وهو بالخطأ أولى " (٦٥) " .

تقديم :

درج أغلب النحاة البصريين عند حديثهم في باب المبتدأ والخبر أن يذكروا أن ثمة مواضع يُحذف فيها الخبر وجوبًا فلا يذكر بحال ، وجعلوا من بين تلك المواضع : أن يقع الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد "لولا" الامتناعية الدالة على امتناع شيء لوجود آخر ، وهذا الخبر محذوف ؛ عندهم لسدّ جواب "لولا" مسدّه ،

(١) أخرجه البخاري في : (٣٠) كتاب الصوم : (٢٢) باب الصائم يصبح جنبًا ١/٥٩٢-٥٩٣ ، الحديث (١٩٢٦) .

(٢) من البسيط ، لم أجدّه منسويًا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح (٦٦) ، وقد ذكر شرطه الأوّل في حاشية الصبّان ١/٣١٦ ، والمعجم المفصل ٣/١٣١١ .

(٣) من البسيط ، لم أجدّه منسويًا ، انظر شواهد التوضيح ٦٦ ، وقد ذكر شرطه الأوّل في شرح الأشموني مع حاشية الصبّان ٤/٧١ .

(٤) من الوافر ، وهو عجز بيت صدره :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

انظر : ديوان سقط الزند (الطبعة الهندية) ١٠ ، شروح سقط الزند (لجنة إحياء آثار أبي العلاء) ١/٤٦٩ ، وشرح ديوان سقط الزند (دار صادر) ٥٤ ، وآثار أبي العلاء المعري (لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية بمصر) ١/٤٦٩ .

والعَضْبُ : السيف القاطع ، والغمد : قراب السيف وحفته ، انظر اللسان لابن منظور مادة (ع ض ب ، غ م د) .

(٥) أي : إن تحطّطه أبي العلاء خطأ ؛ لأن الخبر في هذا الموضع جائز الذكر والحذف .

(٦) شواهد التوضيح ٦٥-٦٧ .

وطول الكلام فيما لو ذكر ملفوظاً به .

كان هذا مذهب جمهور النحاة ورأيهم في خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " ^(١) .

وذهب غيرهم إلى جواز ظهور الخبر في هذا الموضع ، وهم الذين ذهب ابن ملك إلى اختيار مذهبهم وتصحيحه كما تقدم في كلامه ^(٢) وسيأتي ذكر مذهب الكوفيين في " لولا " هذه وما وقع بعدها .

لقد اعتمد ابن مالك في تصحيح المسألة على الحديث الشريف ؛ لبيّن أن هذا الاستعمال خفي على جمهور البصريين ؛ لأنهم لم يعولوا على الحديث في وضع كثير من قواعد مذهبهم ، وذكر أن ما ذهب إليه من جواز ظهور الخبر بعد " لولا " قد سبقه إليه كل من الرماني ، وابن الشجري ، وأضاف في شرح التسهيل إلى هذين أبا عليّ الشنّوبين ^(٣) وسيأتي كلام مفصّل عن رأيهم ^(٤) .

وقد بيّن ابن مالك في المسألة أن خير المبتدأ بعد " لولا " -والذي منع الجمهور البصري ظهوره في الكلام - قد ظهر في استعمال العرب شعراً ونثراً ، بل قد ظهر في أفصح الكلام المنثور ، واستدلّ عليه بقول الرسول - ﷺ - : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ " ، وذكر أن هناك رواية أخرى للحديث لا تحترم معها القاعدة وهي : " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ " .

كما فصّل في المسألة بأن خير المبتدأ الواقع بعد " لولا " ينقسم إلى ثلاثة أنواع وضّحها في كلامه السابق .

وكان من هذه الأقسام : ما يجب ذكر الخبر فيه ؛ لأن الحذف يجعل المعنى مجهولاً ، وذلك إذا كان الخبر كونه مقيّداً لا يدرك المراد إلاّ بذكره ، ولعله أراد بذكره هذا النوع الردّ على مانعي ثبوت خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " أو جعله مبتدأً إن كان كونه مقيّداً .

واستشهد لهذا النوع بالحديث الذي هو رأس المسألة ، ويقول عبد الرحمن بن الحارث - السابق - لأبي هريرة ^(٥) ، وزاد شاهدين شعريين .

وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه وسيأتي تفصيل ذلك في موضع لاحق ^(٦) .

لقد أطلق جمهور البصريين منع ورود الخبر في هذا الموضع استغناءً بالجواب ؛ لأنه لو ذكر لطلال الكلام والبلاغة الإيجاز .

وكان الخبر أولى بالبقاء من الجواب لكنه حُذف حين فهم معناه مع كثرة الاستعمال ؛ فلا حاجة إلى ذكره ، كل هذا على أن الخبر كونه مطلق ، فإذا أريد الكون المقيّد جعل مصدرًا مبتدأً به مضافاً إلى

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك / ١ / ٢٧٦ ، وأوضح المسالك / ١ / ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل / ١ / ٢١٣-٢١٥ .

(٢) انظر ص ٣٨ من هذا البحث . (٣) انظر شرح التسهيل / ١ / ٢٧٧ .

(٤) انظر ص ٤٣-٤٤، ٤٩ من هذا البحث . (٥) انظر ص ٣٩ من هذا البحث .

(٦) انظر ص ٥٤-٥٥ من هذا البحث .

الاسم الواقع بعد "لولا" نحو: "لَوْلَا قِيَامُ زَيْدٍ لِأُمَّتِكَ"، وجعل بعض النحاة - كما سيأتي - جواب "لولا" هو الخبر^(١).

أما الكوفيون فكانوا بمنأى عن هذا الخلاف والتفصيل؛ فقد نُقل عنهم أن الاسم المرفوع بعد "لولا" ليس بمتداً.

ثم اختلفوا فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدر تقديره: "لَوْلَا وَجَدَ زَيْدٌ".

وقال بعضهم: هو مرفوع بـ"لولا" لنيابتها مناب: "لَوْ لَمْ يُوجَدْ".

وردّ الفراء هذا القول الأخير بأن نحو: "لَوْلَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو لِأُمَّتِكَ" جائز، ولا يعطف بـ"لا" بعد النفي.

ثم ذهب الفراء إلى أنه مرفوع بـ"لولا" نفسها لا لنيابتها مناب: "لَوْ لَمْ يُوجَدْ"^(٢).

هذه لمحة عن آراء النحاة من البصريين والكوفيين في الاسم الواقع بعد "لولا"، ورأي البصريين في حكم ظهور الخبر في هذا الموضع.

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك:

تقدم أن المسألة تدور في حيز المذهب البصري^(٣)، وأن جمهور البصريين على منع ظهور خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا"، وأن عدداً قليلاً من النحاة - سيأتي ذكرهم^(٤) - هم الذين أجازوا هذا الاستعمال. أما النحاة الذين منعوا ظهور الخبر في هذا الموضع فقد تحدثوا عن ذلك في كتبهم وتضمنته أقوالهم، حيث أكدوا أن هذا الخبر لا يمكن إظهاره بحال؛ لأنه لم يأت على لسان العرب إلا مضمراً، وجعلوا ما جاء من هذا النوع ملفوظاً به شاذاً أو لحناً؛ فلم يغتفروا حتى في الخبر الذي لم يدل عليه دليل أن يظهر، بل جعلوا مصدر الكون المقيّد هو المبتدأ.

كما أنهم لم يرتضوا كون جواب "لولا" خيراً عن المبتدأ الواقع بعدها؛ لأنه لا رابط بينهما في اللفظ والمعنى وإنما الرابط بينهما هو "لولا" نفسها، فهم برأيهم هذا قد سدّوا كل طريق يؤدي إلى القول بجواز ظهور الخبر في هذا الموضع.

وكان من هؤلاء النحاة:

١- سيبويه:

تحدث عن خير المبتدأ بعد "لولا"، وجعل عنوان الباب الذي ذكر فيه هذه المسألة صريحاً في كون

(١) انظر ص ٤٤-٤٥ من هذا البحث.

(٢) انظر الكلام عن رأي الكوفيين في جواهر الأدب للإربلي ٤٨٤، والجنى الداني ٦٠١-٦٠٢.

(٣) انظر ص ٣٩-٤٠ من هذا البحث. (٤) انظر ص ٤٣-٤٤، ٤٩-٥٠ من هذا البحث.

الخبر لا يظهر في هذا الموضع ، ويبيّن أن الاسم الواقع بعد " لولا " يكون مبتدأً مرفوعاً بعامل معنوي هو الابتداء ، كما يبيّن أن الكلام المقترن باللام المذكور بعد المبتدأ هو جواب " لولا " وليس خيراً للمبتدأ. ونظر لهذا الحذف بحذف العرب بقية الكلام من قولهم : " إِمَّا لَا " ، ثم شرح هذه العبارة بما نقله عن الخليل رحمه الله .

قال سيويه : " هذا باب من الابتداء يضمّ فيه ما يبيّن على الابتداء وذلك قولك : " لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا " .

أما " لَكَانَ كَذَا وَكَذَا " فحديث معلق بحديث " لَوْلَا " ، وأما " عَبْدُ اللَّهِ " فإنه من حديث " لَوْلَا " وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : " أَزَيْدٌ أَخُوكَ؟ " ، إنما رفعته على ما رفعت عليه " زَيْدٌ أَخُوكَ " غير أن ذلك استخبار وهذا خبر ، وكان المبيّن عليه الذي في الإخبار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : " لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ كَانَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ " ، و " لَوْلَا الْقِتَالُ فِي زَمَانِ كَذَا وَكَذَا " ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من " إِمَّا لَا " .
 زعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا : " إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَّا لَا " ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام " (١) .

وتبيّن بهذا الكلام أن سيويه من المانعين ظهور خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " حيث يبيّن بقوله : " .. وكان المبيّن عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا " أن هذا الخبر لا يظهر في الكلام .
 ٢- المبرّد :

وقد صرح بأن الخبر الواقع بعد " لولا " محذوف ، وجعل سبب حذفه وجود دليل عليه وهو الجواب وقد سدّ مسدّ الخبر ، ثم كرّر التصريح بحذف الخبر ويبيّن تقديره فقال : " .. اعلم أن الاسم الذي بعد "لولا" يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدلّ عليه ، وذلك قولك : " لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ لَأَكْرَمْتُكَ " ، ف "عَبْدُ اللَّهِ" ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف والتقدير : " لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَضْرَةِ ، أَوْ لِسَبَبِ كَذَا لَأَكْرَمْتُكَ " ، فقولك : " لَأَكْرَمْتُكَ " خبر معلق بحديث " لَوْلَا " (٢) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن السراج ، والرّجّاجي ، والسّيرافي ، والفارسي ، والزّبيدي ، وابن بابشاذ ، والجرجاني ، والحريّ ، وابن الدّهان ، وابن الأنباري وغيرهم (٣) .

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٢٩ .

(٢) المقتضب ٣ / ٧٦ .

(٣) انظر: الأصول في النحو ١ / ٦٨ ، والجمل ٣١١ ، وشرح السّيرافي ٣ / ورقة ٢ (مخطوط) ، والإيضاح ٩٧-٩٨ ، ٢٠٩ ، والإغفال ورقة ٧٢ ، ٢٢١ (مخطوط) ، والواضح ٩٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٥٣ ، والمقتصد ١ / ٢٩٩ ، وشرح ملحّة الإعراب ١٤٩ ، والفصول في العربية ١٣ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ١ / ٣٩٢ .

وإليه أشار أبو البقاء العكبري^(١) .

ومع تقرير جمهور البصريين رأيهم هذا وجعل قاعدتهم في هذه المسألة مطردةً حيث إنه لا يُذكر خبير المبتدأ الواقع بعد "لولا" إن كان كوناً عاماً، وأنه إن أُريد الكون الخاص جعل مبتدأً مضافاً إلى الاسم الواقع بعد "لولا"، مع هذا كله فقد وجد من النحاة من خالفوا الجمهور في هذه القاعدة؛ فأجازوا ظهور الخبر في هذا الموضع إن كان كوناً مقيداً، وهم الذين خرجوا عن قول ابن مالك: "خفي على أكثر النحويين".
كان من هؤلاء النحاة :

١- الرُّمَّانِي:

وقد ذكر ابن مالك عند تصحيح المسألة أن الرماني كان أحد الذين ذهبوا إلى أنه يمكن ظهور الخبر بعد "لولا" ، ولم أستطع العثور على نص له صريح بالجواز ، ولا كلام يُشير إلى هذا الرأي .
وكان من الذين نَسبوا الرأي إليه : علاء الدين الإربلي ، وأبوحيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسيوطي ، والأشموني ، والدلائي ، والطيب الأنصاري ، وغيرهم^(٢) .
وكل الذي عثرتُ عليه من كلام الرماني في هذه المسألة هو قوله في كتابه "معاني الحروف" متحدثاً عن استعمالات "لولا" : .. والثاني : أن يكون لامتناع الشيء لوجود غيره وذلك نحو قولك : "لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتِكَ" ، فـ "زَيْدٌ" يرتفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : "لَوْلَا زَيْدٌ بِالْحَضْرَةِ أَوْ عِنْدَكَ" وما أشبه ذلك ، هذا مذهب سيبويه .

وقولك : "لَأَكْرَمْتِكَ" جواب "لَوْلَا" وليس من "زَيْدٍ" في شيء ، فإن وَلَيْتَهَا " أن فتحتها فقلت : "لَوْلَا أَنْتَ حَاضِرٌ لَقُمْتُ" ، وإنما فتحتها ها هنا لأنه مكان أمن وقوع الفعل فيه ، و" حَاضِرٌ" : خبير "أن" وهو يسد مسدَّ خبر المبتدأ^(٣) .

٢- ابن الشجري:

وقد ذكر في أماليه أن خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" حذف عند جمهور البصريين حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال، ثم صرح بجواز ظهوره بعد "لولا" مخالفاً بذلك الجمهور البصري، واستشهد لرأيه بالقرآن

(١) انظر إعراب لامية الشنفرى ٨٩ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٦٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وجواهر الأدب ٤٨٤ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٩/١ ، والجنى الداني ٦٠٠ ، ومعنى اللبيب ٢٧٣/١ ، والمساعد ٢٠٩/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٩/١ ، والمجمع ٣٣٧/١ ، والفرائد الجديدة ٢٢٥/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣١٦/١ ، ونتائج التحصيل ١/٣/٩٦٦ ، والآلي الكمينية في شرح الدرّة الثمينية ١٢٤ ، وابن الطراوة النحوي ٢٦٠ (رسالة ماجستير للدكتور عياد الشبيبي) .

(٣) معاني الحروف للرماني ١٢٣-١٢٤ .

الكريم فقال : " .. حذفوا الخير حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال .

وأقول : إن خبر المبتدأ بعد " لولا " قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَابْتَعْتُمْ

الشَّيْطَانَ ﴾^(١) ، وكذلك : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾^(٢) .

فالخير عنده في الآية الأولى : " عَلَيْكُمْ " ، وفي الثانية : " عَلَيْكَ " .

وقد ردّ النحاة على ابن الشجري كون هذا الجار والمجرور خبراً عن المبتدأ الواقع بعد " لولا " بجواز تعلّقه بالفضل المذكور في الآيتين ، وعلى هذا فلا خير مذكور للمبتدأ الواقع بعد " لولا " في الآيتين ؛ فيسقط الاستشهاد بهما .

وبهذا يكون ابن مالك قد استند إلى تصريح ابن الشجري بجواز ظهور الخبر في هذا الموضع حين قلل : " ..وأقول إن خبر المبتدأ بعد " لولا " قد ظهر .

ولا يعني استدلاله بالآيتين السابقتين أن الظهور مرتبط بهما فقط ، وإنما معنى الكلام أن هذا الخبر قد ظهر في القرآن الكريم وهو أفصح الكلام ؛ فكان أولى به أن يظهر في غيره .

ولعلّ عدم قوّة الرأي في شاهدي ابن الشجري باحتمال تعلّق الجار والمجرور بالفضل المذكور في الآيتين هو ما جعل ابن مالك لم يستشهد بهما ، وإلا فالشاهد القرآني أولى من غيره بالذكر .

— ابن الطراوة :

ليس ذكر ابن الطراوة هنا ناشئاً عن كونه متّفقَ الرأي تماماً مع الرّماني وابن الشجري وإنما ذكرته لأنه متّفقَ الرأي معهما في كون خبر المبتدأ بعد " لولا " يجوز إظهاره في الاستعمال بصرف النظر عن أيّ شيء هو هذا الخير ؟ لأنني أرى أنه لو سلّم بضعف رأيه الذي ذهب إليه فإنه -والله أعلم- لن يرجع إلى رأي الجمهور البصري مباشرة ، وإنما سيتبع الرّماني في إجازة ظهور خبر المبتدأ " لولا " على أن يكون كوناً مقيّداً ؛ لأن مذهبه جواز ظهور الخبر في هذا الموضع ؛ فرجوعه إلى رأي الجوزين أقرب من رجوعه إلى المنع كالجمهور .

ونظراً لمخالفته الجوزين لهذه المسألة في نوع الخير ، أخرتُ ذكره إلى هذا الموضع ، وإلا فهو متقدّم على ابن الشجري .

لقد صرّح بعض النحاة كالمرادي ، وابن هشام بأن ابن الطراوة ذهب إلى أن جواب " لولا " هو خير المبتدأ بعدها ، وهو الجواب في الوقت نفسه^(٤) ، وهذا يعني أن الخبر مذكور دائماً في هذا الموضع ، وهو

(١) سورة النساء من الآية (٨٣) .

(٢) سورة النساء من الآية (١١٣) .

(٤) انظر : الجنى الداني ٦٠١ ، ومعني اللبيب ١/٢٧٤ .

(٣) الأمالي ٥١٠/٢ .

نقيض ما قاله الجمهور البصريّ ، ولم يسلم لابن الطّراوة رأيه هذا ؛ فقد ردّ بعبدة أمور :

أ- أن جعل الجواب هو الخير والجواب في وقت واحد لا نظير له .

ب- عدم وجود الرابط بين المبتدأ والخير .

ج- أن الفائدة لا تتمّ بالجواب إذا كان كونًا عامًا .

د- أن العرب نطقت بالخير عندما كان كونًا مقيدًا لا دليل عليه كما في الحديث السابق^(١) .

واحترز أكثر النحاة كسيويوه والميرد وغيرهما^(٢) - قبل مجيء ابن الطّراوة - من أن يكون جواب "لولا" خيرًا ؛ لأنه حديث متعلّق بـ "لولا" لا بالمبتدأ الواقع بعدها ، وذكروا بعض هذه الردود الآتفة الذكر^(٣) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك:

وكما اختلف النحاة المتقدمون على ابن مالك في هذا الخير بين الإضمار والإظهار - فأوجب البصريون إضماره في الكلام ، وأجاز عدد قليل من النحاة المتقدمين على ابن مالك ظهوره ، واستشهدوا على ذلك - كذلك اختلف المعاصرون لابن مالك في هذه المسألة ؛ فذهب أكثرهم إلى رأي الجمهور البصريّ وأدّلوا بحججهم وردودهم .

وحاول بعض النحاة - كما سيأتي^(٤) - ردّ الشواهد الحديثية على جواز المسألة ، تارةً بذكر عدم ورود الحديث بالرواية التي تجعله شاهدًا ، وتارةً أخرى بالتأويلات النحوية وإعراب الحديث على وجه لا شاهد فيه للمُحتجّين به .

وذهب آخرون إلى رأي الجوزين لهذا الاستعمال ، واستشهد بعضهم بالحديث الشريف كما فعل ابن مالك في تصحيح المسألة .

كان من النحاة الذين تبعوا رأي الجمهور البصري في هذا الاستعمال :

١- ابن يعيش :

وقد تحدث عن "لولا" ، ومثّل بعبارة قدر فيها الخير ، ثم بيّن أن هذا الخير حذف لكثرة الاستعمال

(١) انظر هذه الردود في شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥ ، ومغني اللبيب ١/٢٧٤ ، و"ابن الطّراوة النحوي" رسالة ماجستير "٢٦١ .

(٢) الكتاب ٢/١٢٩ ، والمقتضب ٣/٧٦ ، وانظر أيضًا الإيضاح للفارسي ٩٧-٩٨ .

(٣) ومع تعرّض رأي ابن الطّراوة لهذه الردود فقد تبعه فيه بعضُ المُحدّثين وهو الدكتور عبد الفتاح الحموز حيث قال : " .. وذهب قوم

إلى أن الخير بعد "لولا" غير مقدّر وأنه الجواب وهو المختار عندي " ، انظر "التأويل النحوي" ١٩٥ .

ولم يبيّن سبب اختياره هذا المذهب ، ولعله احتمل حصول فائدة الكلام بالجواب فاختر هذا الرأي ، وهو مردود بالردود السابقة .

(٤) انظر ص ٤٧-٤٨ من هذا البحث .

حتى رُفِضَ ذكره في الكلام .

قال : .. فإذا أتيت بـ " لولا " وقلت : " لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لَخَرَجَ مُحَمَّدٌ " ارتبطت الجملة الثانية بالأولى فصارتا كالجملتين الواحدة إلا أنه حذف من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رُفِضَ ظهوره ولم يجز استعماله .

فإذا قلت : " لَوْلَا زَيْدٌ لَخَرَجَ مُحَمَّدٌ " كان تقديره : " لولا زيد حاضر أو مانع " ، ومعناه : أن الثاني امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خيراً عن المبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إلى " زَيْدٌ " ، والجملة إذا وقعت خيراً فلا بدّ فيها من عائد إلى المبتدأ ، وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلّق بـ " لولا " وجواب لها .

وقد شبّه سيبويه ما حذف من خير المبتدأ بعد " لولا " بقولهم : " إِمَّا لَا " (١) .
ويُفْهَمُ من كلام ابن يعيش نفي أن يكون الجواب هو الخير ؛ لأنه لا عائد في الجواب إلى المبتدأ ، وفي ذلك ردٌّ على ابن الطراوة الذي جعل الجواب هو الخير .

٢- ابن الحاجب :

وهو يرى أن خير المبتدأ بعد " لولا " مما يُحذف وجوباً فلا يظهر ؛ وسبب ذلك أنه التزم في موضعه ذكر الجواب ، وهو يسدّ مسدّه ، فكما أن الجواب لا يُحذف من الكلام بعد " لولا " كذلك الخير لا يظهر بعدها ؛ فحصل بالجواب قرينة تدلّ على الخير ؛ فاستغني عنه ، فلو ذكر مصرحاً به في الكلام لم يُجْز بل يُعدّ لحنًا .

قال : .. وقد يحذف المبتدأ .. والخير جوازاً مثل : " خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ " ، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره مثل : " لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا " (٢) .
وقال في موضع آخر : ..

وَوَاجِبٌ فِي نَحْوِ لَوْلَا عُمَرُ وَمِثْلُهُ لَعَمْرُكَ الْمُقَدَّرُ

يقول : ويجب حذف الخير في كلّ موضع ينضمّ إلى القرينة الدالة على خصوصيّة لفظ يلتزم في موضعه كقولهم : " لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا " .

ففي " لولا " قرينة تدلّ على الوجود ؛ لأنها تدلّ على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها ، وقد التزم في موضع ذكر جواب " لولا " ؛ فحصل ما ذكرناه موجِباً فوجب الحذف ، فلو قلت : " لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَكَانَ كَذَا " لم يُجْز (٣) .

(٢) الكافية ضمن مجموع مهمات المتن ٣٨٧ .

(١) شرح المفصل ١/٩٥ .

(٣) شرح الوافية نظم الكافية ١٨٠ .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر المعاصرين لابن مالك كابن عصفور ، والرضي ، والكيشي ، وابن القوّاس وغيرهم^(١) .

أمّا من حاول ردّ الشواهد الحديثية في المسألة وإعراب الحديث على وجه لا شاهد فيه لهذا الاستعمال فهو :

- ابن أبي الربيع :

لم يكتف ابن أبي الربيع بالتصريح بعدم جواز هذا الاستعمال ، بل نظر في شواهد المجوزين وجعل يؤوّل منها ما استطاع تأويله ، ويذكر أن روايات بعضها لم يرد .

واعتمد في ردّ رواية الحديث المستدلّ به في المسألة على أمرين :

أحدهما : أنه لم ير الحديث بروايته تلك في الصحاح ؛ ولذا يبعد الأخذ بها ، ثم يبين أن الرواية الصحيحة للحديث هي " لَوْلَا جِدْتَانُ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ " ، وأنها موجودة في الموطأ^(٢) ، وهي أيضاً غير موجودة في الصحاح .

وهذا الردّ الذي أدلى به غير مسلم له ؛ فالرواية التي صرح بعدم ورودها قد تقدم^(٣) أن ابن مالك جعلها رأس هذه المسألة في كتابه " شواهد التوضيح " وهو شرح لما أشكل في صحيح البخاري ، وعليه فهي موجودة فيه وإن اختلفت النسخ .

والرواية التي صحّحها وصرح بعدم رؤيته إياها في الصحاح موجودة في صحيح البخاري^(٤) وهو أصحّ الصحاح .

ثانيهما : أنه وإن سلّم بصحة رواية الحديث على اللفظ الذي احتجّ به المجوزون للمسألة فإنه يمكن تخريج ما جعل خبراً للمبتدأ الواقع بعد " لولا " على أنه جملة معترضة بين " لولا " وجوابها - ومعلوم أنها لا محلّ لها من الإعراب - وقد جيء بها - كما يفهم من كلامه - إجابة عن سؤال مفترض .

ورأيه هذا يجعل الحديث غير واضح المعنى ؛ لأن الرسول - ﷺ - لم يُرد - والله أعلم - ذكر وجود القوم مطلقاً وإنما أراد وجودهم على حالة معينة هي التي ذكرها في كلامه - ﷺ ؛ فكون الجملة خبراً أولى من كونها اعتراضية .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥١-٣٥٢ ، والمقرب ١/٨٤ ، وشرح الكافية ١/١٠٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١١٧-١١٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٤٤ .

(٢) انظر الموطأ: (٢٠) كتاب الحج : (٣٣) باب ما جاء في بناء الكعبة ، الحديث (١٠٤) .

(٣) انظر ص ٣٨ من هذا البحث .

(٤) هذه الرواية موجودة في البخاري ، وقد تقدّمت الإشارة إليها مع روايات الحديث المتعدّدة في الحاشية (١) ص ٣٨ من هذا البحث .

قال ابن أبي الربيع : " .. اعلم أن الخبر يلزم الحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : الخبر الواقع بعد " لولا " نحو قولك : " لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ " ، فـ " زَيْدٌ " مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتزمت العرب حذفه ، وقولك : " لَأَكْرَمْتُكَ " جواب " لولا " ؛ لأنها حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، ويدللك على أن " لَأَكْرَمْتُكَ " ليس خبراً عن " زَيْدٌ " عرُوُّ الجملة عن ضمير يعود إلى " زَيْدٌ " ، فإذا بطل هذا لم يكن بُدٌّ من جعل الخبر محذوفاً .

وفي هذا الكلام ردُّ على ابن الطراوة ومن ذهب مذهبه في أن الجواب هو الخبر .

ثم قال : " .. وأما الذين أجازوا " لَوْلَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ " فاحتجوا بقول علقمة :

٣- فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْحَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبُوا خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَيْبٌ

فقالوا : " مِنْهُمْ " هو الخبر وقد ظهر ؛ لأنك لو حذفته لم يفهم الكلام .

وهذا ليس بدليل ؛ لأنه يحتمل التأويل ، ألا ترى أن " مِنْهُمْ " يحتمل أن يكون متعلقاً بما في " فَارِسٌ " من معنى الفعل ، والتقدير : " فَوَاللَّهِ لَوْلَا هَذَا الْعَظِيمُ مِنْهُمْ " ، والشيء إذا احتل فلا يُبنى عليه قاعدة .

واحتجوا أيضاً بقوله - ﷺ - : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرِ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ " .

والكلام في هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة في الحديث : " لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ " ، كذا رواه مالك في موطئه ، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح ؛ فيبعد الأخذ بها .

الثاني : أنه يمكن أن يكون " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرِ " جملة اعتراضية ، والأصل : لَوْلَا قَوْمُكَ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، ثم قدر من يقول له : وما شأن قومي؟ فقال - ﷺ - : " حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرِ " ، ويكون " حَدِيثٌ " خبراً مقدماً ، و " عَهْدُهُمْ " مبتدأ ، و " بِكُفْرِ " متعلق بـ " حَدِيثٌ " ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ .

قوله سبحانه : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ : جملة اعتراضية مفسرة للموعود ، وإذا نظرت كلام العرب وجدت فيه هذا كثيراً ؛ فقد صحَّ مما ذكرته أن خبر " لولا " لا يجوز إظهاره " (١) .

أما الذين أجازوا استعمال خبر المبتدأ بعد " لولا " مظهراً وخالفوا بذلك جمهور البصريين فهم عدد قليل من النحاة مع أن أمر المسألة واضح وبان ، وهذا يبيِّن أن جواز هذا الاستعمال لا زال غامضاً ، وأن قول ابن مالك : " وهو مما خفي على أكثر النحويين " يصدق على المعاصرين له كما تبين صدقه على المتقدمين عليه .

(١) من الطويل ، وهو في قصيدته التي مدح بها الحارث بن أبي شمر الغساني ، انظر : ديوانه ١٥٥ ، والمفضليات ٩٠ .

(٢) سورة المائدة الآية (٩) . (٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٩١-٥٩٥ .

كان من النحاة المعاصرين لابن مالك المجوزين لهذا الاستعمال :

١- الشَّلَوِيين :

وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل إضافةً إلى الرماني وابن الشجري ، وجعله من مجوزي هذا الاستعمال غير أني لم أعتز له على عبارة صريحة أو كلام يتضمّن معنى الجواز ، ولم ينقل ابن مالك - الذي أسند إليه هذا الرأي - من كلامه ما يوضح ذلك ، وكذا النحاة الذين أسندوا إليه الرأي تبعاً لابن مالك^(١) .

لقد تحدث الشَّلَوِيين في أكثر من موضع عن خير المبتدأ الواقع بعد " لولا " ولكنه لم يذكر صراحةً ولا تلميحاً ما يدلّ على ظهوره في كلام العرب في هذا الموضع . قال في كتابه " التوطئة " : .. كما أنه حذف المبتدأ مرةً والخبر أخرى ؛ لدلالة السّياق عليه ، وحذف الخبر كقولهم : " لَوْلا زَيْدٌ لَدَهَبَ عَمْرُو " ؛ لأنه في معنى قولك : " لَوْلا زَيْدٌ مَوْجُودٌ " ، وإن لم تنطق به^(٢) .

وقال في " شرح المقدمة الجزولية " : .. وقوله : (والخبر أخرى) مثاله : " لَوْلا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ " ، أي : " لَوْلا زَيْدٌ مَوْجُودٌ " ، وإن كان لم يُنطق بـ " مَوْجُودٌ " استغناءً عنه لكن المعنى عليه ، ألا ترى أن المعنى : " لَوْلا وُجُودُ زَيْدٍ ، وَلَوْلا أَنَّ زَيْدًا مَوْجُودٌ " ^(٣) .

١- ابن الناظم :

وقد ذهب إلى رأي والده - رحمهما الله تعالى - وتقسيمه في المسألة ؛ فيبين أن خير المبتدأ بعد "لولا" إن لم يدلّ عليه دليل فإنه يجب ذكره ، واستشهد لهذا النوع بشاهد شعري وبالحدِيث الذي استدلّ به ابن مالك ، وإن دلّ عليه دليل جاز حذفه وذكره ، ومثّل لهذا النوع بيت المعري فقال : .. ثم التزم فيه حذف الخبر للعلم به وسدّ جواب " لولا " مسدّه ، وقد يعلّق الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ ، فإن لم يدلّ على ذلك دليل . وجب ذكره كقول الزبير - رضي الله عنه - :

٤- وَلَوْلا بَنُوها حَوَّلَها لَحَبَطُها كَحَبَطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْمِ^(٤)

وقوله - رضي الله عنه - : " لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْإِسْلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَها بَابِينَ " .

وإن دلّ على ذلك دليل جاز ترك الخبر كقول أبي العلاء المعري :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا العِمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَلا

(١) انظر ص ٥٢-٥٣ من هذا البحث .

(٢) التوطئة ٢٠٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٧٤٩/٢ .

(٤) من الطويل، نسب إلى الزبير بن العوام وإلى كعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنهما - وهو موجود في ديوان الأحرير ٤٧٣ ،

وانظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣١٠/٦ ، وانظر ٨١/٣ .

ولو قيل في الكلام : " لَوْلَا الْعِمْدُ لَسَالَ " صحّ ولكنه أثر ذكر الخبر ؛ رفعاً لإيهام تعليق الامتناع على نفس العِمْد بطريق المجاز ^(١) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد تحدث بعض النحاة من هؤلاء عن رأي جمهور البصريين في هذه المسألة وإن كان قد صرح بصحة مذهب الكوفيين في " لولا " والاسم المرتفع بعدها ، أما أكثر النحاة من المتأخرين عن ابن مالك فعلى متابعتة هو والمجوزين لهذا الاستعمال .

أما من تحدث عن رأي الجمهور البصريّ وصرح بصحة مذهب الكوفيين فهو :

– المالقي :

وقد بين مذهب البصريين والكوفيين في الاسم الواقع بعد " لولا " ، وأن خبره محذوف عند البصريين على جعل الاسم المرتفع بعد " لولا " مبتدأ ، ثم أيد مذهب الكوفيين في كون الاسم المرتفع بعد "لولا" مرفوعاً بتقدير فعل نابت " لا " منابه ، وأن هذا الرأي هو الصحيح عنده ، ثم أورد عدداً من الحجج على صحة رأي الكوفيين ، ثم بين أن تلحين المعري هو على مذهب البصريين ، وخرّج بيت المعري على وجه لا لحن فيه .

قال : .. ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين ، وكذلك إن كان مضمراً رفع نحو قولك : " لَوْلَا زَيْدٌ لَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ " ، و﴿لَوْلَا أَنَّمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) ، فـ " زَيْدٌ " وـ " أَنَّمْ " مُبتدآن وخبرهما محذوف عندهم لازم للحذف ؛ لنيابة الجواب منابه ، تقديره : " لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ " أو نحوه ، وـ " لَوْلَا أَنَّمْ مَوْجُودُونَ " ونحوه .

ويرتفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت " لا " منابه ، فإذا قلت : " لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ " ، و﴿لَوْلَا أَنَّمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ فالعنى : " لَوْ أُنْعِمَ زَيْدٌ ، وَلَوْ أُنْعِمْتُمْ " ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنه إذا زالت " لا " ولي " لو " الفعل ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت " لا " كان بعدها الاسم ؛ فهذا يدل على أن "لا" نائبة مناب الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أن " لولا " مركبة من " لو " التي هي حرف امتناع لامتناع ، وـ " لا " النافية ، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب ، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع ؛ فحكّم به مع صحة تقدير الفعل في موضع " لا " والنطق به دونها ، وأما تلحين المعري في قوله :

فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

(٢) سورة سبأ من الآية (٣١) .

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٦٤ .

فليس "يُمْسِكُهُ" عندي خيراً لـ "الْغَمْدُ" ولكنه حالّ العامل فيه الفعل الذي "لا" في موضعه ، وإنما يكون هذا التلحين في مذهب البصريين ؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، وهو صحيح على تسليم رفع "الْغَمْدُ" بالابتداء^(١) .

أما الذين تبعوا ابن مالك في هذه المسألة فمنهم :

١- ابن جماعة :

وقد تابع رأي المجوزين لهذا الاستعمال ، واستشهد بالحديث الشريف على ذلك ، كما لَمَحَ إلى رأي ابن الشجري في المسألة حيث تحدث عن بعض شواهد ، ثم بيّن أن مصدر الكَوْنِ المقيّد المراد الإخبار به عن المبتدأ لو جيء به في موضع المبتدأ فإنه يُغني عن ذكر الخبر .

قال : .. والجمهور يطلقون حذف الخبر بعد "لولا" الامتناعية ، وفي ذلك تفصيل وهو : أن خير ما بعد "لولا" إنما يكون خيراً عن كَوْنٍ مطلق أو مقيّد ، فإن دلّ سياق الكلام عليه جاز حذفه وذكره خلافاً لابن عصفور في قوله : "وقد أخذ على أبي العلاء قوله :
فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا"^(٢)

وإن لم يدلّ السياق عليه وجب ذكره كما قيل في قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ : إن "عليكم" هو الخبر لما أريد كون الفضل المقيّد بهم ، وكقوله - ﷺ - : "لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ" الحديث ، فـ "حَدِيثُ عَهْدٍ" خبر "قَوْمُكَ" واجب الظهور ، إذ لم يُذكر لم يُعلم من أيّ جهة كان قومها سبباً لعدم بناء الكعبة على القواعد ، ومنه قول الزبير :

فَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَحَبَطْتُهَا

فلو أتى المبتدأ بعد "لولا" مصدراً بمعنى الخبر أغنى عنه مثل : "لَوْلَا قِيَامُ زَيْدٍ لَأَكْرَمْتُكَ"^(٣) .

٢- ابن هشام :

وقد ذكر في أكثر من موضع أن خبر المبتدأ بعد "لولا" ليس بواجب الإضمار ، واستعرض في معني اللبيب آراء النحاة في المسألة ، وردّ أحد شاهدي ابن الشجري وهو قول الله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بأن "عَلَيْكُمْ" يجوز أن يكون متعلقاً بـ "فَضْلٌ" ؛ فلا يتعيّن كونه خيراً ، كما بيّن أن جماعة من النحويين ممن يرون وجوب حذف الخبر في هذا الموضع لَحَنُوا المعري في قوله :

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

(١) رصف المبانى ٢٩٣-٢٩٥ .

(٢) انظر شرح الحمل لابن عصفور ٣٥١/١-٣٥٢ ، والمقرب ٨٤/١ .

(٣) شرح الكافية لابن جماعة ٩٤-٩٦ .

ثم علق على ذلك بأن تلحين المعري ليس بجيد ؛ لاحتمال أن يكون " يُمَسِكُهُ " بدل اشتمال ، وأن أصل الكلام : " أن يُمَسِكُهُ " .

كما ذكر رأي ابن الطراوة في جعل الجواب هو الخير، وردّه بأنه لا رابط بين المبتدأ والجواب الذي جعله خيراً .

وأعاد بعض هذا الكلام في مواضع أخرى من كتبه ، وذكر تفصيل ابن مالك ، واستشهد بالحديث الشريف فقال : " .. ثم قال أكثرهم : يجب كون الخير كَوْنًا مطلقًا محذوفًا ، فإذا أريد الكون المقيّد لم يجوز أن تقول : " لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول : " لَوْلَا قِيَامُ زَيْدٍ لِأَتَيْتَكَ " ، أو تدخل " أن " على المبتدأ فتقول : " لَوْلَا أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وتصير " أن " وصلتها مبتدأ محذوف الخير، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً بـ " بَتَّ " محذوفًا .

وذهب الرّماني وابن الشجري والشّلوّيين وابن مالك إلى أنه يكون كَوْنًا مطلقًا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكَوْنًا مقيّدًا كالقيام والقيود فيجب ذكره إن لم يُعلم نحو : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ " ، ويجوز الأمران إن عُلِمَ .

وزعم ابن الشجري أن من ذكره : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخير المعري في قوله في وصف سيف :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

وليس بجيد ؛ لاحتمال تقدير " يُمَسِكُهُ " بدل اشتمال على أن الأصل : " أن يُمَسِكُهُ " .

وزعم ابن الطراوة أن جواب " لولا " هو الخير ، ويردّه أنه لا رابط بينهما ^(١) .

وقال في موضع آخر : " .. وأما حذفه وجوبًا ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مطلقًا والمبتدأ بعد " لولا " نحو : " لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمْتِكَ " ، أي : " لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ " ، فلو كان كَوْنًا مقيّدًا وجب ذكره إن فُقد دليله كقولك : " لَوْلَا زَيْدٌ سَأَلَمْنَا مَا سَلِمَ " ، وفي الحديث : " لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ " ، وجاز الوجّهان إن وُجد الدليل نحو : " لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ " ، ومنه قول أبي العلاء المعري :

فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

وقال الجمهور : لا يذكر الخير بعد " لولا " ، وأوجبوا جعل الكون الخاصّ مبتدأ ، فيقال : " لَوْلَا

(١) مغني اللبيب ١/٢٧٣، ٢٧٤ .

مُسَالَمَةُ زَيْدٍ إِيَّانَا ، أَي : مَوْجُودَةٌ ، وَلَحَنُوا المَعْرِي ، وَقَالُوا : الحَدِيثُ مَرُويٌّ بِالمَعْنَى ^(١) .

ومضى إلى هذا الرأي وهو جواز ثبوت الخبر بعد " لولا " عدد من النحاة كالمُرادي ، والسَّلَسِيلِي ، وابن عقيل ، والمَكُودِي ، والشيخ خالد الأزهرِي ، والأشْمُونِي ، والصَّبَّان ، والطَّيْب الأنصاري وغيرهم ^(٢) .

أما أبو حيان فقد عَرَضَ المسألة وبين آراء النحاة واختلافهم فيها ، ولم يوضِّح رأيه هو فيها وإن كان كلامه يُشعرُ بارتياحه لرأي المجوزين ؛ إذ لم يردَّ عليهم في شيء مما ذكره .

قال : .. " وَمَنْ ذهب إلى أن المرفوع بعد " لولا " و " لوما " للامتناع مبتدأً اختلفوا ؛ فقال ابن الطَّراوة : الخبر هو الجواب ، وقال الجمهور : الخبر محذوف وجوباً ولا يكون إلا كَوْنًا مطلقاً ، فإذا قلت : " لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا " ، فالتقدير : " لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ " .

وذهب الرُّمَّانِي والشَّجَرِي والأستاذ أبو علي إلى التَّفْصِيلِ فقالوا : إن كان كَوْنًا مطلقاً وَجَبَ حذفه ، أو مقيلاً ودلَّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه ، أو لا يَدُلُّ وجب إثباته ، واختار ابن مالك هذا المذهب وجعل مما يجوز حذفه وإثباته قول المعرِّي في صفة سيف :

فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

القائلون بالمذهب الأول لَحَنُوا المَعْرِي ، وتأولوه بعضهم على إضمار " أن " ، والتقدير : " أَنْ يُمَسِكُهُ " ، وأعربه بدلاً ، أَي : إِمْسَاكُهُ ، وبعضهم على أنه حال .

وحكى الأَخْفَشُ عن العرب أنهم لا يأتون بالاسم الواقع بعد " لولا " الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر ، وزعم أنه إن ورد خبر المبتدأ بعد " لولا " كان شاذاً أو ضرورةً وهو مُنبِّهٌ على الأصل ^(٣) .

وأما السُّيُوطِي فقد تحدث عن المسألة في أكثر من موضع عَرَضَ فيه رأي الجمهور ورأي المجوزين ، وذكر تفصيلهم في المسألة .

كما ذكر الحديث الشريف الذي استدللَّ به ابن مالك في المسألة ، وردَّ صحَّةَ الاستشهاد به بأن الرواية حرفته بدليل أن له روايات أخرى منها ما هو جارٍ على قاعدة الجمهور ، ثم ذكَّرَ بقضية الاستشهاد بالحديث في النحو ، وأنه لا يُستدلُّ بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأن هذه الأحاديث أغلبها ليس من لفظ الرسول - ﷺ - وإن كان مُؤدِّياً إلى معنى كلامه ﷺ ، بل هو من لفظ الرواة

(١) أوضح المسالك ١/٢٢٠-٢٢٣ ، وانظر رأيه أيضاً في : الإعراب عن قواعد الإعراب ٧٦ ، وتخليص الشواهد ٢٠٨-٢٠٩ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١/٢٨٨-٢٩٠ ، والجنى الداني ٥٩٩-٦٠٢ ، وشفاء العليل ١/٢٧٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٢١١-٢١٥ ، والمساعد ١/٢٠٨-٢٠٩ ، وشرح المَكُودِي ٥١ ، والتصريح ١/١٧٨-١٧٩ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصَّبَّان ١/٣١٥-٣١٦ ، وحاشية الصَّبَّان ١/٣١٥-٣١٦ ، والآلي الكمينية في شرح الدرر الثمينة ١٢٤ .

(٣) الارتشاف ٢/٣١ .

وأكثرهم من العجم والمولدين ؛ ومن هنا فهو يرفض الاستشهاد بالحديث في هذا الموضوع ونحوه مما فيه مخالفة لقواعد الجمهور، وأرى أن السيوطي يميل إلى وجهة كلا الرأيين .

قال السيوطي متحدّثاً عن مواضع حذف الخبر وجوباً : " .. أحدها : إذا وقع المبتدأ بعد " لولا " الامتناعية ؛ لأنه معلوم بمقتضاها إذ هي دالة على امتناع لوجود ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : " لولا زيدٌ لأكرمْتُ عمراً " لم يُشكَّ في أن المراد : وجود زيدٍ منع من إكرام عمرو ، وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لسدّ الجواب وحلّوله محلّه .

ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله :

فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وقيد الرّماني وابن الشجري والشّلوّيين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب نحو : " لولا زيدٌ سألمنّا ما سلّم " .

ومنه قوله - رحمه الله - : " لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لأسستُ البيتَ على قواعِدِ إبراهيم " ، فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو : " لولا أنصارُ زيدٍ حمّوه لم ينج " ، ومنه بيت المعري السابق ، والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً .

قال ابن أبي الربيع : " .. وأجاز قوم : " لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمْتُك ، ولولا زيدٌ جالسٌ لأكرمْتُك " ، وهذا لم يثبت بالسماع ، والمنقول : " لولا جلوسُ عمرو ، ولولا قيامُ زيدٍ " ، انتهى ^(١) .

قلت : والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة ؛ بدليل أن في بعض رواياته : " لولا حدّثانُ قومك " ، وهذا جارٍ على القاعدة .

وقد بيّنتُ في كتاب " أصول النحو " ^(٢) من كلام ابن الضائع وأبي حيّان أنه لا يُستدلّ بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ، لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول ﷺ ، والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يُحسن العربية ؛ فأدوها على قدر ألسنتهم ^(٣) .

وكرّر ذكر المسألة في " كتابه الفرائد الجديدة " وعرض آراء النحاة فيها ، وذكر الحديث الشريف دون أن يعلّق عليه ^(٤) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك في شرح العملة جواز هذه المسألة وإنما تكلم برأي الجمهور ؛ فجعل الخبر واجب

(١) انظر رأي ابن أبي الربيع وكلامه في : البسيط في شرح الجمل ٥٩١-٥٩٥ ، وراجع ص ٤٧-٤٨ من هذا البحث .


(٢) هو : كتاب الاقتراح في أصول النحو وجدله ، وانظر ما بيّنه ص ٤٠، ٤٣ من الكتاب المذكور .

(٣) الممع ١/٣٣٧-٣٣٨ . (٤) الفرائد الجديدة ١/٢٢٥-٢٢٦ ، وقد اختصر الكلام فيه .

الحذف^(١)، بينما مضى في شرح التسهيل على التقسيم الذي ذكره في المسألة^(٢)، وزاد في الاستشهاد قول أبي عطاء السندي :

٥- لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ^(٣)

وأضاف إلى ذكر الرُّماني وابن الشجري ذكر الشُّلوبيين .

كما ذكر هذا الرأي في شرح الكافية الشافية^(٤)، واستشهد فيه بيت نسبة إلى الزبير -  - وهو :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَحَبَطْتُهَا كَحَبَطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعَّمْ

واستشهد أيضاً بالحديث الشريف الذي جعله شاهداً لهذه المسألة ، ثم عقب عليه بقول المعري .

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

وبعد أن تبين رأي كل من المانعين والمجوزين لظهور خير المبتدأ بعد " لولا " ، أودَّ أن أيبين أن الفريقين اتفقا في حذف خبر المبتدأ في هذا الموضوع إذا كان كَوْنًا عامًا ؛ لأنه يمكن حينئذ أن يسدَّ الجواب مسدَّه حيث يكون متممًا لفائدة الكلام .

وتبين أيضاً أن رأي ابن الطراوة في جعل الجواب هو الخبر والجواب في آن واحد غير مسلم ولا مقبول ، وقد تقدمت الردود على هذا المذهب^(٥) .

كما أن الخير إذا كان كَوْنًا مقيداً يُدرك معناه دون ذكره فإن ذكره وحذفه متساويان وإن لم يكن ذلك باتفاق ، وعليه فمن الخطأ تلحين المعري في ذكره الخبر في قوله :

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

ومما ذكر من تحريجات في قول المعري : كون " يُمَسِّكُهُ " بدل اشتمال على تقدير : " أَنْ يُمَسِّكُهُ " ، كما ذكر ابن هشام^(٦) .

وبكون ذكر الخبر وحذفه متساويان إذا كان كَوْنًا مقيداً يُدرك معناه فلا لَحْنُ إذن في قول المعري . كما أن الخير إذا كان كَوْنًا مقيداً لا يُدرك معناه إلا بذكره فمنهـب المانعين : جعل مصدر الكَوْنِ المقيد مبتدأ مضافاً إلى الاسم الواقع بعد " لولا " ، ومذهب المجوزين : ذكر ذلك الكَوْنِ المقيد بعد المبتدأ الواقع بعد " لولا " خيراً مصرحاً به .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٦/١-٢٧٧ .

(١) شرح العمدة ١٧٥، ٣١٦ .

(٣) من البسيط ، انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٥٦٠/١ . والمقاليـد جمع مقلاد ، وهي المفاتيح والخزائن ، انظر اللسان (ق ل د) .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣٥٤-٣٥٦ .

(٥) انظر ص ٤٥ من هذا البحث .

(٦) انظر ص ٥٢ من هذا البحث .

وعلى هذا فالمذهبان متساويان في أداء المعنى المقصود من الكلام ، وإنما الاختلاف في طريقة الصياغة حيث التزم المانعون عدم ذكر الخبر بعد المبتدأ وأباحه المجوزون .

وعلى هذا أيضاً فالتفصيل المذكور عند المجوزين قد اعتد به المانعون إلا أنهم اختلفوا في طريقة التطبيق حيث ألحق المانعون الكون المقيّد الذي يُدرّك معناه بالكون العام ؛ ولذا لحنوا المعري .

ومن هنا فالدقّة من حيث التقسيم ومن حيث الأصل في ترتيب نظام الجملة الاسمية حيث يقع الخبر بعد المبتدأ تتحلّى في رأي الرّماني^(١) ومن تبعه كابن مالك ، وأما أداء المعنى المراد من الكلام فهو حاصل في كلا المذهبين .

وتحقّق من دراسة المسألة مصداقيّة قول ابن مالك : " وهو مما خفي على أكثر النحويين " ، إذ المراد بهم نحاة البصرة ؛ ولم يرد في كلام كثير منهم جواز هذا الاستعمال ؛ لأنه قد خفي عليهم لقلّة شواهدهم لديهم أو انعدامها لقلّة اعتمادهم على الاستشهاد بالحديث الشريف ، وحين وجدوا هذا الاستعمال في بيت المعري وأمثاله خطّأوه .

وقد استطاع ابن مالك عن طريق الاستشهاد بالحديث الشريف تقرير صحّة هذه المسألة وجواز هذا الاستعمال ؛ حيث ورد في كلام الرسول - ﷺ - والصحابة - رضوان الله عليهم - وفي أشعار العرب .

(١) انظر ص ٤٣ من هذا البحث .

المسألة الثانية : استعمال " قَطَّ " غير مسبوقه بنفي

قال ابن مالك في المسألة : .. وقول حارثة بن وهب - رضي الله عنه - : " صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطَّ " (١) .

وفي قوله : " وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطَّ " استعمال " قَطَّ " غير مسبوقه بنفي ، وهو مما خفي على أكثر النحويين ؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو : " مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ قَطَّ " ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي وله نظائر (٢) .

تقديم :

تحدّث النحويون في عدّة أبواب نحوية - كباب الظروف ، والإضافة وغيرهما - عن " قَطَّ " الذي هو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ، وذكروا أنه مبني على الضمّ كـ " قبل ، وبعد " ، كما بينوا أنه لا يقع إلا في سياق النفي لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (٣) .

أمّا وقوعه في الإثبات لفظاً ومعنى فلم يعرفه أكثر النحويين وهو ما نبه إليه ابن مالك مصححاً إيّاه عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف ، حيث بين أن " قَطَّ " قد استعمل في الإثبات ، وأن المعهود والقاعدة المطّردة فيه أن يستعمل في سياق النفي ، كما ذكر أن لهذا الحديث نظائر (٤) وردّ فيها هذا الاستعمال ، وصرّح بأن هذه المسألة مما خفي على كثير من النحاة ؛ فلم يُثبتوها في كتبهم . وقد كرّر ذكر هذه المسألة في بعض كتبه وسيأتي ذكر هذا لاحقاً (٥) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم أجد أحداً من النحاة ولا من اللغويين المتقدمين على ابن مالك - الذين وقفتُ على كتبهم - صرّح بجواز هذا الاستعمال أو أثبته ، فمعظم حديثهم عن " قَطَّ " أنه ظرف للزمان الماضي ، وأنه مبني على الضمّ ، ويمثلون له بعبارات تدلّ على وقوعه في سياق النفي ، وصرّح آخرون منهم بأنه لا يستعمل إلا مع النفي .

وكان من هؤلاء الذين ذكّرتُ أنهم مثلوا بعبارات تدلّ على وقوع " قَطَّ " في سياق النفي :

(١) أخرجه البخاري في : (٢٥) كتاب الحج : (٨٤) باب الصلوة بمعى ١/٥١٢-٥١٣ ، الحديث (١٦٥٦) ، وخرّج بروايات أخرى ، انظر : صحيح مسلم ١/٤٨٣-٤٨٤ ، الحديث (٦٩٦) ، وأبو داود ٢/٤٩٣-٤٩٤ ، الحديث (١٩٦٥) ، والترمذي ٣/٢٢٨-٢٢٩ ، الحديث (٨٨٢) ، والنسائي ٣/١١٩-١٢٠ ، الحديث (١٤٤٥-١٤٤٦) ، وابن حبان ٤/١٨٦ ، الحديث (٢٧٤٦) .

(٢) شواهد التوضيح ١٩٠، ١٩٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/٢٢١-٢٢٢ ، والارتشاف ٢/٢٤٧ .

(٤) سيأتي ذكر بعض نظائره ص ٦٣-٦٤ من هذا البحث .

(٥) انظر ص ٦٢ من هذا البحث .

١- الخليل بن أحمد :

وقد تحدّث عن " قَطَّ " ، وبين أنه يستعمل لاستغراق الزمن الماضي ، وجعله كـ " قَبْلُ " ، وبعدُ " حالة بنائهما على الضمّ ، ومثّل بعبارة تدلّ على أن " قَطَّ " إنما يستعمل في سياق النفي فقال : " .. وأما " قَطَّ " فإنه الأبد الماضي ، تقول : " مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ " ، وهو رفع مثل قولك : " قَبْلُ " ، وبعدُ " (١) .

وقريب من كلام الخليل هذا كلام عدد من النحاة واللغويين كقطرُب ، والسّيرافي ، والزُّبيدي ، وابن فارس ، والحري ، وابن الشجري ، والسّهيلي ، وأبي البقاء العكبري وغيرهم (٢) .

أما الذين صرّحوا بعدم جواز وقوع " قَطَّ " في الإثبات فمنهم :

- الزّجاجي :

وقد تكلم عن " قَطَّ " ، وبين أنه ظرف للزمان ، وأنه لا يمكن وقوعه في الإثبات فموضعه أن يكون في الكلام المنفي ، ومثّل له .

كما بين أن " قَطَّ " حالة كونه في سياق النفي إنما يقع للزمان الماضي ، ووقوعه في المستقبل مُحال . قال : " .. " قَطَّ " تكون في الأمد ؛ فتقول : " مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ " ، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي ، ولو قلت : " رَأَيْتُهُ قَطُّ " كان مُحالاً .

وهي في الجمود علي جهتين ؛ فكل شيء كان من الجمود أصله غير واجب فهي فيه مُحال ، تقول : " لَمْ آتِهِ قَطُّ " ، فلو قلت : " لَأَ آتِيهِ قَطُّ " كان مُحالاً ؛ وذلك أن " لَأَ آتِيهِ " أصله غير واجب ، وعلامة ذلك أنهما لا يكونان إلا جواباً ، فتقولك : " لَمْ آتِهِ " إنما هو نفي الواجب كقولك : " أَتَيْتَ فُلَانًا " فتقول : " لَمْ آتِهِ " ، ولَأَ آتِيهِ " ، إنما هو نفي المستقبل ، تقول : " تَأْتِي فُلَانًا؟ " فتقول : " لَأَ آتِيهِ " ، وإنما تدخل " قَطَّ " على ما كان نفيًا للماضي لا للمستقبل " (٣) .

وفي موضع آخر ذكر أن العرب يقولون : " مَا كَلَّمْتُهُ قَطُّ " ، وأن معناه : " مَا كَلَّمْتُهُ مِنْ أَوَّلِ دَهْرِي إِلَى هَذَا الْوَقْتِ " ، وبين أن سبب ضمّ الطاء من " قَطُّ " ؛ لأنه يدلّ على هذا المعنى الذي ذكره ؛ إذ هو بمنزلة : " مِنْ " ، وإلى " في الكلام .

قال : " .. قالوا : " مَا كَلَّمْتُهُ قَطُّ " ، فضمّوا الطاء ؛ لأن المعنى : " مَا كَلَّمْتُهُ مِنْ أَوَّلِ دَهْرِي إِلَى هَذَا الْوَقْتِ " ؛ فنابت " قَطَّ " عن " مِنْ " ، وإلى " (٤) .

(١) العين ١٤/٥ .

(٢) انظر : الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ١٤١ ، وشرح السّيرافي ٤/١٢٤ (مخطوط) ، والواضح ٢٣٥ ، والمجمل في اللغة ١١٥/٤ ، ودرّة الغوّاص ١٦-١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٥٩٨/٢ ، والروّض الأنف ٣٠٤/٣ ، واللباب ٨٥/٢ .

(٤) تفسير رسالة أدب الكاتب ٥٩ .

(٣) حروف المعاني ٣٥-٣٦ .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم أعر على كلام حول هذه المسألة إلا عند عدد قليل من النحاة الذين عاصروا ابن مالك واطَّلَعُوا على كتبه ، ومع وضوح المسألة في هذا العصر فقد ظلَّ القدر الأكبر من النحاة متابعين رأي الجمهور . كان من هؤلاء الذين تمسَّكوا برأي الجمهور في عدم وقوع " قَطَّ " في سياق الإثبات :

١- ابن الحاجب :

وقد صرَّح في أكثر من موضع في كتبه بأن " قَطَّ " مختصّ بالنفي فقال : " .. و " قَطَّ " للماضي المنفي " (١) .

وقال : في موضع آخر : " ..

و " قَطَّ " لاستِغراقِ ماضٍ قد نفي و " عَوْضٌ " لاستِقبَالِ نفي فاعْرِفِ

يقول : " ومن جملة الظروف المبنية : " قَطَّ " ، ف " قَطَّ " لاستِغراقِ نفي ماضٍ ، تقول : " مَا فَعَلْتُهُ قَطَّ " (٢) .

٢- الاسفراييني :

وقد صرَّح هو أيضاً بأن " قَطَّ " و " عَوْضٌ " لا يُستعملان في الإثبات ، ويبيّن أن " قَطَّ " تُستعمل للماضي و " عَوْضٌ " للمستقبل ، وأنها يُستعملان لاستِغراقِ الزمان الذي يدلّان عليه . قال : " .. و " قَطَّ " و " عَوْضٌ " وهما لِرِزْمَانِي الماضِي والمستقبل على سبيل الاستِغراقِ ولا يُستعملان إلا مع النفي " (٣) .

وإلى هذا الرأي مضى بعض المعاصرين لابن مالك كابن القوّاس (٤) .

وكذا ابن يعيش ، وابن عصفور إلا أنهما لم يصرّحا باختصاص " قَطَّ " بالنفي وإنما مثلاً بعبارات تدلّ على استعمال " قَطَّ " في سياق النفي (٥) .

أما النحاة الذين ذكروا جواز هذا الاستعمال فقد استطعت العثور على واحد منهم وهو :

- الرضوي :

وقد تحدّث عن " قَطَّ " ، ويبيّن أنه يُستعمل مع النفي ، وأنه قد يُستعمل قليلاً في الإثبات لفظاً ومعنى ومثّل له ، ويبيّن أنه حينئذ بمعنى : " دائماً " ، كما ذكر أنه قد استعمل أيضاً في الإثبات لفظاً لا معنى ، واستشهد له بالشعر فقال :

(١) الكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٤٠٨ . (٢) شرح الوافية نظم الكافية ٣٠٤ . (٣) لباب الإعراب ١٩٦-١٩٧ . (٤) شرح ألفية ابن معطي ١١٥١/٢ . (٥) انظر شرح المفصل ١٠٨/٤ ، وشرح الجمل ٢٣٥/٢-٢٣٦ .

".. وربما استعمل " قَطَّ " بدون^(١) النفي لفظاً ومعنى نحو : " كُنْتُ أَرَاهُ قَطُّ " ، أي : " دَائِمًا " ،
وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو :

٦- هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطُّ " (٣٠٢) .

ولعلّ الرضي لم يرتضِ الاستدلال بالحديث الشريف المذكور في هذه المسألة ولذلك لم يذكره .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد تبع أكثر هؤلاء ابن مالك في هذه المسألة ، واستشهدوا بالحديث الشريف ، إلا أن عدداً قليلاً
من النحاة تمسكوا برأي الجمهور ، وتحدث آخرون عن " قَطَّ " ولكنهم لم يبنوها إلى هذه المسألة في
أثناء حديثهم .

فممن تمسك برأي الجمهور :

- ابن هشام :

وقد صرح في أكثر من موضع من كتبه بأن " قَطَّ " إنما تختص بالنفي ، ومثّل له فقال : " .. وتختص
بالنفي ، يقال : " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " (٤) .

كما بين في مكان آخر أن " قَطَّ " ظرف يُستعمل للزمن الماضي ، ومثّل لذلك ذاكراً " قَطَّ " في
سياق النفي حيث قال : " .. وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو : " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " (٥) .
وتبع هذا الرأي السيوطي وصرح هو أيضاً بأن " قَطَّ " لا يستعمل في الإيجاب (٦) .

وحاول الكرمانى في شرحه صحيح البخاري أن يُجري " قَطَّ " على أصلها ؛ فأولّ الحديث الذي
استدلّ به ابن مالك للمسألة على النفي .

قال الكرمانى : " .. قوله : " قَطَّ " ، فإن قلت : شرّطه أن يُستعمل بعد النفي قلت :
أولاً : لا نسلم ذلك .

(١) دخول الباء على " دون " هو على رأي الأخفش ، انظر : اللسان مادة (د و ن) ، وستأتي نظائر لهذا الاستعمال في كلام بعض
العلماء ، وهو استعمال غير فصيح .

(٢) من الرجز ، نسب إلى العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ٣٠٤/٢ وتمامه :

حَتَّى إِذَا حَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطُ جَاعُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطَّ

وانظر العيني بهامش الخزانة ٦١/٤ ، وفرائد القلائد ٢٨١ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

والمذق : اللبن المخلوط بماء ، انظر الصحاح مادة (م ذ ق) .

(٤) المعنى ١٧٥/١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢ .

(٦) الفرائد الجديدة ٤٠١/١ ، ٤٠٦ .

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٥ .

قال المالكي^(١): " استعمال " قَطَّ " غير مسبوقه بالنفي مما خفي على أكثر النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدونه وله نظائر " .

وثانياً : أنه بمعنى " أبداً " على سبيل المجاز .

وثالثاً : إما أن يقال : إنه متعلق بمحذوف ، أي : " مَا كُنَّا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَطُّ " ، ويجوز أن تكون " ما " نافيةً : خبر المبتدأ ، و " أَكْثَرَ " منصوب على أنه خبر " كان " والتقدير : " وَنَحْنُ مَا كُنَّا قَطُّ فِي وَقْتِ أَكْثَرَ مِنَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا آمَنَ مِنَّا فِيهِ " ، وجاز إعمال ما بعد " ما " فيما قبلها إذ كانت بمعنى " ليس " كما جاز تقلب خبر " ليس " عليه^(٢) .

وقريب من هذا كلام بدر الدين العيني^(٣) .

وأما أبو حيان فكلامه يشعر باعتراضه على هذا الرأي حيث صرح باختصاص " قَطَّ " بالنفي ، وكذلك " عَوْضُ " ثم ذكر أن ابن مالك أجاز استعمال " قَطَّ " في الإثبات لفظاً ومعنى ، أو لفظاً لا معنى مستدلاً عليه بالحديث الشريف .

كما بين أن عادة ابن مالك الاستدلال بالحديث الشريف على المسائل فقال : .. وتختص " قَطَّ " و " عَوْضُ " بالنفي ، يقال : " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " و " لَا أَفَعَلُهُ عَوْضُ " .

وقال ابن مالك : " ربما استعمل " قَطَّ " دون نفي لفظاً ومعنى ، أو لفظاً لا معنى " ، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث على عادته^(٤) .

أما الذين تابعوا ابن مالك في جواز هذا الاستعمال فمنهم :

١- ابن جماعة :

وقد ذكر أن الأكثر استعمال " قَطَّ " مع النفي ، وأن من غير الأكثر استعماله في الإيجاب ، بالحديث الشريف على ذلك فقال : .. و " قَطَّ " للماضي المنفي هذا في الأكثر ، وقد جاء في الحديث : " قَصَرْنَا الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَكْثَرُ " ^(٥) ، فاستعملها بغير نفي ، و " قَطَّ " تفيد الاستغراق للزمن الماضي المنفي^(٦) .

١- ابن عقيل :

وقد ذكر في شرحه تسهيل ابن مالك أن " قَطَّ " قد جاء مستعملاً في الإيجاب ، واستدل عليه بالحديث

(١) يقصد ابن مالك ، وانظر كلام ابن مالك في شواهد التوضيح ١٩٣ ، وانظر ص ٥٧ من هذا البحث .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكرمانى ١٥٥/٨ ، ونقل المرتضى الزبيدي كلام الكرمانى هذا في " تاج العروس " (قَطَّ) ٢٠٩/٥ .

(٣) عمدة القاري ٢٩٨/٩-٢٩٩ . (٤) الارتشاف ٢٤٧/٢ .

(٥) انظر الحاشية (١) ص ٥٧ من هذا البحث . (٦) شرح الكافية ٢٩٧-٢٩٨ .

الشريف السابق فقال : " .. فإذا قلت : " مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ " فمعناه : " مَا رَأَيْتُهُ فِيمَا مَضَى مِنْ عُمْرِي " .
و " يُخَصَّانُ ^(١) بالنفي " - كما سبق تمثيله - " وربما استعمل " قَطُّ " دونه " أي : دون النفي - " لفظاً
ومعنى " كقول بعض الصحابة - ﷺ - : " قَصَرْنَا الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا
قَطُّ وَآمَنَهُ " ^(٢) .

ومضى إلى هذا الرأي بعض النحويين واللغويين كالفيروزآبادي ، وعصام الدين الاسفراييني ،
والمرتضى الزبيدي وغيرهم ^(٣) بينما تابع الآلوسي الكرماني في محاولته تخريج " قَطُّ " على الأصل في مجيئه
في سياق النفي ^(٤) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يتحدث ابن مالك عن " قَطُّ " في شرح الكافية الشافية ولا في شرح عمدة الحفاظ وإنما ذكر ذلك
في شرح التسهيل ^(٥) ، واستشهد بالحديث السابق برواية أخرى وهي : " قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنَهُ " .

ما يُرْجَحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

سبق أن ذكرتُ عدم عثوري على من ذكر جواز استعمال " قَطُّ " في الإثبات من النحاة المتقدمين
على ابن مالك ، ومعظم الذين ذكروا المسألة من المعاصرين له والمتأخرين عنه إنما يعولون عليه فيها ،
كما أن شاهدهم عليها هو شاهد ابن مالك الذي أورده في المسألة إلا الرضي حيث مثل لها بكلامه .
وتعويل النحاة في ذكر المسألة على ابن مالك هو الذي يجعلني أقول : إن ابن مالك أول من تَبَّه إلى
هذا الاستعمال حيث لم يبدأ ظهور الكلام عن جواز المسألة إلا في عصره عند بعض النحاة كالرضي ^(٦) .
ولم تَشْعُرْ المسألة إلا عند المتأخرين عن ابن مالك ومع ذلك بقي عدد منهم متمسكين برأي الجمهور ،
وقد تقدّم أن السيوطي لم يتابع ابن مالك في جواز هذا الاستعمال ، وأن أباحيان جعل ابن مالك هو
مُورِدَ هذه المسألة ، وأنه استدللّ عليها بالحديث الشريف على عادته .

والذي جعلني أيضاً أحكم بأن ابن مالك هو أول من ذكر جواز هذا الاستعمال أن النحاة الذين

(١) أي " قَطُّ " و " عَوْضٌ " . (٢) المساعد ١/٥١٧ .

(٣) انظر القاموس المحيط " قَطُّ " ٢/٣٨٠ ، وشرح الفريدي ٤٣٥ ، وتاج العروس " قَطُّ " ٥/٢٠٨-٢٠٩ ، وقد تَبَّه الفيروزآبادي إلى
عدة شواهد للمسألة من الحديث الشريف وتبعه على ذلك المرتضى الزبيدي .

(٤) انظر كلام الآلوسي في كشف الطُّرَّة عن العُرَّة ٣٤٨-٣٤٩ .

وقد ذكر الأستاذ محمد العدناني هذه المسألة في كتابه " معجم الأخطاء الشائعة " ص ٢٠٧ ونقل كلام ابن مالك وتجويزه هذا
الاستعمال ، كما ذكر رأي الآلوسي الأنف الذكر .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٢١-٢٢٢ . (٦) انظر ص ٥٩-٦٠ من هذا البحث .

ذكرت أنهم أجازوا هذه المسألة لم ينه أحد منهم إلى أن هناك نحة قبل ابن مالك ذهبوا إلى هذا الرأي مع أن في النحة المتأخرين عن ابن مالك من عُرف بالاستقصاء في الجمع كابن هشام ، والسُّيوطي وغيرهما ، بل إن السُّيوطي منع ورود هذا الاستعمال كما ذكره ابن مالك .

وأمر آخر وهو أن اللغويين المتقدمين على ابن مالك مع ما عُرف عنهم من الجمع والاستقصاء لم يذكر أحد منهم ممن وقفت على كتبهم جواز هذا الاستعمال ولا نبهوا إليه حتى ولو على سبيل الشفوذ وإنما بدأ ذكر ذلك عند اللغويين المتأخرين عن ابن مالك ، وكل منهم حين يذكر المسألة يعزوها إلى ابن مالك ، وينبه أنه أجازها عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف .

يبقى الكلام عن قول ابن مالك : " وهو مما خفي على أكثر النحويين " .

لعل ابن مالك عثر على كلام نحة قبله - لم يمكث العثر على كلامهم - تحدّثوا عن هذا الاستعمال وأجازوه ؛ فيكون كلامه في هذه المسألة مثل كلامه في المسائل الأخرى التي عثرت على من تحدّث عنها من المتقدمين على ابن مالك .

وإذا صحّ جعل ابن مالك أول من بين هذه المسألة ونبه إليها فيمكن أن يكون قوله : " وهو مما خفي على كثير من النحويين " احترازاً ؛ ليكون حكمه بخفاء المسألة على كثير من النحاة مصيباً فيما لو عُثر على أحد من النحاة قبله ذكر هذه المسألة وأجازها .

لقد ذكر الرضوي ومن بعده أبوحيان أن ابن مالك أجاز أيضاً ورود " قَطَّ " في الإثبات لفظاً ومعنى^(١) ، وشاهد ابن مالك على ذلك : قول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود - رضي عنهما - : " كَأَنَّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ ، فَقَالَ " قَطَّ " (٢) ، أي : " مَا كَانَتْ كَذَا قَطَّ " (٣) .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطُ جَاعُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطَّ

حيث وقعت " قَطَّ " في سياق الإثبات لفظاً لا معنى ؛ لأن الاستفهام ليس نفيًا محضًا وإنما هو شبه به .

وقد ذكر ابن مالك في المسألة أن للحديث الذي استدلل به عليها نظائر ، ولعل من نظائره - إن أمكن جعله شاهداً لهذه المسألة - قول الرسول - ﷺ - : " عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ فَذَهَبْتُ أَتَاوَلُ مِنْهَا قَطْفًا

(١) انظر ص ٥٩-٦٠ ، ٦١ من هذا البحث .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٣٢/٥ ، وانظر النهاية في غريب الحديث ٧٠/٤ ، وإعراب الحديث للعسكري ٨ ، وعقود الزبرجد للسُّيوطي ١١٥/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٢١/٢-٢٢٢ .

أُرِيكُمْوهَا فَحِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَمَثَّلْ لَنَا الْجَنَّةَ ، قَالَ : كَأَعْظَمِ دَلْوٍ فَسَرَتْ أُمُّكَ قَطُّ" (١) الخ الحديث ، وقول أبي موسى : " خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرِعَا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ" (٢) الخ الحديث .

وبعد هذا كله فإني أميل إلى رأي ابن مالك في جواز هذا الاستعمال خصوصاً مع وروده في الحديث الشريف وورود نظائر له ، إضافة إلى أن عدداً من النحاة واللغويين المدققين أجازوه تبعاً لابن مالك ، ولم يستطع أحد من المتأخرين عن ابن مالك التمسكين برأي الجمهور - ممن تكلم عن هذه المسألة - تخطئة ابن مالك فيها ، وإن كان تمسكهم هذا يحتمل أن يكون رفضاً لغير ما تمسكوا به إلا أن الرِّفْضَ هنا لا يعني التخطئة .

وكل ما صدر من المتأخرين عن ابن مالك أو من بعضهم إنما هو مجرد محاولات لتخريج الكلام على الأصل في الاستعمال كما فعل الكرمانى وتابعه فيه الألوسى (٣) ، ثم إنه في تلك المحاولات كابن مالك في محاولته إثبات هذا الرأي ، بل إن ابن مالك يفوقه في رأيه حيث استطاع أن يجد في الحديث الشريف دليلاً صريحاً لرأيه لا يحتاج إلى تأويل .

ولست أقصد من ذكر الكرمانى أن الكرمانى أنكر على ابن مالك رأيه هذا وإنما أردت توضيح محاولاته في تخريج " قَطُّ " على الأصل الاستعمال ؛ إذ لم يرد ذلك في كلامه .

(١) انظر البدور السافرة للسيوطي ٥٣٣ .

(٢) أخرجه البخاري في (١٦) كتاب الكسوف : (١٤) باب الذكر في الكسوف ٣٢٣/١ ، الحديث (١٠٥٩) .

(٣) انظر ص ٦٠-٦١، ٦٢ من هذا البحث .

المسألة الثالثة : نزع الألف واللام من الأعلام الغلبيّة في غير النداء أو الإضافة أو الضرورة

قال ابن مالك في المسألة : " .. وقول أبي سعيد - ﷺ - : "فَقَسَّمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ نَفَرٍ : بَيْنَ عَيْتَةِ بَنِي بَدْرٍ ، وَأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ ، وَالرَّابِعِ إِمَامًا عُلْقَمَةَ وَإِمَامًا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ " (١) .

وفي قوله : " وَأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ " بلا ألف ولام شاهد على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغلبيّة قد يُتْرَعَانُ عنه في غير نداء ، ولا إضافة ، ولا ضرورة ، وهو مما خفي على أكثر النحويين .

ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : " هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا " (٢) .

ومما جاء منه في الشعر قول مسكين الدارميّ :

٧- وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ فِي الرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحِ مُوَضَّعٍ " (٣،٤) .

تقديم :

العلم بالغلبة : هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً ، وهو على نوعين :

أ- مضاف : كابن عمر ، وابن عباس ﷺ .

ب- ذو الألف واللام كالنابغة ، والأعشى .

وحقُّ هذه الأعلام أن تكون سالحة لكل من يصدق عليه ذلك المعنى الذي تتضمنه إلا أن الاستعمال

خصَّصَهَا بمعيّن بعد أن كانت شائعة^(٥) .

والعلم بالغلبة ذو الألف واللام تلزمه تلك الأداة إلا في النداء كقولك في المناجاة : " يا رَحْمَانُ ، يا

وَهَّابُ " ، أو في الإضافة نحو : " نابغة ذُيَّانِ ، وأعشى تَغْلِبُ " ، وقد تُحذف في غير هذين الموضعين

دون أن تزول العِلْمِيَّةُ عن الاسم الذي كانت ملازمةً له ، وهو ما نبه إليه ابن مالك في هذه المسألة

مصحّحاً إياه .

لقد ذكر ابن مالك أن زوال الألف واللام عن الأعلام الغلبيّة في غير النداء ، أو الإضافة ، أو

(١) أخرجه البخاري في (٦٤) كتاب المغازي : (٦٣) باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد - رضي الله عنهما - إلى اليمن قبل حجة الوداع ١٣١/٣ ، الحديث (٤٣٥١) بهذا اللفظ ، ومسنده الإمام أحمد ٦٨/٣ ، ومسلم ٧٤١/٢-٧٤٢ ، الحديث (١٠٦٤) ، والمسنده الجامع ٢٨٥/٦ واللفظ فيها : " والأقرع " بألف ولام .

(٢) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وانظر في تخريج هذا القول شرح الكافية للرضي ١٤٠/١ ، وشرح التسهيل ١٧٥/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣ .

(٣) من الطويل ، لمسكين الدارميّ في ديوانه ٤٩ ، وانظر : الكتاب ٢٢٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٤/٢ ، وشواهد التوضيح ٢١٧ وفتح الباري ٥٨/٨ ، والخزانة ٢٦٨/٢ ، ٣٢٨/٦ .

وصَفِيحِ مُوَضَّعٍ : الصفيح : العريض ، أي : قطعة عريضة من التراب موضوعة على قبره ، اللسان (ص ف ح) .

(٤) شواهد التوضيح ٢١٥،٢١٦-٢١٧ . (٥) شرح التسهيل ١٧٤/١ .

الضرورة استعمال خفي على أكثر النحويين واستدلّ عليه بالحديث الشريف ، وعقب بما حكاه سيويه عن بعض العرب مما يدلّ على أن هذا الاستعمال قد نطقت به العرب وإن كان قليلاً كما ذكر في شرح التسهيل^(١)، ثم مثل للمسألة بشاهد شعري .

كان هذا رأيه في معظم كتبه الأخرى إلا أنه لم يتحدّث عن الضرورة وكونها إحدى الحالات التي يجوز فيها نزع الألف واللام من العلم بالعلبة ، وسيأتي الكلام عن ذكره المسألة في كتبه الأخرى لاحقاً^(٢) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يذكر معظم المتقدمين على ابن مالك جواز نزع الألف واللام من العلم بالعلبة مع بقائه على العلمية إلا في النداء ، أو الإضافة ، وعلى هذا فقد حصّوا نزع الأداة بهاتين الحالتين ، وجعلوا ما جاء دون أداة من هذه الأعلام في غير هذين الموضعين نكرةً مثلها مثل سائر جنسها في عدم الدلالة على معيّن بذاته ؛ فلا يبقى علماً ما كان ذلك شأنه من هذه الأعلام ؛ لأنه اكتسب العلمية من مصاحبة الأداة له ، وحين نزعته منه زالت عنه علميته^(٣) .

وحكى آخرون استعمالات عن العرب وردّ فيها العلم بالعلبة منزع الألف واللام ، ونقلوا بعض عباراتهم في ذلك مع عدم التصريح بكون هذا الاستعمال مقيساً في الكلام مطرداً فيه . أما الذين تكلموا عن العلم بالعلبة دون ذكر مواضع حذف الألف واللام منها وإنما ذكروا أن حذف الأداة منها يجعلها نكرةً فمنهم :

١- المبرد :

وقد ذكر أن " النجم " إذا كان المراد به الثريا فهو معرفّ بالأداة وهي الدالة على علميته ، فإن فارقت صار نكرةً .

قال : " .. فأما قولهم : " النَّجْم " فإن كان المراد به الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بما علماً ، فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم ، وكذلك " الدبران " ؛ لأنه مشتقّ من أنه يدبر النجم السذي يليه ، فإنه بمنزلة " العريين " اللذين بالكوفة ، كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام ، فإن فارقتاه رجع نكرةً^(٤) .

٢- ابن السراج :

وقد ذكروا أن نزع الأداة من هذه الأعلام يجعلها نكرةً ؛ لأن الأداة هي التي خصت هذه الأعلام بمعين ، ثم نقل كلام سيويه الدالّ على منع هذا الاستعمال فقال : " .. فإن أخرجت الألف واللام من

(٢) انظر ص ٧١ من هذا البحث .

(١) المصدر السابق ١/١٧٤ .

(٤) المصدر السابق ٤/٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) انظر المقتضب ٤/٣٢٤-٣٢٥ .

" النجم ، وابن الصَّعِق " تَنَكَّر ، وأما السَّمَاك ، والدَّبْرَان ، والعُيُوق وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قِبَل أنه عندهم الشيء بِعَيْنِهِ كالصفات الغالبة ، وإنما أُزِيل عن لفظ " السَّامِك ، والدَّابِر ، والعايق " فقيل : " سِمَاك ، ودَبْرَان ، وعُيُوق " ؛ للفرق كما فصل بين " العِدْل والعَدِيل ، وبناء حَصِين وامرأة حَصَان " .

قال سيبويه : " .. فكلَّ شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المترلة ، فإن كان عربيًّا تعرفه ولا تعرف الذي اشتقَّ منه ؛ فإنما ذلك لأننا جهلنا ما عَلِم غيرنا ، أو يكون الآخِر لم يصل إليه عَلِم ما وصل إلى الأوَّل المسمَّى " .

قال : " .. ومترلة هذه النجوم : الأربعة ، والثلاثة ، يعني : أنه أُريد به الثالث والرابع فأزيل لفظه كما فُعل بالسَّمَاك " (٢١) .

وبنحو رأي المُبرِّد وابن السَّراج تكلم أبو إسحاق الرَّجَّاجي ، والزَّمَخْشَرِي (٣) .
وأما من حكى استعمالاتٍ عن بعض العرب ورد فيها العلم بالغلبة فنزوع الألف واللام ولم يجعلوا ذلك مقيسًا في الكلام فمنهم :

١ - سيبويه :

وقد تقدم أنفاً نقلُ ابن السَّراج عنه رأيه في منع هذه المسألة إلا أنه حكى في موضع آخر استعمال بعض هذه الأعلام متروعة الأداة مع بقائها على علميتها فقال : " .. فمثل ذلك قول بعض العرب : " هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ ، وَأَتَيْتَكَ يَوْمَ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ " ، جعل " اثْنَيْنِ " اسمًا له معرفةٌ كما يجعله اسمًا لِرَجُلٍ " (٤) .
وبهذا يكون سيبويه قد أثبت ورود هذه المسألة في كلام بعض العرب دون التصريح يجعلها مقيسةً في الاستعمال .

٢ - ابن الأعرابي :

وقد نقل عنه أكثر اللغويين والنحاة أنه حكى عن بعض العرب قولهم : " هَذَا عُيُوقٌ طَالِعًا " زاعمًا أن نَزْعَ الألف واللام جائز في سائر النجوم (٥) .

(١) انظر الكتاب ١/٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ بتصرف .

(٢) الأصول ١/١٥٧ .

(٣) مجالس العلماء ٧٠ ، الفصل ١١ .

(٤) الكتاب ٣/٢٤٤ .

(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٥٣ ، واللسان مادة (ع و ق) ، والمساعد لابن عقيل ١/١٣٠ ، وانظر أيضًا تحريج هذا القول في المصادر المذكورة .

وعلى حكاية هذا الاستعمال عن بعض العرب مضى بعض المتقدمين على ابن مالك كالسِّيرافي ،
والشُّتَمري^(١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وهؤلاء أيضاً منع أكثرهم جواز تَرْع الأداة من هذه الأعلام ، على حين ذكر بعضهم ورود هذا
الاستعمال في كلام بعض العرب .

وكان ممن مَنع جواز هذه المسألة :

١- ابن يعيش :

وقد تحدث عن المعرف بالألف واللام ، وبين أنه على ضربين :

١- ما تلزمه الأداة : وهي الأعلام بالعلبة .

٢- ما يجوز فيه إثباتها وإسقاطها : وهو ما كان في أصله صفةً ، أو مصدرًا نحو : الحارث ، والفضل

ونحوهما .

والذي يهَمُّ هنا هو كلامه عن النوع الأول حيث ذكر أمثلةً له ، وبين أن دخول الألف واللام في

هذه الأسماء جعلها مُختصةً بمعيّن بعد أن كانت تصدُق على كلِّ مَنْ ثَبِت فيه ذلك المعنى .

قال : " .. وهي على ضربين :

١- ما يلزمه الألف واللام ولا يفارقانه .

٢- ومنها ما لا يلزمه ، بل أنت محيّر في إثباتها وإسقاطها .

فالأول نحو قولهم : " النَّجْم " : للثريا ، و" الصَّعِق " : لخُوَيْلِد .

و" النَّجْم " : أصله " نَجْم " لواحد النجوم ، ثم أُدخل عليه الألف واللام فقالوا : " النَّجْم " لأيِّ

نَجْم كان بين المتخاطبين فيه عهد ، ثم غلب على " الثريا " لكثرة الاستعمال^(٢) .

٢- ابن الحاجب :

وقد ذهب إلى أن الأداة لا تحذف من هذه الأعلام بحال ، فلا يصحّ عنده تقدير حرف النداء أبداً

حيث قال : " .. وأما باب " الصَّعِق " ونحوه فلا يحذف منه اللام ، فلا يصحّ تقدير حرف النداء بحال ،

فكان أقرب إلى الصُّفَات من حيث امتناع تقدير حرف النداء^(٣) .

ويُفهم من كلامه هذا أنه لا يصحّ أيضاً تقدير إضافتها ، فإن حذفت منها الأداة فهي نكرة ، سواء

(١) شرح الكتاب للسِّيرافي ٤/ورقة ١٠٤، ١٢٧، (مخطوط) ، والنكت ٨٦٤-٨٦٥ ، وتحصيل عين الذهب ٤٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٤١/١ . (٣) أمالي ابن الحاجب " أمالي القرآن الكريم " ٣/٣٥ .

كان ذلك في النداء ، أو في الإضافة ، أو في غيرهما ، وإنما تكون معرفةً في الإضافة بالماضف إليه لا على تقدير الألف واللام .

أما الذين ذكروا ما سُمع عن العرب من نحو هذا الاستعمال ويَبْنُوا قَلْتَهُ في الكلام فمنهم :

١- الرضي :

وقد بين أن الأعلام بالعلبة يُحتاج إلى معرفة حالة لزوم اللام لها وحالة عُروضها ، واستطرد يوضح ذلك ، وجعل اللام لازمةً لهذه الأعلام لأنها لم تُصير علمًا إلا بها ، وأضاف بأن أيام الأسبوع تُعدّ من العوالب ، ثم ذكر أن " اثْنين " من هذه الأيام قد تجرّد من اللام دون بقية أخواته .

قال : .. ويُحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن يُنظر إلى العَلَم ، فإن كان غالبًا - أي : كان في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ، ولا بدّ أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العَلَمية مع لام العَهْد ؛ ليفيد الاختصاص به ، وصار بكثرة الاستعمال علمًا له ، ويُسمّى ذلك بالعَلَم الاتِّفَاقِي - كانت اللام في مثله لازمةً ؛ لأنه لم يُصير علمًا إلا مع اللام ، فصارت كبعض حروف ذلك العَلَم ، وذلك إمّا في الاسم كـ " البيت " و " التَّحْم " و " الكتاب " ، وإما في الصفة كـ " الصَّعِق " ، وأما أيام الأسبوع فمن العوالب ؛ فيلزمها اللام ، وقد تجرّد " اثنان " من اللام دون أخواته نحو قولهم : " هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ " (١) .

٢- ابن الناظم :

وقد ذكر أن الألف واللام قد تُحذفان من هذه الأعلام في غير النداء والإضافة ، ونقل ما حكاه سيبويه ، وما حكاه ابن الأعرابي ، واستشهد على هذا الاستعمال ببيت من الشعر فقال : .. فلم تحذف غالبًا إلا في النداء ، وقولي : " غالبًا " احتراز مما نبّه عليه بقوله (٢) :

وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَدِفُ (٣)

من نحو قولهم : " هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ " حكاه سيبويه ، ونحو : " هَذَا عِيُوقٌ طَالِعًا " حكاه ابن الأعرابي وزعم أن ذلك جائز في سائر النجوم .

وقال الشاعر :

(٢) أي : ابن مالك .

(١) شرح الكافية ١/١٤٠ .

(٢) قال ابن مالك في الخلاصة ١٤ :

وَحَدَفُ " أَلْ " ذِإِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِفُ أَوْجِبُ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَدِفُ

٨- إِذَا دَبْرَانٌ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتَهُ أُؤْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدٍ" (٢٤١).

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

ومعظم النحاة الذين جاعوا بعد ابن مالك ذكروا ورود هذا الاستعمال عن العرب حيث وجدوا للمسألة أصلًا في كلام المتقدمين عليهم وعلى ابن مالك ، ويبتون أن هذا الاستعمال يقع في كلام نادر فهو غير مطرد وإنما يُحفظ فقط .

وكان من هؤلاء :

١- المرادي :

وقد ذكر عند كلامه عن " ال " أن جملة أقسامها أحد عشر قسمًا ، وذكر منها : كونهما للغلبة ، وبين أن الأصل فيها أن تكون للعهد ، وأنها لا تحذف إلا في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام فقال : .. الثالث : أن تكون للغلبة نحو : " البيت " للكعبة ، و " المدينة " لطيبة ، وهذه هي في الأصل التي للعهد ، ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ما له معناه صار علمًا بالغلبة وصارت " ال " لازمة له وسلبت التعريف ، ولا تحذف منه إلا في نداء ، أو إضافة أو نادر من الكلام" (٣) .

٢- ابن عقيل :

وقد أوضح أن الألف واللام لا تحذف من هذه الأعلام إلا في النداء ، أو الإضافة ، واستدل لذلك بعدة شواهد ، ثم ذكر أن الأداة قد تحذف في غيرهما ، وبين شذوذ ذلك ؛ فهو لا يرى أطراد الحذف في غير الحالتين المذكورتين ، ولكنه ذكر في موضع آخر - تبعًا لابن مالك - أن هذا الحذف من غير الغالب ، ونقل ما حكاه ابن الأعرابي عن بعض العرب .

قال : .. و حُكِمَ هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء ، أو الإضافة نحو : " يَا صَعِيقُ " في "الصَّعِيقُ" ، و " هذه مدينة رسول الله ﷺ " .

وقد تُحذف في غيرهما شذوذًا ، سُمِعَ من كلامهم : " هَذَا عَيْقُ طَالِعًا " ، والأصل : " العَيْقُ " وهو اسم نجم (٤) .

وقال شارحًا قول ابن مالك في التسهيل : .. وغالبًا إن كان ذا أداة " : .. فثبت " ال " في

(١) من الطويل ، لكثير عزة في ديوانه ٤٣٥ ، وانظر شرح التسهيل ١٧٥/١ ، وتخليص الشواهد ١٧٦ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٥٠٨/١ ، والجمع ٢٣٨/١ ، والدرر ٤٧/١ .

و "دبران" : خمسة كواكب من الثور يقال : إنه سنامه ، وهو من منازل القمر ، والدبران : نجم بين الثريا والجوزاء يقال له : التسابع ، والتويع ، وهو من منازل القمر ، انظر اللسان مادة (د ب ر) .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٥٣ . (٣) الجني الداني ١٩٢، ١٩٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٦١/١ .

" العيوق " ، و " النابغة " ونحوهما غالب لا يلزم .

حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون : " هَذَا الْعَيْوقُ طَالِعًا " ، و " هَذَا عَيْوقٌ طَالِعًا " ، والمعنى مع التَّجْرُدِ والاقتران واحد ^(١) .

وإلى هذا الرأي في حكاية ورود هذا الاستعمال في كلام بعض العرب مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كالسلسلي ، وابن هشام ، والمكودي ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسُّيوطي ، والأشموني ، والصبَّان وغيرهم ^(٢) واستدلوا بالشعر وكلام العرب .

كما نقل ابن حجر العسقلاني عند شرحه للحديث الوارد في المسألة كلام ابن مالك فيه ^(٣) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة وإنما ذكرها في شرح الكافية الشافية ^(٤) ، واستشهد بقول الفرزدق :

٩- تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ ^(٥)

كما ذكرها في شرح التسهيل ^(٦) وبين أن ورودها قليل ، واستدل عليها بما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قولهم : " هَذَا يَوْمٌ مُبَارَكًا فِيهِ " والبيت الذي أورده في شرح الكافية الشافية ، وأورد أيضًا ما حكاه ابن الأعرابي من أن بعض العرب يقول : " هَذَا عَيْوقٌ طَالِعًا " ، وبين أن " العيوق " من الأعلام الغلبيية ، وأن ابن الأعرابي زعم كون نزع الألف واللام سائغًا في سائر النجوم .
ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

لقد تبين مما سبق أن الأعلام الغلبيية ذات الأداة قد تُنزع منها الأداة ويبقى فيها التعريف قائمًا ، إلا أن هذا الحذف أو النزع لم يكثر في الكلام كثرة الاقتران ؛ ولذا لم يظهر لكثير من العلماء المتقدمين على

(١) المساعد ١٣٠/١ .

(٢) انظر : شفاء العليل ٢١٤/١ ، والمغني ٦٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد ١٧٩ ، وأوضح المسالك ١٨٤/١ ، وشرح المكودي ٤٣ ، والتصريح ١٥٤/١ ، والفرائد الجديدة ١٦٤-١٦٥ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٧٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٧١-٢٧٠ .

(٣) فتح الباري ٨٤/٨-٨٥ . (٤) الكافية الشافية ٣٢٧/١ .

(٥) من الطويل ، انظر ديوانه ٢٨١/١ ، والشَّيرازيات ورقة ٨٩ (مخطوط) ، وشرح الكافية الشافية ٣٢٨/١ ، وشرح التسهيل ١٧٦/١ ، ٢٢٢ .

و " نَسْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ " : النسران : كوكبان في السماء معروفان على التشبيه بالنسر الطائر ، يقال لكل واحد منهما نَسْرًا أو النَّسْر ، ويصِفونهما فيقولون : النَّسْرُ الْوَاقِعُ ، والنَّسْرُ الطَّائِرُ ، انظر اللسان مادة (ن س ر) .

والسَّمَاكَانِ : نجمان نيران أحدهما السَّمَاكُ الْأَعْزَلُ ، وَالْآخَرُ السَّمَاكُ الرَّامِحُ ، انظر اللسان مادة (س م ك) .

(٦) شرح التسهيل ١٧٥-١٧٦ .

ابن مالك ورود هذه المسألة ، الأمر الذي دعا ابن مالك إلى أن يصرّح بخفاء المسألة عليهم .
وأرى أنه لا مانع من ورود الأعلام الغلبيّة منزوعة الأداة باقيةً على العَلَمِيَّة ، خصوصاً مع وجود دلائل ذلك ومنها :

ما حكاه سيوييه عن بعض العرب من قولهم : " هَذَا يَوْمٌ مُبَارَكٌ فِيهِ " ونحوه ، وما حكاه ابن الأعرابي عن بعض العرب من أنهم يقولون : " هَذَا الْعَيْوُقُ طَالِعًا ، وَهَذَا عَيْوُقٌ طَالِعًا " ، وقبل هذا كله وروده في الحديث الشريف .

ثم إن مجيء الحال من هذه الأعلام فيما حكاه سيوييه وابن الأعرابي مع عدم توفّر شيء من الشروط المسوّغة لمجيء الحال من النكرة دليل على أن هذه الأعلام باقيةٌ على عِلْمِيَّتِهَا .

ولم يكن ذكر ابن مالك الضّرورة في المسألة مع النداء والإضافة بدرجتها في الاشتراط ، ولعلّه إنما ذكرها لأن النحاة جعلوها مُسَوِّغًا لما شذّ أو ندر في اختيار الكلام ، وهذا يبيّن أن مراده في التصحيح : نزع الألف واللام من هذه الأعلام في النثر والشعر وإن لم يكن ذلك عَقِبَ نداء ، أو في إضافة ، أي : إنه إنما ذكر الضّرورة لدفع رأي من يهاجمه بأن الألف واللام إذا نُزِعَتَا في الشعر - وإن لم يكن ذلك بعد نداء ، أو في إضافة - فذلك للضرورة .

وليس في العلماء الذين ذكرتُ آراءهم من نَبّه إلى كون هذا الاستعمال مطّردًا ، وإنما نَبّه الذين ذكروه إلى كونه واردًا في كلام العرب ، فلئن كان تصحيحه للمسألة يعني اطراد هذا الاستعمال في الكلام فلعلّ في النحاة الذين لم أستطع العثور على آرائهم من ذكر ذلك ، أو يكون ابن مالك أوّل من نَبّه إلى هذه المسألة .

الباب الثاني :

الأفعال

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : استعمال " حَوَّلَ " كـ " صَيَّرَ " معنًى وعملاً .

المسألة الثانية : وقوع خبر " كَادَ " مقروئاً بـ " أن " في كلام لا ضرورة فيه .

المسألة الثالثة : استعمال " رَجَعَ " كـ " صار " معنًى وعملاً .

المسألة الأولى : استعمال " حَوَّلَ " كـ " صَيَّرَ " معنى وعملاً

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول الرسول - ﷺ - : " مَا أُجِبْتُ أَنَّهُ يُحَوَّلُ (أُحْدُ) لِي ذَهَبًا " (٢).

قلت : تضمن هذا الحديث استعمال " حَوَّلَ " بمعنى " صَيَّرَ " وعاملة عملها وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين ، والموضع الذي يليق به أن يذكر فيه : باب " ظنَّ " وأخواتها ؛ لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر .

وقد جاءت في هذا الحديث مبنية لما لم يُسم فاعله ؛ فرفعت أول المفعولين وهو ضمير عائد إلى " أُحْدُ " ، ونصب ثانيهما وهو " الذَّهَبُ " ؛ فصارت بينائهما لما لم يُسم فاعله جارية مجرى " صار " في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، وهكذا حكم " ظنَّ " وأخواتها ، وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة المطاوعة كـ " ارتدَّ " و " تحوَّلَ " فإنه بزيادة التاء تجدد له حذف ما كان فاعلاً ، وجعل أول المفعولين فاعلاً ، وجعل ثانيهما خبراً منصوباً كما تجدد مثل ذلك في " حَوَّلَ " إذا بُني لما لم يُسم فاعله كقولك في : حَوَّلَ اللهُ طائفةً من اليهود قردهً ، وتحوَّلَت طائفةٌ من اليهود قردهً ، وحوَّلَت طائفةٌ من اليهود قردهً .

فـ " حَوَّلَ " جرى مجرى " صَيَّرَ " في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر ، و " تحوَّلَ " و " حوَّلَ " جاريان مجرى " صار " في رفع المبتدأ ونصب الخبر .

وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر :

١٠- وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدًا تَحَوَّلَ غِيَّهُ رَشَدًا

زَكِيُّ الْعِطْرِ وَالِدُهُ وَلَكِنْ بَسَّ مَا وَلَدًا " (٤٣).

تقديم :

من الأفعال التي تعمل عمل " ظنَّ " : " صَيَّرَ ، وجعل ، وردَّ ، وترك ، واتخذ ، وتخذ ، ووهب " (٥).

(١) ما بين القوسين زيادة من ابن مالك لتوضيح مرجع الضمير في الحديث .

(٢) أخرجه البخاري في (٤٧) كتاب في الاستقراض وأداء الديون : (٣) باب أداء الديون ١١٦/٢-١١٧ ، الحديث (٢٣٨٨) ، ومسند الإمام أحمد بلفظ قريب ٣٩٩/٢ ، والمسند الجامع ٢٩١/١٨ عن أبي هريرة بلفظ : " مَا أُجِبْتُ أَنْ أُحْدًا ذَاكُمْ يُحَوَّلُ ذَهَبًا " الحديث .

(٣) انظر مقامات الحريري : المقامة النحرانية "الثانية والأربعون" ٤٤٧ والبيتان المذكوران من الوافر .

(٤) شواهد التوضيح ٦٩-٧٠ .

(٥) انظر أوضح المسالك ٥١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١-٣٥٩ ، والهمع ٤٨٣/١-٤٨٦ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٤/٢ ، واللائي الكمينية ٢٧٥-٢٧٦ .

ولم يذكر معظم النحاة " حَوَّلَ " ضمن هذه الأفعال ؛ وهو ما نبّه إليه ابن مالك في هذه المسألة مستدلاً بالحديث الشريف .

لقد بين ابن مالك أن " حَوَّلَ " تُستعمل كـ " صَيَّرَ " معنى وعملاً ؛ فتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وصرّح بأن هذا الاستعمال خفي على أكثر النحويين ، وأن الموضع الذي يليق بـ " حَوَّلَ " أن تُذكر فيه هو باب " ظَنَّ " وأخواتها إلا أن " حَوَّلَ " هَهُنَا اسْتُعْمِلَتْ مَبْنِيَةً لِلْمَجْهُولِ فَأَشْبَهَتْ " صار " وأخواتها ، وكذا إذا صيغ منها على صيغة مطاوعة ، ومثّل لكلامه بـ " ارتدَّ " و " تَحَوَّلَ " مُبَيِّنًا أن " تَحَوَّلَ " حين زِيدَتْ فِيهَا التَّاءُ حُذِفَ مِنْهَا مَا كَانَ فاعِلاً فِي الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ ؛ فَصَارَ أَوَّلُ الْمَفْعُولِينَ هُوَ الْفَاعِلُ ، وَصَارَ ثَانِيَهُمَا خَيْرًا مَنْصُوبًا كَمَا فِي بَابِ " صار " ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكَلَامِ عَنْ " حَوَّلَ " وَمِثْلَ لَهَا بِمِثَالِ بَيْنَ فِيهِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرَاتٍ وَهِيَ :

أولاً : استعمال " حَوَّلَ " مَبْنِيَةً لِلْمَعْلُومِ رَافِعَةً لِلْفَاعِلِ نَاصِبَةً لِلْمَفْعُولِينَ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : " حَوَّلَ اللَّهُ طَائِفَةً مِنَ الْيَهُودِ قَرْدَةً " .

ثانياً : استعمال صيغة المطاوعة من " حَوَّلَ " مَشْبَهَةً " صار " فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : " تَحَوَّلَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ قَرْدَةً " .

ثالثاً : استعمال " حَوَّلَ " مَبْنِيَةً لِلْمَجْهُولِ مَشْبَهَةً فِي عَمَلِهَا " صار " وَذَلِكَ قَوْلُهُ : " حَوَّلَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ قَرْدَةً " .

لقد احتاج ابن مالك إلى هذا التّحليل في المسألة لأن " حَوَّلَ " وَرَدَتْ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مَبْنِيَةً لِلْمَجْهُولِ حَيْثُ حُذِفَ الْفَاعِلُ فَوْقَ أَوَّلِ مَفْعُولِيهَا مَوْجِعَ الْفَاعِلِ ؛ فَرُفِعَ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَبَقِيَ ثَانِيَهُمَا مَنْصُوبًا ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ شَبِيهًا بِبَابِ " كان " وَأَخْوَاتِهَا مِنْ حَيْثُ رُفِعَ الْمَبْتَدَأُ وَنُصِبَ الْخَيْرُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ " تَحَوَّلَ " مِثْلَ " صار " قَدْ خَفِيَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى الْحَرِيرِيِّ قَوْلَهُ فِي الْحَمْرِ :
" تَحَوَّلَ غِيَّهُ رَشَدًا "

ولم يكرّر ابن مالك ذكر هذه المسألة في كتبه الأخرى التي وقفت عليها ، وسيأتي ذكر ذلك في موضع لاحق^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم أجد في كلام المتقدمين على ابن مالك ولا في كتبهم التي وقفت عليها أي ذكر أو إشارة إلى هذا الاستعمال ، وإنما يذكرون " ظَنَّ " وعدة أفعال معها تعمل عملها وهي : حسب ، وخال ، وزعم ، وعلم ، ورأى ، ووجد ، بل إن " صَيَّرَ " نفسها لم ترد في كلامهم .

(١) انظر ص ٧٨-٧٩ من هذا البحث .

ومن هؤلاء النحاة سيبويه ، والسِّيرافي ، والصِّيمري ، والشَّتمري ، والزَّمخشري وغيرهم^(١) .
وتحدّث ابن الأنباري عن " استحال " دون أن يتعرّض لـ " حَوَّلَ " في كلامه^(٢) .
كما استعمل آخرون " تَحَوَّلَ " التي ذكرها ابن مالك في المسألة ، وتحدّث بعضهم عنها مُبينًا مجيئها
بمعنى " صار " ، ومن هؤلاء :

١- الحريري :

وقد استعمل " تَحَوَّلَ " في بعض مقاماته استعمال " صار " فقال : .. وأنشد مُلغزًا في حَلَب
الكرم :

وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدَ تَحَوَّلَ غَيْهُ رَشَدًا
وَإِنْ هُوَ رَاقٌ أَوْ صَافًا أَثَارَ الشَّرِّ حَيْثُ بَدَا
زَكِيُّ العِطْرِ وَالِدُهُ وَلَكِنْ بَيْسَ مَا وَلَدَا^(٣) .

وقد تقدم ذكر ابن مالك له في المسألة^(٤) .

٢- ابن هشام اللخمي :

وقد بيّن أن " تَحَوَّلَ " تُستعمل بمعنى " صار " ، واستشهد لكلامه بالشعر ، ثم وضح معنى البيت
الذي استدللّ به مُبينًا في أثناء ذلك مَوْضع الشاهد ووجه الاستشهاد فقال : .. فأما " تَحَوَّلَ " بمعنى
" صار " فكقول امرئ القيس :

١١- لَعَلَّ مَنَائِنَا تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا^(٥)

ويروى :

فِيَالِكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا

فالنون في " تحوّلن " اسمها ، و " أبوسًا " الخبر^(٦) .

(١) انظر : الكتاب ١/٣٩، ١١٨ ، وشرح الكتاب للسِّيرافي ١/ورقة ١٤٥، ٢٢٨ (مخطوط) ، والتبصرة ١/١١٣ ، والنكت
١/١٧٤، ٢٥١ ، والمفصل ٢٥٩-٢٦٠ .
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٩٤ . (٣) مقامات الحريري ٤٤٧ .
(٤) انظر ص ٧٤ من هذا البحث .
(٥) من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ١٠٧ ، وهو عجز بيت صدره :
وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ
وانظر الارتشاف ٢/٨٤ ، وشفاء العليل ١/٣١٢ ، والخزانة ١/٣٣١ .
(٦) الفوائد المحصورة ٢٤٢ .

ولم يبين هو ولا الحريري أن "تحوّل" صيغة مطاوعة من "حوّل".

وقد نبّه ابن حجر العسقلاني إلى استعمال الحريري "تحوّل" مثل "صار"، وذكر تعليق ابن مالك عليه وأن بعضهم عاب عليه هذا الاستعمال.

قال: "ما أحبُّ أنه تحوّل لي ذهباً"، كذا لأبي ذرّ "تحوّل" بفتح المُثناة، ولغيره بضمّ التّحتانيّة.

قال ابن مالك: فيه "حوّل" بمعنى "صير" وقد خفي على كثير من النحاة، وعاب بعضهم استعماله على الحريري.

قال: "وقد جاء هنا على ما لم يُسمّ فاعله جارياً مجرى "صار" في رفع ما كان مبتدأً ونصب ما كان خبراً، وكذلك حكم ما صيغ من "حوّل" مثل "تحوّل" فإنه بزيادة التاء المُثناة تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أوّل المفعولين فاعلاً وثانيهما خبراً منصوباً" (١).

المسألة عند المعاصرين لابن مالك:

ليس فيما وقفتُ عليه من كلام النحاة المعاصرين لابن مالك أيضاً أيّ ذكر أو تنبيه إلى هذه المسألة وإنما ردّدوا ما ذكره المتقدمون عليهم في باب "ظنّ" وأخواتها، وتحدّث بعضهم عن "استحال، وتحوّل" مع "صار" وما جرى مجراها من أخوات "كان" دون التنبيه إلى هذه المسألة.

ومن هؤلاء النحاة ابن يعيش، وابن الحاجب، والرّضيّ، والكيشي^(٢) إلا أن الرّضيّ زاد على هؤلاء فذكر "صير" مع أفعال هذا الباب مع بيان أنها ليست من أفعال القلوب حيث قال: "وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزئيّ الجملة بتقدير المصدر فهو "صير" وما يُرادفها من "جعل، ووهب - غير متصرف - وردّ، وترك، وتخذ، واتخذ، وأكان".

وأصل الباب "صير"، ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لـ "صار" في الأصل؛ إذ مترلة "صيرتُ زيداً قائماً" من "صارَ زيدٌ قائماً" كمترلة "أحفرْتُ زيداً النَّهْرَ" من "حفرَ زيدٌ النَّهْرَ" (٣).

ومع ذكره "صير" ومرادفاتها إلا أنه لم يُورد معها "حوّل".

وتحدّث الرّضيّ في موضع آخر عن "استحال، وتحوّل" وجعلها من مرادفات "صار"، ولم يذكر أيضاً كلاماً عن "حوّل"، ولا يبيّن أن "تحوّل" صيغة مطاوعة منها.

قال: "فالذي من مرادفات "صار": "آل، ورجع، وحال، وارتدّ" كان كلّها في الأصل

(١) فتح الباري ٧١/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٨/٧، والكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٤١٩، وشرح الكافية ٢٧٦/٢-٢٨٦، والإرشاد ١٨٦.

(٣) شرح الكافية ٢٨٦/٢-٢٨٧.

بمعنى : انتقل^(١) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

لم يقرّر معظم المتأخرين عن ابن مالك - ممن وقفتُ على كتبهم - هذه المسألة - مع تعرض بعضهم للحديث الشريف الذي استدللّ به ابن مالك في تقرير هذا الاستعمال - وإنما يذكرون " تحوّل " ، واستحال " على أنهما من مرادفات " صار " ، ويستشهدون على ذلك .

ومن هؤلاء ابن جماعة ، وأبو حيان ، والسلسلي ، وابن عقيل ، والأشموني ، والدلائلي ، والطّيب الأنصاري وغيرهم^(٢) .

كما أنهم تحدّثوا عن " صير " في باب " ظنّ " تحت عنوان " أفعال التّصيير " تارةً ، وتحت عنوان " أفعال التحويل " تارةً أخرى إلا أنهم لم يذكروا معها " حوّل " ولا أشاروا إلى ذلك ، وإنما يذكرون أفعالاً أخرى هي : " جعل ، وترك ، وردّ ، وأتخذ ، وتخذ ، وصير ، ووهب " .

ومن هؤلاء ابن هشام ، وابن عقيل ، والعيّني ، والأشموني ، والطّيب الأنصاري وغيرهم^(٣) .

أما السيوطي فقد تكلم بكلام معظم المتأخرين على ابن مالك في بعض كتبه^(٤) ، غير أنه تعرّض في بعضها الآخر للحديث الذي استدللّ به ابن مالك على المسألة ، ونقل كلامه الوارد فيها دون أن يعلّق عليه^(٥) ، وهذا مشعر بارتضائه كلام ابن مالك ورأيه ، وكذا القسطلاني حيث نبّه إلى هذا الاستعمال ونقل كلام ابن مالك في المسألة^(٦) .

واستعمل الفيروز آبادي " حوّل " حيث قال في القاموس المحيط : " .. وأحال عينه وحوّلها : صيرها حوّلًا " ^(٧) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يتحدّث ابن مالك عن هذه المسألة في شرح العمدة ، كما أنه لم يذكرها في شرح الكافية الشافية ولا في شرح التسهيل^(٨) وإنما تحدّث فيهما عن " تحوّل " في باب " كان " على أنها ملحقّة بـ " صار " ،

(١) المصدر السابق ٢/٢٩٠-٢٩١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٤٠٧-٤٠٨ ، والارتشاف ٢/٨٣،٧٣ ، وشفاء العليل ١/٣١٢ ، والمساعدا ٢/٢٥٩ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ١/٣٣٧ ، ونتائج التحصيل ١/١١٧٤/٣ ، واللاّلي الكمينية ١٣٣ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢/٥١،٣٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٨-٣٥٩ ، وعمدة القاري ٦/١٢/٢٢٨ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ٢/٣٤ ، واللاّلي الكمينية ٢٧٥-٢٧٦ .

(٤) اللمع ١/٤٨٣،٤٨٦ . (٥) عقود الزبرجد ٢/١٤٥-١٤٦ .

(٦) إرشاد الساري ٤/٢١٦ . (٧) القاموس المحيط مادة (ح ول) ٣/٣٦٤ .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١/٣١٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٤٧ .

واستشهد عليها بقول امرئ القيس :

وَبَدَّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبُوسًا

وقول الآخر :

١٢- لا يُؤَسِّسُكَ سُؤْلٌ عَيْقَ عَنَّا فَكَمْ بُؤْسٍ تَحَوَّلَ نُعْمَى أَنْتِ النَّقْمَا^(١)

ما يُرْجَحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

لقد ظَهَرَ مما تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ إِلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ أَحَدٌ مِنَ النَّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ وَالْمُعَاصِرِينَ لَهُ الَّذِينَ وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِهِمْ ، وَكُنَّا مُعْظَمُ الْمُنَآخِرِينَ عَنْهُ ، فَجَلَّ حَدِيثُهُمْ عَنْ " تَحَوَّلَ ، وَاسْتَحَالَ ، وَصَيَّرَ " دُونَ أَنْ يَذْكُرُوا " حَوَّلَ " وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ وَيَتَحَدَّثَ عَنْهُ إِلَّا السُّيُوطِيُّ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَنَقَلَ تَعْلِيْقَهُ عَلَيْهِ^(٢) .

كَمَا اسْتَعْمَلَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ كَالْفَيْرُوزِآبَادِيِّ " حَوَّلَ " اسْتِعْمَالَ " صَيَّرَ "^(٣) .

وَتَبَيَّنَ مِنْ دَرَاةِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا صِحَّةَ حُكْمِ ابْنِ مَالِكٍ بِخَفَاءِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ عَلَى أَكْثَرِ النَّحَوِيِّينَ ؛ حَيْثُ لَمْ يَرِدْ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ وَلَا الْمُعَاصِرِينَ لَهُ مِمَّنْ ذَكَرْتُ .

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْأَكْثَرِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ مُحْتَمِلَةً لِأَنَّ يَكُونُ ابْنُ مَالِكٍ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى كَلَامِ قَلَّةٍ مِنَ النَّحَاةِ قَبْلَهُ تَبَهَّوْا إِلَى هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ وَأَجَازُوهُ مِمَّنْ لَمْ اسْتَطِعَ الْعُثُورُ عَلَى آرَائِهِمْ ، أَوْ يَكُونُ ابْنُ مَالِكٍ أَوَّلَ مَنْ نَبَّهَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ طَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ؛ فَيَكُونُ ذِكْرُهُ لِلْأَكْثَرِيَّةِ احْتِرَازًا مِنْ إِطْلَاقِ الْحُكْمِ عَلَى جَمِيعِ النَّحَاةِ .

وَلِأَنَّ " حَوَّلَ " وَرَدَتْ مُبَيَّنَةً لِلْمَجْهُولِ فِي الْحَدِيثِ الشَّاهِدِ لِحَوَازِ الْمَسْأَلَةِ فَقَدْ احْتِجَّ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى بَيَانِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ وَتَوْضِيْحِهِ ؛ لِأَنَّهَا بِاسْتِعْمَالِهَا مُبَيَّنَةٌ لِلْمَجْهُولِ أَشْبَهَتْ " صَارَ " فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، وَحَقَّقَهَا أَنْ تُشْبَهَ " صَيَّرَ " .

وَحَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْمَسْأَلَةِ شَاهِدٌ صَرِيحٌ بِلَفْظِ " حَوَّلَ " فَلَا يُمْكِنُ الْقَطْعُ بِصِحَّةِ وَرُودِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَمَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ رَفْضُهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ تَنْبِيْهُ ابْنِ مَالِكٍ إِلَى الْمَسْأَلَةِ تَنْبِيْهًُا لَطِيْفًا إِلَى مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ الْأَمْرَ الَّذِي غَفَلَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَوِيِّينَ فَلَمْ يَتَبَهَّوْا إِلَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ بَعْضِهِمْ كَالسُّيُوطِيِّ حَيْثُ قَرَّرَهُ وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ مَالِكٍ فِيهِ دُونَ اعْتِرَاضِ ، كَمَا أَنَّ الْفَيْرُوزِآبَادِيَّ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ فِي كَلَامِهِ وَهُوَ مِمَّنْ يَعْتَنِي بِأَلْفَاظِ اللَّغَةِ وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ .

(١) مِنَ الْبَسِيطِ ، لَمْ أَحْدِثْهُ مَنْسُوبًا إِلَى مَعْيَنَ ، انظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١/٣٩١ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١/٣٤٤، ٣٤٧ .

(٢) انظُرْ ص ٧٨ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٣) انظُرْ ص ٧٨ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وحيث إنه لا مصرّح بالمخالفة لابن مالك - فيما أعلم - في هذا الاستعمال وكلّ ما حدث هو أن معظم النحاة الذين ذكرتهم في المسألة لم يُوردوا في كلامهم هذا الاستعمال ولا نبهوا إليه - فإني أميل إلى قبول رأي ابن مالك فيه ؛ إذ الحديث الشريف الذي استدلّ به ابن مالك على المسألة يصلح أن يوجّه هذا التوجيه ، كما أن ذكر السُّيوطي لكلام ابن مالك في المسألة دون اعتراض عليه يُمهّد أيضاً لقبوله .

ولم يتعرّض كثير من شرّاح الأحاديث لذكر الاستعمال الوارد في الحديث المذكور في المسألة - إلا ما كان من ابن حجر العسقلاني والسُّيوطي والقسطلاني كما تقدّم^(١) - وإنما يذكرون روايتي الحديث وهما : " مَا أُحِبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ " و " مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ " ، والرّواية الأولى تُخرج الحديث عن المسألة ، والرّواية الثانية هي التي عوّل عليها ابن مالك في توجيهه وتقرير المسألة .

(١) انظر ص ٧٧، ٧٨ من هذا البحث.

المسألة الثانية : وقوع خبر " كاد " مقرونًا بـ " أن " في كلام لا ضرورة فيه

قال ابن مالك في المسألة : " .. ومنها قول عمر - رضي الله عنه - : " مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ " (١) .

وقول أنس : " فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا " (٢) .

وقول بعض الصحابة : " وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَنْفِ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ " (٣) .

وقول جُبَيْر بن مُطْعِم : " كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ " (٤) .

قلت : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر " كاد " مقرونًا بـ " أن " ، وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أعني : وقوعه في كلام لا ضرورة فيه .

والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بـ " أن " أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ " أن " ؛

ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ " أن " نحو : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٥) ، و ﴿ لَا يَكَادُونَ

يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (٦) ، و ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ (٧) ، و ﴿ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ (٨) ، و ﴿ أَكَادُ

أَخْفِيهَا ﴾ (٩) ، و ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ (١٠) ، و ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ (١١) .

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونًا بـ " أن " من استعماله قياسًا لو لم يرد سماع ؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ " أن " في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ " طَفِقَ ، وَجَعَلَ " ؛ فإن " أن " تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال ؛ فتناقياً .

وما لا يدلّ على الشروع كـ " عسى ، وأوشك ، وكرب ، وكاد " فمقتضاه المستقبل فاقتران خبره

(١) أخرجه البخاري في (١٠) كتاب الأذان : (٢٦) باب قول الرجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - : " مَا صَلَّيْنَا " ١٩٦/١ ، الحديث (٦٤١) ، والنسائي ٨٤٤/٣-٨٥ ، الحديث (١٣٦٦) ، والمسند الجامع ٤٥٨/٣ .

(٢) أخرجه البخاري في (١٥) كتاب الاستسقاء : (٧) باب الاستسقاء على المنبر ٣٠٨/١ ، الحديث (١٠١٥) .

(٣) أخرجه البخاري في (٦٤) كتاب المغازي : (٣١) باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ٥٥/٣ ، الحديث (٤١٠١) ، والمسند الجامع ٣٦٥،٣٦٤/٤ .

(٤) أخرجه البخاري في (٦٥) كتاب التفسير : سورة الطور : (١) باب ٣٥٣-٣٥٤ ، الحديث (٤٨٥٤) ، وابن ماجه ٢٧٢/١ ، الحديث (٨٣٢) وروايته " كَادَ قَلْبِي يَطِيرُ " .

(٥) سورة النساء من الآية (٧٨) .

(٥) سورة البقرة من الآية (٧١) .

(٨) سورة الإسراء من الآية (٧٤) .

(٧) سورة التوبة من الآية (١١٧) .

(١٠) سورة الحج من الآية (٧٢) .

(٩) سورة طه من الآية (١٥) .

(١١) سورة النور من الآية (٤٣) .

بـ " أن " مؤكّد لمقتضاه ؛ فإنها تقتضي الاستقبال ، وذلك مطلوب فمانعه معلوب .
فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكّد الدليل ولم
يوجد لمخالفته سبيل .

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر : " مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغِيْبُ " (١) ،
وفي قول النبي - ﷺ - فيما رواه بالسند المتصّل : " كَادَ الْحَسَدُ يَغْلِبُ الْقَدْرَ ، وَكَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ
كُفْرًا " (٢) .

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر :

١٣ - أَيُّتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُعْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ (٣)

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ؛ لتمكّن مُستعمله من أن يقول :

أَيُّتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمْو لَدَى الْحَرْبِ تُعْنُونَ السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيويه :

١٤ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ (٤)

وقال : أراد : " بَعْدَمَا كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ " فحذف " أن " وأبقى عملها (٥) .

وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر "كاد" بـ "أن"؛ لأن العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرّد ثبوته (٦) .
تقديم :

من بلاغة العربية ودقّتها أن وضعت لمعانيها ألفاظ تدلّ عليها ، وخصّت كلّ لفظ بمعنى ، وكلّ معنى
بلفظه الدالّ عليه ، ثم تجاوزت في بعض الألفاظ فجعلتها تدلّ على أكثر من معنى وهذا هو المشترك
اللفظي ، كما جعلت للمعنى الواحد أكثر من لفظ وهذا هو الترادف .

ومن كمال دقّتها أن جعلت للتراكيب وطريقة ترتيب الألفاظ في الجملة تقديمًا وتأخيرًا ، وذكرًا

(١) ورد في البخاري بلفظ : " مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيْبَ " ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، الحديث (٩٤٥) .

(٢) انظر في تخرجه : مشكاة المصابيح ١٤٠٣/٣ ، الحديث (٥٠٥١) وفيه : " وَكَادَ الْحَسَدُ أَنْ يَغْلِبَ الْقَدْرَ " ، وضعيف الجامع الصغير
وزيادته للألباني ٦٠٥ .

(٣) من الطويل ، لم أحده منسويًا إلى معين ، انظر : شفاء العليل ٣٤٤ / ١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٨٤/١ ، والمقاصد
النحوية بهامش الخزانة ٢٠٨/٢ .

(٤) من الطويل ، نُسب إلى عامر بن جُوَيْنِ الطائي ، وإلى عمرو بن جُوَيْنِ الطائي ، وإلى امرئ القيس ، وإلى عامر بن الطَّفِيلِ ويروى :
خُبَاسَةً وَاحِدٍ ، انظر : ملحق ديوان امرئ القيس ٤٧١ ، والكتاب ٣٠٦/١ - ٣٠٧ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ - ٥٦١ ، واللسان ملدة (خ ب
س) .

والخُبَاسَةُ : الغنّيمة ، و " نَهْنَهْتُ " من النَّهْنَةِ وهي : الكَفّ ، انظر : المحيط في اللغة ٢٧٠/٤ ، واللسان مادة (خ ب س ، ن ه ن ه) .

(٥) انظر : الكتاب ٣٠٦/١ - ٣٠٧ .

(٦) شواهد التوضيح ٩٨ - ١٠٢ .

وَحَذَفًا ، جعلت لهذا كَلِّه دَوْرًا في الدلالة على بعض ما أنشئ الكلام من أجله .
والشُّروع ، والمقارَبة ، والرجاء أحداث استعملت العرب لها أمثلة تدلُّ عليها ، وخصت هذه الأمثلة
بالدخول على المبتدأ والخبر .

ورفض ترك الإخبار بفعل مضارع في باب هذه الأفعال غالبًا، والتزموا كون خبر أفعال الشُّروع
مضارعًا مُجرَّدًا من " أن " إلا ما جاء نادرًا ، وأما أفعال المقارَبة والرجاء فمنها ما لا بد من مقارنة خبره
لـ " أن " وهو : " أولى ، وحرى ، واخْلَوْتُ ، ومنها ما ترك " أن " بعده أولى من الذكر وهو : " كاد ،
و كرب " ، ومنها ما عكس فيه هذا الأمر ؛ فذكر " أن " معه أولى من التُّرك وهو " عسى " ، ومنها ما
يستوي فيه الأمران وهو : " أو شك " .

والذي يُهم هنا هو الكلام عن خبر " كاد " وقد ذكرت أنه يجرَّد من " أن " ، وهذا التجرُّد أكثر من
الذكر حتى أن أغلب النحاة من بصريين وكوفيين خصّوا ذكر " أن " في خبر " كاد " بالضرورة
الشعرية، ونصّ الأندلسيون على ذلك^(١) .

وقليل من النحاة أثبت وروده بـ " أن " في غير الضرورة ، وهذا ما أراده ابن مالك في تنبيهه إلى هذه
المسألة مستشهدًا عليها بالحديث الشريف ، منبهاً إلى مصدر من مصادر اللغة أغفل كثير من النحاة
الاستشهاد به .

لقد ذكر ابن مالك هذه المسألة ردًّا على منع ورود خبر " كاد " مقرونًا بـ " أن " معللاً بأن عدم
ورود هذا الاستعمال في القرآن الكريم لا يمنع من مجيئه في غيره من الكلام ، وأن ما لا يدلُّ على
الشُّروع ومنه " كاد " مقتضاه الاستقبال ، و " أن " هي التي تدلُّ على ذلك ، وأن تضافر الشواهد من
النقل الصحيح يؤكِّد صواب هذا الاستعمال ويقرّره ، بل أضاف إلى ذلك أن ردّ على المانعين ببعض
شواهدهم الشعرية حيث ذكر أن مجيء " أن " في خبر " كاد " في تلك الشواهد لا يُعدُّ ضرورةً ؛
لإمكان الشاعر أن يغيّر ذلك اللفظ بلفظ آخر دون اختلاف في المعنى ؛ ففعله هذا يُعدُّ اختياراً لا
اضراراً، بناءً على رأي ابن مالك في أن الضرورة هي ما لا مندوحة عنه^(٢) .

وجرى ابن مالك على هذا الرأي في أكثر كتبه الأخرى مستشهداً بالحديث الشريف في تلك المواضع
وسياقي ذكر ذلك لاحقاً^(٣) .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٧٩/١ ، وانظر حاشية أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين ٣١٦/١ .

(٢) الضرائر للألوسي ٨-٩ .

(٣) انظر ص ٩٠ من هذا البحث .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

تكلم أكثر المتقدمين على ابن مالك عن هذه المسألة في كتبهم فمنعوها ، ولم يجوزها إلا عدد قليل من النحاة مع تأكيد بعضهم بأن هذا الاستعمال ليس بجيد ، أو أنه قليل في الكلام .

وكان من الذين منعوا هذه المسألة :

١- سيويه :

وقد صرح بمنع هذا الاستعمال في أكثر من موضع حيث قال : " .. وَيُضْطَرُّ شَاعِرٌ فَيَقُولُ : " كِدْتُ أَنْ " و " كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَ " لا يجوز إلا في شعر " (١) .

وقال أيضاً : " .. وأما " كاد " فإنهم لا يذكرون فيها " أن " ، وكذلك " كَرَبَ يَفْعَل " ، ومعناها واحد ، يقولون : " كَرَبَ يَفْعَل ، وَكَادَ يَفْعَل " .

وقد جاء في الشعر : " كَادَ أَنْ يَفْعَلَ " شَبَّهَ بِهِ " عَسَى " .

قال رؤبة :

١٥- قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا " (٢،٣) .

وقال أيضاً : " ..

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

فحملوه على " أن " ؛ لأن الشعراء قد يستعملون " أن " ههنا مضطرين كثيراً " (٤) .

وقد حمل ابن مالك كلام سيويه هذا على اطراد ثبوت " أن " في خير " كاد " حيث قال - بعد أن ذكر كلام سيويه - : " .. وفي هذا إشعار باطراد اقتران خير " كاد " بـ " أن " ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته " (٥) .

وكلام سيويه صريح بأن ذلك يقع في الشعر فقط .

٢- المبرد :

وقد أشار إلى أن خير " كاد " لا يقترن بـ " أن " إلا في الضرورة الشعرية حيث قال مُتَحَدِّثًا عَنِ

(١) الكتاب ١٢/٣ .

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وقبله :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوَّلًا فَاَمَّحَى

انظر الكتاب ١٦٠/٣ ، والإنصاف ٥٦٦/٢ ، والخزانة ٣٤٩/٩-٣٥٠ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢١٥/٢ .

و " يَمْصَحَا " : يذهب ويختفي ، انظر تاج العروس مادة (م ص ح) .

(٣) الكتاب ١٦٠/٣ . (٤) الكتاب ٣٠٦/١-٣٠٧ .

(٥) انظر ص ٨٢ من هذا البحث .

وقوع " أن " في خبر " كاد " : .. إلا أن يضطرّ شاعر ، فإن اضطرّ جاز ما جاز في " لعل " .
قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مَنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا ^(١) .

وهو بكلامه هذا يُعَدُّ من المانعين لوقوع " أن " في خبر " كاد " في الاختيار .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والزبيدي ، وابن برهان ، وابن بابشاذ ، والشنتمري ، وابن فضال المجاشعي ، والزّمخشري ، والحيدرة اليميني ، والجزولي ، وابن خروف ، وأبو البقاء العكبري ، وابن معطي وغيرهم ^(٢) .

كما نفى ابن الأنباري مجيء هذا الاستعمال في القرآن الكريم - وهذا مُتَّفَقٌ عليه - وفي كلام فصيح ، وفيه نظر .

وعلى تقريره هذا فقد جعل " أن " في قول الرسول - ﷺ - : " كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا " من كلام الراوي لا من كلامه - ﷺ ؛ لأنه - صلوات الله عليه - أفضل من نطق بالضاد ^(٣) .

وأما النحاة الذين أجازوا هذا الاستعمال فمنهم :

١- السّيرافي :

وقد أجاز وقوع " أن " في خبر " كاد " تشبيهاً لها بـ " عسى " ، وبين أنها حينئذ تبعد من الحال ؛ وبهذا أشبهت " عسى " .

قال : .. والباب في " كاد " إسقاط " أن " ؛ لأنك إذا قلت : " كاد يفعل " فإنما تقوله لمن هو على تحدّ لفعلك كالدخل فيه .

وقد يجوز في " كاد " إدخال " أن " تشبيهاً بـ " عسى " ، وإذا أدخل " أن " في " كاد " فكأنه بُعد من الحال حتى أشبه " عسى " ^(٤) .

وبين في موضع آخر أن إسقاط " أن " من خبر " كاد " أقرب دلالة على المعنى وأوجز في العبارة فقال : .. ولفظ " كِدْتُ أَفْعَلُ " أدلُّ على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ ^(٥) .

(١) المقتضب ٧٥/٣ ، وانظر كتاب " أبو العباس المبرد " للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ٦٧، ٨٥ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٢/٢٠٧ ، والجمل ٢٠١ ، وحروف المعاني ٦٧ ، والإيضاح ١٠٩-١١٠ ، والمسائل المشورة ٢٣٢ ، والواضح ١٢٩ ، وشرح اللمع ٢/٤٢٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٢ ، والنكت ٣٦٤-٣٦٥ ، وتحصيل عين الذهب ٢٠٤ ، والإرشاد إلى تحسين العبارة ٥١ ، والمفصل ٢٦٩ ، وكشف المشكل ١/٣٣٧ ، والمقدمة الجزولية ٢٠٥ ، وتنقيح الأبواب ورقة ٣٨ (مخطوط) ، وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٢ ، وألفية ابن معطي ضمن شرحها لابن القوّاس ٢/٨٩٨ .

(٣) أسرار العربية ٨٣-٨٤ ، والإنصاف ٢/٥٦٥-٥٦٧ . (٤) شرح الكتاب للسّيرافي ٣/١٩٥ (مخطوط) .

(٥) المصدر السابق ٤/٤٨ (مخطوط) .

وقد تبع ابن عطية الجوزين حيث ذكر في تفسيره أن العرب تقول: " .. كَادَتْ نَفْسِي أَنْ تَخْرُجَ " ، وهذا المعنى يجده المفرط الجزع كالذي يُقَرَّبُ للقتل ونحوه " (١) .

وارتضى هذا الاستعمال في أكثر من موضع في تفسيره فقال: " .. وأما الزَّيغ الذي كادت قلوب فريق منهم أن تُواقعه .. الخ " (٢) .

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِذِ الْقَابُورُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾ (٣) متعرضاً لقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَذَّبَ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ ﴾ (٤): " .. وذهب ابن الأنباري إلى أن معناه: " لَقَدْ كَادَ أَنْ يُخْبِرُوا عَنْكَ أَنَّكَ رَكَنْتَ " (٥) . وتبع هؤلاء ابن هشام اللخمي مع بيان أن هذا الاستعمال قليل (٦) .
المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

تكلم المعاصرون لابن مالك عن هذه المسألة واختلفوا فيها بين المنع والجواز تبعاً لمن تقدم عليهم ، فكان من المانعين لهذا الاستعمال :

١- ابن عصفور :

وقد بين أن " كاد ، وكرب " لا يُستعمل الفعل بعدهما بـ " أن " إلا ضرورة ، وجرى على هذا الرأي في أكثر من موضع في كتبه فقال: " .. وأما " كاد ، وكرب " فلا يستعمل الفعل بعدهما بـ " أن " إلا ضرورة " (٧) .

وقال في موضع: " .. وأما " كاد ، وكرب " فتقع الأفعال مَوْقِعَ خَيْرَيْهِمَا بغير " أن " ، وقد تدخل عليهما " أن " وذلك قليل وبابه الشعر .

وأما " كاد ، وكرب " فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل " أن " على أخبارهما فتشبيهاً بـ " عسى " ؛ لأنها مستقبلة ، ومن لم يدخلها فتشبيهاً لهما بـ " جعل " لكثرة المقاربة ، ألا ترى أن معنى قولك : " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " : قَارَبَ الْقِيَامَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّخُولِ فِيهِ زَمَنٌ " (٨) .

ومع أن كلامه الأخير يوضح أنه يرى دخول " أن " على خبر " كاد " إلا أن هذا الدخول مقيّد عنده بالشعر كما اتضح في عبارته .

-
- (١) المحرر الوجيز ١٢٥/١٤ .
(٢) المصدر السابق ٢٩٤/٨ .
(٣) سورة الإسراء من الآية (٧٤) .
(٤) سورة غافر من الآية (١٨) .
(٥) المحرر الوجيز ٣٢٩/١٠ .
(٦) الفوائد المحصورة ٢٤٣ .
(٧) شرح الجمل ١٧٦/٢-١٧٧ .
(٨) المقرب ٩٨/١-٩٩ .

وبهذا الرأي وهو عدم جواز وقوع " أن " في خبر " كاد " في النثر تكلم أكثر المعاصرين لابن مالك كالشَّلويين ، والاسفراييني ، والكيشي وغيرهم^(١) .

وذكر آخرون أن هذا الاستعمال غير فصيح ، ومن هؤلاء :

- ابن الحاجب :

وقد أخرج أن " أن " قد تدخل على خبر " كاد " وأطلق العبارة فلم يقيد بها بشر أو شعر فقال : " .. أفعال المقاربة : ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أَخْذًا فِيهِ .

.. والثاني : " كاد " ، تقول : كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ ، وقد تدخل " أن " ^(٢) .

وقال في موضع آخر : " ..

وَلِلْحُصُولِ " كَادَ جَعْفَرٌ يَجِي " بِغَيْرِ " أَنْ " عَلَى الْفَصِيحِ يَلْتَجِي

.. وتقوله : " كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ " ، والفصح أن لا تأتي بـ " أن " ^(٣) .

فبين أن الفصح عدم اقتران " أن " بالخبر في هذا الموضع ، وهذا يعني أنه قد تقترن " كاد " بـ " أن " على غير الفصح سواء كان ذلك في الشعر أو في النثر .

ومع أن عدم وقوع " أن " في خبر " كاد " هو مذهب الأكثرين إلا أنه وجد من النحاة المعاصرين لابن مالك من أجاز هذه المسألة ، واستدل بعضهم عليها بالحديث الشريف . فممن أجاز هذه المسألة :

١- ابن يعيش :

وقد بين أن " أن " تقع في خبر " كاد " تشبيهاً لها بـ " عسى " ، واستشهد بالحديث الشريف على ذلك حيث قال : " .. وأصل " كاد " أن لا يكون في خبرها " أن " ؛ لأن المراد بها قُربُ حُصولِ الفعلِ إلا أنه قد تُشبه " عسى " بـ " كاد " فيترع من خبرها " أن " ، وقد تُشبه " كاد " بـ " عسى " فيشفع خبرها بـ " أن " فيقال : " كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، وقد جاء في الحديث : " كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا " ^(٤) .

٢- الرضي :

وقد جعل اقتران الخبر بـ " أن " على تقدير حرف الجر ، أي : " كَادَ زَيْدٌ مِنْ أَنْ يَقُومَ " ، بمعنى أن الخبر مصدر مؤول ، كأن الأصل : " كَادَ قِيَامُهُ " من باب الإخبار بالمفرد .

(١) انظر : التوظيفة ٢٧٢ ، ولباب الإعراب ٤٢٧-٤٢٨ ، والإرشاد ١٣٤-١٣٥ .

(٢) الكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٤٢١ . (٣) شرح الوافية ٣٦٨ .

(٤) شرح المفصل ١٢١/٧ .

قال : .. وأما " كاد ، وكرب ، وأوشك " فيُستعمل أخبارهما مع " أن " وبمجرّدة ، والتجريد مع " كاد ، وكرب " أكثر وأعرّف ، وإذا كانت مع " أن " فهو بتقدير حرف الجر ، أي : " كَادَ وَكَرَبَ مِنْ أَنْ يَقُومَ " (١) .

وإلى هذا الرأي مضى ابن الناظم متابعاً رأي المجوزين ، واستدلّ بالحديث الشريف والشعر (٢) .

المسألة عند المتأخّرين عن ابن مالك :

وقد تبع بعض هؤلاء النحاة رأي المانعين لهذه المسألة على حين تبع أكثرهم رأي ابن مالك والمجوزين لها .

فممن تبع رأي المانعين :

- أبوحيان :

وقد ذكر أن ابن مالك زعم أن هذا الاستعمال جائز ، وأن الجمهور جعله من باب الضرورة فلم يجوزوا دخول " أن " في خبر " كاد " في الاختيار فقال : .. وأما " كاد ، وكرب ، وأوشك " فزعم ابن مالك أنه يجوز أن تدخل في خبرهن وألا تدخل ، ودخولها في خبر " كاد ، وكرب " عند أصحابنا من باب الضرورة ولا يقع في الكلام (٣) .

وكلامه يبيّن أنه يرتضي رأي البصريين ويوافقهم فيه .

وأما الذين أجازوا هذه المسألة فمنهم :

١- ابن جماعة :

وقد صرح بجواز هذا الاستعمال في النثر ، ويبيّن أنه أجود من القول بجوازه في الضرورة فقط ، واستشهد بالحديث الشريف على صحّة رأيه فقال شارحاً كلام ابن الحاجب في الكافية : .. قوله : " وقد تدخل " أن " ، أي : قليلاً ، وهذا أجود من قول من شرط لدخولها أن يكون في الشعر استدلالاً بقول الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

لأنه قد جاء في الحديث قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " ، وفي رواية : " حَتَّى كَادَتْ تَغْرُبُ " (٤) ، وفي رواية : " مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى

(١) شرح الكافية ٢/٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) شرح الألفية ٧٩ .

(٣) الارتشاف ٢/١٢٠ .

(٤) هذه الرواية أخرجها البخاري في (٩) كتاب مواقيت الصلاة : (٣٦) باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ١/١٨٣-١٨٤ ، الحديث (٥٩٦) ، والترمذي ١/٣٣٨-٣٣٩ بلفظ : " مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبُ الشَّمْسُ " ١/٣٣٨-٣٣٩ ، الحديث

كَادَتْ أَنْ تَعْرُبَ " ، فأدخل " أن " في الاختيار " (١) .

وكلامه واضح في جواز هذه المسألة والرد على المانعين .

٢- ابن هشام :

وقد ذكر في بعض المواضع أن " كاد " تُستعمل بـ " أن " وإن كان قد جعل ذلك من غير الأجود ، واستشهد عليه بالشعر فقال : " .. وأما " كاد ، وكرب ، وقارب " وما أشبهها فالوجه أن تُستعمل بغير " أن " ؛ فتقول : " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " .

وربما استعملت " كاد " في الشعر بـ " أن " ، قال رؤبة :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

والأجود أن تكون بدون " أن " (٢) .

كما أنه ذكر في مواضع أخرى أن هذا الاستعمال جائز وإن كان قليلاً ، واستدل بالحديث الشريف على ذلك فقال : " .. والغالب تجرّد خبر " كاد ، وكرب " من " أن " ، وربما اقترن بها .

فمن تجرّد " كاد " : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، ومن اقترانه بها : قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَعْرُبَ " (٣) ، ثم علق على الحديث قائلاً : " .. فأما الحديث ففي صحيح البخاري بهذا اللفظ ، وفي البخاري أيضاً : " وَكَادَ أُمَيَّةُ بِنْتُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسَلِّمَ " (٤،٥) .

وإلى رأي الجواز هذا مضى معظم المتأخرين على ابن مالك كالسلسلي ، وابن عقيل ، والمكودي ، والفاضل البرماوي ، والسبوطي ، والأشموني ، والصبان ، والآلوسي ، والطيب الأنصاري وغيرهم (٦) .

(١) شرح الكافية ٤٢٤-٤٢٥ .

(٢) شرح الحمل لابن هشام ٢٨٢ .

(٣) هذه الرواية أخرجها البخاري في (٦) كتاب المغازي : (٣١) باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ٥٩/٣ ، الحديث (٤١١٢) ، ومسلم بلفظ : " حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَعْرُبَ الشَّمْسُ " ٤٣٨/١ ، الحديث (٦٣١) .

(٤) انظر صحيح البخاري ٦١٢/٢ ، الحديث (٣٨٤١) و ١٣٩/٤ ، الحديث (٦١٤٦) ، ومسلم ١٧٦٨/٤ ، الحديث (٢٢٥٦) ، والمسند الجامع ٥٨٣/١٧ .

(٥) تخلص الشواهد ٣٢٩-٣٣٠ ، وانظر أوضح المسالك ٣١٤/١-٣١٥ .

(٦) انظر : شفاء العليل ٣٤٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٩/١ ، والمساعد ٢٩٥/١ ، وشرح الألفية للمكودي ٦١-٦٢ ، وشرح المُنحة ٩٥ ، والهمع ٤١٦/١ ، والفرائد الجديدة ٢٦٣/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٨٣-٣٨٤ ، وحاشية الصبان ٣٨٤/١ ، والضرائر ٢٣٧-٢٣٩ ، واللالي الكمينية ١٤٥ .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لقد كرّر ابن مالك ذكر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية وفي شرح التسهيل^(١) حيث استشهد

بقول عمر - رضي الله عنه - السابق ، وقول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُعْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

كما استشهد للمسألة في شرح عمدة الحفاظ^(٢) - بعد ذكر قول عمر - رضي الله عنه - بقول الشاعر :

١٦- فَمَا اجْتَمَعَ الْهَلْبَاجُ فِي بَطْنِ حُرَّةٍ مَعَ التَّمْرِ إِلَّا كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَا^(٣)

ونبه في الخلاصة^(٤) أيضًا إلى هذا الاستعمال مع بيان أنه قليل في الكلام فقال متحدثًا عن الخبر في

باب أفعال المقاربة :

وَكُوْنُهُ بِدُونِ " أَنْ " بَعْدَ " عَسَى " نَزْرٌ وَ" كَادَ " الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

ما يُرْجَحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيِي :

وبما تقرّر في المسألة من مناقشة آراء النحاة فيها تبين أن وقوع " أن " في خبر " كاد " جائز في النثر ، وأن عددًا من النحاة المتقدمين على ابن مالك قد ورد عنهم جواز هذه المسألة إما صراحة أو ضمناً ، وكذلك النحاة المعاصرون لابن مالك والمتأخرون عنه حيث ذكروا جواز هذه المسألة ، واستشهد بعضهم بالحديث الشريف دلالة على صحة رأيهم وما ذهبوا إليه .

إن الأمر الذي دعا المانعين إلى التمسك برأيهم هو أن " كاد " وضعت للدلالة على مقاربة الفعل ، مثلها في ذلك مثل " عسى " إلا أنها أشد دلالة على القرب من " عسى " ؛ لأنها تفيد القرب تحقيقاً لا ترجيحاً كـ " عسى " ؛ ولذلك يكون خبرها المضارع غير مقرون بـ " أن " ؛ لأن " أن " تدلّ على الاستقبال ، و " كاد " تُوجب أن يكون الفعل بعدها شديد القرب من الحال ، ولما كانت كذلك حذفت " أن " من خبرها .

ثم أجازوا أن يقترن المضارع بعدها بـ " أن " على التشبيه بـ " عسى " ولكنهم اشترطوا أن يكون ذلك حال الضرورة ؛ على أن الضرورة هي التي ألزمت ذلك وسوّغت له .

وتقدم أن الأندلسيين نصّوا على هذا الشرط وربطوا هذا الاستعمال به^(٥) ، بيد أن المجوزين لم يعولوا

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٤٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/١-٣٩١ .

(٢) شرح العمدة ٨١٢-٨١٣ .

(٣) من الطويل ، لم أحده منسوباً إلى معين ، انظر : جمهر اللغة ١١١٤/٢ ، ١٢٠٢ ، وشرح العمدة ٨١٣ ، والمعجم المفصل ٨٣٣/٢ .

والهلباج : هو اللبن إذا ثقل وخرّ ، انظر الجمهرة ١١١٤/٢ .

(٤) انظر الخلاصة (الألفية) ١٩ . (٥) انظر ص ٨٣ من هذا البحث .

عليه - وإن كانوا قد بينوا أن اقتران " كاد " بـ " أن " كثير في الشعر - حيث أجازوا وقوع هذا الاستعمال في منشور الكلام ، واستدلّ عدد منهم بالحديث الشريف .
وإني أرى سلامة رأي ابن مالك في هذه المسألة خصوصاً مع تضافر الشواهد عليه ومنها الحديث الشريف ، إضافة إلى ورود هذا الرأي عن كثير من النحاة المتقدمين على ابن مالك والمعاصرين له والمتأخرين عنه مع استدلال عدد منهم بالحديث الشريف ، ثم إن عدم ورود هذا الاستعمال في القرآن الكريم لا يعني عدم صوابه ؛ لأن كثيراً من الاستعمالات العربية ليس لها شواهد من القرآن الكريم^(١) .

(١) وعلى سبيل المثال : الفعل الأمر يجوز توكيده جوازاً مستويّاً أن يؤكّد بالنون والآ يؤكّد فتقول " أخرج ، أخرجن " ، ومع ورود الفعل الأمر من ثلاثمائة مرة في القرآن الكريم لم يؤكّد مرة واحدة .

المسألة الثالثة : استعمال " رَجَعَ " كـ " صار " معنًى وعملاً

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول النبي - ﷺ - : " لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ " (١) .

قلت : مما خفي على أكثر النحويين : استعمال " رَجَعَ " كـ " صار " معنًى وعملاً .
ومنه قوله - ﷺ - : " لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا " ، أي : لا تصيروا .
ومنه قول الشاعر :

١٧- قَدْ يَرْجِعُ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَقْتِ ذَا مِقَّةٍ بِالْجِلْمِ فَادْرَأْ بِهِ بَعْضَاءَ ذِي إِحْنٍ " (٣،٢) .

تقديم :

من الأفعال الناسخة للابتداء " كان " وأخواتها ، وهي : " ظلّ ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، وزال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك ، ودام " وهي ترفع المبتدأ فتجعله اسماً لها ، وتَنْصِبُ الخبر فيكون خبراً لها .
وَأَلْحَقَ النحاة بهذه الأفعال أفعالاً أُخر تُوافق " صار " في المعنى (٤) ، وكان من بين الأفعال الملحقة " رَجَعَ " .

ولم يرد استعمال " رَجَعَ " هذه " كـ " صار " في المعنى والعمل عند كثير من النحاة المتقدمين على ابن مالك وإنما عَرَفُوا " رَجَعَ " التي تُستعمل تامّةً ، وورودها بمعنى " صار " وعمَلها هو ما نَبّه إليه ابن مالك في هذه المسألة وصحّحه مُستدلاً بالحديث الشريف ، مُبيّناً أن هذا الاستعمال قد خفي على أكثر النحويين فلم يتحدثوا عنه ، ولم ينبّهوا إليه ، واستدل أيضاً على صحّته بشاهد شعري إضافةً إلى الحديث المذكور .

وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه الأخرى وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً (٥) .

(١) أخرجه البخاري في (٣) كتاب العلم : (٤٤) باب الإنصات للعلماء ٤٧/١ ، الحديث (١٢١) ، وانظر ١٤٩/٣ ، ٣٥٤-٣٥٣/٤ ، الأحاديث (٧٠٨٠، ٦٨٦٩، ٤٤٠٥) ، ومسلم ٨٢-٨١/١ ، الأحاديث (٦٦-٦٥) ، وابن ماجه ١٣٠٠/٢ ، الحديثان (٣٩٤٢-٣٩٤٣) ، وأبو داود ٦٣/٥ ، الحديث (٤٦٨٦) ، والنسائي ١٢٦/٧-١٢٨ ، الأحاديث (٤١٣٢-٤١٢٥) .

(٢) من البسيط ، لم أجده منسوباً إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ١٣٩ ، والارتشاف ٨٣/٢ ، وشفاء العليل ٣١٢/١ .

و " ذَا مِقَّةٍ " : المقة : المحبة ، و " إِحْنٍ " جمع إحنة وهي الحقد ، انظر اللسان مادة (م ق هـ ، أ ح ن) .

(٣) شواهد التوضيح ١٣٨، ١٣٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٠/٢ ، والمجم ٣٥٢/١ ، ٣٥٨-٣٥٧ .

(٥) انظر ص ٩٥-٩٦ من هذا البحث .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم أجد في النحاة المتقدمين على ابن مالك الذين وقفت على كتبهم من ذكر استعمال " رَجَعَ " مثل " صار " في المعنى والعمل وإنما تحدّثوا عن الأفعال في عدّة أبواب نحوية دون أن يذكروا معها " رَجَعَ " ،
ومن هؤلاء :

- سيويه :

وقد تحدّث عن " كان " وأخواتها وذكر منها " صار " ولم يذكر " رَجَعَ " حيث قال : " .. هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .. وذلك قولك : " كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس " وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " (١) .

ويُفهم من قول سيويه : " .. وما كان نحوهنّ من الفعل " أن هناك أفعالاً أُخر لم يذكرها ، وهو ما فهِمه الرضّي حيث قال : " .. ولم يذكر سيويه منها سوى " كان ، وصار ، وما دام ، وليس " ، ثم قال : " وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " ، والظاهر أنّها غير محصورة ، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة " (٢) .

ولعلّ هذا هو الذي جعل الرضّي يذكر عدة أفعال مُلحقة بهذا الباب ومنها " رَجَعَ " كما سيأتي عند ذكر رأيه في المسألة (٣) .

ولعلّ سيويه لو حصّر تلك الأفعال لذكر معها " رَجَعَ " .
وقريب من كلام سيويه هذا كلام كلّ من السّيرافي ، والفارسي ، والصّيمري ، والشّثميري ، والرّمخشري وغيرهم (٤) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

معظم النحاة المعاصرين لابن مالك لم يذكروا " رَجَعَ " مع الأفعال التي ألحقت بـ " صار " ، وإنما ورد ذكرها كذلك عند عدد قليل منهم صرّحوا بجواز هذا الاستعمال .
كان من الذين ذكروا عدداً من الأفعال المُلحقة بـ " صار " دون ذكر " رَجَعَ " معها :

(١) الكتاب ٤٥/١ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٠ ، وانظر : الكتاب ٤٥/١ ، الحاشية (٣) .

(٣) انظر ص ٩٤ من هذا البحث .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسّيرافي ١/١٥٣-١٥٤ (مخطوط) ، والإيضاح ١١٦ ، والتبصرة ١/١٨٥ ، والنكت ١/١٨٠-١٨٢ ،

والمفصل ٢٦٣ .

١- ابن أبي الربيع :

وقد تحدّث في أثناء شرحه لـ "جُمِلَ الرَّجَّاجِي" عن " صار " مُبَيَّنًا أَنَّ الرَّجَّاجِي لم يذكر ما أُلْحِقَ بـ " صار " مما هو بمعناها ، ثم أوردَ عددًا من الأفعال التي أُلْحِقَتْ بـ " صار " ليس من بينها " رَجَعَ " فقال : .. قوله : " صار " : لم يذكر ما هو بمعنى " صار " ، والذي بمعناه : " غدا ، وأض ، وراح ، وعاد " ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾^(٢١) .

٢- الكيشي :

وقد ذكر عدّة أفعال يبيّن أنها مُلْحَقَةٌ بـ " صار " ولم يذكر معها " رَجَعَ " فقال : .. ومما يجوز أن يُلْحَقَ بها : " آض ، وعاد ، وغدا ، وراح " ، وقد ورد " جاء " بمعنى " صار " في قولهم " مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ " ^(٣) ، ومثله " قَعَدَ " في قولهم : " أُرْهَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّىٰ قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ " ^(٤،٥) . وإلى عدم ذكر " رَجَعَ " مع ما أُلْحِقَ بـ " صار " مضى أكثر المعاصرين لابن مالك كابن يعيـش ، وابن الحاجب وغيرهما ^(٦) .

أمّا من ذكر استعمال " رَجَعَ " كـ " صار " من النحاة المعاصرين لابن مالك فقد عثرتُ على واحد منهم وهو :

- الرّضّي :

وقد بيّن أن هناك أفعالاً زيدتُ على مُرادِفَاتِ " صار " وذكر معها " رَجَعَ " فقال : .. فالذي زيد من مُرادِفَاتِ " صار " " آل ، ورجع ، وحال ، وارتدّ " ، كان كلُّها في الأصل بمعنى " رَجَعَ " تامًّا ، وكذا " استحال ، وتحوّل " ^(٧) .

المسألة عند المتأخّرين عن ابن مالك :

وقد تبّع معظم هؤلاء النحاة رأي ابن مالك في صحّة ورود استعمال " رَجَعَ " مثل " صار " في المعنى والعمل ، واستشهد عدد منهم بالحديث الشريف على ذلك . فممن نبّه إلى هذه المسألة :

(١) سورة يس من الآية (٣٩) .

(٢) البسيط ٢/٦٦٨ .

(٣) انظر في تخريج هذا القول : الكتاب ١/٥٠ ، والمفصل ٢٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٢ .

(٤) انظر في تخريجه : المفصل ٢٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٢ .

(٥) الإرشاد ١٤٦٦ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيـش ٨٩-٩١ ، والكافية ضمن مجموع مهمات المتن ٤٢٠ .

(٧) شرح الكافية ٢/٢٩٠ .

١- السُّيُوطِي :

وقد ذكر أن عدداً من النحاة أَلْحَقُوا بِـ " صار " أفعالاً تُوافِقها في المعنى ، وذكر منها " رَجَعَ " ، واستدلَّ على ذلك بالحديث الشريف والشعر .

وَيُفْهَم من كلامه أن هذه الأفعال مُلْحَقَة بِـ " صار " في رفعها المبتدأ ونصبها الخبر .
قال السُّيُوطِي : " .. وَأَلْحَقَ قَوْمٌ بِـ " صار " : " آض ، وآل ، وَرَجَعَ " (١) ، ثم قال شارحاً هذه العبارة : " .. وَأَلْحَقَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنَ مَالِكٍ بِـ " صار " ما كان بمعناها ، وذلك عشرة أفعال .. و " رَجَعَ " كقوله :

١٨- وَيَرْجِعُنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتٍ (٢)

وفي الحديث : " لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا " (٣) .

٢- الأَشْمُونِي :

وقد بيّن هو أيضاً أن هناك عشرة أفعال تُستعمل كـ " صار " ، وتُوافِقها في المعنى ، وذكر منها " رَجَعَ " ، واستدلَّ على كلامه بالحديث الشريف فقال : " .. تنبيه : مثل " صار " في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهي : " آض ، ورجع ... وفي الحديث " لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا " (٤) .

وإلى هذا الرأي الوارد في هذه المسألة مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كأبي حيان ، والسُّلَسِيلِي ، وابن عقيل ، والكرماني ، والعيني ، وعصام الدين الاسفراييني ، والدلائلي ، والطَّيِّب الأنصاري وغيرهم (٥) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

وكما ذكر ابن مالك المسألة هنا ذكرها في شرح الكافية الشافية ، واستشهد عليها بالحديث

(١) الهمع ٣٥٢/١ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، لأمامة بنت إبراهيم بن زهير ، وقد روي في مصادر أخرى برواية تُسقط الاستدلال به على المسألة وهي :

تُعَدُّ فِيكُمْ جَزْرَ الْجَزُورِ رِمَاحًا وَيَمْسِكُنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتٍ

انظر : الحماسة لأبي تمام ٣٨٢/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٣٣/٢ ، وشرح الحماسة للشتمري ١٦١/١ ، والتذكرة السعدية للعبدي ١٤٠/١ .

وجَزْرَ الْجَزُورِ : الْجَزْرُ : الْقَطْعُ وَالنَّحْرُ ، وَالْجَزُورُ : النَّاقَةُ الَّتِي تُنَجِّرُ ، انظر اللسان مادة (ج ز ر) .

(٣) الهمع ٣٥٢/١ . (٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٣٦/١ .

(٥) الارتشاف ٨٣،٧٣/٢ ، وشفاء العليل ٣١١/١-٣١٢ ، والمساعد ٢٥٨/١ ، وصحيح البخاري بشرح الكرماني ١٣٩/٢ ، وعمدة القاري ١٨٧/٢/١ ، وشرح الفريد ٣١٣ ، ونتائج التحصيل ١١٧٤/٣/١ ، واللآلي الكمينة ١٣٢-١٣٣ ، وانظر أيضاً : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٢١٢/١ فقد أشار إلى هذا الاستعمال .

الشريف^(١)، وذكر في شرح التسهيل^(٢) أن مما يَلْحَقُ بـ " صار " ما رادفها من : " آض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، واستحال ، وتحوّل " ، ولم يستدلّ على استخدام " رجّع " كـ " صار " لا بنثر ولا نظم ، كما أنه لم يذكر في الخلاصة^(٣) " رجّع " مع الأفعال التي أوردتها في باب " كان " وأحوالها ، وكذا في شرح العمدة^(٤) .

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

لقد تبين من مناقشة المسألة أنه لم يتحدث عنها أحد من النحاة المتقدمين على ابن مالك الذين وقفتُ على كتبهم ، ولم يبدأ ذكر هذه المسألة إلا عند النحاة الذين عاصروا ابن مالك ، واشتهرت بعد ذلك عند المتأخرين عنه ، ومعظمهم يستدلّ عليها بالحديث الشريف الوارد في المسألة .

وكل هذا يجعلني أقول : إن ابن مالك هو أول من نبّه إليها ، ويزيد من تأكيد هذا القول تعويل السيوطي في ذكر المسألة على ابن مالك وحده مع أنه ذكر أن قومًا ألحقوا " رجّع " بـ " صار " ، إضافةً إلى أنه استدللّ بالحديث الشريف الذي استدللّ به ابن مالك في المسألة ، وأضاف شاهدًا شعريًا ليؤكد صحّة ورود هذا الاستعمال في كلام العرب .

وتبين من هذا صحّة حكم ابن مالك بخفاء هذا الاستعمال على أكثر النحويين ؛ إذ لم يرد في كلام المتقدمين عليه الذين وقفتُ على كتبهم ، ولا في كلام المعاصرين له حيث لم أجد بيان هذا الاستعمال إلا عند الرضويّ .

وقد يكون ابن مالك قد اطلع على كلام قلة من النحاة قبله بينوا هذا الاستعمال وأجازوه ممن لم أستطع العثور على كلامهم .

وعلى القول بأن ابن مالك هو أول من نبّه إلى هذه المسألة فإن الأكثرية الواردة في كلامه في المسألة مُحتملة لأن يكون ابن مالك احتاط لنفسه في إطلاق الحكم على جميع النحاة ثم يتبين أن من النحاة قبله من تحدّث عن هذه المسألة أو نبّه إليها فيكون ردًا عليه في إطلاقه ذلك الحكم .

وإن أميل إلى رأي ابن مالك في هذه المسألة ؛ إذ لم ترد في كلام معظم النحاة حتى يتبين رفضهم أو تجويزهم إياها ، وكل الذي حدّث أن كثيرًا من النحاة لم يذكروها في كلامهم وقد استطاع ابن مالك أن ينبّه إليها عن طريق الاستشهاد بالحديث الشريف وهو ما لم يُعَوَّل عليه المتقدمون على ابن مالك في الاستشهاد ؛ فهو ينبّه من بعدهم إليه ، إضافةً إلى أن هذا الاستعمال قد ورد فيما كانوا يستدلّون به اتّفاقًا وهو الشعر ، وقد استدللّ به ابن مالك ، وفيه تنبيه للنحاة إلى أنهم لو استمروا في استقراء شواهد

(٢) شرح التسهيل ١/٣٤٤ .

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٨٩-٣٩٠ .

(٤) شرح العمدة ١٩٥-٢١٢ .

(٣) الخلاصة " الألفية " ١٧ .

السماع لتبّهوا إلى هذا الاستعمال وغيره مما خفي عليهم .

ولصواب رأي ابن مالك فقد ذكره بعض المعاصرين له كالرّضيّ ، وكثير من المتأخّرين عنه ؛ فصارت
المسألة واضحةً جليّةً بعد أن كانت خفيّةً .

الباب الثالث :

الحروف

وفيه مسائل :

- المسألة الأولى : استعمال " في " دالةً على التعليل .
- المسألة الثانية : استعمال " مِنْ " في ابتداء الغاية الزمانية .
- المسألة الثالثة : اقتضاء " لعلّ " جواباً منصوباً مثل " ليت " .
- المسألة الرابعة : إخلاء جواب " لو " المثبت من اللام في النثر .

المسألة الأولى : استعمال " في " دالة على التعليل

قال ابن مالك في المسألة : " ومنها قول النبي - ﷺ - : " عُدْبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَلَّتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ " (١) .

قلت : تضمّن هذا الحديث استعمال " في " دالة على التعليل ، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن ، والحديث ، والشعر القديم .

فمن الوارد في القرآن قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَمْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣) ، ومن الوارد في الحديث : " عُدْبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ " ، و " يُعْدَبَانِ وَمَا يُعْدَبَانِ فِي كَبِيرٍ " (٤) .
ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل :

١٩- فَلَيْتَ رَجَالًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُشَيْنَ لَقُونِي (٥)

وقول أبي خراش :

٢٠- لَوَى رَأْسُهُ عَنِّي وَمَالَ بُوْدِهِ أَغَانِيحَ خَوْدِ كَانِ فِينَا يَزُورُهَا (٦)

ومنه قول الآخر :

٢١- أَفِي قَمَلِيٍّ مِنْ كَلْبِ هَجْوَتِهِ أَبُو جَهْضَمٍ تَعْلِي عَلِيٍّ مَرَاجِلُهُ (٧)

(١) أخرجه البخاري في (٤٢) كتاب المساقاة : (١٠) باب فضل سقي الماء ١٠٩/٢-١١٠ ، الحديث (٢٣٦٥) مع اختلاف يسير في غير موضع الشاهد ، وانظر أيضًا ٥٠٨،٤٤٢/٢ ، الحديثان (٣٤٨٢،٣٣١٨) ، ومسلم ٢٠٢٢/٤ ، الحديثان (٢٢٤٢-٢٢٤٣) ، والمسند الجامع ٦٠٣/١٧-٦٠٦ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية (٦٨) .

(٤) أخرجه البخاري في (٤) كتاب الوضوء : (٥٧) باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ٧٥/١ ، الحديث (٢١٦) ، وانظر أيضًا ٧٥/١-٧٦-٧٧،٤١٤،٤١٩،٤٢٠ ، ١١٣،١١٢/٤ ، الأحاديث (١٣٦١،١٣٧٨،١٣٧٨،١٣٧٨،١٣٧٨) ، ومسلم ٢٤٠/١-٢٤١ ، الحديث (٢٩٢) ، والنسائي ٢٩/١ ، ١٠٦/٤ ، الأحاديث (٢٠٦٨،٣١) (٢٠٦٩-٢٠٦٨) .

(٥) من الطويل ، انظر ديوانه ٤٢ ، وحماسة أبي تمام ١٩٢/١ القصيدة ١٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ ، والاستدلال بالأحاديث ١٩ .

(٦) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ١٥٨/١ ، وقد نسبة ابن مالك إلى أبي خراش ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ ، والاستدلال بالأحاديث ١٩ .

و " الأغانيح " جمع غُنْج ، والغُنْج في الجارية : التَكْسَر والتَدَلُّل ، و الحَوْدُ : الفتاة الحسنة الخلق ، أو الجارية الناعمة ، والجمع حَوْدَاتٍ و حَوْدُ ، انظر اللسان مادة (غ ن ج) ، وتاج العروس (خ و د) .

(٧) من الطويل لم أجده منسوبًا إلى قاتل معين ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ ، والاستدلال بالأحاديث ١٩ .
والقَمَلِيّ : القصير الحقيق الشان ، ومرآجله : المراحل جمع مرآجل وهو القدر وما أشبهه مما يُطَبَّخ فيه ، انظر تاج العروس مادة (ق م ل) ، واللسان مادة (ر ج ل) .

(٨) شواهد التوضيح ٦٧، ٦٨ .

وقال في موضع آخر : .. وقوله - عليه الصلوة والسلام - : " مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ " (١) .

و " في " من قوله " فِي الطَّاعُونَ وَفِي الْبُطْنِ " بمعنى الباء الدالة على السببية كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٢) .
تقديم :

من حروف الجر " في " ، وهي بجر الظاهر والمضمر ، وحين ذكر النحاة المتقدمون على ابن مالك معاني حروف الجر جعلوا لـ " في " من المعاني : الدلالة على الظرفية مطلقاً مكاناً أو زماناً ، وجعلوا هذا المعنى عاماً فيها إلى أن جاء المتأخرون ففصلوا في معاني " في " هذه ؛ فذكروا لها من المعاني إضافة إلى الظرفية : المصاحبة ، والاستعلاء ، والمقايسة وغير ذلك (٣) ، أما مجيئها دالة على التعليل فلم يرد في كلام جمهور النحاة المتقدمين على ابن مالك ، بل ورد في كلام المعاصرين له والمتأخرين عنه .
لقد وضّح ابن مالك في كلامه المتقدم أن " في " تأتي للتعليل ، ويّين أن استعمالها لهذا المعنى في الكلام قد خفي على كثير من النحويين ممن تقدّم على ابن مالك فلم يتحدث عنه إلا أقلهم ، وصحّح هذا الاستعمال وأكد ذلك بالاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر ، ووصّف الشعر بأنه قلم؛ ليثبت قوّة رأيه وحقّته فيما ذهب إليه بأنه قد وردّ عن العرب الفصحاء القدماء فلا صحّة لرفضه ، ولا حجة في رده ، ومعنى هذا أن خفائه لا يعني عدم وجوده في الكلام ، بل يعني عدم تحدّث النحاة عنه والتنبّه له .

وإلى هذا الرأي مضى ابن مالك في معظم كتبه الأخرى ، واستدلّ على المسألة ببعض الشواهد التي استدلّ بها هنا ، وسيأتي ذكر ذلك في موضع لاحق (٤) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يتحدث أكثر المتقدمين على ابن مالك - كما ذكرت - عن مسألة مجيء " في " دالة على التعليل ؛ فلم ترد المسألة إلا عند بعضهم (٥) .

(١) أخرجه مسلم في (٣٣) كتاب الإمارة ١/١٥٢١، الحديث (١٩١٥) .

(٢) شواهد التوضيح لابن مالك ٢٠٩، ٢١٠ .

(٣) انظر في معاني " في " بتوسّع في شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٥٥-١٥٨ .

(٤) انظر ص ١٠٣-١٠٤ من هذا البحث .

(٥) للتحقق من أن أكثر النحاة المتقدمين على ابن مالك لم ينبّهوا إلى هذه المسألة انظر مثلاً : كتاب سيبويه ٤/٢٢٦ ، والتبصرة

للصيّري ١/٢٨٦ ، والمفصل للزمخشري ٢٨٤ .

ومع أن أكثر المتقدمين على ابن مالك لم ينهوا إلى مجيء " في " مستعملةً للدلالة على السببية والتعليل فقد تنبه ونبه إلى هذا الاستعمال بعض المتقدمين على ابن مالك ، وأيد رأيه بالاستشهاد بالحديث الشريف .

كان الإمام الذي عثرتُ عليه منبهاً إلى هذا الاستعمال هو :

- أبو البقاء العكبري :

وقد صرح بأن " في " تأتي دالةً على السببية والتعليل ، وأكد هذا الرأي بالاستشهاد بالحديث الشريف حيث قال : " .. وقد تكون بمعنى السبب كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " في النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ " (١) ، أي : تجب بقتلها الإبل .

ووجه المجاز : أن السبب يتضمن الحكم ، والحكم يلازمه ؛ فصار للحكم كالظرف الحافظ فيه " (٢) . فكلامه واضح في الدلالة على ورود هذا الاستعمال في الكلام العربي الفصيح .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

ومع أن المسألة قد وردت عن بعض المتقدمين على ابن مالك إلا أنه وجد من المعاصرين له من تبع طريقة المتقدمين عليه في عدم ذكر المسألة في كتبهم (٣) .

أما المعاصرون لابن مالك الذين ذكروا هذا الاستعمال فمنهم :

١- الرضي :

وقد ذكر الحديث الذي استدلبه العكبري على المسألة ، وبين أن " في " الواردة في الحديث هي التي يقال إنها للسببية ، وأوضح أن فيها معنى الظرفية أيضاً حيث قال : " .. وكذا قوله - عليه الصلاة والسلام - : " في النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ " ، أي : في قتلها ، فالسبب الذي هو القتل متضمن للذية تضمن الظرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية " (٤) .

٢- ابن الناظم :

وقد بين في أثناء حديثه عن معنى " في " أنها تكون للسببية ، وتبع والده في الاستشهاد بالحديث

(١) انظر في تخرجه : موارد الضمان : كتاب الزكاة ٢٠٢-٢٠٣ ، وسنن البيهقي ١٠٠/٨ ، وإرواء الغليل ٣٠٥/٧ ، الحديث (٢٢٤) ،

وأخرجه النسائي في السنن بألفاظ متعددة ، انظر : (٤٥) كتاب القسامة ٤٠/٨-٤٢ ، الأحاديث (٤٧٩٣-٤٧٩٩) .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٨/١-٣٥٩ .

(٣) انظر على سبيل المثال كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠/٨ .

(٤) شرح الكافية ٣٢٧/٢ .

الشريف المذكور عند توضيح المسألة وتصحيحها فقال : " .. وللسبيبة كقوله - عليه الصلاة والسلام - : " إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ " (١) .

وقد نقل شعبان الآثاري هذا الرأي عن ابن فلاح المعاصر لابن مالك ، وقد استدلل عليه بالحديث الشريف الذي ذكره العكبري (٢) .

المسألة عند المتأخرين على ابن مالك :

أما المتأخرون عن ابن مالك فمعظمهم على موافقة رأي من أجاز هذه المسألة ، ومن هؤلاء :

١- ابن جماعة :

وقد ذكر أن " في " قد تكون للتعليل ، واستشهد بالقرآن الكريم ، وثنى بالحديث الشريف حيث قال : " .. وقد يكون للتعليل كقوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَمُّ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ، أي : لما أفضتم . ومنه قوله - ﷺ - : " عُدْبَتُ امْرَأَةٍ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا " ، أي : لِهَرَّةٍ حَبَسَتْهَا " (٣) .

٢- أبو حيان :

وقد تكلم هو أيضاً عن المسألة ، واستشهد بالشواهد التي ذكرها ابن مالك - بعد أن أسند إليه الرأي - فقال : " .. وذكر ابن مالك أنها تكون للتعليل نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَمُّ فِيهِ ﴾ ، وما روي في الأثر : " دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا " (٤) .

وكرر الكلام في موضع آخر إلا أنه لم يستدل بالقرآن الكريم وإنما استشهد بالحديث الشريف فقط حيث قال : " .. وزعم بعضهم أن " في " تأتي للتعليل ، وجعل منه ما روي في الأثر : " أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ " ، أي : بِسَبَبِ هِرَّةٍ " (٥) .

وإلى جواز هذا الاستعمال ووروده مضى معظم المتأخرين عن ابن مالك كالمرادي ، والسلسلي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشاطبي ، والمكودي ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسيوطي ، والأشموني ،

(١) شرح الألفية ١٩٤ .

(٢) انظر : الهداية في شرح الكفاية للآثاري " فصل : ما جاء على عشرة أوجه " (مخطوط) .

(٣) شرح الكفاية ٤٤٤ .

(٤) الارتشاف ٤٤٧/٢ .

(٥) النكت الحسان ٢٩٧ .

والصَّبَان ، والطَّيْب الأنصاري وغيرهم^(١) .

وأودَّ أن أُشير هنا إلى أن البصريين لا يَرَوْنَ مجيء حرف بمعنى آخر ؛ ولعلَّ هذا هو ما جعل كتبهم تخلو من ذكر جواز هذه المسألة حيث حملوا " في " في هذا الاستعمال على أصلها في الدلالة على الظرفية ، وخرَّجوا على ذلك الشواهد التي يستدلُّ بها من أجاز هذه المسألة .

قال ابن الأنباري مبيناً حجّة البصريين في بعض مسائل الخلاف : " .. والأصل في كلِّ حرف أن لا يدلَّ إلا على ما وُضع له ، ولا يدلَّ على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن الدليل ، ومن عدلَّ عن الأصل بقيَ مُرْتَهِنًا بإقامة الدليل " ^(٢) .

وقال في مسألة أخرى مبيناً حجّة البصريين : " .. والأصل في كلِّ حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدلَّ عن الأصل بقيَ مُرْتَهِنًا بإقامة الدليل " ^(٣) .

ولعلَّ رأيهم هذا وهو عدم مجيء حرف بمعنى آخر هو ما أدى إلى صعوبة العثور على المسألة في كتب المتقدمين على ابن مالك ؛ إذ لم أجد ذكرها إلا عند العكبري^(٤) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة وإنما ذكرها في شرح الكافية الشافية^(٥) ، واستشهد بقول الله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .

وذكر المسألة أيضاً في شرح التسهيل^(٦) ، واستدلَّ بما استدلَّ به هنا في المسألة عدا الحديثين الأخيرين من الثلاثة الواردة فيها^(٧) ، وزاد في شواهد المسألة قول الله تعالى : ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾^(٨) ،

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢/٢١١ ، والجنى الداني ٢٥٠ ، وشفاء العليل ٢/٦٦٤ ، وأوضح المسالك ٣/٣٨ ، والمغني ١/١٦٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٢ ، والمساعد ٢/٢٦٥ ، والمقاصد الشافية ١/٢٧٧-٢٨٧ ، ٢/٢١٣ ، وشرح الألفية للمكودي ١٣٨ ، والتصريح ٢/١٤ ، وشرح العوامل المائة ١٧٥ ، والهمع ٢/٣٦١ ، والفرائد الجديدة ٢/٥٥٦ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصَّبَان ٢/٣٢٦-٣٢٧ ، وحاشية الصَّبَان ٢/٣٢٧ ، واللآلي الكمينية ٢٣٩ .

وقد ناقش هذه المسألة الدكتور هادي عطية مطر الهلالي في كتابه " الحروف العاملة في القرآن الكريم " فذكر تقريراً بما في كلام ابن مالك في المسألة ، كما ذكر عدداً من المتأخرين عن ابن مالك الذين تبعوه في الرأي وهم المرادي ، والإربلي ، وابن هشام ، وأوضح أنه قد زيد في شواهد المسألة قول الله تعالى : ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾ .

(٣) المصدر السابق ٢/٦٣٤ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٨١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٤ .

(٤) انظر ص ١٠١ من هذا البحث .

(٧) انظر ص ٩٩-١٠٠ من هذا البحث .

(٦) شرح التسهيل ٣/١٥٥-١٥٦ .

(٨) سورة يوسف من الآية (٣٢) .

بَكَرْتُ بِاللُّومِ تَلْحَانًا فِي بَعِيرٍ ضَلَّ أَوْ حَانًا^(١)

كما أشار إلى هذا الاستعمال في الخلاصة حيث قال :

... وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِـ "بَا" وَ "فِي" وَقَدْ بَيَّنَّا السَّبَبَ^(٢)

ما يُرْجَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

لقد تبين عن طريق عرض آراء العلماء في المسألة أن معظم المتقدمين على ابن مالك لم يذكروا في كلامهم هذا الاستعمال الوارد فيها وإنما ذكروا دلالة " في " على الظرفية حيث بينوا ملازمتها لهذا المعنى حتى وإن بدا أنها استعملت فيما لا يدل على غيره في الظاهر ؛ إذ يمكن إرجاع تلك المعاني إلى الظرفية ؛ لأن ذكر تلك المعاني وبيان استعمال " في " للدلالة عليها إنما هو مجرد اتساع في الكلام فقط ، ويمكن أن يفهم من هذا أن إثبات تعدد المعاني في " في " يعني أنها تخرج عن الظرفية في الظاهر إلا أن عدم تصريحهم بهذه المعاني وتعدادها لم يبين ما إذا كان من بين تلك المعاني الدلالة على السببية أم لا ؟ ولعل رأي البصريين في عدم مجيء حرف بمعنى آخر^(٣) هو الذي سبب عدم ذكر دلالة " في " على معنى السببية عند كثير من النحاة .

ولم أجد من المتقدمين على ابن مالك الذين وقفت على كتبهم إلا العكبري ذاكراً هذا الاستعمال ، واستشهد عليه بالحديث الشريف^(٤) ، وبهذا صحَّ حكم ابن مالك بخفاء هذه المسألة على كثير من النحويين .

واستمر خفاء المسألة حتى عند المعاصرين لابن مالك ؛ فلم أجد ذكر المسألة والتصريح بجوازها والاستدلال عليها إلا في كلام أقلهم ، ومن هنا يمكن إضفاء تصريح ابن مالك بخفاء المسألة حتى على المعاصرين له .

أما المتأخرون عنه فقد أجاز أكثرهم هذه المسألة ، واستدلوا على صحتها بالقرآن الكريم والحديث الشريف .

وورود هذا الاستعمال في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر القديم يجعلني أميل إلى ترجيح رأي ابن مالك في هذه المسألة وإن كان الذين غفلوا عن التنبيه إليها يحملون " في " في هذه الشواهد

(١) من مجزوء الرمل المسع ، للنمر بن تولب العكلي في ديوانه ١٤ ، وانظر : شواهد التوضيح ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ .

وتلحانا : اللحي : اللوم والعدل ، انظر اللسان مادة (ل ح ا) .

(٢) الخلاصة " الألفية " ٣٩ . (٣) انظر ص ١٠٣ من هذا البحث .

(٤) انظر ص ١٠١ من هذا البحث .

على أصلها في الاستعمال وهو الدلالة على الظرفية .

كما أن ورود هذه المسألة في كلام بعض المتقدمين على ابن مالك والمعاصرين له ومعظم المتأخرين عنه يدلّ على ارتضائهم إيّاها لصحّتها وتوفّر شواهدها .

المسألة الثانية : استعمال " مِنْ " في ابتداء الغاية الزمانيّة

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول رسول الله - ﷺ - : " مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَيَّ نِصْفَ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلَا فَاتَمُّ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ ، أَلَا لَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ " (١) .

قلت : تضمّن هذا الحديث استعمال " مِنْ " في ابتداء غاية الزمان أربع مرّات ، وهو مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله : " وأما " مِنْ " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وأما " مذ " فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ، ولا تدخل واحدة منها على صاحبها " (٢) ، يعني : أن " مذ " لا تدخل على الأمكنة ، ولا " من " على الأزمنة ، فالأول (٣) مُسَلَّمٌ بإجماع ، والثاني ممنوع ؛ لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح .

ومن شواهد صحّة هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ (٤) ، وبهذا استشهد الأَخْفَشُ على أن " مِنْ " تُسْتَعْمَلُ لابتداء غاية الزمان (٥) .

وقد قال سيبويه في باب ما يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارَهُ بَعْدَ حَرْفٍ : .. ومن ذلك قول العرب :
٢٣ - مِنْ لُدٍّ شَوْلًا فِإِلَى إِثْلَاطِهَا (٦)

نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا ، وَالشَّوْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا ؛ فَيَجُوزُ فِيهَا الْجَرُّ (٧) كَقَوْلِكَ : " مِنْ لُدٍّ

(١) أخرجه البخاري في : (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء : (٥٢) باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٣٦١/٢ ، الحديث (٣٤٥٩) وانظر ٤٣٠/٢-٤٣١ ، الأحاديث (٢٢٦٨-٢٢٦٩) ، ومسنَد الإمام أحمد ٦/٢ .

(٢) الكتاب ٤/٢٢٤، ٢٢٦ . (٣) يقصد : عدم جواز دخول " مذ " على الأمكنة .

(٤) سورة التوبة من الآية (١٠٨) .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٦٥ وانظر ص ١١١ من هذا البحث .

(٦) من الرجز ، لم أحده معزواً إلى معين ، انظر : الكتاب ١/٢٦٤ ، والنكت ١/٣٤١ ، وتحصيل عين الذهب ١٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠١ ، واللسان مادة (ش و ل ، ل د ن) ، وإخزانة ٤/٢٤ ، ٣١٨/٩ ، والمعجم المفصل ٣/١١٠٣ .

(٧) قال الأعلام الشتمري : .. ويجوز جرّ الشَّوْلِ على تقديرين :

أحدهما : أن يريد الزمان ، فكأنه قال : " مِنْ لُدٍّ زَمَانٍ شَوْلًا " ، أي : ارتفاع كَيْفِهَا ، ويكون " الشَّوْلُ " مصدرًا على هذا التقدير ، ثم يُحذف الزمان ويُقَامُ " الشَّوْلُ " مقامه .

والتقدير الثاني : " مِنْ لُدٍّ كَوْنٍ شَوْلًا وَوَقْعِهِ إِلَى إِثْلَاطِهَا " ، فتحذف الكون وتقيم الشَّوْلُ مقامه كما تقدّم في التقدير الأول .
تحصيل عين الذهب ١٨٥ ، وانظر : النكت ١ / ٣٤١-٣٤٢ .

صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا وَكَذَا " فلما أراد الزمان حمل الشَّوْلَ على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشَّوْلَ ، كأنك قلت : " مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَاجِهَا " (١) .

هذا نصّه في هذا الباب ؛ فله في المسألة قولان (٢) .

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضاً : قول النبي - ﷺ - : " أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا " (٣) .

وقول عائشة - رضي الله عنها - : " فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَلَمْ يَجْلِسِ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ " (٤) .

وقول أنس : " فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ " (٥) .

وقول بعض الصحابة : " .. فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ " (٦) .

ومن الشواهد الشعرية : قول النابغة :

٢٤- تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ (٧)

ومثله :

٢٥- وَكُلُّ حُسَامٍ أَخْلَصْتَهُ قِيُونُهُ تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَمَانِ عَادٍ وَجَرُّهُمْ (٨)

ومثله :

(١) الكتاب ٢٦٤/١ .

(٢) تقدّم القول الأوّل في الصفحة السابقة وهو الذي يُفهم منه المنع ، وهذا القول الآخر ويُفهم منه الجواز .

(٣) أخرجه البخاري في : (٣) كتاب العلم : (٤٢) باب السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ ٤٦/١ ، الحديث (١٦٦) وانظر ١٧٦/١ ، الحديث

(٥٦٤) ، ومسلم ١٩٦٥/٤ ، الحديث (٢٥٣٧) ، ومسند الإمام أحمد ٨٨/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في : (٥٢) كتاب الشهادات : (١٥) باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٢١٥/٢ ، الحديث (٢٦٦١) .

(٥) أخرجه البخاري في : (٧٠) كتاب الأطعمة : (٣٩) باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً ٥٥٦/٣ ، الحديث

(٥٤٣٩) .

(٦) أخرجه البخاري في : (١٥) كتاب الاستسقاء (١١) باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم ٣٠٩/١ ، الحديث

(١٠١٩) وانظر ٣٠٨/١ ، الأحاديث (١٠١٦-١٠١٧) ، والمسند الجامع ٣٧٤-٣٧٥ .

(٧) من الطويل في ديوان النابغة ١١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٤٤٠ ، وأوضح المسالك ٢٢/٣ ، والتصريح ٨/٢ ، والخزانة

٣٣١/٣ .

(٨) من الطويل ، لم أجده منسوباً إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٣٢ ، وورد في سيرة ابن هشام ١٥٥/٣ بيت قريب منه يقال إنه

لابن لقيم العبسي ، وقيل : لقيس بن بحر الأشجعي ، وروايته :

وَكُلُّ رَقِيقِ الشَّفَرَتَيْنِ مُهَنْدٍ تُوَوِّرُنَّ مِنْ أَرْزَمَانِ عَادٍ وَجَرُّهُمْ

و " قيونته " : جمع قَيْن وهو الحداد ، وكل عامل حديد عند العرب قَيْن ، انظر اللسان مادة (ق ي ن) .

و " الشَّفَرَتَيْنِ " : مثني شَفْرَةٍ ، وشَفْرَةُ السيف حِدَّةٌ ، انظر اللسان مادة (ش ف ر) .

٢٦- مِنَ الْآنَ قَدْ أَرْمَعْتُ جِلْمًا فَلَنْ أَرَى أُغَازِلُ حَوْذَا أَوْ أُذُوقُ مَدَامًا^(١)

ومثله :

٢٧- أَلْفَتُ الْهَوَى مِنْ حِينَ أَلْفَيْتُ يَافِعًا إِلَى الْآنَ مَمْنُونًا بِنَاشٍ وَعَاذِلٍ^(٢)

ومثله :

٢٨- مَا زِلْتُ مِنْ يَوْمٍ بِنْتُمْ وَإِلَيْهَا دَنَفًا ذَا لَوْعَةٍ عَيْشُ مَنْ يُئَلَى بِهَا عَجَبٌ^(٣) .

تقديم :

تُعدُّ " مِنْ " أمَّ باب حروف الجرِّ ؛ ولذا يذكُرُها النحاة أولًا عند الكلام عن تلك الحروف . وقد ذكروا لها من المعاني : الابتداء ، والتبعية ، وبيان الجنس ، وأضاف آخرون : التعليل ، والبدل ، والمجازة ، والانتهاء ، والاستعلاء ، والفصل بين الاثنين ، وتأتي لموافقة الباء و " في " في معناها الأصلي ، وتكون زائدة للعموم ، أو لتوكيده فيما إذا وقعت بعد نفي أو شبهه ، ولا يمتنع زيادتها في الموجب عند الأخفش^(٥) .

غير أن البصريين توقفوا عند دلالتها على ابتداء الغاية واختلَفوا : فذهب جمهورهم إلى أنها لا تقع لابتداء الغاية في الزمان ، وذهب غيرهم إلى وقوعها لابتداء الغاية في المكان والزمان ، واتفقوا على وقوعها لابتداء الغاية في غير المكان والزمان كقولك : " قَرَأْتُ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى آخِرِهَا " . وما ذهب إليه غير الجمهور في هذه المسألة جعله الكوفيون قاعدةً من قواعدهم المطردة ، واستدلوا بشواهد مستفيضة دعتُ بعض النحاة من المتأخرين إلى القول بجعل هذا الاستعمال مقيسًا^(٦) .

(١) من الطويل ، ولم أحده منسوبيًا إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ٣١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ .

وأزمنتُ أي : أمضيت ، والمُدَامُ : الخمر ، انظر : المحيط في اللغة ٣٨٠/٩ ، وتاج العروس مادة (ز م ع) واللسان مادة (د و م) .

(٢) من الطويل ، لم أحده منسوبيًا إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ ، والمقاصد الشافية

١٧٨/٢ .

وممنواً أي : مبتلى ، وهو مشتق من " مُنيت به " أي : بُليت ، انظر اللسان مادة (م ن ي) .

(٣) من البسيط ، لم أحده منسوبيًا إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ .

ووالها أي : تُكَلِّان ، والوكَّه : ذهاب العقل لفقدان الحبيب ، و الدَّنْفُ هو الذي أشفى على الموت من المرض ، واللوعة : وجع القلب

من المرض والحب والحزن ، انظر : المحيط في اللغة ١٥٥/٢ ، واللسان مادة (و ل هـ ، د ن ف ، ل و ع) .

(٤) شواهد التوضيح ١٢٩-١٣٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣ .

(٦) ذكر ابن عقيل أن شواهد المسألة كثيرة في لسان العرب نثرًا ونظمًا ، وأن هذه الشواهد تسمح بجعل هذا الاستعمال مطردًا ، وأن

الوجه اقتياسه ، انظر كلامه في المساعد ٢٤٦/٢ .

لقد صحّح ابن مالك مذهب الكوفيين مؤيداً إياه بالحديث الشريف ، فبيّن أن " من " الجارة قد وردت دالةً على ابتداء غاية الزمان ، وهو ما منعه جمهور البصريين .
 وذكر أن هذا الاستعمال قد خفي على أكثر النحويين أنهم منعه تبعاً لسيبويه ، ونقل كلامه ،
 واستدلّ بالقرآن الكريم على صحة هذا الاستعمال ، وذكر أن الأخفش قد سبق إلى الاستشهاد بالآية
 على جواز هذا الاستعمال ، كما نقل قولاً آخر لسيبويه يدلّ على جواز هذه المسألة ، وصرّح بأن
 لسيبويه في المسألة قولين ، وزاد في الاستدلال على صحة المسألة بالشعر ، وهو بهذا قد جعل المصادر
 السماعية من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر مؤيدةً له .
 وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه الأخرى وسيأتي ذكر هذا لاحقاً^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لقد درج أغلب نحاة البصرة على أن " من " لا تدخل على الزمان على حين ذهب عدد قليل من
 النحويين إلى موافقة رأي الكوفيين في جواز هذه المسألة .
 وكان من النحاة الذين تكلموا في كتبهم برأي جمهور البصريين :

١- ابن السراج :

وقد صرح بأن " مذ " مختصة بالأزمنة ، و" من " مختصة بالأمكنة ، وأن كلاً منهما مختصّ بما يدخل
 عليه ؛ فلا يدخل أحدهما على ما يدخل عليه الآخر فقال : " .. وحق " مذ " ألا تدخل على ما تدخل
 عليه " من " وكذلك لا تدخل " من " على ما تدخل عليه " مذ " ^(٢) .

٢- الرّماني :

وقد بيّن أن " من " لا يمكن دخولها على الزمان ، وأنه إن جاء ما صورته كذلك فحقيقته : أن " من " دخلت على محذوف لا يكون زماناً ولا مكاناً ، ومثّل بالقرآن الكريم ، والشعر ، وبيّن تخريج المانعين
 لهذه الشواهد فقال : " .. و " من " لا تدخل على الزمان ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَىٰ

الْقَوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ فقالوا : تقديره : " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وكذلك قول زهير :

٢٩- لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ ^(٣)

(٢) أصول النحو ٢/٢١٢ .

(١) انظر ص ١١٩-١٢٠ من هذا البحث .

(٣) من الكامل في ديوان زهير ٢٧ ، وروايته فيه : " وَمِنْ شَهْرٍ " ، ويروى : " مُذَّ حِجَجٍ وَمُذَّ دَهْرٍ " وعليه فلا شاهد فيه .

و " قُنَّةِ الحِجْرِ " : اسم لموضع ، و أقوين من أقوى المكان بمعنى خلا وأقفر ، انظر : تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ٩/٣٧٠-٣٧١ ،
 واللسان مادة (ق و ا) .

انظر : الجمل للزجاجي ١٣٩-١٤٠ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٣ ، وشرح اللمع للعكبري ١/١٩٢-١٩٤ ، والخلل في إصلاح

الخلل للبطليوسي ٢٤٢-٢٤٥ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ١٤٧-١٤٨ ، والتصريح ٢/١٧ .

أي : " مِنْ مَرٍّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرٍّ دَهْرٍ " ، ورواه بعضهم : " مُذَّ حِجَجٍ وَمُذَّ دَهْرٍ " ، وقالوا : كان من لغته أن يجرب " مُذَّ " على كلِّ حال ^(١) .

وقال في موضع آخر مبيِّناً مجيئها لابتداء الغاية : " .. فأما التي لابتداء الغاية فنحو : " خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى الْكُوفَةِ " عَنِيَتْ أَنْ بَغْدَادَ ابْتِدَاءَ الْخُرُوجِ ، وَالْكُوفَةَ انْتِهَاءَهُ ، وَكَذَلِكَ : " كَتَبْتُ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى مِصْرَ " ، فـ " مِنْ " لابتداء الأفعال ، و " إِلَى " لانتهائها ^(٢) .

وإلى هذا الرأي مضى كلُّ من الحريري ، وابن الأنباري وغيرهم ^(٣) .

ومع أن رأي الجمهور البصري هو الشائع فقد صحَّح بعض النحاة هذا الاستعمال عن طريق الاستدلال بالقرآن الكريم ، والشعر ، بل صرَّح بعضهم بأن الاستعمال موجود عند العرب ، ونقل من كلامهم ما يدلُّ على الجواز .

ومن هؤلاء الذين صحَّحوا وقوع " مِنْ " لابتداء غاية الزمان :

١ - سيويه :

وقد نقل عنه ابن مالك - عند تصحيح المسألة - الجواز بعد أن ذكر أن النحاة منعوا ورود هذا الاستعمال اعتماداً على كلام سيويه ، وتبيَّن أن له قولين في المسألة هما : المنع ، والجواز ^(٤) .

أما المنع فقد فهم من قوله : " .. وأما " مِنْ " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وأما " مُذَّ " فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ، ولا تدخل واحدة منها على صاحبها ^(٥) .

وأما الجواز فيفهم من توجيهه قول الراجز : " مِنْ لَدْ شَوْلًا " بقوله : " .. نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا ، وَالشَّوْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا ؛ فَيَجُوزُ الْجَرَ كَقَوْلِكَ : " مِنْ لَدْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا وَكَذَا " ،

فلما أراد الزمان حمل الشَّوْلُ على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشَّوْلُ ، كأنك قلت : " مِنْ لَدْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا " ^(٦) ، أي : إن الراجز لو أراد ابتداء الغاية للشَّوْلُ لجره ، ولكنه نصبه

إبعاداً لتوقع هذا المعنى فيه ؛ لأنه أراد معنى الابتداء للزمان ؛ ولذا قدر سيويه عاملاً يكون الشَّوْلُ منصوباً به ، والتقدير : " مِنْ لَدْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا " ، فالشَّوْلُ منصوب بـ " كَانَتْ " ، و " مِنْ " على

هذا التقدير دخلت على الزمان ، فهو بهذا التحليل الذي ذكر يُجيز دخول " مِنْ " على الغاية الزمانية ؛ لأن ما قدره لنصب الشَّوْلُ وهو " كَانَتْ " متضمن للزمان ، فمجيء " مِنْ " في الكلام بين أن هناك

(٢) المصدر السابق ١٦٥ .

(١) معاني الحروف ١٠٣ .

(٣) انظر : شرح ملحمة الإعراب ١٢٦ ، ودرّة الغواص ١٠١-١٠٢ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٤٠٥/١ ، والإنصاف ٣٧٠/١ .

(٥) الكتاب ٤/٢٢٤، ٢٢٦ .

(٤) انظر ص ١٠٧، ١٠٩ من هذا البحث .

(٦) المصدر السابق ٢٦٤/١ .

غايةً أريدَ ابتداءها ، والشَّوْل لا يصلح أن يكون زمانًا ولا مكانًا حتى تكون له غاية يُتبدأ بها ، كما أن الكلام ليس فيه ما يدلّ على إرادة المكان ؛ فتعيّن أن يكون المراد الزمان ، وأن تكون " مِنْ " قد دخلت عليه .

٢- الأَخْفَش :

وقد نبّه ابن مالك في أثناء كلامه في المسألة^(١) إلى أن الأَخْفَش استشهد على صحّة دخول " مِنْ " على الزمان بقول الله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .
وقد صرح الأَخْفَش برأيه في معاني القرآن بعد ذكر الآية فقال : " .. يريد " مُنْذَ أَوَّلِ يَوْمٍ " ؛ لأنّ من العرب من يقول : " لَمْ أَرَهُ مِنْ يَوْمٍ كَذَا " ، يريد : " مُنْذَ " .
و﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ يريد به : " مِنْ أَوَّلِ الْأَيَّامِ " كقولك : " لَقِيتُ كُلَّ رَجُلٍ " تريد به : كُلَّ الرَّجَالِ^(٢) .

فكلامه يُفهم أن " مِنْ " وقعت موقع " منذ " ، ومعلوم أن " منذ " لا تكون إلا في ابتداء غاية الأزمنة ؛ فـ " مِنْ " في الآية إذن بمنزلة " منذ " في إرادة معنى ابتداء غاية الزمان .
وقال في موضع آخر يحكي قول بعض العرب : " .. وقال بعضهم : مِنْ الْآنَ إِلَى غَدٍ "^(٣) وهو بهذا ينبّه إلى أن دخول " مِنْ " على الزمان استعمال صحيح فصيح وردّ عن العرب .
وإلى هذا الرأي مضى كل من المُبرّد ، والزَّجَّاج ، والزَّجَّاجي ، والشَّتَمَرِي^(٤) ، كما نُقل هذا الرأي أيضًا عن ابن دُرُسْتُوَيْه ، وابن الطَّرَاوَةِ^(٥) .
أما الزَّمَخْشَرِي فقد ذكر أن من معاني " مِنْ " ابتداء الغاية ومثّل بقوله : " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ "^(٦) ولم يزد على هذا المثال .

(٢) معاني القرآن/١/٣٣٧ .

(١) انظر ص ١٠٦ من هذا البحث .

(٣) المصدر السابق/١/١٧١ ، وانظر نسبة الرأي إليه في " منبج الأَخْفَش الأوسط " لعبد الأمير محمد أمين ٢٤٢، ٣٩٩ .

(٤) انظر : المقتضب ٣/٣١ ، وانظر نسبة الرأي إليه أيضًا في " أبو العباس المُبرّد " للشيخ عزيمة ٦٢ ، ومعاني القرآن للزَّجَّاج

٢/٤٧٧-٤٧٨ ، وحروف المعاني للزَّجَّاجي ٢٦ " وقد بين الزَّجَّاجي قُبْح هذا الاستعمال ، انظر الجمل ١٣٩-١٤٠ " ، وانكت ٣٤١-

٣٤٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٨٥ .

(٥) نُسب هذا الرأي إلى ابن دُرُسْتُوَيْه في شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٧ ، وشرح ألقية ابن معطي لابن القوَّاس ١/٣٨٤ ،

والارتشاف ٢/٤٤١ ، وتوضيح المقاصد ٢/٢٠١ ، واجني اللاني ٣٠٨-٣٠٩ ، والتصريح ٢/٨ ، والهمع ٢/٣٧٦-٣٧٧ ، " ومنهج

الأَخْفَش الأوسط " ٣٩٩ ، و" تناوب حروف الجر " ٤٣ ، والحروف العاملة ٤٩٢ ، وانظر ما نُقل عن ابن الطَّرَاوَةِ في الارتشاف

٢/٤٤١ .

(٦) المفصل ٢٨٣ .

وكلامه لا يبين جواز استعمال " مِنْ " لابتداء غاية الزمان ولا التنبيه إليه إلا أنه ذكر عند تفسيره قول الله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ أن التقدير : " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ وُجُودِهِ " (١)، وكلامه فيه ميل إلى رأي الكوفيين ؛ وهذا ما جعل العيني يقول عنه : " .. وقال الزمخشري : " التقدير : " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ وُجُودِهِ " ، قلت : هذا جنوح إلى مذهب الكوفيين " (٢) .

ومضى جمهور البصريين على تأويل شواهد الجوزين بتقدير مضاف محذوف يقع بين " مِنْ " والزمان الذي دخلت عليه ، وذلك فيما لا يستطيعون رده من شواهد كالقرآن الكريم ، وبعض الشواهد الشعرية التي اتفق الرواة على روايتها على وجه واحد .

أما الشواهد الشعرية التي اختلفت الرواة في روايتها فإنهم قد يؤولونها كما يؤولون الشواهد القرآنية ، أو يردونها برواية أخرى تتفق مع مذهبهم ، وإلى هذا مضوا في شواهد المسألة مع كثرتها .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

ومع أن المسألة وضحت أكثر في عصر ابن مالك إلا أنه وجد من النحاة المعاصرين له من تمسك برأي جمهور البصريين ؛ فمنع هذا الاستعمال ، وأول الشواهد المؤيدة له تبعاً للجمهور ، كما وجد من النحاة من أجازوا هذه المسألة متابعين رأي الجوزين من المتقدمين عليهم من كوفيين وغيرهم .

وكان من النحاة المعاصرين لابن مالك المتكلمين برأي الجمهور البصري :

١- ابن عصفور :

وقد نفى مجيء " مِنْ " لابتداء الغاية الزمانية ، وبين أنها تأتي لابتداء غاية غير الزمان ، ومثل لذلك ، وأول الشواهد المؤيدة لهذا الاستعمال فقال : " .. وتكون لابتداء الغاية في غير الزمان فتقول : " سِرتُ مِنْ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ ، وَضربتُ مِنَ الصَّغِيرِ إِلَى الكَبِيرِ " .
فأما قوله :

٣- مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنَ القَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا (٣)

فيتخرج هو وأمثاله على حذف مضاف ، كأنه قال : " مِنْ طُلُوعِ الصُّبْحِ " (٤) .

وذكر في موضع آخر رأي الكوفيين ، وعرض عدداً من شواهدهم ، وبين أن الفارسي ارتاب في هذا

(١) الكشاف ٣٠٠/٢ . (٢) عمدة القاري ١٧٧/٢/١ .

(٣) من الطويل ، للحصين بن الحمام المرّي ، انظر : شرح الحماسة للثريزي ٢٠٠/١ ، والمقرب ١٩٨/١ ، ورسف المباني ٣٢١ ،

والمعجم المفصل ٨٣٩/٢ .

و " مُسَوِّمًا " : معلماً بعلامة يُعرف بها ، انظر اللسان مادة (س و م) .

(٤) المقرب ١٩٨/١ .

الاستعمال حين رأى كثرة شواهده فدَعَا إلى اقتياسه إن كان كثيرا ، وإلى تأويله إن لم يكثُر ، ثم ردَّ ابنُ عصفور رأيَ الفارسيِّ بأن كثرة شواهد المسألة لم تبلغ حدَّ القياس فقال : " .. وزعم الكوفيون أيضًا أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(١) ، ألا ترى أن " قَبْلُ وَبَعْدُ " ظرفا زمان وقد دخلت عليهما " مِنْ " .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ، فـ " أَوَّلِ يَوْمٍ " زمان وقد دخل عليه " مِنْ " .

ومن ذلك قول الشاعر :

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنَ النَّاسِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

فأدخل " مِنْ " على " الصُّبْحِ " وهو زمان ، وكذلك قول الآخر :

٣١- أَتَعْرِفُ أُمَّ لَا رَسَمَ دَارٍ مُعْطَلًا مِنَ الْعَامِ تَلْقَاهُ وَمِنْ عَامٍ أَوْلَا^(٢)

فأدخل " مِنْ " على " الْعَامِ " وهو زمان ، وقول الآخر :

٣٢- كَانَهُمَا مِلَانَ لَمْ يَتَّعَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ دَارِنَا عَصْرٌ^(٣)

فأدخل " مِنْ " على " الْآنَ " ، وقول زهير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فأدخل " مِنْ " على " حِجَجٍ " وعلى " دَهْرٍ " وهما اسمتا زمان ، ولما رأى الفارسي كثرة مجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن يُنظر فيما جاء من هذا فإن كثر قيسَ عليه ، وإن لم يكثُر يؤوَّل ، والصحيح

أن هذا لم يكثُر كثرةً توجب القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلا هذا الذي ذكرنا ؛ إذ لا بَالَ له إن كان شذوذاً^(٤) ؛ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، فـ

" مِنْ " داخلة في التقدير على " التأسيس " وهو مصدر ، وكأنه قال : " مِنْ مَرَّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرَّ دَهْرٍ " ، والمر مصدر يسوغ دخول " مِنْ " عليه ، و : " مِنْ طُلُوعِ الصُّبْحِ " ؛ ولذلك قابله بقوله : " حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ " ، والطلوع مصدر ، و : " مِنْ تَقَدُّمِ الْعَامِ " و : " مِنْ تَقَدُّمِ عَامٍ أَوَّلٍ " ، كأنه قال : " مِنْ بِنَاءِ الْآنَ " ، أي : مِمَّا بُنِيَ الْآنَ ، أَوْ أُحْدِثَ الْآنَ " ^(٥) .

(١) سورة الروم من الآية (٤) .

(٢) من الطويل ، للتحيف العقيلي ، انظر : النوادر لأبي زيد ٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١ ، والخزانة ١٣١/٥ .

(٣) من الطويل ، لأبي صخر الهذلي ، انظر : شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ ، والخصائص ٣١٠/١ ، الخزانة ٢٥٨/٣ .

و " مِلَانَ " أي : من الآن ، والعَصْرُ : الدهر ، انظر اللسان مادة (ع ص ر) .

(٤) يريد : أنه قليل ويمكن الحكم عليه بالشذوذ . (٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١-٤٨٩ .

٢- الاسفراييني :

وقد بين في عبارة موجزة أن " مِنْ " تقع لابتداء الغاية في المكان ، وأنها في الأزمنة مجاز ؛ لأنها لا تدخل عليها في الحقيقة .

وهو بتأويله هذا متابع لجمهور البصريين حيث قال : .. فمنها " مِنْ " لابتداء الغاية في المكان .. ونحو : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ مُسْتَعَارٌ ^(١) .

فجعل " مِنْ " في الآية - كما يفهم من كلامه - مستعارة بمعنى أنها وقعت موقع ما يختص بالزمان وهو " مُدٌّ وَمُنْذٌ " .

وقريب من رأي جمهور البصريين رأي كل من ابن أبي الربيع ، والكيشي وغيرهما ^(٢) . هذا موقف المعاصرين لابن مالك المانع لهذه المسألة ، بيد أنه - وعلى تقيض رأيهم - جاء التأييد لرأي الكوفيين من نحاة آخرين مع أنهم لم يستدلوا بالحديث الشريف في تقرير كلامهم في المسألة . كان من النحاة المعاصرين لابن مالك الذين اختاروا مذهب الكوفيين في هذه المسألة :

١- الرضي :

وقد جعل الاستشهاد على هذه المسألة بقول الله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ و ﴿ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ^(٣) مردوداً ، وسبب ذلك كون الفعل المُعَدِّي بـ " مِنْ " الابتدائية لا بد أن يدل على شيء يمتد ، له أول وآخر ، ومثل بالسَّيرِ والمَشْيِ كقولك : " سِرْتُ مِنْ يَوْمٍ كَذَا إِلَى يَوْمٍ كَذَا ، وَمَشَيْتُ مِثْلَهُ " ، وأما التأسيس في الآية الأولى والنداء في الآية الثانية فليسا بمُمتدِّين كما تبين من معناهما ؛ فمَنع الرضي مقيّد بالآيتين السابقتين حيث صرح بعد هذا بأن مذهب الكوفيين هو الظاهر ، وأن استعمال " مِنْ " في ابتداء غاية الزمان كثير في الكلام ولا مانع منه .

قال الرضي : .. وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء ؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في " مِنْ " أن يكون الفعل المتعدّي بـ " مِنْ " الابتدائية شيئاً ممتدّاً كالسَّيرِ والمَشْيِ ونحوه ، أو يكون الفعل المتعدّي بها أصلاً للشيء الممتد ، وكذا " خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ " إذا انفصلت منها ولو بأقلّ خُطوة ، وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدّين ، والظاهر مذهب الكوفيين ؛ إذ لا مَنع من مثل قولك : " نِمْتُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ ، وَصُمْتُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِلَى آخِرِهِ " وهو كثير الاستعمال ^(٤) .

(١) لباب الإعراب ٤٣٠ .

(٢) انظر : البسيط ٨٤٥/٢ ، والإرشاد ٣٠٥-٣٠٦ .

(٣) سورة الجمعة من الآية (٩) . (٤) شرح الكافية للرضي ٣٢١/١ .

وقد ذكر تبعاً لوالده - رحمهما الله - أن " مِنْ " قد تجيء لابتداء الغاية الزمانية نحو قول الله تعالى :
﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ويبيّن أن هذا الاستعمال الوارد في الآية وما شابهها مجاز
لا حقيقة عند جمهور البصريين ؛ لأنها محتصة عندهم بالأماكن ، فإذا وردت فيما يدلّ على ابتداء غاية
الزمان فهي مُستعارة في ذلك الموضع .

قال : .. " وقد تجيء لابتداء الغاية في الزمان نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ

يَوْمٍ ﴾ ، وقول الشاعر يصف سُيوفاً :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومذهب البصريين أن " مِنْ " حقيقة في ابتداء الغاية في المكان ، وإن استعملت في ابتداء الغاية في
الزمان فمجاز ؛ ولذلك تسمعهم يقولون في مثل قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾
تقديره : " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " (١) .

وتبيّن من كلامه هذا أنه يُجيز هذه المسألة وإن كان قوله : " قد تجيء " يفهم القلّة ؛ لأن دخول
" مِنْ " على الأزمنة إذا قيس بدخولها على الأمكنة فهو قليل .

وإلى جواز هذا الاستعمال مضى بعض المعاصرين لابن مالك كابن الحاجب (٢) .

أمّا ابن يعيش فقد جعل سيبويه ممن يُخصّ " مِنْ " في هذه المسألة بالمكان ، وقد تقدّم (٣) أن لسيبويه
رأياً آخر جعله ابن مالك بسببه ممن أشار إلى جواز هذا الاستعمال .

ويبيّن ابن يعيش أن من البصريين من يُجيز دخول " مِنْ " على الزمان لابتداء الغاية ، وذكر منهم
المبردّ ، وابن دُرستويه ، ثم عرّض رأي الكوفيين وبعض شواهدهم في ورود هذا الاستعمال في الكلام ،
ويبيّن أن مخالفينهم يتأولون هذه الشواهد وأمثالها لإخراجها على وجه يتفق مع رأيهم ، ثم استنتج أن
" مِنْ " لا تختصّ بالمكان بدليل تأويل البصريين أنفسهم وتقديرهم بعد " مِنْ " هذه مصادر محذوفة تُحوّل
دون دخول " مِنْ " على الزمان الذي بعدها ؛ والمصادر ليست بزمان ولا مكان ، وإن كانت تقابل

(١) شرح الألفية ١٩٢ .

(٢) الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " ١٣٥/١ ، وانظر نسبة هذا الرأي إلى ابن الحاجب كتاب " ابن الحاجب النحوي " للدكتور

طارق الجنابي ١٧٢ .

(٣) انظر ص ١٠٧، ١٠٩ من هذا البحث .

الأزمنة في أنها منتهية مثلها ، فبين المصادر والأزمنة نوع شبه ، وكأنه أراد أن يقول : إن الذي جعل " من " تخرج عن اختصاصها فتدخل على المصادر هو الذي يجعلها تدخل على الأزمنة ؛ إذ إن دخولها على المصادر شبيه بدخولها على الزمان ؛ لأن بين المصدر والزمان نوع شبه يجمع بينهما وهو الانقضاء ؛ فراه هذا فيه ميل إلى رأي المجوزين .

قال ابن يعيش : " .. ولا تكون " من " عند سيويه إلا في المكان ، وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية ، وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين .

وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان وهو رأي أبي العباس المبرد ، وابن درستويه من أصحابنا

كـ "مُدُّ وَمُنْدٌ" ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ويقول الشاعر :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأول الآية بأن تم مضافاً محذوفاً تقديره : " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " و" مِنْ مَرِّ حِجَجٍ وَمَرِّ دَهْرٍ " .

فهذا فيه دلالة على استعمالها في غير المكان ؛ لأن التأسيس والمر مصدران وليسا بزمانين ، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة حيث هي منقضية مثلها ^(١) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد بقي بعض النحاة من المتأخرين عن ابن مالك متمسكاً برأي جمهور البصريين حيث نظر إلى أسباب المنع وأيد رأي المانعين في حين تابع أكثر هؤلاء رأي جواز هذه المسألة .

فمن تمسك برأي المانعين :

- المالقي :

وقد ذكر في أثناء كلامه عن " من " أنها لا تدخل على الأزمنة ، فإن دخلت فعلى تقدير مجرور لا يكون زماناً وهو محذوف قد قام الزمان مقامه ، وذكر بعض شواهد المسألة ، وأولها على التقدير الذي بينه ، وأوضح أن ما ذكره من تقدير في هذه الشواهد وأمثالها هو الصحيح ؛ لأنه مطرد فيها ، وإذا أمكن الاطراد فهو أولى ، ثم كرر هذا التأويل في موضع آخر وقرره .

قال : " .. قال الشاعر :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُدَّ حِجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ

ورواه بعضهم : " مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ " ، على تقدير : مِنْ مَرِّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرِّ دَهْرٍ ؛ لأن " مِنْ " لا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٨ .

تدخل على الأزمنة ، فإن دخلت فعلى تقدير مجرور غير زمان حذف وأقيم الزمان المضاف إليه مقامه كقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، أي : " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " .
وكذلك قول الشاعر :

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

أي : " مِنْ طُلُوعِ الصُّبْحِ " ، والكوفيون يُجيزون دخولها على الأزمنة بمتزلة " مُذ " كما ذكرت لك ، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها ؛ لأنه الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى^(١) .

وقال أيضاً : .. ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر كما ذكر في باب " مُذ "^(٢) .

أما المتأخرون عن ابن مالك الذين أجازوا هذا الاستعمال فقد كان منهم :

١- ابن جماعة :

وقد بين أن " مِنْ " تدخل على الزمان حتى على تقدير البصريين المانعين لهذه المسألة ، لأن تقديرهم المصدر بعد " مِنْ " لا يعني أنها قد دخلت على الأمكنة التي هي مختصة بها ؛ إذ المصادر ليست بأمكنة وإنما هي أحداث قريبة الشبه بالأزمنة يجمع بينهما كونهما صالحين للانقضاء^(٣) .

قال في شرح كافية ابن الحاجب : .. قوله : " فـ " مِنْ " للابتداء " ، أي : لابتداء الغاية في الزمان أيضاً كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، وقولهم : معناه : " مِنْ تَأْسِيسِ " ؛ لأن المصادر ليست بأمكنة ، وقد جاء في الحديث كثيراً كقول أنس بن مالك : " فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ " ، ومنه قول الشاعر يصف السيوف والدروع :

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَامِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٤)

٢- أبوحيان :

وقد ذكر في عدة مواضع أن " مِنْ " تأتي لابتداء غاية الزمان ، وأيد كلامه برأي ابن الطراوة من أنه إذا أريد ابتداء غاية الزمان وانتهاء غاية المكان فلا بد من الإتيان بـ " مِنْ " ولا يجوز أن تقع " مُذ " موقعها .

قال أبوحيان : .. ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام العرب نشرها وشعرها ، وقال به الكوفيون ، والمُرد ، وابن دُرستويه وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر ليس بجيد .

(٢) المصدر السابق ٣٢٢ .

(١) رصف المبانى ٣٢٠-٣٢١ .

(٣) انظر تحليل هذا الكلام في ص ١١٥-١١٦ من هذا البحث عند تحليل رأي ابن يعيش .

(٤) شرح الكافية ٤٣٩-٤٤٠ .

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنك إذا أردت الابتداء في الزمان والانتهاه في المكان أتيت بـ "مِنْ" وإلى "، ولا بدَّ من " مِنْ " إذا أردتهما ، ولا يجوز ما أجازوه من : " مَا رَأَيْتُهُ مُذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى يَوْمِ الْأَحَدِ " (١) .

وقال في موضع آخر عند الكلام على " مَا رَأَيْتُهُ مُذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ مُذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " : .. فمن قال بفاعليَّة الاسم قال : تقديره : " مِنْ إِذِ مَضَى الْجُمُعَةِ " ، ومن قال : إنه خير مبتدأ محذوف قال : تقديره : " مِنْ ذُو هُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " و" ذُو " بمعنى " الذي " على لغة طيء ، ومعناه : مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " (٢) .

وصرح في مواضع كثيرة في " البحر المحيط " - جاءت فيها " مِنْ " قبل ظرف الزمان - بأنها لا ابتداء الغاية ، أي : الزمانية (٣) .

وإلى هذا الرأي مضى عدد من النحاة المتأخرين عن ابن مالك كالمرادي ، والسلسلي ، والمكودي ، والشيخ خالد الأزهري ، والسُّيوطي ، والأشموني ، والصبَّان ، والطَّيِّب الأنصاري وغيرهم (٤) .
أما ابن هشام فقد بين قُبْح هذه المسألة في بعض كتبه حيث قال : .. ولا تُستعمل " مِنْ " في أسماء الدَّهر ، ولو قلت : " مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ شَهْرَيْنِ ، أَوْ مِنْ عَامِنَا " كان قبيحاً ولم يجزه أهل البصرة ، وأهل الكوفة يُحيزونه على قُبْحه " (٥) ، وخرَّج شواهد الكوفيين - كما فعل البصريون - على تقدير مضاف محذوف .

واختار رأي الكوفيين في كتبه الأخرى ، وأيد مذهبهم ، وبين صحته ، واستشهد بشواهدهم إضافةً إلى الاستدلال بالحديث الشريف فقال : .. والثالث : ابتداء الغاية المكانية باتِّفاق نحو : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٦) ، والزمانية خلافاً لأكثر البصريين ، ولنا قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، والحديث : " فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ " ، وقول الشاعر :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةَ " (٧) .

(١) الارتشاف ٤٤١/٢ . (٢) النكت الحسان ١١٤-١١٥ .

(٣) البحر المحيط ١/١١٤، ١٢٧، ٢/٢٧٥، ٧/٣٣١ إضافةً إلى مواضع أخرى .

(٤) انظر : الجنى الداني ٣٠٨-٣٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/٢٠١-٢٠٢ ، وشفاء العليل ٢/٦٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٨ ، والمساعدي

٢/٢٤٦ ، وشرح الألفية للمكودي ١٣٧ ، وشرح العوامل المائة للجرجاني للشيخ خالد الأزهري ١٦٥ ، والتصريح ٢/١٧٨ ، والهمع

٢/٣٧٦-٣٧٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصَّبَّان ٢/٣١٣-٣١٤ ، وحاشية الصَّبَّان ٢/٣١٣-٣١٤ ، والآلي الكمينة ٢٣٥ .

(٥) شرح الجمل لابن هشام ٢١٩-٢٢٠ . (٦) سورة الإسراء من الآية (١) .

(٧) أوضح المسالك ٣/٢١-٢٢ .

وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه^(١) .

وأما أبو إسحاق الشاطبي فقد عرّض المسألة ، وذكر بعض شواهدا من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر ، وبين أن " من " لا تكثر في الدخول على الأزمنة كثرة دخولها على الأمكنة ، والمهم في كلامه عن المسألة أنه نبّه إلى أن ابن مالك استشهد بالحديث الشريف في تجويز هذا الاستعمال بناءً على مذهبه في الاستدلال بالحديث الشريف لبناء القواعد وتصحيحها حيث قال - بعد ذكر عِدَّة أحاديث أسند الاستشهاد بها إلى ابن مالك - : " .. وهذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث " ^(٢) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذا الاستعمال في شرح العمدة وإنما ذكره في شرح الكافية الشافية^(٣) ولم يُطبل الكلام هناك بل ذكر الآية الواردة في المسألة ، وقول الشاعر :

تُخَيَّرْنَ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وأُسَهَّبَ في الكلام عن هذا الاستعمال في شرح التسهيل^(٤) فذكر ما أورده هنا في المسألة من شواهد ، وزاد في الشواهد قول الرسول - ﷺ - : " هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ " ^(٥) ، وقول الشاعر :

٣٣- تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ^(٦)

وقول الآخر :

(١) انظر : مغني اللبيب ١/٣١٨-٣١٩، ٣٢٥ ، وقد فصل فيه الكلام عن المسألة .

(٢) المقاصد الشافية ١٧٦/١٨١ .

وقد تناول بعض الباحثين هذه المسألة بالدراسة كالدكتور محمد حسن عواد في كتابه " تناوب حروف الجرّ في القرآن " ٤٢-٤٣ ، ١٢٢-١٢٣ ، والدكتور هادي عطية في كتابه " الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين " ٤٩٢-٤٩٥ ، فيينا رأي البصريين والكوفيين وشواهدهم وحججهم ، وخصّصا القضية ، ويبدو من كلامهما أنّهما مع المجوزين ؛ لعدم اعتراضهما على شيء مما ذكرناه من رأي المجوزين بل أكثرًا من إيراد شواهدهم .

وصرح الأستاذ بشير محمد زقلام في كتابه " الظروف الزمانية في القرآن " ٢٤٢-٢٤٤ باختيار رأي الكوفيين ، وبين أن فهم الكلام دون تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل ؛ إذ المعنى يكون أوضح إذا فُسرّ الكلام تفسيراً مباشراً .

وذكر أمثلة من كتاب " إملأ ما من به الرحمن " لأبي البقاء العكبري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، والفتوحات الإلهية لسليمان الشهر بالجمّل مؤكّداً بذلك سلامة رأيه وما ذهب إليه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٦-٧٩٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١٣٠-١٣٣ .

(٥) انظر في تخرجه مسند الإمام أحمد ٣/٢١٣ ، ومجمع الزوائد ١٠/٣١٢ ، وإعراب الحديث ٣٥ .

(٦) من الرجز ، لرجل من طيء ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٢ ، واللسان مادة (ن هـ ض) ، وشرح ابن عقيل ٢/٦٠ .

و" الرَّعْدَةُ " : النافض ويكون من الفَرْع وغيره ، انظر اللسان مادة (ر ع د) .

٣٤- إِي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبَ سَقَّةَ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتَ مِنْ عَرَضِ الْمُنُونِ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ^(١)

وأشار إلى هذا الاستعمال في الخلاصة^(٢) حيث قال :

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ بِـ " مِنْ " وَقَدْ تَأْتِي لِبَعْضِ الْأَزْمِنَةِ

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

مما سبق في دراسة المسألة تبين رأي المانعين ورأي المجوزين ، وإني أرجح رأي المجوزين واختيار ابن مالك ؛ وذلك لكثرة الشواهد الشعرية والنثرية التي تؤيد هذا الاستعمال ، الأمر الذي جعل الفارسي - كما ذكر ابن عصفور - يرتاب في القضية بين المنع والجواز ويجعل الفاصل بين ذلك كثرة الشواهد وقتها^(٣) ، كما دعا ابن عقيل إلى جعل هذا الاستعمال قياساً وقاعدةً من القواعد المطردة في الكلام^(٤) .

ومع وفرة شواهد المسألة في الكلام ؛ بدليل ما تقدم في كلام النحاة المجوزين من شواهد وحكايات عن بعض العرب إلا أن ابن عصفور بين أن هذه الشواهد لم تكثر كثرةً توجب القياس^(٥) . كما أن ورود هذا الاستعمال في الحديث الشريف شاهد على جوازه ؛ وعليه بنى ابن مالك رأيه في هذه المسألة ، إضافةً إلى ردّ كثير من مجوزي هذا الاستعمال على المانعين - حين أولوا شواهد المسألة على كثرتها - بأن تأويل ما كثر ليس بجيد^(٦) .

وتقرّر عن طريق دراسة المسألة أيضاً أن جوازها هو رأي عدد من النحاة غير قليل .

ثم إن النحاة المجوزين وإن كانوا دون المانعين في الكثرة إلا أن ورود هذا الرأي في كتب الأئمة كسيبويه ، والأخفش وغيرهما مؤيد لقبوله والتسليم به .

ومعنى قول ابن مالك في المسألة : " .. وهو مما خفي على أكثر النحويين " أن جواز المسألة قد خفي على عدد كبير من النحاة المتقدمين عليه وخصوصاً البصريين منهم .

(١) من مجزوء الكامل ، للقاسم بن معن قاضي الكوفة ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٤٤/٢ ، ١٣٣/٣ ، ١٠/٤ ، وشرح الكافية

الشافية ٥٠١/١ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢٩٧/٢ .

و " الرّزّاح " : الهزال والإعياء ، انظر اللسان مادة (رزح) .

(٢) الخلاصة " الألفية " ٣٩ .

(٣) شرح الحمل لابن عصفور ٤٨٨/١-٤٨٩ ، وانظر ص ١١٢-١١٣ من هذا البحث .

(٤) المساعد ٢٤٦/٢ قال : " .. وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً ؛ فالوجه اقتياسه " .

(٥) انظر ص ١١٣ من هذا البحث .

(٦) انظر : الارتشاف ٤٤١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٠٢/٢ ، والجنى الداني ٣٠٩ ، والجمع ٣٧٧/٢ .

المسألة الثالثة : اقتضاء " لعل " جواباً منصوباً مثل " ليت "

قال ابن مالك : وقوله - ﴿ ٤٥ ﴾ - : " فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ " (١) .

وفي " لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ " جواز الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل وجواز النصب باعتبار جعل " فَيَسُبُّ " جواباً لـ " لعل " فإنها مثل " ليت " في اقتضاها جواباً منصوباً وهو ممل خفي على أكثر النحويين .

ونظير جواز الرفع والنصب في " فَيَسُبُّ نَفْسَهُ " جوازهما في : ﴿ لَعَلَّهُ يَزُكِّي ﴾ أو يَذْكُرُ فَتَنْفَعُهُ الذُّكْرَى (٢) نصبه عاصم ورفعه الباقون (٣) ، وفي : ﴿ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى ﴾ (٤) نصبه حفص ورفعه الباقون (٥) .

تقديم :

عند الحديث عن نصب المضارع إثر فاء السبب على إضمار " أن " في رأي البصريين وعلى أن النصب بالفاء نفسها عند الكوفيين (٦) ذكر النحاة أن ذلك الفعل يُنصب إذا كان جواباً لأمر ، أو نهي ، أو دعاء بفعل طلبي ، أو استفهام لم يتضمّن وقوع الفعل ، أو لنفي محض ، أو مؤول ، أو لعرض ، أو تحضيض ، أو تمنّ ، أو رجاء (٨) .

غير أن جمهور البصريين لم يذكروا في كلامهم نصب الجواب بعد الرجاء ، وإنما اشتهر ذلك النصب عندهم بعد ما تضمّن معنى قريباً من الرجاء وهو التمني .

ولما كانت " لعل " من باب " ليت " ومعناها متقارب جعل الكوفيون ذلك الحكم مطرداً في " لعل " وتبعهم في هذا الرأي عدد من النحاة هم الذين يفهم من كلام ابن مالك الإشارة إليهم حيث صحّ هذا الرأي الذي ذهبوا إليه ، موضحاً أن هذا الاستعمال قد خفي على أكثر النحويين .

(١) أخرجه البخاري في : (٤) كتاب الوضوء : (٥٥) باب الوضوء من النوم ٧٤/١ ، الحديث ٢١٢ ، ومسلم ٥٤٢/١-٥٤٣ ،

الحديث (٧٨٦) ، ومسنّد الإمام أحمد ٥٦/٦ ، والمسنّد الجامع ٣٦١/١٩-٣٦٢

(٢) سورة عبس الآيات (٣-٤) .

(٣) وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، انظر البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ٢٧٨ .

(٤) سورة غافر من الآية ٣٧

(٥) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، انظر البدور الزاهرة ٣٣٥ .

(٦) شواهد التوضيح ١٤٧، ١٥٠، ١٥١ .

(٧) انظر في هذا الجنب الداني ٤٧ .

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٤ .

لقد وضّح ابن مالك في كلامه السابق رأي الكوفيين - وإن لم يكن قد صرّح بإضافته إليهم -
ويبين أن هذا الاستعمال خفي على أكثر النحويين البصريين - كما يُستتج من كلامه - فلا يعرفونه في
قواعدهم التي وضعوها وهذا يعني أن قليلا من النحاة غير الكوفيين هم الذين ظهر لهم صحّة جواز هذا
الاستعمال فارتضوه وهم ممن اعتمد عليهم ابن مالك في اختيار هذا المذهب والاحتجاج له .
وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه ، واستشهد على المسألة بشواهد قرآنية ، وشعرية وسيأتي الكلام
عن هذا في موضع لاحق^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

تقدّم أن جواز هذه المسألة مذهب للكوفيين واختيار عدد قليل من النحاة غير الكوفيين^(٢) ، أمّا
الجمهور الأعظم من البصريين فلم يظهر لهم جوازها ؛ فسكت معظمهم عن إيراد المسألة في كتبهم ،
وأولها آخرون تأويلاً أخرجها عن هذا الاستعمال ، وتعرّض بعض هؤلاء لبعض شواهد المسألة ولكنه لم
يعلّق عليه بشيء .

كان من النحاة الذين خفي عليهم هذا الاستعمال :

١- الزّجاج :

وقد ذكر قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعُ ﴾ ، ولم يذكر توجيهها لهما حيث قال : ..
ويقرأ ﴿ فَأَطَّلِعُ ﴾ بالرفع والنصب^(٣) .

ويُفهم من كلامه أن الرفع والنصب جائزان ؛ إذ هما قراءتان متواترتان ، لكنه لم يبيّن الوجه الذي
رُفع عليه " أَطَّلِعَ " ، ولا خلاف أنه على العطف على " أَبْلُغُ " قبله ، وأما النصب فعلى الجواب وهو
رأي كوفي ، أو على أن " لعلّ " أشربت معنى " ليت " فاقترضت جواباً منصوباً ، فلعلّ سكوته عن قراءة
الرفع ؛ لأن الوجه فيها معروف ولا خلاف فيه ، أما سكوته عن قراءة النصب فقد يكون على أنه جعل
" لعلّ " مُشربةً معنى " ليت " فاقترضت جواباً منصوباً .

أمّا أن يكون سكوته عن توجيه قراءة النصب لأن الترجي يقتضي جواباً منصوباً فليس كذلك - والله
أعلم - خصوصاً مع كون هذا الرأي كوفياً والزّجاج غير كوفي المذهب .

٢- الحريري :

لم يظهر من كلامه ما يدلّ على ميله إلى أحد الاتجاهين صراحةً إلا أن ذكره رأي جمهور البصريين
والسكوت عنه واحتجاجه به على التفريق بين الترجي والتمني يجعله مؤيداً لهم في المسألة حيث قال

(٢) انظر ص ١٢١ من هذا البحث .

(١) انظر ص ١٢٨ من هذا البحث .

(٣) معاني القرآن للزّجاج ٤/٣٧٥ .

موضّحًا بعض أوهام الخواصّ من أهل العربية : " .. ومن ذلك : أنهم لا يفرّقون بين التّرجي والتمنّي ، والفرق بينهما واضح وهو : أن التّمني يقع على ما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون كقولهم : " لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ " والتّرجي يختصّ بما يجوز وقوعه ؛ ولهذا لا يقال : " لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ " ، ولأجل افتراقهما في هذا المعنى فرّق البصريون من النحويين بينهما في باب الجواب بالفاء ، وأجازوا أن تقع الفاء جوابًا للتمنّي في مثل قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(١) ومنعوا أن تقع الفاء جوابًا للتّرجي ، ومنعوا قراءة من قرأ : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ أسبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ ﴿ بنصب " أَطَّلِعَ " ، ورجّحوا قراءة من قرأ بالرفع^(٢) .

٣- الزّمخشرّي :

وقد بيّن في حديثه عن " لعلّ " أن من قرأ " فَأَطَّلِعَ " بالنصب قد لَمَحَ في " لعلّ " معنى التّمني ، وذكر أن تلك القراءة هي قراءة عاصم فقال : " .. وقد لمح فيها معنى التّمني من قرأ : " فَأَطَّلِعَ " بالنصب وهي في حرف عاصم^(٣) .

فلم يجعل النصب في الآية على الجواب للرجاء وإنما على أن " لعلّ " أشربت معنى " ليت " فاستحقت جوابًا منصوبًا كالتمنّي .

ومثل كلام الزّمخشرّي هذا تكلم عدد من النحاة كالجزوليّ حين قال : " .. وأشربها معنى " ليت " من قرأ : " فَأَطَّلِعَ " نصبًا^(٤) .

وتعرّض ابن جني لبعض ما استشهد به في المسألة ولكنه لم يتحدّث عن الجواب المنصوب وإنما تحدّث عن اللام الأولى في " لعلّ " وأنه يجوز حذفها^(٥) .

ومع هذا الذي ذكر من عدم ظهور جواز هذا الاستعمال عند جمهور البصريين فقد وجد من النحاة المتقدمين على ابن مالك من آيد رأي الكوفيين ومن هؤلاء :

- ابن الأنباري :

وقد ذكر قراءة النصب والرفع في " فَأَطَّلِعَ " ، وصرّح بأن النصب على أنه جواب " لعلّ " ويبيّن مذهب البصريين في النصب بعد فاء السببية بتقدير " أن " كما بيّن أن الرفع على العطف على لفظ

(٢) درة الغواصّ ٢٦٢-٢٦٣ .

(٤) المقدمة الجزولية ١٢٠ .

(١) سورة النساء من الآية (٧٣) .

(٣) المفصل ٣٠٣ .

(٥) انظر الخصائص ٣١٦/١ .

"أَبْلُغُ" حيث قال: ".. فَأَطَّلِعُ" يُقْرَأُ بالنصب والرفع فالنصب على أنه جواب "لعلَّ" بالفاء بتقدير "أن" ، والرفع على أنه عطفه على لفظ "أَبْلُغُ" (١).

وكرر ذكر قراءتي النصب والرفع والتوجيه الآنف الذكر في موضع آخر فقال: ".. قوله تعالى: ﴿فَتَنفَعُهُ الذِّكْرَى﴾ يُقْرَأُ "فَتَنفَعُهُ" بالرفع والنصب ، فالرفع بالعطف على "يَذْكُرُ" والنصب على جواب "لعلَّ" بالفاء بتقدير "أن" (٢).

وبهذا العرض المتقدم تبين قلة النحاة الذين وافقوا الكوفيين في هذه المسألة حين ظهر لهم جواز هذا الاستعمال .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك:

وقد وجد أيضاً في النحاة المعاصرين لابن مالك من تمسك في المسألة برأي جمهور البصريين في حين تبع آخرون رأي الكوفيين ، وكان ممن تمسك برأي جمهور البصريين :

١- ابن يعيش:

وقد ذكر قراءتي الرفع والنصب في قول الله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ ووجهها على أن الرفع بالعطف على "أَبْلُغُ" والنصب على جعل المضارع جواب أمر ، أي: "ابن لي فَأَطَّلِعُ" . قال ابن يعيش: ".. قد قرئت هذه الآية "فَأَطَّلِعُ" بالرفع عطفاً على "أَبْلُغُ" والنصب كأنه جواب "لعلَّ" إذ كانت في معنى التمني كأنه شبه الترجي بالتمني ؛ إذ كان كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه .

والفرق بينهما: أن الترجي توقع أمر مشکوك فيه أو مظنون ، والتمني: طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْسَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ (٣) و ﴿يَا لَيْسَ لِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ (٤) وهذا طلب مستحيل ؛ إذ كان الواقع بخلافه ، ويجوز أن يكون النصب في قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ لأنه جواب الأمر أي: "ابن لي فَأَطَّلِعُ" (٥) .

٢- ابن عصفور:

وقد ذكر أن "لعلَّ" تكون استفهاماً عند عدد من الكوفيين ، وبناءً على رأيهم هذا أجازوا النصب بعدها كما يكون ذلك في الاستفهام ، ويبين أن النصب بعد "لعلَّ" إذا كانت للاستفهام غير موجود

(٢) المصدر السابق ٢/٤٩٤ .

(١) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/٣٣١ .

(٤) سورة مريم من الآية (٢٣) .

(٣) سورة الحاقة الآية (٢٧) .

(٥) شرح المفصل ٨/٨٦ .

عند البصريين وإنما هو من مخالقات الكوفيين لهم ، ومثل لرأي الكوفيين ، ولم يذكر كلامًا صريحًا عن مجيء " لعل " للرجاء مقتضيةً جوابًا منصوبًا وإنما يمكن أن يفهم ذلك من مضمون كلامه ؛ حيث إن الكوفيين ينصبون المضارع بعد " لعل " في الرجاء ؛ فحملوا الاستفهام بها وهو فرع فيها على الرجاء الذي هو الأصل ؛ فنصبوا الفعل بعدها وهذا مخالف لرأي جمهور البصريين .

قال ابن عصفور : .. ومما خالفنا فيه بعض الكوفية " لعل " إذا كانت استفهامًا ، فأجازوا النصب بعدها وذلك : " لَعَلَّكَ تَحُجُّ فَأَحُجَّ مَعَكَ " أي : " هَلْ تَحُجُّ فَأَحُجَّ مَعَكَ " ، فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا ^(١) .

وإلى عدم جواز هذه المسألة مضى بعض من المعاصرين لابن مالك كالكيشي حيث حمل معنى " لعل " على معنى " ليت " في قراءة " فَأَطَّلِعَ " بالنصب ^(٢) .

أما المعاصرون لابن مالك الذين أجازوا هذا الاستعمال فمنهم :

١- الشَّلَوِيْنَ :

وقد بين في أثناء شرحه لقول الجزولي السابق ^(٣) : .. وأشربها معنى " ليت " من قرأ " فَأَطَّلِعَ " نصبًا " أن هذا التأويل لا يحتاج إليه الجزولي إلا على أن الفاء والواو إنما يُنصب المضارع بعدهما في الأجوبة الثمانية ^(٤) ، ثم بين أن ما ذكره من النصب في الأجوبة الثمانية ليس على ظاهره وإنما يُنصب المضارع بعدهما في جواب غير واجب ، والرجاء غير واجب ، وإذا كان كذلك لم يحتج أن تُشرب " لعل " معنى " ليت " ، فهو بهذا يُجيز المسألة ويؤيد هذا الاستعمال ويرد على الجزولي .

قال : .. وقوله : .. وأشربها معنى " ليت " من قرأ " فَأَطَّلِعَ " نصبًا " لا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على ظاهر ما قدمه من أن الفاء والواو وإنما تنصب المضارع بعدها في الأجوبة الثمانية وليس ذلك على ظاهره ، وإنما التلخيص في ذلك : أنه ينصب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحتج أن تُشرب " لعل " معنى " ليت " ؛ لأن الكلام معها غير واجب ، كما هو مع "ليت" وليست " ليت " أولى بالنصب في الفاء والواو من " لعل " ؛ لأن كل واحد منهما مُساوٍ للآخر في أنه غير واجب ، وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية خاصة كما زعم المؤلف ^(٥) .

(١) شرح الجمل ١٥٣/٢ .

(٢) انظر ص ١٢٣ من هذا البحث .

(٣) الإرشاد ١٨٠ .

(٤) هي : جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، انظر : شرح التسهيل لابن

مالك ٣٤-٢٦/٤ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٨٠٧/٢-٨٠٨ .

وقد أشار إلى أن الفراء ألحق الرجاء بالتمني في كونه يقتضي جواباً منصوباً ، وأوجب قبول رأي الفراء هذا ؛ لأنه ثابت في القرآن الكريم في رواية حفص عن عاصم في قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ ﴾ ، واستشهد أيضاً بشاهد شعري فقال : " .. وألحق الفراء الرجاء بالتمني ؛ فجعل له جواباً منصوباً ، ويجب قبوله ؛ لثبوته سماعاً كقراءة حفص عن عاصم قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾^(١) .

وكقول الراجز :

٣٥- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا " (٣١) .

وقد تبع رأي الجواز هذا بعض المعاصرين لابن مالك - إضافة إلى من ذكرت - كابن أبي الربيع^(٣) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

أما المتأخرون عن ابن مالك فقد شاعت عندهم المسألة إلا أنه وجد منهم من تمسك برأي أكثر النحاة غير الكوفيين في كون " لعل " لا تقتضي جواباً منصوباً إلا إذا أشربت معنى " ليت " في حين تبع أكثرهم رأي الجواز .

ومن هؤلاء الذين لم يتبعوا رأي الجواز :

- المالقي :

وقد بين في أثناء حديثه عن " لعل " أنها توافق " ليت " في دخول الفاء ونصب الجواب لكن ليس على أن الجواب لها مباشرة إنما على تضمُّنها معنى التمني ، وبين أن قراءة النصب في " فَأَطَّلِعَ " قد جاءت على ذلك فقال متحدِّثاً عن تخالف " لعل " مع أخواتها إلا " ليت " : " .. وتخالفها وأخواتها - إلا " ليت " - في دخول الفاء ، ونصبها في جوابها نحو قولك : " لَعَلَّ اللَّهَ يَرِحْمَنِي فَأَدْخُلَ الْجَنَّةَ " ؛ لأنها في معنى الطلب والترجي كما ذكر ؛ ولذلك قرأ حفص من رواية عاصم من القراء : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾

(١) لم أحده معزواً إلى معين ، انظر : معاني القرآن للفراء ٩/٣ ، والخصائص ١/٣٦١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٤ ، واللسان مادة (ل م م) ، والمعجم المفصل ١١٢٢/٣ .

و " دُولَاتِهَا " : تغيراتها وعواقبها ، و " اللَّمَّةَ " : الدهر أو الشدة ، و " زَفْرَاتِهَا " : الزفرات جمع زفرة وهي إدخال النفس ، انظر اللسان مادة (د و ل ، ل م م ، ز ف ر) .

(٣) البسيط في شرح الجمل ٢/٧٦٧ .

(٢) شرح الألفية ٣٦٣-٣٦٤ .

☆ **أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى** ﴿ بنصبٍ في " فَاطَّلَعَ " ؛ لأنه أشربها معنى " ليت " من التمني وهو طلب فاعلمه " (١) .

وأما الذين أجازوا هذا الاستعمال تبعاً لمن تقدم عليهم من المجوزين فمنهم :
١- أبوحيان :

وقد أشار إلى أنه قد سُمع الجزم بعد الترجي ، ودلّل بهذا على جواز النصب بعده ، وأن مذهب الكوفيين في كون الرجاء يقتضي جواباً منصوباً مذهب راجح فقال : " .. وسُمع الجزم بعد الترجي فدلّ على ترجيح مذهب الكوفيين في أنه يُنصب الفعل بعد الفاء جواباً للترجي " (٢) .

وقال في موضع آخر ممثلاً لجواز هذا الاستعمال ، وذاكراً إياه مع الحالات التي يُنصب فيها المضارع بعد الفاء : " .. والترجي ﴿ لَعَلِّي أُلْبِغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ☆ **أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى** ﴿ " (٣) .
٢- الأشموني :

وقد صرح بثبوت هذا الاستعمال وجوازه واستشهد عليه بالقرآن الكريم والشعر ، وردّ مذهب جمهور البصريين في كون الرجاء ليس له جواب منصوب ، وذكر أنهم تأولوا شواهد الكوفيين تأويلاً بعيداً ، كما بين أن قول أبي موسى الجزولي : " .. وقد أشربها معنى " ليت " من قرأ " فَاطَّلَعَ " نصباً " يقتضي تفصيلاً " (٤) .
قال الأشموني : " ..

" وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ " (٥)

وفاقاً للفرّاء ؛ لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ لَعَلِّي أُلْبِغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ☆ **أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ**

فَاطَّلَعَ ، وكذلك : ﴿ لَعَلَّهُ يَزُكِّي ﴾ ☆ **أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى** ، وقول الراجز :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يَدِلُّنَا اللَّئِمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعد ، وقول أبي موسى :
" .. وقد أشربها معنى " ليت " من قرأ " فَاطَّلَعَ " نصباً " يقتضي تفصيلاً " (٦) .

(٢) الارتشاف ٤١٩/٢ .

(١) رصف المباني ٣٧٤ .

(٣) النكت الحسان ١٤٨ .

(٤) انظر كلام الجزولي في المقدمة الجزولية ١٢٠ وانظر ص ١٢٣ من هذا البحث ، وانظر تفصيل الشلّوبين لكلام الجزولي ص ١٢٥ من هذا البحث .

(٦) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٥٧/٣-٤٥٨ .

(٥) انظر : الألفية ٧٠ .

وإلى رأي الجواز هذا مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كابن جماعة ، والمرادي ، السلسلي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهري ، والصبان ، والطيب الأنصاري وغيرهم^(١) .
المسألة في كتب ابن مالك الأخرى:

ذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة^(٢) فيبين أن قليلاً من النحاة من يذكر للترجي جواباً منصوباً مع الفاء ومجزوماً دونها ، واستشهد للحزم فقط بقول الشاعر :

٣٦- لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوَ مُقَدَّرٍ يَجِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرُّحِمِ^(٣)

كما تحدّث عن المسألة في شرح الكافية الشافية^(٤) واستشهد بقول الله تعالى : ﴿فَأَطْلِعْ﴾ على قراءة حفص .

كما استشهد بقول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّيْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

ونقل ابن الناظم - فيما أكمله من شرح التسهيل^(٥) - كلام أبيه الوارد في شرح الكافية الشافية .
وأشار ابن مالك إلى هذه المسألة في الخلاصة^(٦) فقال :

" وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ "

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

وقبل ترجيح الرأي في المسألة أودّ أن أقول : إنه يمكن تقسيم النحاة المتقدمين على ابن مالك تجاه الاستعمال الوارد فيها إلى :

١- جمهور البصريين وينقسمون إلى :

أ- الذين أهملوا الكلام عن المسألة .

ب- الذين تحدّثوا عن المسألة على تأويل آخر فيها .

٢- الكوفيين - أصحاب رأي الجواز - ومن تبعهم من النحاة .

وبعد هذا فإني أميل إلى رأي الجوّزين واختيار ابن مالك إيّاه ؛ إذ لا مانع من جواز هذا الاستعمال حيث

(١) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٤٨٨-٤٨٩ ، والجنى اللاني ٧٤ ، والمقاصد الشافية ٤/٢١٧-٢١٨ ، وشفاء العليل ٣/٩٣٢ ،

وأوضح المسالك ٤/١٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٠٤ ، والمساعد ٣/٨٨-٨٩ ، والتصريح ٢/٢٤٣ ، اللمع ٢/٣٠٨ ، والفرائد الجديدة ١/٤٧٣ ، وحاشية الصبان ٣/٤٥٧-٤٥٨ ، والآلي الكمينة ٢٢٨ .

(٢) شرح العمدة ٣٤٧ .

(٣) من الطويل ، لم أجده منسوباً إلى قائل معين ، انظر : شرح العمدة ٣٤٧ ، وشرح شواهد المعنى ٤٥٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٤-١٥٥٥ .

(٥) انظر الخلاصة " الألفية " ٧٠ .

(٦) شرح التسهيل ٤/٣٤ .

تضافرت شواهده من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر إضافةً إلى أنه رأي ورد عن بعض المتقدمين على ابن مالك كابن الأنباري^(١) مع أنه لم يستدل على ذلك بالحديث الشريف ، كما وردَ هذا الرأي عن عدد من المعاصرين لابن مالك وأكثر المتأخرين عنه .
وليس التعويل على الحديث الشريف شرطاً في تجويز هذه المسألة حيث بدأ الكلام فيها وتم ولم يُذكر فيها شاهد من الحديث الشريف إلا عند ابن مالك .
وتبين مما سبق تحقق تصريح ابن مالك بخفاء المسألة على أكثر النحويين .

(١) انظر : البيان في إعراب غريب القرآن ٣٣١/٢ ، وانظر ص ١٢٣-١٢٤ من هذا البحث .

المسألة الرابعة: إخلاء جواب " لو " المثبت من اللام في النثر

قال ابن مالك في المسألة: " .. ومنها قول جبريل - عليه السلام -: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ " (١) .

قلت: يظن بعض النحويين أن لام جواب " لو " في نحو: " لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ " لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور كقوله تعالى: ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٢)، وكقوله: ﴿ أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ (٣) .

ومنه قول رجل لرسول الله - ﷺ -: " وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتُ فَهَلْ لَهَا مِنْ أَجْرٍ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ : " نَعَمْ " (٤،٥) .

وقال أيضاً: " .. وقول حذيفة - رضي الله عنه - لمن لم يتم الركوع والسجود: " وَلَوْ مِتَّ مِتَّ عَلَيَّ غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ " (٦) .

وفيه أيضاً شاهد على إخلاء جواب " لو " المثبت من اللام، وهو مما يخفى على أكثر الناس مع أنه في مواضع من كتاب الله نحو: ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ و﴿ أَنْ لَوْ شَاءَ أَصَبْنَاَهُمْ بِدَثْوِيهِمْ ﴾ (٧) و﴿ أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ (٨) .

تقديم:

من حروف المعاني: " لو " وتكون موصولة، وشرطية، فالموصولة تؤوّل مع الفعل بمصدر نحو قول الله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُ فَيْدُهُنُونَ ﴾ (٩)، وأما الشرطية فهي تُعلّق الشيء الممتنع لامتناع شرطه،

(١) أخرجه البخاري في (٦٥) كتاب التفسير سورة بني إسرائيل: ٢ باب قوله: ﴿ أُسْرَى بَعْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ٢٧٢/٣،

الحديث (٤٧٠٩)، وانظر ١/٤٧٥، الحديث (٣٣٩٤)، ومسلم ١/١٥٤، الحديث (١٦٨)، والنسائي ٨/٣١٢، الحديث (٥٦٥٧) .

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٥٥) . (٣) سورة يس من الآية (٤٧) .

(٤) أخرجه البخاري في (٢٣) كتاب الجنائز: (٩٥) باب موت الفحاة " البغثة " ١/٤٢٣، الحديث (١٣٨٨)، وانظر ٢/٢٦٢، الحديث

(٢٧٦٠)، ومسلم ٢/٦٩٦، الحديث (١٠٠٤)، ومسنّد الإمام أحمد ٦/٥١، والنسائي ٦/٢٥٠، الحديث (٣٦٤٩)، والمسند الجامع

٥٨٦/١٩-٥٨٧ .

(٥) شواهد التوضيح ١٧٨، ١٧٩ .

(٦) أخرجه البخاري في (١٠) كتاب الأذان (١١٩) باب إذا لم يتم الركوع ١/٢٣٨، الحديث (٧٩١)، وانظر ١/١٢٧، الحديث

(٣٨٩)، والمسند الجامع ٥/٩١-٩٢ .

(٧) سورة الأعراف من الآية (١٠٠) . (٨) شواهد التوضيح ٢١٠، ٢١٣ .

(٩) سورة القلم الآية (٩) .

وهذا يعني أنها تقتضي جملتين : أولاهما شَرْط والأخرى هي الجواب ، والغالب في جوابها أن يكون مضارعاً مقروئاً بـ " لم " كقولك : " لَوْ كَانَ كَذَا لَمْ يَحْدُثْ كَذَا " ، أو ماضياً منفيّاً بـ " ما " خالياً من اللام كثيراً نحو قول الله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾^(١) ، وقد تَصَحَّبه اللام نحو : " لَوْ كَانَ كَذَا لَمَا كَانَ كَذَا " ، أو مثبتاً مقروئاً باللام ، وهذه اللام لا تُحذف غالباً نحو قول الله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾^(٢) ، وقد تُحذف في غير ضرورة وهو رأي عدد قليل من النحويين حيث نَبه إليه ابن مالك في هذه المسألة مستشهداً بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف رداً على الذين لا يَرَوْنَ حذف هذه اللام ؛ فيلزمونها جواب " لو " الماضي المثبت ، وعلى الذين يَخَصُّون زوالها من الجواب بالضرورة الشعرية ، وصرَّح بهذا حين قال : " .. والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور " ^(٣) . وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً^(٤) .

وهذه اللام تسمى لام التَّسْوِيف ؛ لأنها تدلّ على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدلّ على التعجيل ، بمعنى أن الجواب يقع عَقِيب الشرط بلا مُهْلَةٍ ؛ ولهذا دخلت في قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ وحُذفت في قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾^(٥) أي : إشارة إلى عدم تراخي المشيئة في جعل الماء أجاجاً .

والفائدة في تأخير جعل الزرع حطاماً وتقدم الماء أجاجاً تشديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سُوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً كما قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾^(٦) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

أكثر النحاة المتقدمين على ابن مالك على عدم جواز سقوط هذه اللام من جواب " لو " إلا في الضرورة الشعرية ، وعدد قليل من المتقدمين على ابن مالك هم الذين ذكروا هذا الاستعمال وأجازوه واستشهدوا عليه .

ومن النحاة الذين منعوا هذه المسألة :

-
- | | |
|---|--|
| (١) سورة الأحقاف من الآية (١١) . | (٢) سورة الواقعة من الآية (٦٥) . |
| (٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٤ وشواهد التوضيح ٢١٣ . | (٥) سورة الواقعة من الآية (٧٠) . |
| (٤) انظر ص ١٣٦ من هذا البحث . | (٧) التصريح ٢/٢٦٠ ، وحاشية الصبّان ٤/٦٠-٦١ . |
| (٦) سورة يونس من الآية (٢٤) . | |

١- الخليل بن أحمد :

وقد صرح بأن هذا اللام لا تسقط من جواب " لو " إلا في ضرورة الشعر فقال : " .. ولا يكون جواب " لو " إلا بلام إلا في اضطرار الشعر " (١) .

٢- أبو بكر الزبيدي :

وقد بين أنه لا بد لـ " لو " من جواب ، ومثل لذلك ، ثم ذكر أن اللام في آخر الجملة المصدرة بـ " لو " هي الجواب بمعنى أنها متعلقة به ، ولكن لما كان رأيه فيها اللزوم في الجواب وقد ذكر أن الجواب لا بد من وجوده جعلها كالجواب في هذا اللزوم فقال : " .. ولا بد لها من جواب ، تقول : " لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ ، وَلَوْ قَدِمَ عَمْرُوٌ لَأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ " ، واللام في الآخر جواب " لو " ، ألا ترى أن إكرامك امتنع امتناع مجيء زيد ، وكذلك سائر المسائل " (٢) .

وذكر بعضهم أن هذه اللام قد تُضمّر لأنها زائدة مؤكدة ، ولكنهم استدلوا بالشعر وكأنهم يجعلون ذلك الحذف مرتبطاً بالشعر دون النثر ، ومن هؤلاء :

- ابن جني :

وقد ذكر أن اللام لا تدخل في جواب " لو " و " لولا " إلا على الماضي ، وبين أن أبا علي كان قد حكم بزيادتها في جواب " لولا " ، وقاس ابن جني مذهب أبي علي هذا على اللام التي في جواب " لو " ، واستشهد بالشعر فقال : " .. لا تدخل اللام في جواب " لو " و " لولا " إلا على الماضي دون المستقبل ، وكان أبو علي قد قال لي قديماً : إن اللام في جواب " لولا " زائدة مؤكدة ، واستدل على ذلك بجواز سقوطها ، وكذلك مذهبه في " لو " على هذا القياس ؛ لجواز خلوّ جوابها من اللام .

أنشد ابن الأعرابي :

٣٧- فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانُ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ (٣)

أي : " لَجَرَى الدَّمِيَانُ " (٤) .

وجمع بعضهم بين النظم والنثر في هذا الحذف فاستشهد بهما معاً على جواز حذف هذه اللام من الجواب دون الإشارة إلى أن وروده في الشعر ضرورة ، ومن هؤلاء :

(٢) الواضح ٩٧-٩٨ .

(١) العين ٣٤٨/٨ .

(٣) من الوافر ، نُسب إلى علي بن بدال ، وإلى المثقب العبدى ، وإلى الفرزدق ، وإلى الأخطل وهو موجود في ديوان المثقب العبدى ٢٨٣ ، انظر : المقتضب ١/٢٣١، ٢/٢٣٨ ، ٣/١٥٣ ، وأما ابن الشجري ٢/٢٢٨، ٣/١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٦٣ ، واللسان مادة (د م ي) ، والخزانة ٧/٤٨٢ ، ٧/٤٨٧ .

و " الدَّمِيَانُ " : تشبیه دم ، انظر اللسان مادة (د،م،ي)

(٤) سر الصناعة الإعراب ١/٣٩٥ .

- ابن برهان العكبري :

وقد بين أن النحاة اختلفوا في هذه اللام والتي في جواب " لولا " بين كونها زائدتين ، أو للقسم ، وحكى قول النحاة في سقوط اللام من جواب " لو " وما استدلوا به من القرآن الكريم والشعر فقال : ..

اختلفوا في اللام التي في جواب " لو " نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ واللام التي في جواب " لولا "

نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ رَبِّكُمْ لَأَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(١) فقيل هما زائدتان ؛ بدليل سقوطها

من : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ، وقول عمرو بن معديكرب :

٣٨- فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحَهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتْ^(٢)

وقول الثقفى في بيت الكتاب :

٣٩- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(٣)

وقيل : بل هما لاما القسم وحذفت كما حذفت اللام في : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٤) .

وقريب من كلام هؤلاء في المسألة كلام الزجاجي ، والرّماني ، والمهروي وغيرهم^(٥) .

وأما النحاة الذين أجازوا هذا الاستعمال فمنهم :

- الزمخشري :

وقد ذكر في عبارة صريحة أن اللام تحذف من جواب " لو " و " لولا " ، واستدل بالقرآن الكريم على

سقوطها من جواب " لو " وبين أنه يجوز حذف الجواب أصلاً ، واستشهد كذلك بالقرآن الكريم

فقال : .. ومن أصناف الحرف : اللامات .. ولام جواب " لو " و " لولا " .. ودخولها لتأكيد ارتباط

إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفها كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ، ويجوز حذف

الجواب أصلاً كقولك : " لَوْ كَانَ لِي مَالٌ " وتَسَكَّتْ ، أي : " لَأَنْفَقْتُ وَفَعَلْتُ " ^(٦) .

(١) سورة النساء من الآية (٨٣) .

(٢) من الطويل ، في ديوان عمرو ٤٥ ، انظر : تهذيب اللغة ٤٧٦/١٠ ، ودلائل الإعجاز للجرجاني ١٥٧ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٤/١ .

و " أَجْرَتْ " أي : قطعت لسانى عن الكلام : أراد أنهم لم يقاتلوا ، انظر تهذيب اللغة ٤٧٦/١٠ .

(٣) من الطويل ، ليزيد بن الحكم الثقفى ، انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، والإنصاف ٦٩١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢/٢ ، والخزانة ٣٣٦/٥-٣٤٢ .

(٤) سورة الشمس الآية (٩) . (٥) شرح اللمع ٦٩٤/٢ .

(٦) انظر : اللامات الزجاجي ١٣٧-١٣٨ ، ومعاني الحروف للرّماني ٥٥ ، واللامات للمهروي ١٠٢-١٠٣ .

(٧) المفصل ٣٢٦ .

- الموفق الخوارزمي :

وقد صرح هو أيضاً بجواز حذف هذه اللام ، واستدلّ على ذلك بالقرآن الكريم فقال : " .. ويجوز حذفها كما في قوله تعالى ﴿ لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ " (١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وقد مضى أكثر هؤلاء على جواز هذه المسألة خصوصاً أن لها شهود في القرآن الكريم قد تداولتها بعض كتب المتقدمين كما سبق (٢) .

ومن النحاة المعاصرين لابن مالك من نقل جواز سقوط هذه اللام عن المتقدمين ، واستشهداهم على ذلك بالشعر ، ومن هؤلاء :

- ابن يعيش :

وقد نقل رأي الفارسي في حذف اللام في هذا الموضع والشاهد الشعري الذي استدلّ به ، ولم يذكر شاهداً من الشعر .

كما بين أن الجواب قد يُحذف جملةً إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه فقال : " .. وقد ذهب أبو عليّ في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب " لو " و " لولا " زائدة مؤكّدة ، واستدلّ على ذلك بجواز سقوطها ، وأنشد :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حُجْرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانُ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ

فقال : " جَرَى الدَّمِيَانُ " فلم يأت باللام فسقوطها مع " لو " كسقوطها مع " لولا " ؛ وربما حذفوا الجواب البتّة ؛

وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَوَأَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ (٣) .. الخ (٤) .

أما المعاصرون لابن مالك الذين أجازوا هذه المسألة فمنهم :

١- الاسفراييني :

وقد بين في عبارة موجزة أنه يجوز حذف اللام من جواب " لو " و " لولا " وأن الجواب قد لا يُذكر في الكلام أصلاً فقال : " .. ولام جواب " لو " و " لولا " توكيد لارتباط إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفهما وحذف الجواب أصلاً " (٥) .

٢- ابن القوّاس :

وقد أشار إلى أن حذف هذه اللام جائز ، واستشهد بالقرآن الكريم على ذلك ، كما بين أن الجواب

(٢) انظر ص ١٣٢-١٣٣ من هذا البحث .

(٤) شرح المفصل ٢٣/٩-٢٤ .

(١) كفاية النحو ٣٠١ رسالة ماجستير .

(٣) سورة الرعد من الآية (٣١) .

(٥) لباب الإعراب ٤٧١ .

قد يُحذف مطلقاً للتعظيم وللعلم به فقال : " .. ويجوز حذفها كقوله تعالى : ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ ، ويجوز حذف جوابها مطلقاً للتعظيم والعلم بأنها تقتضي جواباً " (١) .

وزاد الروضي فذكر أن حذف اللام كثير إذا وقعت " لو " وما بعدها صلة ، ومثل لذلك فقال : " .. أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة ، وتحذف هذه اللام قليلاً ، وإن وقعت " لو " مع ما في حيزها صلةً فحذف اللام كثير نحو : " جَاعَنِي الَّذِي لَوْ ضَرَبْتُهُ شَكَرَنِي " ؛ وذلك للطول " (٢) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

مضى هؤلاء أيضاً على تجويز هذه المسألة ، واستشهدوا عليها بالقرآن الكريم ، ولم يستدلوا بالأحاديث الشريفة كما فعل ابن مالك ؛ ولعلهم - والله أعلم - استغنوا بتلك الآيات التي لا يتطرق إلى صحتها شك بخلاف الأحاديث الشريفة .

ومن هؤلاء النحاة :

١- المرادي :

وقد ذكر أن الأكثر في جواب " لو " إذا كان ماضياً مثبتاً أن يقترن باللام ، وقد تحذف منه ، فقال : " .. والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد تحذف كقوله تعالى : ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ " (٣)

٢- ابن عقيل :

وقد ذكر هو أيضاً أن اقتران اللام بجواب " لو " أكثر من الحذف فقال : " .. وإذا كان جوابها مثبتاً فالأكثر اقترانه باللام نحو : " لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو " ، ويجوز حذفها فتقول : " لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو " (٤) .

وقال في موضع آخر عند شرحه قول ابن مالك في التسهيل : " .. ولا تُحذف غالباً إلا في " : " .. نحو ﴿وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (٥) ، فـ " لو " وما دخلت عليه صلة " الذين " ، وسقط هذا من نسخة عليها خط المصنف وتصحيحه ، وحذفه هو الصواب فقد نصّ الناس على أن المثبت الواقع جواباً لـ " لو " يجوز دخول اللام عليه وحذفها ، والحذف كثير في كلام العرب ونطق به القرآن الكريم .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢/٣٩١ .

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٥ .

(٣) الجني اللدائي ٢٨٣ ، وانظر أيضاً : توضيح المقاصد ٤/٢٨٢-٢٨٣ .

(٥) سورة النساء من الآية (٩) .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٣٣٠ .

قال تعالى : ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ ﴿أَنْ لَوْ شَاءَ أَصْبَنَاهُمْ﴾ ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ﴾^(١) .

وإلى جواز هذه المسألة مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كالمالقي ، وأبي حيان ، والسلسلي ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري ، والسيوطي ، والأشعري ، والصّبّان ، والطّيب الأنصاري وغيرهم^(٢) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى:

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة وإنما أوردتها في شرح الكافية الشافية^(٣) ، ويّين أن هذا الاستعمال قليل ، ومثل للماضي الواقع جواباً مقترناً باللام بقول الله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٤) ، وللخالي منها بقوله تعالى ﴿وَلَيَحْشَرَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَبَايَ﴾ ، ونقل هذا الكلام ابنه بدر الدين فيما أكمله من شرح التسهيل^(٥) .

ما يُرجّح في المسألة من رأي:

تبين مما سبق أن النحاة الذين أجازوا هذه المسألة وهي سقوط اللام من جواب " لو " في الشر عدد قليل إلى جانب الذين منعوا ذلك ، أو جعلوه مرتبطاً بالشعر ؛ وهذا يؤكّد صحّة حكم ابن مالك بخفاء المسألة على الأكثرين .

وتقدم أن هذه اللام تدلّ على التسوييف^(٦) ، ومعنى هذا أنها تسقط من الجواب حيث يُراد الإخبار بسرعة وقوع الحدث ، وتثبت في الدلالة على تأجيله ، فالنحاة الذين ألزموا اللام في جواب " لو " لعلمهم رأوا أن الأكثر أن تُستخدم " لو " لما يُراد وقوعه آجلاً ؛ ولذا كان ذكر اللام معها هو المطرد في الكلام ، وما جاء دونها فهو شاذّ ؛ وعلى هذا فهم يخرّجون الشواهد التي يستدلّ بها المجوزون على الشذوذ .

(١) المساعد ٣/١٩٤-١٩٥ .

(٢) انظر : رصف المباني ٢٤١-٢٤٢ ، الارتشاف ٢/٥٧٤ ، وشفاء العليل ٣/٩٧٠-٩٧١ ، وأوضح المسالك ٤/٢٣١ ، والمعني ١/٢٧١ ، والتصريح ٢/٢٦٠ ، والهمع ٢/٤٧٣ ، والفرائد الجديدة ٢/٦١٩ ، والأشباه ٢/٢٨٠ ، وشرح الأشعري مع حاشية الصّبّان ٤/٦٠-٦١ ، وحاشية الصّبّان ٤/٦٠-٦١ ، واللاّلي الكميّة ٢٢٦ .

وقد تحدّث الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه " التأويل النحوي " ٧٦٨ عن حذف لام جواب " لو " ويّين أنها حذف من الماضي المثبت الواقع جواباً لـ " لو " ، واستشهد بقول الله تعالى ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٩-١٦٤٠ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية (٢٣) .

(٥) انظر ص ١٣١ من هذا البحث .

(٦) شرح التسهيل ٤/١٠٠ .

وربّط بعضهم حذفها بالضرورة الشعرية ؛ لأن الشعر يُعْتَفَر فيه مالا يُعْتَفَر في غيره ، أمّا
المجوزون فقد جعلوا ذكر اللام وحذفها في الشعر والنثر سواءً .

وبعد هذا فإني أرجح رأي المجوزين لهذا الاستعمال خصوصاً مع وروده في القرآن الكريم ،
والحديث الشريف ، إضافةً إلى أنه رأي ارتضاه عدد من النحاة المتقدمين والمتأخرين مع أنهم لم يستدلّوا
بالحديث الشريف كما فعل ابن مالك .

وتضافر الشواهد الحديثية للمسألة إلى جانب الشواهد القرآنية و الشعرية كل ذلك يدعو إلى القبول
والتسليم بصحّة ورود هذا الاستعمال في الكلام .

ب / المسائل الملحقة

الباب الأول :

الأسماء

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : استعمال " إذ " مكان " إذا " والعكس

المسألة الثانية : ارتفاع المستثنى بعد " إلا " في الاستثناء التام الموجب

المسألة الثالثة : الابتداء بالنكرة المحضة بعد " إذا " المفاجأة وواو الحال

المسألة الرابعة : صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره في النثر

المسألة الأولى : استعمال " إِذْ " مكان " إِذَا " والعكس

قال ابن مالك في المسألة : " .. وقوله : " إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ " ^(١) استعمل فيه " إِذْ " موافقةً لـ " إِذَا " في إفادة الاستقبال وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطْمِينٍ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ^(٤) .

وكما استعملت " إِذْ " بمعنى " إِذَا " استعملت " إِذَا " بمعنى " إِذْ " كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًّا لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا ﴾ ^(٥) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٦) ،

وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ ^(٧) ؛ لأن " لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قَتَلُوا " و " لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ " مقولان فيما مضى ، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضاً فيما مضى ، فالمواضع الثلاثة صالحة لـ " إِذْ " وقد قامت " إِذَا " مقامها ^(٨) .

تقديم :

" إِذْ " و " إِذَا " ظرفان استعملتهما العرب في الزمان المُبهم ، فاستعملت أولهما للزمن الماضي والآخر للزمن المستقبل ، هذا هو الغالب فيهما إلا أن هذا الاستعمال لم يلزم في كل منهما ؛ فقد يخرج كل منهما عما يدل عليه إلى معنى الآخر فتخرج " إِذْ " من الدلالة على الماضي إلى الدلالة على الاستقبال ، كما تخرج " إِذَا " من دلالتها على الاستقبال إلى معنى الماضي ^(٩) .

ولأن هذا الاستعمال لم يكثر في كلام العرب كثرة غيره من الاستعمال المطرد ؛ ولأن النحاة الذين

(١) من كلام ورقة بن نوفل يخاطب الرسول ﷺ ، وتام معناه : " لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ " وهو قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في أول صحيحه في (١) كتاب بدء الوحي : (٣) باب ٤/١ ، الحديث (٣) وانظر ٣/٤٠١-٤٠٢ ، الحديث (٤٩٥٣) ، وروى الحديث بلفظ : " حين " بدل " إِذْ " أيضاً في البخاري ٤/٣٩٧ ، الحديث (٦٩٨٢) ، ومسلم ١/١٤٢ ، الحديث (١٦٠) .

(٢) سورة مريم من الآية (٣٩) .

(٣) سورة غافر الآيات (٧٠-٧١) .

(٤) سورة التوبة (٩٢) .

(٥) سورة غافر الآيات (٩-١٠) .

(٦) سورة الجمعة (١١) .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٦ ، ٢١٠-٢١٣ .

(٨) شواهد التوضيح لابن مالك (٩-١٠) .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٦ ، ٢١٠-٢١٣ .

تقدّموا على ابن مالك لم يعولوا على الحديث الشريف كثيراً ؛ فتكثر أمامهم الشواهد التي تؤدّي إلى جعل هذا الاستعمال مطّرداً فقد غفل أكثرهم عن التنبيه إليه مع أن هؤلاء النحاة اطلعوا على بعض تلك الشواهد وخصوصاً الوارد منها في القرآن الكريم إلا أنه لم يتنبّه إلى الاستعمال الوارد فيها إلا عدد قليل منهم وهم الذين يدور الحديث هنا حولهم .

وإلى رأيه في جواز هذه المسألة مضى في شرح التسهيل^(١) وسيأتي الحديث عن هذا لاحقاً^(٢) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

منع أكثر النحاة المتقدمين على ابن مالك تبادل " إذ " و " إذا " المواقع وحلول كل منهما محل الآخر في الكلام ، وأولوا ما جاء من شواهد هذه المسألة، وخرّجوه على الأصل في استعمال " إذ " و " إذا " دون تناوب بينهما ، وآخرون - وهم أغلب هؤلاء - غفلوا عن التنبيه إلى هذه المواضع مع وفرتها وهم الذين عنّاهم ابن مالك بقوله : " .. وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين " .

وقلّة من المتقدمين على ابن مالك هي التي أشارت وناقشت هذا الاستعمال وهم الذين تُستفاد الإشارة إليهم من ضدّ عبارة ابن مالك السابقة ، أي أنه لم يغفل عن التنبيه إليه قلّة من النحويين، وهؤلاء ممن اعتمد عليهم ابن مالك في تصحيح المسألة؛ فقد ذكروا أن " إذ " تقع موقع " إذا " وأن " إذا " تقع موقع " إذ " ووضّحوا كلامهم بالشواهد والأمثلة معلّين له، وكان من الذين منعوا هذا الاستعمال :

١- السّهيلي :

وقد منع السّهيلي استعمال " إذا " موضع " إذ " فقال : " .. وهذا نحو ما يُتوهم فيه : قوله تعالى : ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكَبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾^(٣) ، فَيُتوهم أن " إذا " هاهنا بمعنى " إذ " ؛ لأنه حديث قد مضى وليس كما يُتوهم ، بل هي على باها والفعل بعدها مستقبل بالإضافة إلى الانطلاق ؛ لأنه بعده والانطلاق قبله ، ولولا " حتى " ما جاز أن يقال إلا : " انْطَلَقَا إِذْ رَكَبَا " ولكن معنى الغاية في " حتى " دلّ على أن الركوب كان بعد الانطلاق ، وإذا كان بعده فهو مستقبل بالإضافة إليه^(٤) .

وقال في موضع آخر مبيناً أن " إذ " لا تقع بمعنى " إذا " فقال : " .. والوجه الثاني : أن " إذ " بمعنى " إذا " غير معروف في الكلام ولا حكاها ثبت^(٥) ، وقد تساءل السّهيلي فقال : " .. فإن قال قائل :

فكيف الوجه في قوله سبحانه : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا﴾^(٦) وكذلك ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا

(٢) انظر ص ١٤٦-١٤٧ من هذا البحث .

(١) المصدر السابق ٢/٢١٣ .

(٣) سورة الكهف الآية (٧١) .

(٤) الرّوض الأثف ٢/٢١٨ ، وانظر : الظروف الزمانية (٥٩-٦٠) .

(٥) سورة الأنعام من الآيتين (٢٧، ٣٠) .

(٦) الرّوض الأثف ٢/٢١٧ .

رُؤُسِهِمْ ﴿؟ أليس هذا بمعنى " إذا " التي تعطي الاستقبال ؟ قيل له : وكيف تكون بمعنى " إذا " و " إذا " لا يقع بعدها المبتدأ والخبر ؟ وقد قال سبحانه : ﴿ إِذِ الْمُرْمُونَ تَاكَسُوا رُؤُسِهِمْ ﴾ وإنما التقدير: " وَلَوْ تَرَى نَدَمَهُمْ وَحَزَنَهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعْدَ وَقُوفِهِمْ عَلَى النَّارِ " فـ " إذ " ظرف ماض على أصله ولكن بالإضافة إلى حزنهم وندامتهم ، فالحزن والندامة واقعان بعد المعاناة والتوقيت ؛ فقد صار وقت التوقيف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول " تَرَى " (١) .

وتحدّث الرّمخشري عن " إذ " و " إذا " في بعض كتبه دون الإشارة إلى تبادلها المواضع في الكلام (٢) . ويبيّن في مواضع أخرى أن " إذا " تأتي مع الماضي على حكاية الحال حيث قال : " .. فإن قلت : كيف قيل : ﴿ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ مع ﴿ قَالُوا ﴾ ؟ قلت : هو على حكاية الحال الماضية " (٣) .

وكذلك بيّن أن " إذ " إذا وقعت مع المستقبل فهي على حكاية المستقبل فقال : " .. فإن قلت : وهل قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴿ إلى مثل قولك : " سَوْفَ أَصُومُ أَمْسٍ ؟ " ، قلت : المعنى على " إذا " إلا أن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنةً مقطوعاً بها عبّر عنها بلفظ ما كان ووجد والمعنى على الاستقبال " (٤) .

وأما ابن الأنباري فقد ذكر أن " إذا " تقع دالةً على الماضي ولكنه لم يجعلها بهذا المعنى على أنها في موضع " إذ " ، وإنما شبهها بـ " إن " الشرطية التي شرّطها وجوابها ماضيان ؛ لأن الأصل وقوعهما مضارعين ، إذ الكلام في الشرط مبنيّ على الآتي ، ولا فائدة في الاشتراط على حدث قد مضى إلا أن يُراد به معنى المستقبل ، فهو أي - ابن الأنباري - بما ذكر يمكن أن يُعدّ من المانع لهذه المسألة .

قال : " .. إنما قال : ﴿ إِذَا ضَرَبُوا ﴾ فأتى بالفعل الماضي بعد " إذا " وهي للاستقبال ؛ لأن " إذا " بمنزلة " إن " و " إن " تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل ، ألا ترى أنك تقول : " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ " أي : " إِنْ تَقُمْ أَقُمْ " فكذلك " إذا " لأنها تُترلّ مترلتها " (٥) .

وأما الذين حقّقوا في المسألة وتنبّهوا إلى ما غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين فمنهم :

- الخليل بن أحمد :

وقد بيّن في عبارة صريحة أن " إذ " قد تكون للزمان المستقبل ولم يذكر مجيء " إذا " للماضي .

(١) الرّوض الأنف ٢/٢١٧-٢١٨ ، والظروف الزمانية ٨٩-٩٠ .

(٢) المفصل ١٧٠ . (٣) الكشاف ١/٤٢٢ .

(٤) المصدر السابق ٤/١٧٣ .

(٥) البيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٢٧ .

قال : .. " إذ " لِمَا مَضَى وقد يكون لما يستقبل ^(١) ، فهو يُجيز ورود " إذ " دَالَّةً على وقوع الحدث الذي بعدها في الزمن المستقبل الذي لم يتحقق بعد وإن كان قد جعل ذلك قليلاً بقوله : ..وقد يكون لما يستقبل " ولم يذكر أي شاهد على هذا الاستعمال ، ولعلّ عدم ذكره مجيء " إذا " للماضي لأن إعادة الحدث من المستقبل إلى الماضي خلاف المعهود عقلاً ، أمّا انتقاله من الماضي إلى الاستقبال فهو المطرد في الكلام .

وإلى رأي جواز هذه المسألة مضى كل من السِّيرافي ، وابن الشجري ، وأبو البقاء العُكبري وغيرهم ^(٢) .
وتحدّث آخرون عن المسألة ونقلوا آراء النحاة في مجيء " إذ " و " إذا " بمعنى واحد ، ومن هؤلاء :

- ابن فارس :

وقد تحدّث عن المسألة واستشهد لها بعدة شواهد من القرآن والشعر ونقل الأقوال فيها حيث قال :
.. " إذ " تكون للماضي ، تقول : " أَتَذَكُرُ إِذْ فَعَلْتَ كَذَا ؟ " .

فأما قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَكَوْثَرِي إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْسَنَا ﴾ في " تَرَى " مستقبل و " إذ " للماضي وإنما كان كذا ؛ لأن الشيء كائن وإن لم يكن بعد ، وذلك عند الله - جلّ ثناؤه - قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضاءه به نافذ فهو كائن لا محالة والعرب تقول مثل ذا وإن لم تعرف العواقب .
وقوله - جلّ ثناؤه - : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ ^(٣) فقال قوم : " قال له ذلك لما رفعه إليه " ، وقال

آخرون : " إذ " و " إذا " بمعنى كقوله - جلّ ثناؤه - : ﴿ وَكَوْثَرِي إِذْ فَزَعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ ^(٤) بمعنى " إذا " .

ومثله قول الأسود :

٤٠- الْحَافِظُ النَّاسَ فِي تَحُوطٍ إِذَا لَمْ يُرْسِلُوا تَحْتَ عَائِدٍ رُبْعًا
وَهَبَّتْ الشَّمَالُ اللَّيْلُ وَإِذْ بَاتَ كَمِيعِ الْفِتَاةِ مُلْتَفِعًا ^(٥)

(١) العين ١٠٤/٨ .

(٢) شرح الكتاب للسِّيرافي ٥/ورقة ١٩٣-١٩٤ (مخطوط) ، والأمامي ١/٦٦، ٢/٣٤-٣٥، ٣/٤٩ ، وإملاء مامن به الرحمن ١/٧٣، ٢٣١ .

(٣) سورة المائدة من الآية (١١٦) . (٤) سورة سبأ من الآية (٥١) .

(٥) من المنسرح ، لأوس بن حجر في ديوانه ٥٤ ، والكامل للميرد ٢/٣٤٢ ، وذيل الأمامي للقالي ٣٤-٣٥ ، وسيط السلاوي ١/٢١٥ ، والبيت الأول بواو عاطفة أسقطت من النص ، ويروى البيت الثاني : وَعَوَزَتِ الشَّمَالُ الرِّيَّاحُ .

و " تَحُوطٌ " : السنة الشديدة الجذب ، و " عائِدٌ " : الناقة الخديئة النتاج ، و " رُبْعًا " : ما ولدته الناقة في الربيع ، و " الشَّمَالُ " : ريح تهب من ناحية القطب ، و " اللَّيْلُ " : الريح فيها ندى ، و " كَمِيعٌ " : أي : ضجيع ، و " مُلْتَفِعًا " : متحافياً عنها لا يريد لها ، انظر اللسان مادة (ح و ط ، ع و ذ ، ر ب ع) ، والصحاح (ش م ل ، ب ل ل ، ك م ع) .

قالوا : فـ " إذ " و " إذا " بمعنى " (١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

تحدّث المعاصرون لابن مالك عن " إذ " و " إذا " فمضى بعضهم على رأي أكثر المتقدمين على ابن مالك في حين ذهب آخرون إلى جواز هذا الاستعمال .

وكان من هؤلاء الذين تحدّثوا عن " إذ " و " إذا " ولم يذهبوا إلى جواز وقوع أحدهما موقع الآخر ، وأولوا شواهد المسألة كالتقدمين على ابن مالك :

- ابن أبي الربيع :

وقد ذكر أن " إذ " إنما هي للماضي وأن المضارع إذا وقع بعدها فهو من وضعه موضع الماضي ، واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم ، كما نقل رأي أبي على الفارسي في هذا النوع من الاستعمال ، حيث أوّله على حكاية الحال الماضية .

قال ابن أبي الربيع : .. ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ و " إذ " إنما هي للماضي .

وقال أبو عليّ : إنه حكاية ، وهذا الذي ذكر يريد : لأنه لما صيّر كأنه ماضٍ جرى فيه ما يجري في الماضي " (٢) .

وقال : .. وأما " إذ " فتضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية ، فإذا أضيف إلى الجملة الفعلية

فالفعل ماضٍ نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ (٣) .

وتضاف إلى الفعل المضارع وتكون من وضع المضارع موضع الماضي ؛ لأن " إذ " لما مضى من الزمان ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ (٤) فإذا أضيف إلى الجملة الاسمية فيكون الخبر فعلاً ماضياً فتقول : " إِذْ زَيْدٌ قَامَ " ، ويكون غير فعل فتقول : " إِذْ زَيْدٌ فِي النَّارِ ، وَإِذْ زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَإِذْ زَيْدٌ أَمِيرٌ " (٥) .

وتحدّث عن " إذا " ولم يذكر وقوعها موقع " إذ " قال : .. " إذا " باهما أن تضاف إلى الجملة الفعلية ؛ لأنها إذ ذاك بمنزلة " إذ " فتضاف إلى ما تضاف إليه " إذ " (٦) .

(٢) البسيط ١/٢٤٢ .

(١) الصاحبي لابن فارس ١٩٦-١٩٧ .

(٣) سورة آل عمران من الآية (٥٥) ، والمائدة من الآية (١١٠) .

(٥) البسيط ٢/٨٧٦-٨٧٧ .

(٤) سورة الأحزاب من الآية (٣٧) .

(٦) المصدر السابق ٢/٨٧٨ .

فلم يتبين من كلامه هذا أن " إذ " و " إذا " يقعان موقع بعضهما حيث تابع رأي أكثر المتقدمين عليه في هذه المسألة .

وأما المعاصرون لابن مالك الذي أجازوا هذه المسألة فمنهم :

- الرضي :

وقد بين أن " إذ " تُجرّد عن معنى المضي فتكون للاستقبال ، واستدلّ لذلك بشاهد قرآني حيث قال: .. " ولَمَّا تُوِّصَلْ بِـ " إذ " إلى الغرض المذكور^(١) وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلةً وماضيةً جُرّد " إذ " عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية ؛ فيجوز استعماله في المستقبل أيضاً كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٢) .

ولم يتحدث عن وقوع " إذا " مكان " إذ " ودلالته على المضي .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد انقسم هؤلاء أيضاً إلى مانعين ومؤيدين ، وخرّج كل منهم شواهد المسألة على رأيه . وكان من المانعين لهذه المسألة :

- أبوحيان :

وقد بين أن الصحيح عدم وقوع " إذ " و " إذا " موقع بعضهما ، وأن من النحاة من اختار رأي الجواز ومنهم ابن مالك فقال : .. " والصحيح أنه لا تقع " إذ " موضع " إذا " ولا " إذا " موضعها . وذهب بعض النحويين إلى مجيء ذلك واختاره ابن مالك^(٤) .

على أنه في موضع آخر بين أن " إذ " تقع موقع " إذا " على سبيل المجاز فقال : .. " إذ " يقع موقع " إذا " وإن موقعها على سبيل المجاز ، فيكون " إذ " هاهنا^(٥) بمعنى " إذا " وحسن ذلك يقن وقوع الأمر ، وأخرج في صيغة الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال^(٦) .

وإلى هذا الرأي وهو منع وقوع " إذ " موقع " إذا " ووقوع " إذا " موقع " إذ " مضى أكثر المغاربة^(٧) .

وأما النحاة الذين أجازوا هذا الاستعمال فمنهم :

(١) يقصد حذف المضاف إليه الواقع بعد ظروف الزمان اللازمة للإضافة والتعويض عنه بالتووين .

(٢) سورة الطور من الآية (١١) .

(٣) شرح الكافية ١٠٦/٢ .

(٤) الارتشاف ٢٣٨/٢ .

(٥) أي في قوله تعالى : ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾

(٦) البحر المحيط ٤٧٤/٧ .

(٧) انظر الجني الداني ٣٧١، ١٨٨ .

١- ابن هشام :

وقد ذكر أن " إذ " تكون اسماً للمستقبل ، كما بين أن " إذا " تجيء للماضي كمجيء " إذ " للمستقبل فقال متحدّثاً عن " إذ " : .. والوجه الثاني : أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(١) ، والجمهور لا يُشْتَبِهُونَ هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب : ﴿وَنَفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(٢) ، أعني : من تزيل المستقبل الواجب الوقوع مترلة ما قد وقع ، وقد يُحْتَجَّ لغيرهم بقوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿۞﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ فإن " يَعْلَمُونَ " مستقبل لفظاً ومعنى ؛ لدخول حرف التَّنْفِيسِ عليه وقد أُعْمِلَ في " إذ " ؛ فيلزم أن يكون بمترلة " إذ " ^(٣) .

وقال متحدّثاً عن استعمالات " إذا " : .. أحدهما : أن تجيء للماضي كما تجيء للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله تعالى : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾^(٤) .

وإلى جواز هذه المسألة مضى معظم المتأخرين على ابن مالك كابن جماعة ، والمرادي ، والسلسلي ، وابن عقيل ، والسُّيُوطِي ، والصَّبَّان وغيرهم^(٥) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة ولا في شرح الكافية الشافية وإنما ذكرها في شرح التسهيل^(٦) ، واستشهد بأبيات شعرية هي قول الشاعر :

(١) سورة الزلزلة من الآية (٤) .

(٢) سورة يس من الآية (٥١) ، والزم من الآية (٦٨) .

(٣) المغني ٨١/١ .

(٤) المصدر السابق ٩٥/١ وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٧ .

(٥) انظر: شرح الكافية لابن جماعة ٢٩٢، ٢٩٨ ، والحنى اللداني ١٨٨، ٣٧١ ، وشفاء العليل ١/٤٧٠ ، والمساعد ١/٥٠٦ ، واخمس ٢/١٢٧، ١٣٢ ، والفرائد الجديدة ١/٣٩٦، ٣٩٩ ، وحاشية الصبان ٢/٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٠ .

وقد ناقش الأستاذ بشير محمد زقلام هذه المسألة في كتابه " الظروف الزمانية في القرآن الكريم " ٥٩-٦٠، ٨٩-٩٠ وبين آراء النحاة فيها ، واستعرض رأي السُّهَيْلِي - كما سبق ص ١٤١-١٤٢ من هذا البحث - في منع جواز هذا الاستعمال ، ثم استصوبه ومال إليه فقال : .. وإني أستصوب رأي السُّهَيْلِي في أن " إذ " لا تقع بمعنى " إذا " - الظروف الزمانية ٩٠ - ثم مضى يعلل ويخرِّج الآيات ويُؤوِّل الشواهد التي ذكرها المحوِّزون على رأيه الذي تبع فيه السُّهَيْلِي .

(٦) شرح التسهيل ٢/٢١٢-٢١٣ .

٤١- حَلَّتْ بِهَا وَثْرِي وَأَدْرَكَتْ تُورَتِي إِذَا مَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلُّ غَيْهَبٍ^(١)

وقول الآخر :

٤٢- مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمِهَا فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ^(٢)

وقول الآخر :

٤٣- مَتَى يَنَالُ الْفَتَى الْيَقْظَانَ حَاجَتَهُ إِذِ الْمَقَامُ بِأَرْضِ اللَّهِوِ وَالْعَزَلِ^(٣)

وذكر بعضاً من الشواهد القرآنية التي أوردتها هنا في المسألة ، وزاد عليها قول الله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا

عِيسَى ﴾ ﴿ يَوْمِئِذٍ ﴾^(٤) و ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ ﴾^(٥) ، ولم يستشهد بقول ورقة بن نوفل الوارد في المسألة .

ما يُرجَّح في المسألة من رأي :

لقد كان رأي كل من الفريقين المانعين والمجوزين سواءً من المتقدمين على ابن مالك أو المعاصرين له أو المتأخرون ~~بمنه~~ مختلفاً عن الآخر لاختلاف وجهات النظر ، وكلا الرأيين وجيه ، فقد نظر المانعون لهذا الاستعمال - بعد أن تنبهوا إليه - إلى أن " إذا " التي ظهرت في الكلام على أنها وقعت موقع " إذ " قد كانت في موقعها المناسب وهو الدلالة على الاستقبال حين صر ذلك الكلام من مُنشئه في الماضي ، وأن " إذ " التي بدت وكأنها وقعت مكان " إذا " هي على أصلها وستكون في موقعها المناسب حين يصبح ذلك الحدث الذي دخلت عليه - مُوضحةً مُضيه - قد تحقَّق .

فنظر هؤلاء مُسلط على وقت وقوع الحدث بصرف النظر عن زمن الإخبار به ، وأن ما جاء في القرآن الكريم من هذا وإن كان كلام الله - سبحانه وتعالى - فهو على حكاية الحال الماضية أو المستقبلية على نسق كلام العرب الذي نزل القرآن عليه وهذا معني ، والمعنى الآخر : أن الأحداث بالنسبة إلى الله تعالى لا يحكمها زمن بل هي مُتساوية فيه^(٦) .

(١) من الطويل ، محمد بن حمران الجعفي ، انظر : ديوان الأدب ٣٩/٢ ، والتهذيب ٣٨٨/٥ (غ ه ب) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢ ، واللسان مادة (غ ه ب) .

والوثر : الجناية وهو الذحل ، والذحل : الثأر ، و" تُورتي " يُروى : ثورتي من الثأر ، و" غَيْهَب " : أي الذي فيه غفلة وهو الضعيف من الرجال ، انظر اللسان وتاج العروس مادة (و ت ر ، ذ ح ل ، غ ه ب) .

(٢) من الكامل ، لأبي طالب الرقي ، وينسب إلى الكُميت بن معروف وإلى الأسدي ، انظر : الحماسة البصرية ٢٢٦/٢ ، وديوان الكُميت الأسدي ٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢ .

(٣) من البسيط ، ولم أحده منسوباً إلى معين ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ .

(٤) ورَدَّتْ في آيات كثيرة أولها في سورة آل عمران من الآية (١٦٧) ، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٩٤٦-٩٤٧ ، وليست في كل هذه الآيات مستعملة مع حدث لم يتحقق .

(٥) سورة القصص من الآية (٨٧) .

(٦) إملاء مامن به الرحمن ٧٣/١ .

وأما الذين أجازوا هذه المسألة فكانت وجهة نظرهم أن زمن الإخبار بالحدث غير مطابق لزمن وقوعه ، أي : أن " إذا " وقعت مع حَدَثٍ ماضٍ ، وأن " إذ " وقعت مع حَدَثٍ لم يتحقق بعدُ . وأرى أن تحوير اللفظ للمعنى أيسر من تحوير المعنى للفظ ؛ لأن المعنى هو المراد بالبيان . وقد بين ابن فارس ما أمكن وسهّل وقوع هذا في كلام الله تعالى وكلام العرب حيث قال : " .. وإنما كان كذا ؛ لأن الشيء كائن وإن لم يكن بعدُ ، وذلك عند الله - جلّ ثناءه - قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضاءه به نافذ فهو كائن لا محالة والعرب تقول مثل ذا وإن لم تُعرف العواقب ^(١) . إن " إذا " لا تحتاج إلى تعليق طويل لبيان وقوعها مكان " إذ " لأن الحدث قد وقع سواءً عند المحيزين أو المانعين لهذه المسألة ، أما " إذ " فهي التي يحاول كل التفصيل فيها ؛ لأن الحدث الذي بعدها لم يتحقق وقوعه بعدُ وقت إيراد الكلام . ويُلاحظ أن أكثر شواهد المسألة من القرآن الكريم ؛ لكونه دليلاً قوياً لا يحتمل تغيير اللفظ - كالذي يمكن أن يقع في الشاهد الشعري ؛ فيسقط به الاستدلال - إلا ما جاء من اختلاف القراءات في الآية المستشهد بها .

ومما استشهد به هنا واختلفت فيه القراءات : قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴾ ^(٢) ، فقد قرأ القراء الآية بـ " إذ " و " إذا " والرسم العثماني يحتمل ذلك . فقرأ نافع وحفص وحمزة ويعقوب وخلف بإسكان الذال في " إذ " و " أدبَرَ " بهمزة مفتوحة وإسكان الذال بعدها ، الباقون بفتح الذال في " إذ " وألف بعدها ، و " أدبَرَ " بحذف الهمزة قبلها وفتح الذال ^(٣) . والقراءة بـ " إذ " و " إذا " في موضع واحد وبعدهما حدث ماض لم يتغير دليل على تعاقبهما وهو ما يمكن أن يعتمد عليه المجوزون مستدلين به على ما ذهبوا إليه من رأي إضافة إلى الشواهد الأخرى .

(١) الصاحبي ١٩٦-١٩٧ ، وانظر النص كاملاً ص ١٤٣-١٤٤ من هذا البحث .

(٢) سورة القمر من الآية (٣٣) .

(٣) البحر المحیط ٣٧٨/٨ ، والنشر لابن الجزري ٣/٣٩٣ ، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ٣٢٩ ، والظروف الزمانية ٨٦ .

المسألة الثانية : ارتفاع المستثنى بعد " إلا " في الاستثناء التام الموجب

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما - : " أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ " (١) .

وقول أبي هريرة - ﷺ - : " سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : " كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ " (٢) .

قلت : حق المستثنى بـ " إلا " من كلام تام موجب أن يُنصب ، مفرداً كان أو مكتملاً معناه بما بعده .

فالمفرد نحو : ﴿ الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ (٣) ، والمكتمل معناه بما بعده نحو : ﴿ إِنَّا

لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ إِلَّا امْرَأَتُهُ قَدَرْنَا إِنَّمَا لِمَنِ الْعَابِرِينَ ﴾ (٤) ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومخدوفه .

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : " أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ " ، فـ " إلا " بمعنى " لكن " ، و " أبو قتادة " مبتدأ ، و " لَمْ يُحْرَمْ " خبره .

ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو (٥) : ﴿ وَلَا يَلْفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ

مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ (٦) ، فـ " امْرَأَتُكَ " مبتدأ ، والجملة بعده خبره ولا يصلح أن يجعل " امْرَأَتُكَ "

بدلاً من " أحد " ؛ لأنها لم تُسَرِّ معه ؛ فيتضمنها ضمير المخاطبين ، ودلّ على أنها لم تُسَرِّ معه قراءة النصب ، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يُسرى بهم ، وإذا لم تكن من الذين سُرى بهم لم يصلح أن تُبدل من فاعل " يَلْفِتْ " ؛ لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور بـ " مِنْ " .

وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال : " لم يُسَرَّ بها ، لكنها شعرت بالعذاب فتبعتهن ، ثم

التفتت ؛ فهلكت " ، وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله : ﴿ وَلَا يَلْفِتْ

مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ ، وهذا - والحمد لله - بين ، والاعتراض بصحته متعين .

(١) أخرجه البخاري في (٢٨) كتاب جزاء الصيد : (٥) باب لا يشير المحرم إلى الصيد يضطاده الحلال ٥٦٣/١ ، الحديث (١٨٢٤) .

(٢) أخرجه البخاري في (٧٨) كتاب الأدب : (٦٠) باب ستر المؤمن على نفسه ١١٧/٤ ، الحديث (٦٠٦٩) ، وجمع البحرين ٦٣/٨ .

(٣) سورة الزخرف من الآية (٦٧) . (٤) سورة الحجر ، الآيتان (٥٩-٦٠) .

(٥) انظر : تحبير التيسير لابن الجزري ١٢٥ ، وانظر في الآراء التي خَرَجَتْ بها الآية عن الاستدلال : معاني القرآن للزجاج ٦٩/٣-٧٠ ،

وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢٩٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٤١٢/١-٤١٣ ، والمحرر الوجيز ٢٠٠/٩ ، والبيان في إعراب

غريب القرآن ٢٦/٢ .

(٦) سورة هود من الآية (٨١) ونصها : ﴿ قَالُوا يَا لَوْطُ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ لَنْ نَبْلُوكَ بِمَا نَكَلَمُكَ بِاللَّيْلِ وَلَا يَلْفِتْ مِنْكُمْ ﴾ .

وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد " إلا " ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي - ﷺ - : " مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ أَوْلِيكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمَبْرُؤُونَ مِنَ النَّحْتِ " (١).
وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ (٢) ، ومن أمثلة سيبويه في هذا النوع : " لِأَفْعَلَنَّ كَذَا إِلَّا جِلُّهُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا " (٣) .

ومن الابتداء بعد " إلا " محذوف الخبر : قول النبي - ﷺ - : " وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ " ، أي : " لَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ كُلُّ نَفْسٍ " (٤) .

ومن ذلك قول النبي - ﷺ - : " كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ " ، أي : " لَكِنَّ الْمُجَاهِرُونَ بِالْمَعَاصِي لَا يُعَافُونَ " ، ويمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (٥) ، أي :
" إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ لَمْ يَشْرَبُوا " ، ومثله قول الشاعر :

٤٤- لِدَمِّ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالِدَبُورُ (٦)

أي : " لَكِنَّ الصَّبَا وَالِدَبُورَ لَمْ يَتَغَيَّبَا عَنْهُ " .

ومثله قول الآخر :

٤٥- عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الوَجْهِ - يِي يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الجِمِيرِي

عَلَى أَطْرَقًا بِالِيَاتِ النِّجَا م إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا العِصِي (٧)

(١) مسندا الإمام أحمد ١٦٣/٥-١٦٤ ، وإعراب الحديث العكبري ١٩ .

(٢) سورة الغاشية الآيتان (٢٣-٢٤) . (٣) الكتاب ٤٣٢/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في (٩٨) كتاب التوحيد : (٤) باب قول الله تعالى : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ٥٢١/٤ اخذ حديث (٧٣٧٩) ، وانظر ٣١٥/١ ، الحديث (١٠٣٩) .

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٤٩) وهي على قراءة عبد الله بن مسعود وأبي والأعمش ، انظر : " مختصر في شواذ القرآن " لابن خالويه ١٥ ، معاني القرآن للقراء ١٦٦/١ ، والبحر المحيط ٢٦٦/٢ .

(٦) من الخفيف وجعله العيني من المديد ، ولم أجده منسوبا إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٠/٢ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ١٠٥/٣ ، والدرر ١٩٤/١ .

و" الدُّبُورُ " بالفتح : ريح تهب من المغرب ، والصَّبَا تقابلها من ناحية المشرق ، انظر اللسان مادة (د، ب، ر) .

(٧) من المتقارب ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين القسم الأول ٦٤-٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١-٣١ ، واللسان مادة (ط ر ق) ، والخزانة ٣١٧/٢ ، ٣٢٦/٧ ، ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٣٩٧/١ .

" رُقْمُ الوَحْيِي " : الرقم : الكتابة ، والوَحْيِي جمع وَحْيٍ وهو المكتوب ، والكتاب أيضا ، و" يزبرها " : يكتبها بإتقان ، و" أطرقا " : اسم موضع من " أطرق " بمعنى : اسكت ؛ وذلك أنهم كانوا ثلاثة نفر بـ " أطرقا " وهو موضع ، فسمعوا صوتا فقال أحدهم لصاحبه : أطرقا ، أي : اسكتنا ؛ فسُمتي به البلد ، و" الثَّمَامُ " : ما ينس من الأغصان التي توضع تحت التُّضُد ، انظر تهذيب اللغة ١٤٣/٩ ، ١٦١/١٥ ، واللسان مادة (ر ق م ، و ح ي ، ز ب ر ، ط ر ق ، ث م م) .

أي : " إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِيَّ لَمْ تُبَلَّ " .

وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقديرٍ مذهب آخر وهو : أن يجعلوا " إلا " حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها ^(١) .

تقديم :

حين وضع النحاة باب الاستثناء معتمدين على كلام العرب ، فرَّعوا مسائله ، وقسّموه أنواعاً ، وذكروا تعدّد أدواته ، وجعلوا " إلا " أمّ الباب لكثرة أحكامها و دوراتها في الكلام .

ومن أنواع الاستثناء الذي ذكروا : الاستثناء التام الموجب وهو : ما ذكر فيه المستثنى منه ، ولم يسبقه هو والمستثنى حرف نفى أو شبهه ، وحكم المستثنى في هذا النوع وجوب النصب عند جمهور البصريين ، ولا يعرف أكثر المتأخّرين منهم في هذا النوع إلا النصب ، مع أن له حكماً آخر هو الرفع على الابتداء وهو رأي الكوفيين وعدد قليل من غيرهم ^(٢) وهو ما صحّحه ابن مالك في هذه المسألة حيث أطال الكلام فيها ، وأكثر من الشواهد الثرية والشعرية مبيّناً صواب هذا الرأي ، وأيد رأيه بكلام سيبويه ، وورود هذا الاستعمال في قراءتي ابن كثير وأبي عمرو المتواترتين ، إضافةً إلى أن بعض الآيات القرآنية خرّجت على ذلك الاستعمال ، وبين أيضاً أن المستثنى المرتفع على الابتداء يأتي ثابت الخبر ومحدوفه ، ومثل لذلك ، ثم ذكر أن للكوفيين في محذوف الخبر رأياً آخر وهو : أن يجعلوه معطوفاً على المستثنى منه ويجعلوا " إلا " حرف عطف .

وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتب الأخرى مستديلاً ببعض ما ذكره هنا ، وسيأتي ذكر ذلك في موضع لاحق ^(٣) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

أما الكلام عن المتقدمين على ابن مالك فيشمل المتقدمين الأوائل الذين هم أئمة النحو والسابقين إلى ميدانه ، كما تضم المتأخّرين عنهم ، وهم الذين صرح ابن مالك بأن أكثرهم لا يعرف جواز هذا الاستعمال .

أما أئمة النحو فقد تنبّه بعضهم إلى هذا الاستعمال فبيّن فساده وأنه لحن عند البصريين ، وذكر بعضهم جوازه ، واستدلّ عليه بكلام العرب ، في حين تعرّض بعضهم لما يصلح أن يكون شاهداً للمسألة ، وبين أنه لا يعرف له وجهاً يخرّجه عليه فسكت عنه .
فممن تنبّه إليه وبين أنه لحن عند البصريين :

(٢) انظر : الكتاب ٤٣٢/٢ ، ومعاني القرآن للقرّاء ٢٩٨/١ .

(١) شواهد التوضيح ٤١-٤٢ .

(٣) انظر ص ١٥٧ من هذا البحث .

- الزَّجَّاجِي :

وقد رَدَّ على الفراء رأيه في أن " إلا " مركبة من " إن " و " لا " (١) وبين فساد هذا الرأي ، كما ذكر أن الفراء قد أجاز رفع المستثنى بـ " إلا " في الموجب وهو وجه فاسد عند جمهور البصريين .
قال وإذا رَفَعَ - أي : الفراء - بها فقال : " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " فالرافع عنده " لا " ، و " إن " مُلغاة ، كأنه قال : " قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدٌ " ، وهذا تحكُّم منه .

والغاء " إن " وقد بُدئَ بها ما لا يُعقل في كلام العرب ولا يُعرف له نظير ، وذلك : أن العرب قد أجمَعوا على أن المُلغى لا يُبتدأ به ، ولا يجوز أن تقول : " ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " على إغاء الظن وقد بدأت به ، وكذلك موقع " إن " في " إلا " إن كانت كما زعم مركبة من حرفين فالغاؤها غير جائز ، والرفع بها خطأ ؛ لتقدُّم " إن " وإجماع العرب والنحويين على إجازة " مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " ، وقال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (٢) ، فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء ، وقد أجاز الفراء أيضاً الرفع بعد " إلا " في الموجب فأجاز : " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَنْطَلَقَ أَصْحَابُكَ إِلَّا بَكْرٌ " (٣) ، قال : أرفعه على إغاء " إن " والعطف بـ " لا " ، وقد بينت لك فساد هذا الوجه - وهو لحن عند البصريين وقد استعمله كثير من الشعراء المحدثين ، وكثيراً ما نراه في شعر أبي نُوَاسٍ ومن هو في طبقتهم وأحسبهم تأولوا هذا المذهب (٤) .

وأما الذين لم ينتبهوا إلى هذا الاستعمال ، مع تعرضهم لبعض ما يمكن أن يكون شاهداً له فمنهم :

- الزَّجَّاجِي :

وقد صرح بأن " قَلِيلٌ " في قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (٥) و ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ بالرفع فيهما ليس له وجه عنده ؛ فلا يعرف فيه إلا النصب حيث قال : " .. وقوله - عَيْشٌ - : ﴿ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ " قليلاً " منصوب على الاستثناء ، فأما من روى : ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (٦) فلا أعرف هذه القراءة ولا لها عندي وجه ؛ لأن المصحف على النصب والتحوُّ يوجبها ؛ لأن الاستثناء إذا كان أول الكلام إيجاباً نحو قولك : " جَاعَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " فليس في " زَيْدٌ " المستثنى إلا النصب ، والمعنى : " تَوَلَّوْا أَسْتَثْنِي قَلِيلًا مِنْهُمْ " ، وإنما ذكرت هذه المسألة ؛ لأن بعضهم روى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢ . (٢) سورة النساء من الآية (٦٦) .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٨/١ . (٤) اللامات للزجاجي ١٤-١٦ .

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٤٦) .

(٦) انظر في ذكر هذه القراءة : معاني القرآن للزجاج ٣٢٧/١ ولم أجد لها في غيره .

مِنْهُمْ ﴿ ، وهذا عندي مالا وَجْهَ له " (١) .

وكثيرون لم ينتبهوا إلى هذا الاستعمال منهم ابن السراج ، والزبيدي وغيرهما (٢) .

ومن نَبَهَ إلى هذا الاستعمال من متقدمي النحويين وأئمتهم فأوردوه في كلامهم مجوزين إياه :

١- سيويه :

وقد نَبَهَ إلى هذه المسألة وصرح بـورودها في كلام العرب ، وأعرب العبارة التي حكاها عنهم مبيِّناً أن ما بعد " إلا " مبتدأ خبره ما بعده ، وأن " إلا " بمعنى " لكن " فقال : " هذا باب ما يكون مبتدأً بعد " إلا " .. ومثل ذلك قول بعض العرب : " وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا " ، فـ " أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا " بـمترلة " فِعْلُ كَذَا وَكَذَا " ، وهو مبنيٌّ على " حِلُّ " و " حِلُّ " مبتدأ ، كأنه قال : " وَلَكِنْ حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا " (٣) .

٢- السِّيرافي :

وقد تبع السِّيرافي سيويه في هذه المسألة ، وذكر ما أكده سيويه من أن " حِلُّ " مبتدأٌ خبره : " أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا " ، وأن " إلا " في هذا الموضع بمعنى " لَكِنْ " فقال : " .. وأما قولهم : " وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا " ، " حِلُّ " مبتدأ ، و " أَنْ " خبره ، و " إلا " في معنى " لَكِنْ " ، وإنما دخلت " إلا " بمعنى " لَكِنْ " ؛ لأن ما بعدها مُخَالِفٌ لما قبلها (٤) .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر أئمة النحو المتقدمين كأبي عليّ الفارسي (٥) .

أما المتأخرون من النحويين المتقدمين على ابن مالك والذين صرح ابن مالك بعدم معرفتهم جواز هذا الاستعمال فهم كثيرون كما بين ابن مالك ومنهم :

- الزَّمَخْشَرِي :

وقد ذكر عند الكلام على إعراب المستثنى أنه على خمسة أنواع وجعل المستثنى في الكلام التام الموجب منصوباً أبداً ومثل له فقال : " .. المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب : أحدها : منصوب أبداً ، وهو على ثلاثة أوجه : ما استثنى بـ " إلا " من كلام تام موجب وذلك : " جَاعَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " (٦) .

فلم يذكر أنه يجوز فيه الارتفاع على الابتداء وإنما حَكَمَ بانتصابه في جميع الأحوال .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر المتأخرين من النحويين المتقدمين على ابن مالك ممن نَبَهَ إلى عدم معرفتهم

(٢) انظر : الأصول ١/٨١ ، والواضح ٨٩ .

(١) المصدر السابق ١/٣٢٧ .

(٤) شرح الكتاب للسِّيرافي ٣/ورقة ١٢٣ (مخطوط) .

(٣) الكتاب ٢/٤٣٢ .

(٦) الفصل ٦٧ .

(٥) شرح الأبيات المشككة الإعراب ١/٣١٢-٣١٣ .

جواز هذا الاستعمال كالمَوْقُ الخوارزمي ، وابن الدَّهَّان ، والجزُّ وليّ ، وابن معطي وغيرهم^(١) .
وأما الذين تنبّهوا إلى هذه المسألة وجوازها فهم قليل كما يُفهم ذلك من كلام ابن مالك ، ومن هؤلاء :
- ابن الأنباري :

وقد ذكر - في معرض الردّ على الكوفيين جعلهم " إلا " بمعنى الواو في بعض المواضع - شاهداً من القرآن الكريم بين فيه أن " إلا " بمعنى " لكن " فقال : " .. وقال تعالى : ﴿ تَمَّ رَدُّ نَاهِ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(٢) ، معناه : " لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر " .
ويُفهم من كلام ابن الأنباري أن ما بعد " إلا " مُستأنف بـ " لكن " التي هي تقدير " إلا " مرفوع بالابتداء وخبره ﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ ﴾ والفاء واقعة في خير المبتدأ على رأي الأخفش^(٤) .

وأول أيضاً شاهداً شعرياً على هذا الوجه من الاستعمال فقال : " ..

٤٦- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٥)

أراد : " لكن الفرقدان لا يفترقان " على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخّرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون " إلا " في معنى " غير " ؛ ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : " كلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مُفَارِقُهُ أَخُوهُ "^(٦) ، ولم يحتمل فيها النصب على جعل " الفرقدان " على لغة من يلزم المثني الألف ؛ لأنها لغة غير مشهورة ؛ فعلم من كلامه أنه يجوز في " الفرقدان " وجهان :
أحدهما : كونه مبتدأ مستأنفاً بـ " لكن " التي هي تقدير " إلا " ، وخبره محذوف لدلالة السياق عليه تقديره " لا يفترقان " وعليه يكون قد عرّف هذا الاستعمال .

ثانيهما : كون " إلا " وما بعدها نعتاً بمرتلة " غير " وهو الرأي المشهور في تخريج هذا البيت^(٧) .

(١) كفاية النحو ٨٣ (رسالة ماجستير) ، والفصول ٢٦ ، والمقدمة الجزولية ٢١٦ ، وانظر أبيات ابن معطي ضمن شرح ألفيته لابن القوّاس ١/ ٥٩٤ .

(٢) سورة التين ، الآيتان (٤-٥) .

(٣) الإنصاف ١/ ٢٦٩ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٠ .

(٥) من الوافر ، نُسب إلى عمرو بن معديكرب ، وإلى حضرمي بن عامر ، انظر البيان والتبيين ١/ ٢٢٨ والمؤتلف والمختلف للآمدي ١١٥ ، والخزّانة ٣/ ٤١٢-٤٢٦ .

و " الفرقدان " : نُجْمَان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدني ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (ف ر ق د) .

(٦) الإنصاف ١/ ٢٧١-٢٧٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/ ٣٣٤ ، والمقتضب ٤/ ٤٠٨-٤١١ ، والمشكل لمكي ٢/ ١٦٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٦ .

وُنُقِلَ أَيْضًا جَوَازُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ ابْنِ خُرُوفٍ فَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ عَنْهُ أَنَّهُ أَجَازَ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَ اللَّهِ - ﷻ - : ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ، وَذَكَرَ عَنْهُ أَيْضًا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِ السَّلَفِ^(١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم يتنبه كثير من النحاة المعاصرين لابن مالك إلى جواز هذا الاستعمال فمضوا في الكلام عنه إلى رأي الجمهور ، وقليل منهم هم الذين تبهوا إلى هذا الوجه من الاستعمال ، ومن هؤلاء المعاصرين الذين لم يعرفوا جواز هذا الاستعمال :

- ابن يعيش :

وقد صرح بأن المستثنى بـ "إلا" من الموجب ليس فيه إلا النصب ، ومثل لذلك ، ثم أكد هذا الحكم مرة أخرى فقال : " .. والمستثنى من الموجب منصوب أبداً ؛ نحو قولك : "أتاني القوم إلا زيدا ، ورأيت القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا" ليس فيه إلا النصب"^(٢) .
وبهذا تكلم أكثر المعاصرين لابن مالك كالكيشي ، وابن القواس وغيرهما^(٣) .

أما المعاصرون لابن مالك الذين عرفوا المسألة وتبهوا إلى جواز ارتفاع المستثنى بعد "إلا" في الكلام التام الموجب فمنهم :

- ابن عصفور :

وقد بين في بعض المواضع من كلامه أنه لا يجوز في هذا النوع من الاستثناء إلا النصب^(٤) لكنه ذكر في موضع آخر أنه يجوز فيه وجهان هما : النصب والرفع ، وارتفاع المستثنى عنده في هذا الموضع على أنه تابع لما قبل "إلا" وهو المذهب الآخر للكوفيين الذي نبه إليه ابن مالك في كلامه عن المسألة .
قال : " .. وإن لم يكن قبل "إلا" عامل مفرغ لما بعدها فإما أن يكون الكلام الذي قبلها موجبا أو منفيا ، فإن كان موجبا جاز في الاسم الواقع بعد "إلا" وجهان : أفصحهما : نصبه على الاستثناء ، والآخر : أن يجعله تابعا للاسم الذي قبله فتقول : قام القوم إلا زيدا ، زيدٌ برفع "زيد" وبنصبه"^(٥) ، وهذا هو المذهب الآخر للكوفيين في هذه المسألة وهو الذي نبه إليه ابن مالك في المسألة^(٦) .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٦٦ . (٢) شرح المفصل ٢/٧٧ .

(٣) الإرشاد ٢٥٧-٢٥٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٩٤-٥٩٦ .

(٤) شرح الجمل ٢/٢٥٤ . (٥) المقرب ١/١٦٧ - ١٦٨ .

(٦) انظر ص ١٥١ من هذا البحث .

حيث يجعلون" إلا "حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها وهو ما صرح به ابن عصفور هنا^(١) ، وإلى التنبيه إلى هذا الاستعمال في الكلام مضى بعض المعاصرين لابن مالك كابن الناظم^(٢) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

لم ينبه أكثر هؤلاء إلى هذه المسألة مع ورودها في كلام المتقدمين عليهم واستدلّاهم عليها ؛ فلم يذكر معظمهم جواز هذه المسألة ؛ وكلّ الذي ذكره هو أن المستثنى في هذا النوع منصوب ، وعدد قليل جداً من هؤلاء هم الذين بيّنوا هذا الاستعمال ، أو هم الذين نُقل عنهم التنبيه إلى هذا الاستعمال .
ومن الذين سكتوا عن هذه المسألة :

- المرادي :

وقد أشار إلى أن المستثنى في التّمَام له أقسام ومنها : ما يجب نصبه وهو المستثنى بعد الإيجاب ، ومثّل لذلك فقال : " .. وأما في التّمَام فله أقسام :

قسّم يجب نصبه وهو المستثنى بعد الإيجاب نحو : " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ^(٣) .

ولم يذكر فيه وجه الرفع ولا نبه إليه ، وعلى هذه الطريقة كلام أكثر المتأخرين عن ابن مالك في هذا النوع من الاستثناء كالسلسلي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهرى وغيرهم^(٤) .
أما الذين نهبوا إلى وجه الرفع في الاستثناء التام الموجب فمنهم :

- أبوحيان :

وقد بيّن أن الكلام إذا كان موجّباً غير مُفَرَّغٍ فالأفصح فيه النصب ، ومعنى هذا أنه يجوز فيه الرفع لكنه غير أفصح .

قال : " .. وإن لم يُفَرَّغِ والكلام موجب فالأفصح فيه النصب نحو : " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ^(٥) .

وتابع هذا الرأي ونبه إليه عدد من المتأخرين عن ابن مالك كالفاضل البرماوي - حيث شرح كلام أبي حيان السابق وبيّن وجه الرفع - و السُّيوطي وغيرهما^(٦) .

(١) بيّن الشيخ محمد محي الدين عبد الدين عبد الحميد في الحاشية (١) من أوضح المسالك ٢/٢٥٤-٢٥٥ أن ابن مالك حكى عن ابن عصفور أن النصب في هذا النوع من الاستثناء غالب لا واجب .

(٢) شرح ألفية لابن الناظم ١٥٤ . (٣) الجنى الداني ٥١٤ .

(٤) انظر : شفاء العليل ١/٥٠٧-٥٠٨ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٠٩ ، وشرح قطر الندى ٣٤٢ ، وأوضح المسالك ٢/٥٤ ، والمساعد ١/٥٥٧، ٥٥٩، ٥٧٩-٥٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٦-٤٩٧ ، والتصريح ١/٣٤٨-٣٤٩ .

(٥) اللّمْحة ضمن شرحها للفاضل البرماوي ١٤٧ .

وقد ذكر الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في الحاشية (١) من أوضح المسالك ٢/٣٤٨-٣٤٩ أن أباحيان تابع ابن مالك في أن النصب في هذه الحالة غالب لا واجب .

(٦) انظر : شرح لّمحة أبي حيان للفاضل البرماوي ١٤٧-١٤٨ ، واللمع ٢/١٩٢ ، والفرائد الجديدة ١/٤٢ .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يتكلم ابن مالك برأيه هذا في شرح الكافية الشافية وإنما ذكره في شرح العمدة^(١) ، واستشهد بقول الرسول - ﷺ - : " مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أُبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ أَوْلِيكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمُبْرَرُونَ مِنَ الْخَنَا " ثم عقب عليه بقول الله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ وقول الشاعر:

٤٧- وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤَيُّ وَالْوَتْدُ^(٢)

كما أكد هذا الرأي في شرح التسهيل^(٣) ، واستشهد فيه بما استشهد به هنا في المسألة عدا قول ابن أبي قتادة : " أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ " ، وقول الرسول - ﷺ - : " كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ " ، وقوله - ﷺ - : " وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ " .

ما يُرْجَحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

من النصوص السابقة المؤيدة للمسألة تبين أن مجيء المستثنى بعد " إلا " مرتفعاً في الاستثناء التام الموجب استعمال صحيح ورد في كلام العرب بل في كلام الله - سبحانه وتعالى - على رأي بعض النحويين كما ورد في الحديث الشريف ، وهو ما أفصح عنه ابن مالك من أن أكثر المتأخرين من البصريين ممن هم متقدمون عليه لا يعرفون هذا الاستعمال وإنما يعرفون في مثل هذه الحالة النصب مع أن هذا الاستعمال قد تكلم عنه الأئمة المتقدمين من البصريين .

ولا يعرف أكثر المتأخرين من النحاة - الذين أشار إليهم ابن مالك - في ارتفاع المستثنى بعد " إلا " في الاستثناء التام الموجب إلا كونه مع " إلا " صفةً بمتزلة " غير " ، أو يؤولون الكلام على النفي .

لقد بين المحوِّزون لهذا الاستعمال أن " إلا " فيه هي بمعنى " لكن " ؛ لبيّنوا أن ما بعدها كلام مستأنف مبتدأ به ، وأباحوا هذا الوجه من الاستعمال في النثر والشعر حيث أكثر ابن مالك من الشواهد النثرية ليثبت أنه مطرد في الكلام ؛ لأن احتمال الرد على شواهد الشعر وارد إذا لم يعضدها النثر ؛ فأسقط بذلك حُجج المانعين وتأويلهم هذا الوجه من الاستعمال ، ومع هذا كله فقد أول المانعون هذه الشواهد حتى النثرية منها فخرَّجوها على وجه يتفق مع الشائع في كلام العرب .

(١) شرح العمدة ٣٨٠ .

(٢) من البسيط ، للأخطل ، انظر : شعره ٤٣٤/٢ ، وشرح العمدة ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ ، والتصريح ٣٤٩/١ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٢٣٠ ، والمعجم المفصل ٢١٢/١ .

و" الصريمه " : موضع وهي في الأصل كل رملة انصرفت من معظم الرمل ، و" خلق " : بال ، و" عاف " : دارس ، و" التؤي " : حفرة تكون حول الخياء لتلا يدخله ماء المطر ، انظر اللسان ، مادة (ن أ ي) ، والقاموس مادة (خ ل ف ، ع ف و) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٦٦-٢٦٧ .

المسألة الثالثة : الابتداء بالنكرة المحضة بعد " إذا " المفاجأة وواو الحال

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها وقوع المبتدأ نكرةً بعد " إذا " المفاجأة ، وبعد واو الحال كقول بعض الصحابة : " إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي " (١) .

وكقول عائشة - رضي الله عنها - : " وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ " (٢) .

ومثله : " دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ " (٣) .

قلت : لا يمنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق ؛ بل إذا لم يحصل للابتداء بها فائدة نحو : " رَجُلٌ تَكَلَّمَ ، وَغُلَامٌ احْتَلَمَ ، وَأَمْرَأَةٌ حَاضَتْ " .

فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يُمنع لخلوه من الفائدة ؛ إذ لا تخلو الدنيا من رَجُلٍ يتكلم ومن غلامٍ يحتلم ومن امرأةٍ تحيض ، فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة كالاعتماد على " إذا " المفاجأة كقولك : " انْطَلَقْتُ فَإِذَا سَبُعٌ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَتَيْتُ زَيْدًا فَإِذَا رَجُلٌ يُخَاصِمُهُ " ، ومنه قول الشاعر (٤) -

ﷺ - : " إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي " ومنه قول الشاعر :

٤٨ - حِسْبُكَ فِي الْوَعْيِ مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا (٥)

وكذا الاعتماد على واو الحال كقولك : " انْطَلَقْتُ وَسَبُعٌ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَتَيْتُ فَلَانًا وَرَجُلٌ يُخَاصِمُهُ " ،

ومنه : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٦) .

ومنه : " وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ " ؛ و " دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَبْلٌ مَمْدُودٌ " (٧) ؛

ومنه قول الشاعر :

٤٩ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُنْذُ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ (٨)

(١) أخرجه البخاري في (٢١) كتاب العمل في الصلاة : (١١) باب إذا انفلت الدابة في الصلاة ٣٦٧/١ ، الحديث (١٢١١) ، والمسند الجامع ٤٨٤/١٥ .

(٢) أخرجه البخاري في (٦٧) كتاب النكاح : (١٩) باب الحرة تحت العبد ٤٤٦/٣-٤٤٧ ، الحديث (٥٠٩٧) .

(٣) أخرجه البخاري في (١٩) كتاب التهجد : (١٨) باب ما يكره من التشديد في العبادة ٣٤٩/١ ، الحديث (١١٥٠) .

(٤) أي : الصحابي .

(٥) من الوافر ، لم أحده منسوبا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ٤٥ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٠٤/١ ، والمعجم المفصل ٥٨٤/٢ .

و " مِرْدَى " : المِرْدَى حجر يُرمى به ، ومنه قيل للرجل الشجاع : إنه لمردى حروب ، والجمع مَرَادِي الحروب ، و الخَوَّر : الضعف ، انظر الصحاح مادة (ر د ي) ، واللسان مادة (خ و ر) .

(٦) سورة آل عمران من الآية (١٥٤) .

(٧) أخرجه مسلم ٥٤١/١-٥٤٢ ، الحديث (٧٨٤) ، ومسند الإمام أحمد ١٠١/٣ .

(٨) من الطويل ، لم أحده منسوبا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ٤٦ ، وشرح الكافية لابن الجماعة ٨٧ ، وشفاء العليل ٢٨١/١ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٥٤٦/١ ، والمعجم ٣٢٨/١ .

وكذا الاعتماد على "لولا" كقول الشاعر :

٥٠- لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ (١)

وكذا كون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها ، فالمعطوفة كقول الشاعر :

٥١- مَتَى اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى مِنْ مُعَذِّبِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا (٢)

والمعطوف عليها كقوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٣) ، على أن يكون التقدير : " طَاعَةٌ وَقَوْلٌ

مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا " وإنما ذكرت من القرائن ما يناسب " إذا " والواو في كَوْنِ النحويين لا يذكرونه ، ولم أقصد استقصاءها ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك في هذا المختصر (٤) .

تقديم :

من مسائل باب الابتداء والخير مسألة وقوع المبتدأ نكرة .

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ ليكون أعرف من الخبر ، ولكن اغتفر في المبتدأ أن يقع نكرة بشرط أن يكون لذلك مسوغ تحصل به الفائدة ؛ وكان من بين تلك المسوغات : وقوع النكرة المبتدأ بها بعد " إذا " المفاجأة وواو الحال غير أن أكثر النحويين لا يذكرون هذين المسوغين للابتداء بالنكرة بعدهما وهو ما نبه إليه ابن مالك في هذه المسألة مصححاً هذا الاستعمال ومستشهداً عليه بالحديث الشريف .

لقد أوضح ابن مالك أن النكرة يمكن أن يُبتدأ بها إذا وقعت بعد " إذا " المفاجأة ، أو واو الحال ؛ لأهما من مسوغات الابتداء بالنكرة ، واستدل على هذا الاستعمال بالحديث الشريف والشعر ، كما ذكر أيضاً من مسوغات الابتداء بالنكرة وقوعها بعد " لولا " ، وكونها معطوفة أو معطوفاً عليها ، واستدل لذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر ، ثم بين أنه إنما خص بالذكر " إذا " المفاجأة وواو الحال لأن النحويين لا يذكرونها وأن ما ذكر من المسوغات مناسب لهما في كَوْنِ النحويين لا يذكرونه ، ولم يقصد من ذكرها الحصر والاستقصاء .

وسياق الكلام عن رأي ابن مالك في هذه المسألة في كتبه الأخرى لاحقاً (٥) .

(١) من البسيط ، لم أجده منسوباً إلى معين ، انظر : أوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٠٤/١ ، والمقاصد النحوية بامش الخزانة ٥٣٢/١ .

" ومِقة " : أي : مَحَبَّة ، انظر اللسان مادة (م ق هـ) .

(٢) من البسيط ، لم أجده معزواً إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ٤٦ ، والمعني ٤٦٨/٢ ، وشرح شواهد المعني ٨٦٣/٢ ، والأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، والمعجم المفصل ٥٠٨/١ .

(٣) سورة محمد من الآية (٢١) . (٤) شواهد التوضيح ٤٤-٤٧ .

(٥) انظر ص ١٦٥ من هذا البحث .

أولاً : (الابتداء بالنكرة المحضة بعد " إذا " المفاجأة)

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يرد في كتب المتقدمين على ابن مالك التي وقفت عليها كلام عن وقوع النكرة مبتدأً بها بعد "إذا" المفاجأة مع أن بعضهم كابن بركات المهلبي ذكر عدداً من المواضع التي يُبتدأ فيها بالنكرة ولكنه لم يذكر معها وقوع النكرة بعد " إذا " المفاجأة أو واو الحال^(١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم أجد أيضاً من النحاة المعاصرين لابن مالك الذين وقفت على كتبهم من ذكر هذه المسألة أو أشار إليها .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

أما المتأخرون عن ابن مالك فقد ذكر بعضهم هذا الاستعمال وهم عدد قليل ، ولم يشع هذا الاستعمال شيوع الاستعمالات العربية الأخرى مع أن ابن مالك قد بينه، ويبدو أن أكثرهم لم يذكره . وكان ممن ذكر هذه المسألة :

١- ابن مكتوم :

وقد نقل عنه السيوطي في بُغية الوعاة منظومةً في المواضع التي يُبتدأ فيها بالنكرة ، فبين أن من تلك المواضع : أن تقع بعد " إذا " المفاجأة فقال : ..

و " مَا كَانَ فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ " أَوْ " تَلَا " إِذَا لِفُجَاءَةٍ " فَاجْرَهَا تَحْوِ جَوْهَرًا^(٢)

وقد ذكر حوالي ثلاثة وثلاثين موضعاً مما يُبتدأ فيه بالنكرة المحضة .

٢- ابن هشام :

وقد جعل " إذا " المفاجأة من مسوغات الابتداء بالنكرة فقال : .. والتاسع : أن تقع بعد " إذا " الفجائية نحو : " خَرَجْتُ فَإِذَا أَسَدٌ ، أَوْ رَجُلٌ بِالْبَابِ " ؛ إذ لا تُوجِبُ العادة أن لا يخلو الحال أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ^(٣) .

ويُفهم من كلامه هذا أن النكرة إنما سوِّغَ الابتداء بها هنا وقوعها بعد " إذا " المفاجأة ؛ لأنها قد تقع في مواضع أخرى في الكلام حيث لا تصلح أن تكون مبتدأً ؛ وهي نفسها التي صحَّ وقوعها بعد " إذا " المفاجأة مبتدأً ؛ فالمفاجأة فيها نوع تخصيص للنكرة المذكورة دون سائر النكرات .

(١) انظر نظم الفرائد ٣-٤ ، والشرح الرائد ١٩ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٢٩ .

(٣) المغني ٢ / ٤٧١ .

ومن مضى إلى هذا الرأي السيوطي في بعض كتبه^(١) ، كما نَقَلَ في الأشباه والنظائر كلام ابن هشام^(٢) ، وتبعهم الأشموني أيضاً في ذكر هذه المسألة^(٣) .

ثانياً : (الابتداء بالنكرة المحضة بعد واو الحال)

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

وقد تحدّث عن هذه المسألة عدد من المتقدمين على ابن مالك وعلى رأسهم :

١- سيويه :

وقد بين عند ذكره قول الله - ﷻ - : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ أنه وُجِّهَ على الحال ، وأن الواو على تقدير " إذا " وليست الواو للعطف وإنما هي واو الابتداء فقال : " .. وأما قوله - ﷻ - : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فإنما وجَّهوه على أنه : " يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ " ، كأنه قال : " إذ طائفةٌ في هذه الحال ، فإنما جعله وقتاً ولم يُرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء "^(٤) .

ويُفهم كلامه أن الواو للحال وأنه يُطلَق عليها واو الابتداء أيضاً ، وقد وقعت النكرة بعدها على أنها مبتدأ .

٢- الزجاج :

وقد نقل كلام سيويه وأجاز أن تُقرأ : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ على إضمار فعل يفسِّره المذكور ، وتكون " أَنْفُسُهُمْ " هي الفاعل كما أجاز أن يكون خبر " طَائِفَةٌ " - حالة قراءته بالرفع - قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ، على أن يكون " قَدْ أَهَمَّتْهُمْ " نعتاً لـ " طَائِفَةٌ " .

قال : " .. قال سيويه : " المعنى : " إذ طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ " ، وهذه واو الحال " ، ولو قرئت :

﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ على إضمار فعل " أَهَمَّ " الذي ظهر تفسيره كان جائزاً^(٥) ، المعنى : " وَأَهَمَّتْ طَائِفَةٌ أَنْفُسُهُمْ " ، وجائز أن يرتفع على أن الخبر " يَظُنُّونَ " ويكون " قَدْ أَهَمَّتْهُمْ " نعت " طَائِفَةٌ " ، المعنى : " وَطَائِفَةٌ تَهْمُهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ " أي : " طَائِفَةٌ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ " ^(٦) .

وقد سبق الفراء الزجاج إلى هذين التقديرين اللذين ذكرهما حيث قال : " .. وقوله : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ

(١) الهمع ١/٣٢٨ والفرائد الجديدة ١/٢١٥، ٢١٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٦٢ . (٣) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) الكتاب ١/٩٠ . (٥) هذا التخريج والتأويل صواب في العربية إلا أن فيه تكلفاً .

(٦) معاني القرآن ١/٤٧٩ - ٤٨٠ .

مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴿ تَرْفَعُ الطَّائِفَةَ بِقَوْلِهِ : ﴿ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ بِمَا رَجَعَ مِنْ ذِكْرِهَا ، وَإِنْ شَعَتْ رَفَعَتْهَا بِقَوْلِهِ : ﴿ يَنْظُرُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ ، وَلَوْ كَانَتْ نَصَبًا لَكَانَ صَوَابًا مِثْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَعْرَافِ : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (٢٠١) .

وإلى رأي وقوع النكرة بعد واو الحال مضى كل من المبرد ، والزرّاجي ، والفارسي ، والرّماني ، وابن جني ، وابن بابشاذ ، وابن الشجري ، وابن الأنباري وغيرهم (٣) ، وتبعهم على هذا الرأي بعض المُعَرِّبِينَ كَمَكِّي بن أبي طالب (٤) ، وبعض الشُّرَاحِ كَالْخَطِيبِ التِّرْيَزِيِّ (٥) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وقد تحدّث عن هذا الاستعمال أيضًا بعض المعاصرين لابن مالك ، ومن هؤلاء :

١- الرّضّي :

وقد ذكر مواضع يُبتدأ فيها بالنكرة وجعل منها وقوعها بعد واو الحال ، ومثّل لذلك بكلامه حيث قال : " .. الخامس : ما بعد واو الحال نحو : " مَا أَرَاكَ إِلَّا وَشَخْصٌ يَضْرِبُكَ " (٦) ، فالواو للحال ، و" شَخْصٌ " نكرة سوّغ كونها مبتدأ وقوعها بعد هذه الواو .

٢- ابن الناظم :

وقد بيّن أن من المواضع التي يُبتدأ فيها بالنكرة ما جاءت فيه النكرة بعد واو الحال ، واستشهد له بالشعر ، وهو وإن لم يصرّح بذلك إلا أن الشاهد الذي أورده يدلّ على هذا الاستعمال .

قال : " .. وقد يُبتدأ بالنكرة في غير ما ذكرنا ؛ لأن الإخبار عنها مُفيد ، وذلك نحو .. وقول الآخر :

سَرَيْنَا وَنَحْمُ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحِيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ (٧)

وقريب من كلام الرّضّي وابن الناظم كلام ابن القوّاس في المسألة (٨) .

(١) سورة الأعراف من الآية (٣٠) .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٤٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣/٢٦٣، ٤/١٢٥ ، وحروف المعاني للزرّاجي ٣٦-٣٧ ، والمسائل المشكّلة (البغداديات) ٥٩٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٩-٦٤٠ ، وشرح المقدمة المحسّبة ١/٢٥٦ ، وأمالى ابن الشجري ٣/١١ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٢٦ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤ .

(٥) شرح القصائد العشر ٢٧٥ .

(٦) شرح الكافية ١/٨٩ .

(٧) شرح الألفية ٥٩ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٥٥ .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ذكر هذه المسألة عدد من النحاة المتأخرين عن ابن مالك ، ومن هؤلاء :

١- ابن جماعة :

وقد ذكر من مواضع الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال ، ومثل لها بكلامه ، واستشهد لذلك بالحديث الشريف وبالشعر فقال : " .. الثاني : النكرة بعد واو الحال كقولك : "قَعَدْتُ وَرَجُلٌ وَأَقِفْ" ، ومنه الحديث : " دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ " .
ومنه قول الشاعر :

سَرِينًا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحِيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ ^(١) .

٢- ابن مكتوم :

وقد تقدّم ^(٢) أن السيوطي نقل عنه منظومة في ذكر مواضع الابتداء بالنكرة ، ومما ذكره فيها وقوع النكرة بعد واو الحال حيث قال : " ..

وَمَا بَعْدَ " وَأَوْ " الْحَالِ جَاءَ وَ" فَآ " الْجَزَا " وَ" لَوْلَا " وَ" مَا كَالْفِعْلِ " أَوْ " جَا مُصَغَّرًا " ^(٣) .

٣- ابن هشام :

وقد ذكر أن من المواضع التي يسوغ فيها الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال ، بل عمّم فجعل المسوِّغ وقوعها في أول الجملة الحالية سواء كان في أولها الواو أو لم يكن ، وإن كان قد تعقب بعض الشواهد التي استشهد بها ابن مالك في المسألة هنا وفي شرح التسهيل ^(٤) ، واستشهد بشواهد غيرها ، فقال : " .. والعاشر : أن تقع في أول جملة حالية كقوله :

سَرِينًا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحِيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وعلة الجواز ما ذكر في المسألة التي قبلها ^(٥) .

ومن ذلك قوله :

٥٢- الذَّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي ^(٦)

وبهذا يُعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

(١) شرح الكافية ٨٧ .

(٢) انظر ص ١٦٠ من هذا البحث .

(٣) انظر بغية الوعاة ٣٢٩/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٩٤/١ .

(٥) انظر المغني ٤٧١/٢ ، وانظر ص ١٦٠ من هذا البحث .

(٦) من البسيط ، لم أحده منسوباً ، انظر الحماسة لأبي تمام ٢٥٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ١٩٦ ،

وشرح شواهد المغني ٨٦٤/٢ .

و" مُدِيَّةٌ " أي : سيّئ ، انظر اللسان مادة (م د ي) .

ومن روى : " مُدْيَةٌ " بالنصب فمفعول لحال محذوفة ، أي : " حاملاً ، أو مُمَسَّكاً " ، ولا يَحْسُنُ أن يكون بَدَلاً من الياء .

ومثل ابن مالك بقوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ، وقول الشاعر :

٥٣- عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبَرَّيْحُ مِنَ الْوَجْدِ خَائِفَةٌ^(١)

ولا دليل فيهما ؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدّرة في الآية ، أي : " وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ " بدليل : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ﴾^(٢) .

وفي موضع آخر جعل الواو الحالية هي مُسَوِّغُ الابتداء بالنكرة في هذا النوع ، واستشهد بالحديث الشريف ، وأجاز أن يكون منه الآية التي استدلّ بها ابن مالك وغيره ، كما أجاز أن يكون المسوّغ شيئاً آخر غير الواو الحالية كالتفصيل ، وكَوْنُ النكرة موصوفةً فقال : " .. والواو من قوله : " وَنَحْمٌ " ^(٣) واو الحال ، وهي ضابطةٌ جواز الابتداء بالنكرة في هذا النوع ، وفي الحديث : " دَخَلَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ " ، ويحتمل أن منه : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ، أو أن المسوّغ التفصيل ؛ إذ المعنى : " طَائِفَةٌ غَشِيَتْهُمْ وَطَائِفَةٌ لَمْ تَغْشَهُمْ " ، أو صفة مقدّرة ، أي : " وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ " ، ويحتمل أن الجمل الثلاث بعده صفات والخبر محذوف ، أي : " وَمِنْكُمْ طَائِفَةٌ هَذِهِ صِفَتُهُمْ " ، أو أن الجملة الأولى : صفة ، والثالثة : خبر ، والثانية : إما خبر أول ، أو صفة ثانية ^(٤) .

وإلى رأي جواز هذا الاستعمال مضى في المعنى أيضاً ^(٥) ، وإليه أيضاً مضى كل من أبي حيان ، والسلسلي ، وابن عقيل ^(٦) ، و السيوطي في الهمع ، والفرائد الجديدة ^(٧) ، ونقل في الأشباه والنظائر كلام ابن هشام ^(٨) ، وتبعهم الأشموني في ذكر هذا الاستعمال ^(٩) .

(١) من الطويل ، لابن اللّمينة في ديوانه ٥٣ ، وانظر : أمالي القالي ١٥٦/١ ، والمعنى ٤٧١/٢ ، وشرح شواهد المعنى ٨٦٥/٢ .

والتبريح : المشقة والشدة ، انظر اللسان مادة (ب ر ح) .

(٢) المعنى ٤٧١/٢ .

(٣) يقصد قول الشاعر :

سَرِيْنَا وَنَحْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدُّ بَدَا مُحِيَّاكَ أَخْفَى ضَوْعُهُ كُلُّ شَارِقِ

(٥) المعنى ٤٧١ / ٢ .

(٤) تخلص الشواهد ١٩٣ وانظر ١٩٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ٣٩/٢ ، وشفاء العليل ٢٨١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٠/١ ، والمساعد ٢١٩/١ ، ٤٥/٢ .

(٧) الهمع ٣٢٨/١ ، والفرائد الجديدة ٢١٨، ٢١٥/١ . (٨) الأشباه والنظائر ٦٢/٢ .

(٩) شرح الأشموني مع الحاشية الصبان ٣٠٣/١ .

وقد ذكر الأستاذ هادي عطية مطر الحلالي في كتابه " الحروف العاملة " ٤٥٠ هذا الرأي أيضاً ، واستشهد بالآية التي استدلّ بها ابن مالك وغيره من المحوزين .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يتحدث ابن مالك عن هذه المسألة في شرح العمدة ولا في شرح الكافية الشافية وإنما ذكر في شرح التسهيل^(١) أن " إذا " المفاجأة لا يليها إلا الجملة الاسمية ، وأطلق العبارة دون تفصيل في نوع المبتدأ في تلك الجملة الاسمية أهو نكرة أم معرفة ؟

أما عن واو الحال فقد ذكر كونها من مسوغات الابتداء بالنكرة ، واستشهد لذلك بقول الشاعر :

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبَرَّيْحُ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ

وقول الآخر :

سَرِينَا وَنَحْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذُ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْعُهُ كُلُّ شَارِقِ

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيِ :

ومما سبق تبين صدق تعبير ابن مالك في هذه المسألة حيث ذكر أن النحويين لا يذكرونها ، ولعله يقصد بذلك أكثرهم ، واعتمد على الحديث الشريف في الاستدلال مؤكداً صحة هذا الاستعمال وموضحاً أن وروده في الاستعمال الفصيح من كلام العرب إضافة إلى أن بعض الآيات القرآنية قد جعل شاهداً لهذه المسألة .

ولم يذكر أحد من النحاة المتقدمين على ابن مالك - الذين وقفت على كتبهم - وقوع النكرة بعد " إذا " المفاجأة .

وامتد صدق تعبير ابن مالك في عدم ذكر النحويين " إذا " المفاجأة ووقوع النكرة بعدها إلى عصره فيما وقفت عليه من كتب أولئك المعاصرين له ، ولم يرد ذكر هذا الاستعمال إلا عند عدد قليل من المتأخرين عن ابن مالك أيده وتابعوه في هذه المسألة .

أما عن وقوع النكرة بعد واو الحال فقد كان أكثر وروداً في كلام النحاة من وقوعها بعد " إذا " المفاجأة ولعل ذلك حدث لورود نحو هذا الاستعمال في القرآن الكريم ، ومع ذلك فالذين ذكروه عدد قليل إذا ما نظروا بعدد من سكت عنه .

ولم يتعرض لتخريج ما ورد في القرآن الكريم - على غير هذا الاستعمال - إلا قليل من النحاة كابن هشام^(٢) ، وهو تخريج يقبل القبول والرفض كما قبلهما رأي الآخريين .

ولم يتعرض ابن مالك لمناقشة ما ذكره من القرائن الأخرى التي أوردها في المسألة لأنه إنما أقام المسألة على الأحاديث التي ذكرها ، وهي لم تشتمل على هذه القرائن وإنما اشتملت على " إذا " المفاجأة ، وواو الحال .

(٢) انظر ص ١٦٣-١٦٤ من هذا البحث .

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٣-٢١٤ .

والخلاصة أنه يمكن القول : إن رأي ابن مالك وتقريره يُعدّ تبييناً إلى استعمال عربيّ فصيح أغفله كثير من النحاة قبله وامتدّ هذا الإغفال إلى عصره .

وقد اعتمد في توضيحه المسألة على الحديث الشريف وهو ما لم يعتمد عليه كثير من النحاة فكان هو وغيره سبب إغفالهم هذه المسألة .

وإني أميل إلى رأي ابن مالك وأختاره في هذه المسألة لورودها في الحديث الشريف والشعر ، وورود أحد طرفي المسألة في القرآن الكريم ، إضافةً إلى ارتضاء عدد من النحاة هذا الاستعمال وإيرادهم إياه في كتبهم مستدلّين عليه بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر كما فعل ابن مالك .

وحيث لم يذكر أكثر النحويين هذه المسألة لم تردّ هذه الشواهد في كتبهم فلم يتحدثوا عنها ، وأمّا الآية القرآنية فقد تقدّم أنّها ما احتمله ابن هشام فيها من أوجه خرجها عليها إضافةً إلى تجويزه ككون الآية شاهداً للمسألة .

المسألة الرابعة : صحّة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره في النثر

قال ابن مالك في المسألة : .. وقول علي - ﷺ - : " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ :
" كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ " (١) .
وقول عمر - ﷺ - : " كُنْتُ وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ " (٢) .

.. وتضمّن الحديث الثاني والثالث صحّة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره وهو مما لا يبيّزه النحويّون في النثر إلا على ضعف ويزعمون أن بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثرًا ونظمًا .

فمن النثر ما تقدّم من قول علي وعمر - رضي الله عنهما ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٣) ، فإن واو العطف فيه متّصلة بضمير المتكلمين ووجود " لا " بعدها لا اعتداد به ؛ لأنها زائدة ؛ إذ المعنى تامٌ بدونها " (٤) .

تقديم :

في باب عطف النسق أجاز النحاة العطف على الضمائر ومنها ضمير الرفع المتصل مستترًا كان أو بارزًا ، ومع أن جمهور البصريين أجازوا العطف في هذا النوع إلا أنهم اشترطوا أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفواصل كالضمير ، أو المفعول ، أو أي فاصل نحو قول الله تعالى : " ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَتْمُ وَأَبَاؤُكُمْ ﴾ (٥) و ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ (٦) و ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ، وجعلوا ما جاء من ذلك الاستعمال في الشعر دون فصل ضرورة (٧) ، بينما ذهب الكوفيون وتابعهم عدد من النحاة إلى جواز مجيء هذا الاستعمال في النثر (٨) ، وخرّجوا شواهد الجمهور تخريجًا يتفق مع مذهبهم .
ومذهب الكوفيين هذا هو الذي صحّحه ابن مالك في المسألة مستدلًا بالحديث الشريف ، وهو ما أكّده في معظم كتبه الأخرى وسيأتي ذكر ذلك لاحقًا (٩) .

(١) أخرجه البخاري في (٦٢) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ : (٥) باب قول النبي - ﷺ - : " لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا " ٥٦٤/٢ ، الحديث (٣٦٧٧) .

(٢) أخرجه البخاري في (٤٦) كتاب المظالم : (٢٥) باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها ١٤٥/٢-١٤٦ ، الحديث (٢٤٦٨) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٤٨) . (٤) شواهد التوضيح ١١٢، ١١٤-١١٥ .

(٥) سورة الأنبياء من الآية (٥٤) . (٦) سورة الرعد من الآية (٢٣) .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١-٢٤٣ ، والضرائر ١٨٠-١٨١ ، والضرائر للآلوسي ٢٤١ .

(٨) انظر : المعاني للقرآء ٣٠٤/١ ، والمسائل الخلاقية للعكبري ١٣٩-١٤٠ ،

(٩) انظر ص ١٧٣-١٧٤ من هذا البحث .

المسألة عند المتقدمين عند ابن مالك :

مضى جمهور النحاة المتقدمين على ابن مالك غير الكوفيين إلى جعل هذا الاستعمال خاصاً بالشعر ، واستقباح وقوعه في النثر ، واستضعاف ذلك ، ومن هؤلاء :

١- سيويه :

وقد ذكر أنه قد جاء عن العرب نحو هذا الاستعمال في النثر وهو قبيح فقال : " .. وأما قوله : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ " فهو قبيح حتى يقول : " هُوَ وَالْعَدَمُ " ؛ لأن في " سَوَاءٍ " اسماً مضمراً مرفوعاً .. فإن تكلّمت به على قُبْحِهِ رفعت " الْعَدَمُ " وإن جعلته مبتدأ رفعت " سَوَاءٍ " ^(١) .

وصرّح في موضع آخر بقُبْحِ هذا الاستعمال ، ويبيّن أنه لا بدّ من أن يُؤكّد الضمير المرفوع المتصل ، أو يُفصل بينه وبين المعطوف بفاصل ، ومثّل لكلامه بالقرآن الكريم ، ثم بيّن أنه قد يجوز هذا الاستعمال في الشعر ، وأورد له شاهداً فقال : " .. وأما ما يَقْبَحُ أن يَشْرَكَ المظهرُ فهو المضمَرُ في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : " فَعَلْتُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ ، وَأَفْعَلُ وَعَبَدْتُ اللَّهَ " .

وزعم الخليل أن هذا إنما قُبِحَ من قِبَلِ أن هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل ؛ فاستقبحوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمراً يُعَيِّرُ الفعل عن حاله إذا بَعُدَ منه .. وأما " فَعَلْتُ " فإنهم قد غَيَّرُوهُ عن حاله في الإظهار ، أَسْكَنْتَ فيه اللام فكَرِهُوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمراً يُبْنَى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كَأَلْفٍ " أَعْطَيْتُ " ، فإن نَعَتَهُ حَسُنَ أن يَشْرَكَ المظهر ، وذلك قولك : " ذَهَبَتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ " ، وقول الله - ﷻ - : ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ ^(٢) و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) ، وذلك أنك لما وصفته حَسُنَ الكلام حيث طَوَّلَهُ وأكدته ^(٤) كما قال : " قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَاكَ " فإن أخرجتَ " لا " قُبِحَ الرفع ، فـ " أنت " وأخواتها تقوي المضمَر ، وتصير عِوَضاً من السكون والتغيير ومن تَرَكَ العلامة في مثل : " ضَرَبَ " .

وقال الله - ﷻ - : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا ﴾ ، حَسُنَ لمكان " لا " ، وقد

يجوز في الشعر .

قال الشاعر :

(١) الكتاب ٣١/٢ .

(٢) سورة المائدة من الآية (٢٤) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٣٥) ، والأعراف من الآية (١٩) .

(٤) أي : طول الوصف الكلام وأكدته .

٥٤- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاجِ الْفَلَآ تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا^(٢٠١) .

وإلى استقباح هذا الاستعمال مضى أكثر النحاة - غير الكوفيين - من المتقدمين على ابن مالك ، كالمبرد ، والزجاج ، والسرياني ، والزبيدي ، والصيمري ، وابن برهان العكبري ، وابن أبشاذ ، والجرجاني ، والشنتمري ، وابن الشجري ، والحيدرة اليميني ، والجزولي ، وابن معطي وغيرهم^(٣) . وإليه ذهب بعض المعربين والمفسرين كمكي بن أبي طالب^(٤) .

ومع شيوع مذهب الجمهور البصري في هذه المسألة إلا أنه وجد من النحاة من أجاز هذا الاستعمال كما أجازوه الكوفيون ، وهم الذين يمكن أن يكون ابن مالك اعتمد عليهم في تجويز هذه المسألة إضافة إلى شواهد القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، ومن هؤلاء المجوزين :

١- ابن السراج :

وقد بين في كلامه رأي الجمهور في المسألة ، ثم عقب عليه مصرحاً بجواز العطف في هذه المسألة دون توكيد فقال : .. واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ ، وَقَامَ هُوَ وَعَمْرُو " ، قال الله - ﷻ - : ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسن نحو : " مَا قُمْتُ وَلَا عَمْرُو " ، ويجوز أن تعطف بغير توكيد^(٥) . ويُفهم من عبارته الأخيرة جواز الاستعمال الوارد في المسألة من أنه يمكن العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة دون توكيد أو فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو وإن لم يذكر الفصل في كلامه إلا أنه محمول على التوكيد في هذه المسألة ، فإذا جاز العطف دون توكيد ، فالعطف دون فاصل آخر غير التوكيد جائز ؛ لأن الفصل بالتوكيد أولى من غيره .

٢- الزجاجي :

وقد ذكر أن الأسماء كلها يعطف عليها ، وأطلق العبارة دون أن يذكر شرطاً إلا في المضمرة المخفوض حيث اشترط فيه إعادة الخافض بعده .

(١) من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة ، انظر شرح ديوانه ٤٩٨ ، والكتاب ٣٧٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ١٦١/٤ .

و " تَعَسَّفَنَّ " من العسْف وهو الأخذ في الطريق وكذا العسْف والاعتساف ، انظر الصحاح مادة (ع س ف) .

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢-٣٧٩ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/٢١٠، ٢٧٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٢ ، وشرح الكتاب للسرياني ٣/ورقة ١٥٥ (مخطوط) ،

والواضح ٢٣٦ ، والتبصرة ١/١٣٩-١٤٠ ، وشرح اللمع ١/٢٦٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٣-٢٢٤ ، ٢/٤٣٠-٤٣١ ، والمقصد

٢/٩٥٨-٩٥٩ ، والنكت ٦٦٧ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨١ ، وأمال ابن الشجري ٣/١٧٧ ، وكشف المشكل ١/٦٣٨، ٦٤٣ ،

والمقدمة الجزولية ٧٢ ، وأبيات ابن معطي ضمن شرح ألفيته لابن القواس ٢/٧٩٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٧-٢٣٨ . (٥) الأصول ٢/٧٨-٧٩ .

ومن الأسماء التي يُعطف عليها ولم يشترط لها شرطاً : المضمَر المرفوع المتصّل ، ولا يعني إطلاق عبارته أنه أراد رأي الجمهور ؛ لأنه قد خصّ المضمَر المخفوض بذكر شرط العطف عليه ، وليس هو بأولى من المضمَر المرفوع المتصّل في هذا التخصيص خصوصاً مع كون هذه المسألة مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

قال : " .. واعلم أن الأسماء كلّها يُعطف عليها إلا المضمَر المخفوض فإنه لا يُعطف عليه إلا بإعادة الخافض " (١) .

٣- ابن جنّي :

وقد أجاز هذا الاستعمال وجعله عند إعرابه شاهداً شعرياً أسهل من وجه آخر حُمِل عليه البيت وهو : القدم والتأخير ، واستدلّ على الاستعمال بالقرآن الكريم فقال : " .. ولا يجوز تقديم الصلّة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المُبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذي هو نَسَق على المعطوف إلا في الواو وحدها وعلى قلته أيضاً نحو : " قَامَ وَعَمَّرُو زَيْدٌ " ، وأسهل منه : " ضَرَبْتُ وَعَمَّرًا زَيْدًا " ؛ لأن الفعل في هذا قد استقلّ بفاعله ، وفي قولك : " قَامَ وَعَمَّرُو زَيْدٌ " اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام ، فأما قوله :

٥٥- أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (٢)

فحملته الجماعة على هذا حتى كأنه عندها : " عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ " وهذا وجه ، إلا أن عندي فيه وجهاً لا تقدم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو : أن يكون " رَحْمَةُ اللَّهِ " معطوفاً على الضمير في " عَلَيْكَ " ، وذلك أن " السَّلَامُ " مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدّم عليه وهو : " عَلَيْكَ " ؛ ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإن عطفت " رَحْمَةُ اللَّهِ " عليه ذهب عنك مكروه التقديم لكن فيه العطف على المضمَر المرفوع المتصّل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه (٣) وقد جاء في الشعر قوله :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَا جِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

وذهب بعضهم في قول الله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴿٤﴾ إلى أن " هُوَ " معطوف

(١) الجمل ١٨ .

(٢) من الوافر ، نُسِبَ إلى الأحوص ، انظر : الخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٧٧ ، والخزانة ٢/١٩٢ ، ٣/١٣١ ، والمقاصد النحوية هامش الخزانة ١/٢٥٧ ، وشرح أبيات المعنى ٦/١٠٢-١٠٣ ، والمعجم المفصل ٢/٨٥١-٨٥٢ .

و " ذات عِرْقٍ " : اسم موضع ، والعِرْقُ : الجبل الصغير ، انظر اللسان مادة (ع ر ق) .

(٣) ووجه التقديم والتأخير أوضح من وجه العطف على الضمير المرفوع المتصّل وأكثر وروداً في العربية فحمل البيت عليه أكثر سهولة .

(٤) سورة النجم من الآية (٦-٧) .

على الضمير في " استَوَى " (١) .

وإلى هذا الرأي في جواز هذه المسألة مضى ابن الدّهان ، ونحوه نُقل عن الفارسي ، وابن كيسان ، وابن الأنباري (٢) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وقد تبع أكثر هؤلاء رأي الجمهور في استقباح هذا الاستعمال واستضعاف وقوعه في النثر ، وقليل من النحاة المعاصرين لابن مالك هم الذين أجازوا هذا الاستعمال .

فممن تبع الجمهور في هذه المسألة :

- ابن يعيش :

وقد ذكر أن العطف في هذه المسألة لا يجوز إلا بعد التأكيد ، أو طول الكلام وهو قبيح دون أحدهما فقال : .. فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطف عليه إلا بعد تأكيده نحو : " زَيْدٌ قَامَ هُوَ وَعَمْرُو ،

وَقُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " ، قال الله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ لما أراد العطف على الضمير في

" اسْكُنْ " أكدّه بالضمير المنفصل ، ثم أتى بالمعطوف ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ (٣)

أكد الضمير المرفوع في " يَرَاكُمْ " ثم عطف عليه ولو قلت : " زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو " بعطف " عمرو " على المضر المستكن في الفعل لم يجز وكان قبيحاً ، إلا أن يطول الكلام ويقع فصل ، فحينئذ يجوز العطف

ويكون طول الكلام والفاصل ساداً مسدّاً التأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾ (٤)

بالرفع في قراءة بعضهم ؛ فإنه عطف الشركاء على المضمر المرفوع في " أجمِعُوا " حين طال الكلام بالفعول ، ونحوه قوله : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصل بين

حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو " لا " ، فأما قوله :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَعَاجِ الْمَلَأَ تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا
قَدْ تَنَقَّبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْنَ عِيُونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجَلًا

(١) الخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٦ .

(٢) انظر : الفصول ٤٩، ٣٨ ، والارتشاف ٦٥٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٢٨-٢٢٩ ، و" ابن كيسان النحوي " لمحمد بن حمود اللدغجاني ٢٢٥-٢٢٦ " رسالة ماجستير " .

(٣) سورة الأعراف من الآية (٢٧) .

(٤) سورة يونس من الآية (٧١) وهي على قراءة يعقوب من العشرة : انظر إتحاف فضلاء البشر ١١٧/٢ .

فإن الشعر لعمر بن أبي ربيعة والشاهد فيه عطف " زُهْرٌ " على المضمَر المستكن في الفعل ضرورة^(١).

وإلى رأي الاستقباح في هذا الاستعمال وجعله مرتبطاً بالضرورة مضى أكثر المعاصرين لابن مالك ، إضافةً إلى من ذكر كالثلويين ، وابن عصفور ، والاسفراييني ، وابن أبي الربيع ، والكيشي ، وابن القوّاس وغيرهم^(٢).

أما المجوزون لهذا الاستعمال من المعاصرين لابن مالك فمنهم :

- ابن الناظم :

وقد صرح بجواز العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل ، واستشهد على ذلك بالشعر ، ثم بين أن هذا الجواز ليس بمقصود على الشعر ، واستدل على كلامه بما حكاه سيويه من قول بعض العرب : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ " ، كما بين أن هذا الاستعمال إنما هو قليل في الكلام ضعيف في القياس ؛ لأنه يُوهِم عطف الاسم على الفعل فقال : " .. وقد يُعطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فصل ، كقول جرير :

٥٦- وَرَجَا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالًا^(٣)

وقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمْلًا

وليس بمقصود على الشعر ، حكى سيويه : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ " بعطف " الْعَدَمُ " على الضمير في " سَوَاءٍ " ومع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس ؛ لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل^(٤).

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

أما النحاة المتأخرون عن ابن مالك فقد جعل بعضهم وقوع هذا الاستعمال في الشعر ضرورةً في حين تبع أكثرهم رأي ابن مالك في جواز هذا الاستعمال مع التنبيه إلى ضعفه وقلة في الكلام .
أما من جعل وقوع هذا الاستعمال في الشعر ضرورةً فهو :

(١) شرح المفصل ٧٦/٣ .

(٢) انظر : التوطئة ٣٠٨-٣٠٩ ، وشرح الوافية ٢٥٩ ، والمقرب ١/١٥٩ ، ٢٣٣-٢٣٤ ، وشرح الحمل لابن عصفور ١/٢٤١-٢٤٣ ، والضرائر ١٨٠-١٨٢ ، ولباب الإعراب ٤٠٨ ، والبسيط ١/٣٤٤-٣٤٥ ، والإرشاد ٤٠٠-٤٠١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٧٩٣ .

(٣) من الكامل ، لجرير ، انظر : شرح ديوانه ٤٥١ ، ونقائض جرير والأخطل لأبي تمام ٩١ ، وشفاء العليل ٢/٧٩٣ ، واللمع ٣/١٨ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤/١٦٠ .

(٤) شرح الألفية ٢٤٨ .

- الألوسي :

وقد ذكر أن القياس في العطف في هذه المسألة هو الفصل بالتأكيد ، وأن ما جاء في الشعر مُخالفاً لهذا القياس فهو ضرورة فقال : " .. القياس في العطف على ضمير الرفع المتصل تأكيده بضمير رفع منفصل نحو : " جئتُ أنا وزَيْدٌ " وما وردَ في الشعر مُخالفاً لما ذكر فهو من الضرائر الشعرية " (١) ، فإذا كان الألوسي يُعدّ وقوعه في الشعر ضرورةً فلا مجال لوقوعه في النثر عنده ؛ وعليه فإذا وقع في النثر شيء من هذا الاستعمال فهو قبيح مُستكره .

وأما الذين تبعوا رأي الجوزين لهذا الاستعمال فهم كثير ومنهم :

- السلسلي :

وقد ذكر عند شرحه قول ابن مالك في التسهيل في هذه المسألة : " وَيَضْعُفُ " أن مثال الضعْف ما حكاه سيويه عن العرب في هذه المسألة ، ومثّل له أيضاً بيت شعري فقال : " .. وقوله : " وَيَضْعُفُ " مثال الضعْف ما حكاه سيويه : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ " ، وقول جرير :
وَرَجَا الْأُحْيِطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالاً (٢)

وإلى رأي الجواز هذا مضى كل من أبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشاطبي ، والمكودي ، والأشموني ، والصبان ، والطيب الأنصاري وغيرهم (٣) .

وأما السيوطي ، فقد تكلم برأي جمهور البصريين في منع هذا الاستعمال ، ثم ذكر في موضع آخر جوازه وأنه ليس مقصوداً على الشعر إلا أنه ضعيف في القياس قليل في الكلام (٤) .

وأما الشيخ خالد الأزهري فقد نبه إلى جواز هذه المسألة تبعاً لابن هشام ولكنه ذهب إلى أن الحديث الشريف الذي استشهد به بعض النحاة كابن مالك - وهو قول الرسول - ﷺ - : " كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ .. الخ " الحديث - يُحتمل كونه مروياً بالمعنى بمعنى أنه غير لفظ النبي ﷺ (٥) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

وقد ذكر هذا الرأي في شرح العمدة (٦) ، وبين أن هذا الاستعمال قليل ، كما أيد رأيه بما حكاه سيويه عن بعض العرب : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ " ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

(٢) شفاء العليل ٧٩٣/٢ .

(١) الضرائر ٢٤١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٦٥٨/٢ ، والنكت الحسان ١٣٠-١٣١ ، وتوضيح المقاصد ٢٢٨-٢٣١ ، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢-٢٤٥ ، ٣٩٠/٣ ، وشرح قطر الندى ٣٢٤-٣٢٥ ، والمساعد ٤٦٩/٢-٤٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠-٢٠١ ، والمقاصد الشافية ٣٣١-٣٣٠/١ ، وشرح الألفية ١١٤، ٢٠٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٦٨-١٦٩ ، حاشية الصبان ١٦٨/٣-١٦٩ ، والآلي الكمينية ٣٣٤ .

(٤) الهمع ١٨٨-١٨٩ ، والأشباه والنظائر ٣٠٩/٢ ، ٨٤/٤ ، والفرائد الجديدة ٧٥٩/٢-٧٦٠ .

(٦) شرح العمدة ٦٥٧ .

(٥) التصريح ١٥١/٢ .

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْفَلَاحِ تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

وبين أن "العدم" معطوف على الضمير المستكين في "سواء" وأن "زهر" معطوف على الضمير المستكين في "أقبلت"، ثم أكد أن هذا الاستعمال ضعيف، وبين أن الأكثر هو العطف مع الفصل، ومثل للفصل بالضمير المنفصل بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَتَمَّ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، وللفضل بالمفعول بقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾، ثم بين أنه قد يُعني عن الفصل وقوع "لا" بين العاطف والمعطوف، واستدل بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ وهي الآية التي جعلها شاهداً هنا في المسألة على صحة هذا الاستعمال.

وكرر ذكر المسألة في شرح الكافية الشافية^(١) وشرح التسهيل^(٢)، وذكر أن الجيد الكثير هو العطف مع الفصل، واستشهد بالحديثين الواردين في المسألة، وذكر في شرح التسهيل أن هذين الحديثين أحسن ما استدل به على هذا الاستعمال، كما ذكر ما حكاه سيويه عن بعض العرب، وقول عمر ابن أبي ربيعة، وزاد في الشواهد قول جرير:

وَرَجًا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالًا

وذكر أن هذا وإن كان شعراً إلا أن فاعله مختار؛ لإمكانه نصب المعطوف على المعية. ولم يذكر قول جرير في شرح العمدة، ورأيه هناك أقرب إلى رأي الجمهور منه إلى رأيه هنا في المسألة. ما يرجح في المسألة من رأي:

لقد كانت حجة المانعين لهذا الاستعمال أن العطف في هذا ونحوه يُشبه عطف الاسم على الفعل، ولا يُعطف اسم على فعل إلا إذا كان الاسم مُشبهاً للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ومن هنا استقبحوا هذا الاستعمال، وكرهوا وروده في الكلام؛ إذ كان عطف الاسم هنا بمنزلة العطف على الفعل مع أن الضمير المعطوف عليه يفصل بين الفعل والمعطوف؛ وذلك لأنه قد أصبح كجزء من الفعل سواء كان هذا الضمير مستتراً أو بارزاً.

أما الضمير المستتر فواضح فيه هذا التعليل؛ لأنه غير ملفوظ به، وأما البارز فاحتملوا أن يرد عليهم فيه أنه كان ينبغي أن لا يحتاج إلى توكيد ولا طول؛ وذلك لتقدمه على المعطوف ملفوظاً به؛ ولذا أجابوا عن ذلك بأن الضمير وإن كان بارزاً في النطق فإنه قد تنزل من الكلمة مترلة جزء منها، واستدلوا لذلك بسكون آخر الفعل له؛ كراهية توالي المتحركات، وهذه الكراهية لا تكون إلا فيما

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٤-١٢٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

كان في كلمة واحدة .

وقالوا أيضاً إن احتياج التأكيد أو الطول في هذه الحالة إنما هو حمل على الضمير المستتر ؛ ولذا سمحوا بهذا الاستعمال في الشعر لأنه ضرورة تُجبر على ذلك ، وهو نادر عندهم لم يَغْتَفِرُوا مجيئه في الاختيار .

ولم يحتج المجوزون إلى هذا الاشتراط وهذه التأويلات لأنهم نظروا إلى الكلام على أصله ، وأن الضمير اسم موجود ثابت بعد الفعل سواء استتر أو برز ، فهو مستقل بذاته يقبل أن يعطف عليه دون شرط كسائر الأسماء التي تتبع بمعطوف مباشر ، وإن كان الفصل هنا يُحسِّن اللفظ عندهم ؛ ولأجل هذا جعلوا المسألة مطرّدة في النثر .

لقد جاء رأي المانعين موافقاً لمعظم الشواهد شعراً ونثراً فلم يحتاجوا إلى تأويل شيء منها إلا بقدر ما يُقنع المعارضين، أما المجوزون فقد احتاجوا إلى التأويل في بعض تلك الشواهد .

ومن الكلام المتقدم في دراسة المسألة يتبين أن الاستعمال الوارد فيها استعمال صحيح وهو مطرد في الكلام إلا أنه ضعيف كما تبّه إلى ذلك المجوزون ، وليس بقبيح كما يقول المانعون خصوصاً مع وروده في القرآن الكريم ، والحديث الشريف كما ذكر المجوزون ويُعضد ذلك كله الشعر العربي وما حُكي من الأقوال العربية .

الباب الثاني :

الأفعال

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا .

المسألة الثانية : تنازع فعلي فاعلين متباينين مفعولاً واحداً .

المسألة الثالثة : إجراء " عدّ " مجرى " ظنّ " معنًى وعملاً .

المسألة الرابعة : استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس .

المسألة الخامسة : وقوع المضارع جواب قسم غير مؤكّد بالنون في النثر .

المسألة السادسة والسابعة : إجراء " أشهد " مجرى " أحلف " ، وجعل جواب القسم ماضيًا متصرفًا

مقروناً باللام دون " قد " في النثر .

المسألة الأولى : وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً

قال ابن مالك في المسألة : " .. ومنها قول النبي - ﷺ - : " مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ " (١) .
وقول عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - : " إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أُسِيفُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ " (٢) .
قلت : تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنًى ، والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نَهْشَلِ بْنِ ضَمْرَةَ :

٥٧- يَا فَارِسَ الْحَيِّ يَوْمَ الرَّوْعِ قَدْ عَلِمُوا وَمِدْرَهُ الْخَصْمِ لَا نِكْسًا وَلَا وَرَعًا

وَمُدْرِكَ التَّبْلِ فِي الْأَعْدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَأُ عِنْدَهُمْ مِنْ تَبْلِهِمْ مَنَعًا (٣)

وكقول أعشى بن قيس :

٥٨- وَمَا يُرِدُ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرْقُهُ وَمَا يُرِدُ بَعْدُ مِنْ ذِي فَرْقَةٍ جَمَعًا (٤)

وكقول حاتم :

٥٩- وَإِنَّكَ مَهْمًا تُعْطِ بِطَنِكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُتْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعًا (٥)

وكقول رؤبة :

٦٠- مَا يُلْقَى فِي أَشْدَاقِهِ تَلَهَّمَا إِذَا أَعَادَ الزَّارَ أَوْ تَنَهَّمَا (٦)

ومثله :

٦١- إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا (٧)

(١) أخرجه البخاري في (٢) كتاب الإيمان : (٢٦) باب قيام ليلة القدر من الإيمان ١/١٧ ، الحديث (٣٥) ، ومسلم ١/٥٢٤ ، الحديث (٧٦٠) ، والمستند الجامع ١٧/٢٠٥ .

(٢) أخرجه البخاري في (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء : (١٩) باب قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلِّسَاتِلِينَ ﴾ ٢/٤٧٠-٤٧١ ، الحديث (٣٣٨٤) .

(٣) من البسيط ، انظر كتاب وقعة صفين ٢/٣٠٢ ، وشواهد التوضيح ١٥ .
(٤) من البسيط ، انظر ديوانه ١٦٨ ، وشواهد التوضيح ١٥ ، وشرح العمدة ٣٧٤ ، والمعجم المفصل ١/٥٠٧ ، والاستدلال بالأحاديث ١٩ .
و" مِدْرَهُ " : يقال مدره القوم : أي رأسهم والدافع عنهم ، و" نِكْسًا " : أي المقصّر عن غاية النجدة والكرم ، و" التَّبْلُ " : العداوة والحقْد ، والثَّرَّةُ والدَّحْلُ ، انظر الصحاح واللسان مادة (د ر ه ، ن ك س ، ت ب ل) .

(٥) من الطويل ، انظر ديوانه ١٨٣ ، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٤٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢٣٨ ، ٣٥٠ ، والخزانة ٩/٢٧ ، والاستدلال بالأحاديث ١٩ .

(٦) من الرجز ، انظر شواهد التوضيح ١٥ ، والاستدلال بالحديث (١٩) .
و" تَنَهَّمَا " : النهامة : إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الأكل ولا تشبع ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (ن ه م) .
(٧) من البسيط ، لقعن بن أم صاحب الغطفاني ، انظر ديوان الحماسة ٢/١٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٦ ، وشرح أبيات المغني ٨/١٠١ ، والمعجم المفصل ٢/٩٩٨ ، و" رِيَّةً " : أي ظَنَّةٌ وطمَّةٌ ، انظر اللسان مادة (ر ي ب) .

ومثله :

٦٢- إِنْ تَسْتَجِيبُوا أَعْرَابَكُمْ وَإِنْ تَهْتُوا فَعِنْدَنَا لَكُمْ الْإِنجَادُ مَبْدُولٌ^(١)

ومثله :

٦٣- مَتَى تَأْتَهُ الْفَيْتَةُ مُتَكَفَلًا بُنْصِرَةٌ مَدْعُورٌ وَتَرْفِيهِ بِأَيْسٍ^(٢)

ومثله :

٦٤- إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا^(٣)

وتما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا

خَاضِعِينَ^(٤) ؛ فعطف على الجواب الذي هو " نُزِّلَ " " ظَلَّتْ " وهو ماضي اللفظ ، ولا يُعطف على الشيء غالبًا إلا ما يجوز أن يحل محله ، وتقدير حلول " ظَلَّتْ " محل " نُزِّلَ " : " إِنْ نَشَأْ ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لِمَا نُنْزِلُ خَاضِعِينَ " .

ولهذا الاستعمال أيضًا مؤيد من القياس ؛ وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظًا أو تقديرًا ، واللفظي أصل للتقديري ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك ؛ لجواز أن يقع فيه جملة اسمية ، وفعل أمر ، أو دعاء ، أو فعل مقرون بـ " قد " ، أو حرف تنفيس ، أو بـ " لن " أو بـ " ما " النافية ، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا لأصل ؛ لأن المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفه ، وإذا كانا ماضيين خالفا لأصل ، وحسنهما وجود التشاكل ، وإذا كان أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا حصلت الموافقة من وجهه والمخالفة من وجهه ، وتقدم الموافق أولى من تقدم المخالف ؛ لأن المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائبًا ، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له ؛ إذ هو باقٍ على الاستقبال ، والماضي بعده مصروف عما وضع له ؛ إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى على تقدير كونه في الأصل مضارعًا فردته الأداة ماضي اللفظ ولم يتغير معناه وهذا مذهب المبرّد^(٥) ، أو هو ذو تغيير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى فغيرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار ، وإذا كان ذا تغيير فالتأخر أولى به من التقدم ؛

(١) من البسيط ، لم أجده منسوبًا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٦ .

(٢) من الطويل ، لم أجده منسوبًا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٦ .

(٣) من البسيط ، لم أجده منسوبًا ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٦/٣ ، والمقاصد النحوية

بها مش الخزانة ٤٢٨/٤ ، والمعجم المفصل ٣٦/١ .

(٥) المقتضب ٥٠/٢ .

(٤) سورة الشعراء من الآية (٤) .

لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل^(١) .

تقديم :

تقتضي جميع أدوات الشرط جملتين ترتبط إحداهما بالأخرى تُسمى أولاهما شرطاً أو فعل الشرط ، والأخرى جزاءً أو جواب الشرط ، ولا تكون جملة الشرط إلا متصدرةً بفعل متصرفٍ حكمه - بعد الأدوات العاملة منها - الجزم لفظاً أو تقديرًا ، ويكون ماضيًا مجردًا من النفي ومن حرف التحقيق "قد" لفظاً أو حكمًا ، كما يكون مضارعًا مجردًا أو منفيًا بما يجوز دخوله عليه وعلى غيره كـ "لا" ، وبما يختص به كـ "لم" ، وأما الجواب فتصلح كل الجملة لتكون اسميةً أو فعليةً ، طلبيةً أو خبريةً ، شرطيةً وغير شرطيةً ، والأصل في الجواب هو الفعل الماضي المتصرف المجرد من "قد" لفظاً أو تقديرًا ، أو من غيرها ، والمضارع المجرد أو المنفي بـ "لا" أو "لم"^(٢) .

والذي يهمّ هنا كون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا مجردين ، فقد خصّ أكثر النحويين هذه الحالة بالضرورة واستضعفوها ، كما استقبّحوا ورودها في الكلام في حين ذهب غيرهم إلى صحة مجيئها في الاختيار وهو ما نبّه إليه ابن مالك هنا وصحّحه مستدلًا عليه بالحديث الشريف إضافةً إلى القرآن الكريم والشعر ، وزاد على الشواهد السماعية أدلةً من القياس تمهيدًا للتسليم برأيه ، محاولاً إقناع المعارضين من المعاصرين والمتأخرين المتمسكين برأي الجمهور .

وإلى هذا الرأي في جواز هذا الاستعمال مضى في معظم كتبه ، وسيأتي الكلام عن ذلك في موضع لاحق^(٣) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

منع بعض النحاة المتقدمين على ابن مالك ورود هذا الاستعمال في الكلام ، واستضعفه معظمهم ، وخصّه آخرون بالضرورة ، في حين أجاز وقوعه في الشر عدد قليل من النحاة وهم الذين وافق رأي ابن مالك رأيهم .

أما من منع هذا الاستعمال فمنهم :

- ابن بابشاذ :

وقد منع أن يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا ، وصرّح بذلك فقال بعد ذكر مجيء الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا : " .. ولا يجوز عكس هذا الوجه ، لا يكون الأوّل مستقبلًا والثاني ماضيًا ، لا يجوز : " إِنْ تَقُمْ قُمْتُ "^(٤) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٤ .

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢٤٥/١ .

(١) شواهد التوضيح ١٧-١٤ .

(٣) انظر ص ١٨٤-١٨٥ من هذا البحث

ومن استقبح هذا الاستعمال واستضعفه :

- سيويه :

وقد بين أن أحسن الكلام أن يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين ، وأن غير ذلك ضعيف ، ومنه كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً فقال : " .. فإذا قلت : " إِنْ تَفَعَّلَ " فأحسن الكلام أن يكون الجواب : " أَفْعَلُ " ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : " إِنْ فَعَلْتَ " فأحسن الكلام أن تقول : " فَعَلْتُ " ؛ لأنه مثله ، فكما ضعف " فَعَلْتُ " مع " أَفْعَلُ " ، و " أَفْعَلُ " مع " فَعَلْتُ " فَبِحَ " لم أَفْعَلُ " مع " يَفْعَلُ " ؛ لأن لم " أَفْعَلُ " نفي " فَعَلْتُ " ، و " فَبِحَ " لا أَفْعَلُ " مع " فَعَلُ " ؛ لأنها نفي " أَفْعَلُ " (١) .
وبهذا الرأي في استضعاف هذه المسألة تكلم عدد من المتقدمين على ابن مالك ، كالزجاجي ، وابن فضال الجاشعي ، والسهيلي ، وابن الأثير وغيرهم (٢) .

أما من ذكر ضعف هذه المسألة في النثر وجعلها مخصوصة بالشعر فمنهم :

- الحيدرة اليميني :

وقد صرح بجواز هذا الاستعمال وبين أنه مع جوازه ضعيف ، واستشهد له بشاهد شعري فقال :
" .. ويجوز أن يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً مثل : " إِنْ تَقُمُ قُمْتُ " وهو أضعف الكل إلا أنه جائز .
قال الشاعر :

٦٥ - إِنْ تَلِنُ لِنْتُ وَإِنْ تَقْسُ قَسَا قَلْبِي الْقَاسِي وَإِنْ تَقْسُ يَلِنُ " (٣) .

وتحدث آخرون عن إمكان مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ولم يصرحوا بالاستضعاف ولا التخصيص بالضرورة ولا الجواز في الاختيار ، ومن هؤلاء :

- الزمخشري :

وقد ذكر أن الشرط والجواب قد يكونان مضارعين أو العكس ، وقد يكون أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً ، وبين أن حكمهما الجزم إن كان مضارعين ، وكذا إذا تقدم المضارع في الأول .
قال : " .. ولا يخلو الفعلان في باب " إِنْ " أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً ، فإذا كان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً " (٤) .
وعلى هذا كلام بعض المتقدمين على ابن مالك أيضاً كالزبيدي ، والجرجاني ، والجزولي وغيرهم (٥) .

(١) الكتاب ٣/٩١-٩٢ .

(٢) انظر : الجمل ، وشرح عيون الإعراب ٢٨٣ ، ونتائج الفكر ١٤٩ ، والبديع ورقة ١٨٨ (مخطوط) .

(٣) من الرمل ، لم أحده منسوباً إلى معين ، انظر كشف المشكل ٦٠٤/١ .

(٤) كشف المشكل ٦٠٤/١ . (٥) المفصل ٣٢٠ .

(٦) انظر : الواضح ١٠٨ ، والمقتصد ١١٠٢/٢ ، والمقدمة الجزولية ٤٣ .

وأما الذين وافق رأي ابن مالك رأيهم فهم عدد قليل منهم :

- الفراء :

وقد أجاز هذا الاستعمال وصرح بصوابه إلا أنه بين أن أحسن الكلام أن يكون الشرط والجواب مضارعين ، أو ماضيين ، ووضح أن الاستعمالات الأربعة جائزة في الكلام واستدل لما ذكره فقال :
 .. وقوله : ﴿ **إِنْ شَأُنُ نَزَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ** ﴾ ثم قال : ﴿ **فَظَلَّتْ** ﴾ ولم يقل : " فَتَظَلُّ " كما قال : ﴿ **نُزِّلَ** ﴾ وذلك صواب بأن تعطف على مجزوم الجزاء بـ " فَعَلَّ " ؛ لأن الجزاء يصلح في موضع " فَعَلَّ " " يَفْعَلُ " وفي موضع " يَفْعَلُ " " فَعَلَّ " ، ألا ترى أنك تقول : " **إِنْ زُرْتَنِي زُرْتُكَ** ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَزُرُّكَ " والمعنى واحد ؛ فلذلك صلح قوله : ﴿ **فَظَلَّتْ** ﴾ مردودةً على " يَفْعَلُ " وكذلك قوله : ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ** ﴾^(١) ثم قال : ﴿ **وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا** ﴾^(٢) فردَّ " يَفْعَلُ " على " فَعَلَّ " وهو بمنزلة رده " فَظَلَّتْ " على " نُزِّلَ " ، وكذلك جواب الجزاء يلقي " يَفْعَلُ " بـ " فَعَلَّ " و " فَعَلَّ " بـ " يَفْعَلُ " كقولك : " **إِنْ قُمْتَ أَقْمُ وَإِنْ تَقُمْتُ قُمْتُ** " وأحسن الكلام أن يجعل جواب " يَفْعَلُ " بمثلها و " فَعَلَّ " كقولك : " **إِنْ تَجَرَّ تَرَبَّحَ** " أحسن من أن تقول : " **إِنْ تَجَرَّ رَبِحْتَ** " وكذلك " **إِنْ تَجَرَّتْ رَبِحْتَ** " أحسن من أن تقول : " **إِنْ تَجَرَّتْ تَرَبَّحَ** " وهما جائزان ، قال الله تعالى : ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ** ﴾^(٣) فقال : ﴿ **نُوَفِّ** ﴾ وهي جواب لـ " كان " .

وقال الشاعر :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فردَّ الجواب بـ " فَعَلَّ " وقبله " يَفْعَلُ " ^(٣) .

وقريب من كلام الفراء كلام كل من الزجاج ، وابن الأنباري ^(٤) .

أما المبرد فقد بين أن من النحاة من يُجيز هذا الاستعمال في النثر ، ولم يذكر رأيه في ذلك فقال :
 .. وأما " **إِنْ تَأْتِي أَتَيْتَكَ** " فإن بعضهم قد يُجيزه في غير الشعر كما أجازوا " **إِنْ أَتَيْتِي آتَكَ** " ^(٥) .

(٢) سورة هود من الآية (١٥) .

(١) سورة الفرقان من الآية (١٠) .

(٣) معاني القرآن ٢٧٦/٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٨٢/٤ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢١١/٢ .

(٥) المقتضب ٦٩/٢ .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

تعرض هؤلاء أيضاً للحديث عن هذا الاستعمال فجعله بعضهم قبيحاً ، وجعله آخرون خاصاً بالضرورة ، وعدد قليل منهم هم الذين صرحوا بالجواز .

وكان ممن ضعف هذا الوجه من المعاصرين لابن مالك :

- ابن يعيش :

وقد بين أنه لا يحسن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، واستطرد بين سبب هذا القبح فقال :
 " .. ولا يحسن عكس هذا الوجه بأن يكون الأوّل مضارعاً مُعرباً والثاني ماضياً مَبْنِيّاً نحو قولك : " إن تَقُمُ قُمْتُ " وذلك لأمرين :

أحدهما : أن الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأوّل كنت قد أرفقته للعمل غاية الإرهاف فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه ، وهما بمنزلة " زيد قائم ظننتُ ظناً " لأن تأكيد الفعل إرهاف وعناية بالفعل ، والغاؤه إهمال وإطراح ، وذانك معنيان مُتدافعان .
 الثاني : أن " إن " إذا جزمت اقتضت مجزوماً بعدها ؛ لأنها مجزما ما بعدها يظهر أنها تجزم ، وجزمها يتعلّق بفعالين وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم ^(١) .

وأما من جعل هذا الاستعمال غير سائغ إلا في الضرورة فمنهم :

- ابن عصفور :

وقد ذكر في أكثر من موضع أنه لا يجوز تقدّم المضارع على الماضي إلا في الشعر .
 ومن تلك المواضع قوله : " .. ولا يقدّم المستقبل ويؤخّر الماضي إلا ضرورة " ^(٢) .

وبمثل هذا الرأي تكلم ابن القوّاس فبين أن هذا الوجه من الاستعمال قليل لا يكون إلا في الشعر فقال : " .. الرابعة : أن يكون الشرط مستقبلاً والجزاء ماضياً ، وهي قليلة لا تأتي إلا في الشعر ، قال :

٦٦- وَإِنْ تَقَطُّعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنكُمْ مَنَاطَ قِلَائِدٍ ^(٣)

وإنما ضعفت لوجوب عمل الجازم في لفظ الشرط دون الجزاء الذي هو أقعد في الاستقبال ضرورة أنه مسبب ، والمسبب بعد السبب ^(٤) .

أما الذين أجازوا هذا الوجه من الاستعمال وقرروا هذه المسألة تبعاً للمجوزين فهم عدد قليل منهم :

- ابن الناظم :

وقد صرح بعدم تخصيص هذا النوع من الاستعمال بالضرورة الشعرية ، واستدل لذلك بما رواه

(١) شرح المفصل ١٥٧/٨ . (٢) شرح الجمل ١٩٨/٢ ، وانظر ٦١٤/١ ، والمقرب ٢٧٥/١ .

(٣) من الطويل ، لم أحده منسوباً إلى معين ، انظر : شرح ألفية ابن معطي ٣٣١/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٣٣١/١ .

البخاري من أحاديث موافقة لهذا الوجه فقال : " .. وأن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة وليس بصحيح ؛ بدليل ما رواه البخاري من قول النبي - ﷺ - : " مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ " ، ومن قول عائشة - رضي الله عنها - : " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقٌ " (١) .

وقريب من رأي جواز هذه المسألة رأي كل من ابن الحاجب ، والكيشي (٢) .

وأما الشّلويين فقد ذكر أن هذا الاستعمال قليل ، ولم يصرّح بأنه يكون في الضرورة كما فعل ابن القوّاس ومن معه مع أنه استشهد عليه بالشعر .

قال : " .. وإما أن يكون ماضياً ومضارعاً فيجب العمل في المضارع إن تقدّم نحو : " إِنَّ يَقُمُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " إلا أنه يقلّ وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

٦٧ - مَنْ يَكِدُنِي بِسَيْئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٤٣) .

وكرر هذا الكلام أيضاً في شرح المقدمة الجزولية (٥) .

المسألة عند المتأخّرين عن ابن مالك :

وقد تحدّث معظم هؤلاء عن هذه المسألة فجعلها بعضهم خاصّة بالضرورة وأجاز آخرون المسألة مُستشهِدين لها بالشعر ، والحديث الشريف تبعاً لابن مالك .

فممن جعل هذا الوجه من الاستعمال خاصّاً بالضرورة :

- أبو حيان :

وقد بيّن أن هذا الاستعمال لا يجوز إلا في الشعر ، وذكر أن الفراء أجازه في النثر وتبعه ابن مالك ، وأن سيبويه استقبّحه .

قال : " .. والتاسع : أن يكون الأوّل مضارعاً والثاني ماضياً نحو : " إِنَّ تَقُمُ قُمْتُ " و " إِنَّ تَقُمُ لَمْ أَقُمْ " ولا يجوز ذلك إلا في الشعر ، وأجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ، واستنتج من كلام سيبويه ضَعْفَهُ وَقَبْحَهُ " (٦) .

أمّا من تكلموا عن المسألة واستدلّوا عليها بما استدلّ به ابن مالك من الحديث الشريف فمنهم :

(١) انظر : الكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٤١٨ ، وشرح الوافية ٣٥٢ ، والإرشاد ٤٦٣ .

(٢) شرح الألفية ٣٦٩-٣٧٠ .

(٣) من الخفيف ، لأبي زبيد الطائي ، انظر : شعره ٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٥/٣ ، والخزانة ٧٦/٩ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤٢٧/٤ .

و " الشّجَا " : ما اعترض في حلق الإنسان والدّابة من عظم أو عود أو غيرها ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (ش ج و) .

(٤) التوطئة ١٤٦ . (٥) شرح المقدمة الجزولية ٥١٨/٢-٥١٩ .

(٦) الارتشاف ٥٦٣/٢ .

- ابن عقيل :

وقد بين أن هذا الاستعمال قليل ، واستشهد عليه بالشعر ، ثم عقب بالحديث الشريف فقال :
" .. والرابع : أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل ، ومنه قوله :

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّحَايَيْنِ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله - رحمته - : " مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " ^(١) .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كابن هشام - حيث ذكر في المغني اختصاص هذه المسألة بالضرورة ^(٢) ، ثم بين جوازه في موضع آخر ^(٣) ، والأشثوني حيث صرح بجواز هذا الاستعمال ^(٤) .

أما ابن جماعة فقد ذكر المسألة ولم يتحدث عن صحتها في الشعر أو النثر ، ولم يذكر استضعافها في الاستعمال وإنما بين أن حكم الشرط والجواب الجزم إذا كانا مضارعين ، وكذا إذا كان الأول مضارعاً ومثلاً لذلك ^(٥) .

وأما المُرَادِي والشيخ خالد الأزهري فقد ذكرا مذاهب النحاة في هذا الاستعمال ، وذكرا الحديث الشريف الذي استدلل به ابن مالك ^(٦) .

ويمكن أن يجعل الأزهري موافقاً لابن هشام في رأيه حيث هو يشرح كلامه ولم يعارضه .

وأما المالقي والسلسلي والمكودي والسُّيُوطِي فقد ذكروا هذا الاستعمال مع إشارة بعضهم إلى قتلته ، وسكوت بعضهم الآخر ، واستشهدوا عليه بالشعر ^(٧) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

كرّر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة ^(٨) واستشهد عليها بالحديثين الواردين في المسألة وبقول الشاعر :

٦٨- أَيْ لَكَ كَسْبُ الْحَمْدِ رَأْيٌ مُقَصَّرٌ وَنَفْسٌ أَضَاقَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ بِأَعْيَا
إِذَا هِيَ حَتَّتْهُ عَلَى الْخَيْرِ مَرَّةً عَصَاهَا وَإِنْ تَأْمُرُ بِسُوءٍ أَطَاعَهَا ^(٩)

وقول أعشى قيس :

(٢) المغني ٢/٦٩٢ - ٦٩٣ .

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣١٦ .

(٤) شرح الأشثوني مع حاشية الصبان ٤/٢٤-٢٥ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٠٦ .

(٦) انظر : توضيح المقاصد ٤/٢٤٥ ، والتصريح ٢/٢٤٩ .

(٥) شرح الكافية ٣٨٨ .

(٧) انظر : رصف المياني ١٠٥ ، وشفاء العليل ٣/٩٦٦ ، وشرح الألفية للمكودي ٢٥٩ ، والفرائد الجديدة ٢/٦٠٦ .

(٨) شرح العمدة ٣٧٠-٣٧٢ .

(٩) من الطويل ، نُسب إلى عبد الرحمن بن حسان وإلى ابنه سعيد - رحمته - انظر : شعر عبد الرحمن بن حسان ٣٢ ، والبيان والبيان

٣/١٨٧ ، وأمالى القالي ٢/٢٢٢ ، والأغاني ٨/٢٧١ ، والحامسة البصرية ٢/٢٦٦ ، وشرح العمدة ٣٧٣ ، والمعجم المفصل ١/٤٩٤ .

وَمَا يُرِيدُ مِنْ جَمِيعِ بَعْدُ فَرْقَهُ وَمَا يُرِيدُ بَعْدُ مِنْ ذِي فُرْقَةٍ جَمَعًا

وكرر ذكر المسألة أيضاً في شرح الكافية الشافية^(١)، واستشهد بالأول من الحديثين الواردين في

المسألة، كما استشهد بقول الشاعر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقول الآخر:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر:

إِنْ تَصْرُمُونَآ وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُّوآ مَلَأْتُمْ أَنفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرهَابًا

وبين أن قائل: " كُنْتُ مِنْهُ " قادر على أن يقول: " أَكُ مِنْهُ " وأن قائل: " إِنْ يَسْمَعُوا " قادر على أن

يقول: " إِنْ سَمِعُوا " وأن قائل: " وَصَلْنَاكُمْ " قادر على أن يقول: " نُؤَاصِلُكُمْ " وعليه فلا ضرورة

في الأبيات عنده لإمكان التغيير وسهولة تعاطيه، وهذا بناءً على رأيه في الضرورة.

وحيث لم يكمل ابن مالك شرح التسهيل لم يرد له كلام عن المسألة فيه وإنما نقل ابنه بدر الدين -

عند إكماله شرح التسهيل - كلامه من شرح الكافية الشافية^(٢)، ولم يذكر ابن مالك ولا ابنه القياس

في هذه الكتب كما فعل هنا في المسألة.

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيِي :

لقد ضَعَّفَ جمهور النحاة هذا النوع من الاستعمال وهو مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في غير

ضرورة فجعلوه سائغاً في الضرورة أما في النثر فهو ضعيف لا يحسن، مع أن شواهد النثرية متغافرة وخصوصاً

الحديث الشريف وهو ما لم يعتمدوا عليه كثيراً في الاستشهاد.

على أن المجوزين لهذا الاستعمال في النثر من المتقدمين على ابن مالك والمعاصرين له والمتأخرين عنه لم

يروا فيه ما ذكره الجمهور، حيث انتصروا لمذهبهم بوروده في القرآن الكريم وإن كان في موضع وحيد؛

إذ القرآن كلام الله - سبحانه وتعالى - وقد نزل على أفصح اللغات بلسان عربي مبين وكلُّ يشهد

بذلك، إضافةً إلى ورود هذا الاستعمال في الحديث الشريف.

ومن أجل وروده في النثر لم يستطع معظم النحاة الحكم بمنعه إلا ابن أبشاذ كما تقدم^(٣) وإنما

حكّموا بضَعْفِهِ وعدم حُسْنِهِ، ولو أنهم اعتمدوا كثيراً في الاستشهاد على شواهد السماع ومنها الحديث

الشريف فاستقرّوه لسلكوا مسلك المجوزين دون تضييع مع أن بعض المجوزين لهذا الاستعمال كالقرّاء

مثلاً لم يعتمد على الحديث الشريف في إثباته وإنما اعتمد على شاهد من القرآن الكريم^(٤).

(٢) شرح التسهيل ٩١/٤.

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣-١٥٨٨.

(٤) انظر ص ١٨١ من هذا البحث.

(٣) انظر ص ١٧٩-١٨٠ من هذا البحث.

وكما علّل بعض مُضعّفي هذا الوجه من الاستعمال لرأيهم كابن يعين في كلامه السابق^(١) كذلك علّل ابن مالك لتصحيح هذه المسألة وأيد ذلك بالقياس ، فذكر أن تقلّم المضارع وتأخير الماضي تقلّم للموافق وتأخير للمخالف وذلك أولى ؛ لأن المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائباً ؛ إذ كَوْن الشرط والجواب مضارعين موافقاً للأصل ؛ لأن المراد الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه واضحة جليّة موافقة للوضع .

ولم يضعّف النحاة كَوْن الشرط ماضياً والجواب مضارعاً وهو دون هذا في المرتبة ، فهم بهذا الصنيع قد ضعّفوا الأولى وأجازوا الذي دونه ، وتقلّم الراجح أولى من تقلّم المرّجوح .

وعلى هذا الطريقة من الحجج القياسية مضى ابن مالك مُؤيداً رأيه في تأكيد صحّة هذا الاستعمال . ومعظم الشواهد التي ذكرها النحاة دليلاً على كَوْن هذا التركيب إنما يكثر في الضرورة جعل ابن مالك صنيع الشاعر فيها اختياراً منه بحيث إنه كان بإمكانه أن يغيّر التركيب فيأتي بمضارع في الشرط وبمضارع في الجواب دون أن ينال المعنى أو وزن البيت شيء من الاختلال ، وهذا احتمال والدليل لأدنى احتمال يسقط الاستدلال به .

وأعتقد أن فيما ذكره ابن مالك في هذه المسألة ما يُقنع بصحّة هذا الاستعمال إضافةً إلى أنه رأي عدد من النحاة ممن تقدّموا عليه أو عاصروه أكدوه واستشهدوا له .

ومن أجل سداد رأي ابن مالك هذا تبعه فيه معظم المتأخّرين عنه ؛ ولذا يذكرونه عند إيراد هذه المسألة ويستدلّون بالحديث الشريف كما فعل هو ، وكأنه هو صاحب الرأي الأوّل حيث استطاع أن يُثبت صحّة هذا الاستعمال ويؤكّده عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف ، وهو ما لم يفعله المضعّفون والذين خصّوا هذا الاستعمال بالضرورة ، وكلّ الذي تقدّم يجعلني أميل إلى رأي المجوزين .

(١) انظر ص ١٨٢ من هذا البحث .

المسألة الثانية : تنازع فعلي فاعلين متباينين مفعولاً واحداً

قال ابن مالك في المسألة : " .. ومنها قول أبي شريح الخزاعي : " سَمِعْتُ أُذُنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَكَلَّمَ " (١) .

قلت : في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً وإيثار الثاني بالعمل ، أعني : " أَبْصَرْتُ " ؛ لأنه لو كان العمل لـ " سَمِعْتُ " لكان التقدير : " سَمِعْتُ أُذُنَايَ النَّبِيِّ ﷺ - وكان يلزم - على مراعاة الفصاحة - أن يقال : " وَأَبْصَرْتُهُ " ، فإذا أُخِّرَ المنصوب وهو مقدّم في النيّة بقيت الهاء متصلةً بـ " أَبْصَرْتُ " ولم يَجْزُ حذفها ؛ لأن حذفها يُوهم غير المقصود ، فإن سمع الحذف مع العلم بأن العمل للأول حُكِمَ بفتحها وعُدّ من الضرورات .

ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني في قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (٢) ، وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين ؛ فيستفاد من : " سَمِعْتُ أُذُنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ ﷺ " جواز " أَطْعَمَ زَيْدٌ وَسَقَى مُحَمَّدٌ جَعْفَرًا " .

وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع ، ونظيره قول الشاعر :

٦٩- أَضْنَتْ سَعَادٌ وَأَضْنَتْ زَيْبٌ عُمَرَا وَلَمْ يَنْلُ مِنْهُمَا عَيْنًا وَلَا أَثَرًا " (٣)

تقديم :

من الأبواب النحويّة باب التنازع ، والمراد به : طلبُ عاملين معمولاً واحداً بالعمل ، والبصريّون يرون أن الأولى بالعمل هو العامل الثاني ؛ لقربه من المعمول ، ويُعملون البعيد عنه في ضميره ، وعلى عكسهم الكوفيون .

وهذان العاملان قد يكونان اسمين يعملان عمل الفعل ، أو فعلين ، أو اسمًا وفعلًا ، فإذا كانا فعلين فقد يطلبان المعمول على الفاعليّة ، أو على المفعوليّة ، وحين يطلبانه على المفعوليّة فقد يكون الفاعل فيهما واحداً وقد يكون مُتبايِنًا ، وكونه واحداً أكثر وروداً في الكلام ، أما ورود فاعليهما متباينين فهو استعمال نادر لا يعرفه كثير من النحويين وهو ما نَبّه إليه ابن مالك في هذه المسألة مصححاً إياه .

وإعمال ثاني العاملين المتنازعين كثير في الاستعمال وقد تضمّنه القرآن الكريم ، وقد وردّ في موضع منه

(١) أخرجه البخاري في : (٧٨) كتاب الأدب : (٣١) باب : " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ " ١٠٤/٤ ، الحديث

(٦٠١٩) ، والرواية فيه : " سَمِعْتُ أُذُنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ " .

(٢) سورة الكهف من الآية (٦٩) .

(٣) من البسيط ، ولم أحده منسوباً إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٢١ .

(٤) شواهد التوضيح ١٢٠ - ١٢١ .

دون إظهار إعمال العامل الأول في ضمير المتنازع عليه ، وتقديره في الآية المذكورة في المسألة :
 " أَتُونِي أفرِغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا " ؛ لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله ؛ فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على
 العامل الثاني ، ولو كان في اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المفعول على الأجود نحو : ﴿ أَتُونِي أفرِغُ
 عَلَيْهِ ﴾ ، وإذا نُوي ذلك كان إبراز الضمير أولى ؛ لأن الحاجة أدعى ^(١) .

ثم إن الضمير الذي يعمل فيه المهمل من العاملين المتنازعين إذا كان عُمدة كالفاعل مثلاً فالأولى إبرازه
 في الكلام نحو : " قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ " ، و " قَامُوا وَقَعَدَا إِخْوَتُكَ " ، ويستتر في الفعل إن كان للمفرد ،
 وأوجب آخرون إبرازه إن كان ضمير مثني أو جمع كما تقدم .
 أما إذا كان فَضْلاً كالمفعول مثلاً فإنه يجوز ذكره وحذفه إلا إن كان ذكره في الكلام يؤدي إلى
 إضمار قبل إظهار فإنه لا يُذكر كما في الآية الواردة على جعل الإعمال للثاني ^(٢) .

لقد استشهد ابن مالك على المسألة بالحديث الشريف وأجاز القياس على الاستعمال الوارد فيه ومثل
 كذلك بعبارة ، كما استدلل بالقرآن الكريم أيضاً وأوضح أن أكثر النحاة لا يعرفون هذا الاستعمال ،
 واستشهد عليه بالشعر ، ولم يكرّر ذكر هذه المسألة في كتبه الأخرى - التي وقفت عليها - وإنما ذكر
 بعض الشواهد التي تصلح أن تكون جارية على هذه المسألة ، وسأذكر هذا في موضع لاحق ^(٣)
 المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم أجد في كتب المتقدمين على ابن مالك التي وقفت عليها تصريحاً كتصريح ابن مالك في بيان هذا
 النوع من الاستعمال ، فمعظم هؤلاء إنما يذكرون مذهب البصريين والكوفيين في إعمال أحد العاملين
 المتنازعين ، ويستدل أكثرهم لتنازع الفعلين بقول الله تعالى : ﴿ أَتُونِي أفرِغُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ دون إشارة إلى
 أن فاعلي الفعلين متباينان .

فممن تحدّث عما يصلح أن يكون شاهداً على هذا الاستعمال ولم يُشير أو يبيّن إلى هذا المسألة في
 كلامه :

١ - الفارسي :

وقد بين أنه ورد في القرآن الكريم ما يدل على إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين ، واستشهد بالآية
 التي ذكرها ابن مالك في المسألة ، وبين الفارسي التقدير في الآية لو كانت على إعمال الأول فقال :
 " .. وجاء في القرآن بإعمال الثاني من الفعلين في قوله - عجل - : ﴿ أَتُونِي أفرِغُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ولو أعمل

(٢) التصريح ٣١٦/١ ، والكواكب الدرّية ٦١٤/٢ ، ٦١٦-٦١٨ .

(١) انظر شرح التسهيل ١٦٧/٢ - ١٦٨ .

(٣) انظر ص ١٩٣ من هذا البحث .

الأول لقال : " أَتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا " ، أي : " أَتُونِي قَطْرًا أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ " ، وكذلك : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾^(١) على إعمال الثاني " (٢) .

فلم ينبه إلى أن فاعلي الفعلين المتنازعين متباينان .

٢- ابن الأثير :

وقد بين أنه مما ورد من الشواهد مؤيداً مذهب البصريين في إعمال الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ وردد كلام الفارسي في هذه الآية فقال : " .. ومما جاء على قول البصري : قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ فلو أعمل الأول لقال : " أَتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ قَطْرًا " أي : " أَتُونِي قَطْرًا أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ " (٣) .

وإلى عدم التنبيه إلى كون فاعلي الفعلين في الآية متباينين مضى أكثر المتقدمين على ابن مالك كالشَّتْرَبِيِّ ، وابن الأنباري ، والحيدرة اليميني ، وأبو البقاء العكبري ، وابن معطي وغيرهم^(٤) . وأفاض بعض النحاة المتقدمين على ابن مالك كابن الأنباري في إعراب الآية الواردة في المسألة مبيِّناً أن فاعلي الفعلين المتباينين قد تنازعا مفعولاً واحداً ، فقد أعرب ابن الأنباري الآية المذكورة في المسألة وبين أن " قَطْرًا " منصوب بـ " أُفْرِغُ " على رأي البصريين في إعمال الثاني ، وذكر أن الكوفيين ينصبونه بـ " أَتُونِي " على أن الهاء حذف من " أُفْرِغُهُ " في تقديرهم ، كما يمكن أن يقدر " قَطْرًا " آخر منصوباً بـ " أَتُونِي " على رأي البصريين وبين الفرق بين رأي البصريين والكوفيين فقال : " .. " قَطْرًا " منصوب بـ " أُفْرِغُ " عند البصريين لا بـ " أَتُونِي " ؛ لأن " أُفْرِغُ " أقرب من " أَتُونِي " فكان أولى ؛ لأن القرب له أثر في قوة العمل ، ولهذا أعملوا الأقرب في " حَشَّتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرُ زَيْدٍ " ، ولأنه لو كان منصوباً بـ " أَتُونِي " لكان يقول : " أَتُونِي أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ " ؛ لأن التقدير فيه : " أَتُونِي قَطْرًا أُفْرِغُهُ عَلَيْهِ " .

وذهب الكوفيون إلى أن العامل " أَتُونِي " ، ويجوز أن تقدر حذف الهاء من " أُفْرِغُهُ " إذا نصب بـ " أَتُونِي " ، كما يجوز أن يقدر " قَطْرًا " إذا نصب بـ " أُفْرِغُ " ، ولأنه لا فرق بينهما والفرق بينهما

(١) سورة الحاقة من الآية (١٩) . (٢) الإيضاح ١٠٣ والمسائل البصريّات ٩٢٠/٢ .

(٣) البديع في علم العربية ورقة ٤٧ (مخطوط) .

(٤) انظر : تليح الألباب ١٨٠-١٨١ ، والإنصاف ٨٧/١ ، وكشف المشكل ١٢٨/٢ ، ومن " الأمالي العكبرية " ٤٠ ، والمسائل

الخلافة ١٢٣ ، والفصول الخمسون ٢٢٨ .

ظاهر ؛ لأنك إذا نصبته بـ " أَتُونِي " فصلتَ بجملةٍ بينه وبين " قَطْرًا " وقَدَّرتَ لـ " أَفْرِغُ " مفعولاً فارتكبتَ في ذلكَ ضَرِيحَينِ من المجاز ، وإذا لم تُقَدِّرَ في " أَفْرِغُ " مفعولاً ونصبتَ " قَطْرًا " به وقَدَّرتَ لـ " أَتُونِي " مفعولاً تركتَ ضَرِيحَينِ من المجاز ، وإنما ارتكبتَ ضَرِيحاً واحداً فبانَ الفرقُ ^(١) .
ولم يَصْرِفِ ابنُ الأَبناري اهتمامه إلى ذِكرِ تَبَايُنِ الفاعِلينِ في الفِعلينِ المتنازِعِينَ وإنما قَدَّرَ كَوْنُ " قَطْرًا " صالحاً لأن يكون مفعولاً لأحدِ الفِعلينِ مع وضوحِ عدمِ إعمالِ المهملِ منهما في ضميرِ المفعولِ المتنازِعِ عليه .

وعليه فكلامه محتملٌ لأن يكون تلميحاً إلى هذه المسألة وإن احتاج إلى قَدْرٍ من التحليل .
كما أُنِي وجدتُ في شرحِ التَّبيانِ على ديوانِ المَتَنَّبِيِّ لأبي البقاءِ العُكْبَرِيِّ يَبَيِّنُ للمتَنَّبِيِّ فيه مثالَ على تنازعِ فِعلينِ متبايَينِ مفعولاً واحداً إلا أن أحدهما أُعْمِلَ في ضميرِ ذلكِ المفعولِ ، والبيتُ هو :
قولِ المتَنَّبِيِّ :

٧٠- وَصَفْتَ لَنَا وَلَمْ نَرَهُ سِلَاحًا كَأَنَّكَ وَأَصِفْ وَقْتَ النَّزَالِ ^(٢)

وعَلَّقَ عليه العُكْبَرِيُّ فقال : " .. المعنى " يقول : " وَصَفْتَ لَنَا سِلَاحًا لَمْ نَرَهُ - لأنه رُفِعَ قَبْلَ دخوله عليه - فكأنك وَصَفْتَ الحربَ بوصفه وأخبرتَ عنه بِذِكره " ؛ لأن مثل ذلكِ الموصوفِ لا يُعَدُّ إلا للنزالِ ، ولا يُخْتَبَرُ إلا في القتالِ ؛ لأنه إذا وصفَ السيفَ وبريقها كأنه وصفَ القتالَ ، ونصبَ " سِلَاحًا " على إعمالِ الفِعلِ الأوَّلِ على مذهبه في إعمالِ الفِعلِ الأوَّلِ ^(٣) .

والعُكْبَرِيُّ وإن لم يَبَيِّنْهُ إلى كَوْنِ الفاعِلِ في الفِعلينِ المتنازِعِينَ متبايَيناً إلا أنه لو تناولَ الحديثَ عن الفِعلينِ والفاعلِ فيهما لأوضحَ أنه متبايَينَ غيرَ أن إعمالَ أحدِ الفِعلينِ في ضميرِ المفعولِ قد يُعِيدُ هذا البيتَ وتعليقِ العُكْبَرِيِّ عن المسألةِ .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم يصرِّحِ النحاةُ المعاصرونَ لابنِ مالكٍ أيضاً أو يَبَيِّنُوا إلى هذا الاستعمالِ الواردِ في المسألةِ وإنما تحدَّثوا عن الآيةِ الواردةِ في المسألةِ على أنها دليلٌ يقوِّي رأيَ البصريينِ في إعمالِ الثاني من العاملينِ المتنازِعِينَ ، ومن هؤلاءِ النحاةُ :

١- ابنُ عَصْفُورٍ :

وقد بيَّنَ مذهبَ البصريينِ في إعمالِ الثاني من العاملينِ المتنازِعِينَ ، وذكرَ أنه ورَدَ في القرآنِ الكريمِ ، واستدلَّ به ثم بيَّنَ أن الاختيارَ إعمالِ الثاني ، وأنه يجوزُ أيضاً إعمالِ الأوَّلِ فقال في بابِ التنازعِ : " .. فما يُوَدِّي في بعضِ المسائلِ إلى ما يجوزُ في قليلٍ من كلامِ العربِ أولى مما يُوَدِّي في جميعِ المسائلِ إلى ما لا

(٢) ديوان المتنبى ٣٤٢ .

(١) البيان في إعراب غريب القرآن ١١٦/٢-١١٧ .

(٣) شرح التبيان على ديوان المتنبى ٧٦/٢-٧٧ .

يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب ، وأيضاً فإن السَّماع إنما وردَ بإعمال الثاني وعليه نَزَلَ القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ فـ " قِطْرًا " منصوب بـ " أفرغ " فلو كان منصوباً بـ " آتوني " لكان : " أفرغهُ عَلَيْهِ " ، فثبت بما ذكرنا أن الاختيار إعمال الثاني وأن إعمال الأول جائز^(١) .

وكلام ابن عصفور يوضح أن " قِطْرًا " يمكن أن يكون مفعولاً للعاملين ، وأعتقد أن ابن عصفور لا يخفي عليه - والله أعلم - كَوْن الفاعل في الفعل متبايناً إلا أنه لم يصرح بذلك فكلامه قريب من كلام ابن الأنباري المتقدم^(٢) ، وما قيل هناك يمكن أن يقال هنا .

٢- الرضوي :

وقد أوضح هو أيضاً أن المختار إعمال العامل الثاني ، وأن في القرآن الكريم دليلاً عليه ، كما بين أنه لو لم تكن الآية على إعمال الثاني لكان في القرآن الكريم - وهو أفصح الكلام - غير المختار : .. وقوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ دليل للبصرية على أن المختار إعمال الثاني وإلا كان أفصح الكلام - أي : القرآن - على غير المختار ، أي : على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول^(٣) .

وعلى ذكر الآية السابقة دليلاً على مذهب البصريين في إعمال الثاني مضى بعض المعاصرين لابن مالك كابن فلاح حيث استدلل بالآية وبآيات أخرى منها ما يمكن أن يكون شاهداً للمسألة فقال : .. وقوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ و ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ و ﴿ يَسْمَعُونَ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَكُنِ لَهُمْ لُبٌّ فِي الْكَلَامِ ﴾^(٤) ، و ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنُ يْبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾^(٥) فإنه لو أعمل الأول لكان الأحسن الإتيان بالضمير وأن يقال : " أفرغهُ ، وأقوؤهُ ، ويفتتكم فيها في الكلالة ، وكما ظننتموه " ^(٦) .

فقول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنُ يْبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ يصلح أن يكون شاهداً على المسألة كما كان قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ شاهداً عليها لأن فاعل الفعلين المتنازعين في الآيتين مُتباين والمتنازع عليه هو المفعول إلا أن ابن فلاح لم ينبه إلى هذا الاستعمال في كلامه .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

لم أجد في النحاة المتأخرين عن ابن مالك أيضاً من نبه إلى هذا الاستعمال وإنما يذكرون الآية الواردة

(٢) انظر ص ١٨٩ من هذا البحث .

(٤) سورة النساء من الآية (١٧٦) .

(٦) شرح الكافية لابن فلاح ورقة ٤٥ (مخطوط) .

(١) شرح الجمل ١/٦١٥ .

(٣) شرح الكافية ١/٨١ .

(٥) سورة الجن الآية (٧) .

في المسألة على أنها شاهد لتنازع الفعلين معمولاً واحداً دون الإشارة إلى أن الفاعل فيهما متبليين ،
ومن هؤلاء :

١- ابن هشام :

وقد ذكر أن مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي أَفْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ وبين أن كلاً
من " أَتُونِي " و " أَفْرِعْ " طالب لـ " قِطْرًا " على المفعولية ، ولم يبين تباين الفاعل في الفعلين فقال :
.. ومثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : ﴿ أَتُونِي أَفْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ؛ وذلك لأن " أَتُونِي "
فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و " أَفْرِعْ " فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما
" قِطْرًا " وكل منهما طالب له ^(١) ، ولم يبين أن الفاعل في الفعلين متباين .

وذكر في موضع آخر الآية ممثلاً بها على تنازع الفعلين ، ولم يزد على ذلك حيث قال : .. مثال
الفعلين : ﴿ أَتُونِي أَفْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ^(٢) .

٢- الشيخ خالد الأزهري :

وقد ذكر شارحاً قول ابن هشام المتقدم : .. ومثال الفعلين : ﴿ أَتُونِي أَفْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ " أن ابن
هشام اقتصر في تمثله على كون المتنازع عليه منصوباً ، وأعرب الآية مبيناً أن كلاً من الفعلين يطلب
" قِطْرًا " بالعمل ، وأن الثاني هو العامل فيه ، والأول عامل في ضميره ثم حذف الضمير لكونه فضلةً .
قال الشيخ خالد الأزهري : .. والموضح ^(٣) اقتصر في الأنواع الثلاثة ^(٤) على طلب المنصوب فقال :
.. مثال الفعلين : ﴿ أَتُونِي أَفْرِعْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ " ، ف " أَتُونِي " يطلب " قِطْرًا " على أنه مفعول ثانٍ
له ، و " أَفْرِعْ " يطلبه على أنه مفعول ، وأعمل الثاني ، وهو : " أَفْرِعْ " في " قِطْرًا " ، وأعمل
" أَتُونِي " في ضميره وحذفه لأنه فضلة ، والأصل : " أَتُونِيهِ " ، ولو أعمل الأول ل قيل : " أَفْرِعْهُ " ^(٥) ،
ولم يشير الأزهري إلى كون الفاعل في الفعلين المتنازعين متبايناً .

وإلى الاستدلال بالآية الواردة في المسألة على تنازع الفعلين وإعمال الثاني منهما دون التبيه إلى ما
ورد في المسألة من استعمال مضي كل من السلسلي ، وابن عقيل ، والشاطبي ، والمكودي ، والسُّيوطي ،

(٢) أوضح المسالك ١٨٩/٢ .

(١) شرح قطر الندى ٢٧٥ .

(٣) يقصد ابن هشام الأنصاري .

(٤) هي : تنازع الفعلين ، وتنازع الاسمين ، تنازع فعل متصرفٍ واسم يشبهه ، انظر أوضح المسالك ١٨٦/٢ .

(٥) التصريح ٣١٦/١ .

والطَّيِّبُ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرِهِمْ^(١) .

وأورد العيني في "عمدة القاري" الحديث المذكور في المسألة ولكنه لم يتحدث عن هذا الاستعمال^(٢) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

استشهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية^(٣) وفي شرح التسهيل^(٤) - بالآية المذكورة في المسألة - على أنها دليل على تنازع الفعلين ، ولم ينبه إلى كون الفاعلين فيهما متباينين وإلى أن المتنازع عليه هو المفعول .

واستدل في شرح التسهيل أيضاً على تنازع الفعلين بقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ

يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ ولم يفصل الكلام في الآية مع إمكان جعلها شاهداً للمسألة .

ما يرجح في المسألة من رأي :

لقد تبين من دراسة هذه المسألة أن الاستعمال الوارد فيها لم يتحدث عنه النحاة الذين استطعت الوصول إلى آرائهم لا المتقدمون على ابن مالك ولا المعاصرون له ولا المتأخرون عنه مع ما يمكن فهمه من الإشارة إلى هذه المسألة في كلام بعضهم كابن الأنباري^(٥) ، وتبين صدق تعبير ابن مالك بعدم ذكر أكثر النحويين هذا الاستعمال مع وروده في كتاب الله تعالى ، والحديث الشريف الذي لم يعولوا عليه كثيراً في الاستشهاد .

وعلى هذا تكون الأكثرية التي ذكرها ابن مالك تنبيهاً إلى أن قلة من النحاة المتقدمين عليه أو المعاصرين له ذكروا هذه المسألة ممن لم أهد إلى آرائهم ، أو أن ابن مالك هو أول من نبه إلى هذا الاستعمال ، وإنما كان ذكر الأكثرية احترازاً منه فيما لو وجد من النحاة قبله من بين هذا الاستعمال . والمسألة في الحقيقة تحتاج إلى دقة في التفكير ؛ إذ إن لها شاهداً في القرآن الكريم ومع ذلك لم ينبه إليها أحد من النحاة المذكورين في المسألة .

وإني بعد هذا كله أرجح رأي ابن مالك في جواز هذا الاستعمال الوارد في الحديث الشريف ، وجواز القياس عليه خصوصاً أن فيه اختصاراً في اللفظ لأداء المعنى المقصود - والبلاغة الإيجاز - إذ لو أردنا أن نعبر بغير هذا الاستعمال الوارد في المسألة عن المعنى نفسه لأدّى ذلك إلى الإطناب وإطالة اللفظ لنصل في آخر الأمر إلى المعنى الذي أدّى إليه هذا الاستعمال .

(١) انظر : شفاء العليل ١/٤٤٥ ، والمساعد ١/٤٤٩ ، والمقاصد الشافية ١/١٧٠ ، وشرح الألفية للمكودي ١٠١ ، والهمع ٣/٩٦ -

٩٧ ، والفرائد الجديدة ٢/٦٩٩ ، واللاحي الكمينية ٣٠٧-٣٠٨ .

(٢) عمدة القاري ١١/٢٢/١١١ . (٣) شرح الكافية الشافية ٢/٦٤١ .

(٤) شرح التسهيل ٢/١٦٧ . (٥) انظر ص ١٨٩ من هذا البحث .

المسألة الثالثة : إجراء " عَدَّ " مجرى " ظَنَّ " معنًى وعملاً

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول بعض الصحابة - ﷺ - : " جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ - فَقَالَ : " مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ ؟ قَالَ : مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ " (١) .

قلت : في هذا الحديث شاهد على أن " عَدَّ " قد توافق " ظَنَّ " في المعنى والعمل ؛ فـ " ما " من قوله : " مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ " استفهامية في موضع نصب مفعول ثانٍ ، و " أَهْلَ بَدْرٍ " مفعول أول ، وقَدَّم المفعول الثاني ؛ لأنه مُسْتَفْهَم به والاستفهام له صدر الكلام .

وإجراء " عَدَّ " مجرى " ظَنَّ " معنًى وعملاً مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير في كلام العرب ، ومن شواهد قول الشاعر :

٧١- فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ (٢)

ومثله :

٧٢- لَا تَعُدُّ الْمَرْءَ خِلاَّ قَبْلَ تَجْرِبَةٍ فَرُبَّ ذِي مَلْتٍ فِي قَلْبِهِ إِحْنٌ (٣)

ومثله :

٧٣- لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مِنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ (٤،٥)

تقديم :

تقدّم في مسألة استعمال " حَوَّلَ " مثل " صَيَّرَ " (٦) أن النحاة ذكروا في باب " ظَنَّ " أفعالاً تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فهي مثل " ظَنَّ " في العمل ، وكان من بين تلك الأفعال : " عَدَّ " التي لا تدلّ على الحساب وقد أثبتتها الكوفيون وعدد من النحاة غير الكوفيين (٧) ، أما جمهور البصريين فلم يرد في كلامهم ما يدلّ على ثبوتهما لا صراحةً ولا ضمناً حيث غفلوا عن ذكرها وهذا هو الذي نبّه إليه ابن مالك في هذه المسألة فصحّ ثبوت هذا الاستعمال وأيد مذهب الكوفيين وأقلّ البصريين واختاره ، كما

(١) أخرجه البخاري في (٦٤) كتاب المغازي : (١١) باب شهود الملائكة بدمراً ١٧/٣ ، الحديث (٣٩٩٢) ، ومسند الإمام أحمد ٤٦٥/٣ ، وابن ماجه ٥٦١-٥٧ ، الحديث (١٦٠) والمسند الجامع ٤١٠/٥ .

(٢) من الطويل ، للنعمان بن بشير ﷺ ، انظر: ديوانه ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٣١ ، والخزانة ٧٥/٣ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٣٩١/٢ .

(٣) من البسيط ، ولم أحده معزواً إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٢٢ .

والمُلَقَّ : الوُدّ واللفظ الشديد ، انظر اللسان مادة (م ل ق) .

(٤) من الخفيف ، لأبي داود جارية بن الحجاج ، انظر الديوان ٣٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٤١ ، والخزانة ١٢٥/٨ ، ٥٩٢-٥٩٠/٩ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٣٩١/٢ .

(٥) شواهد التوضيح ١٢١-١٢٢ . (٦) انظر ص ٧٤ من هذا البحث .

(٧) انظر : إعراب الحديث للعكبري ١٨١ ، والمهمع ٤٧٦/١ ، وانظر آراء النحاة المذكورين في المسألة .

يَبِينُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحَاةِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَتَّبِعُوا إِلَى جَوَازِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ وَصَحَّتَهُ ، وَاسْتَشْهَدَ بِأَيَّاتٍ شَعْرِيَّةٍ إِلَى جَانِبِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ؛ لِيَبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ فِي كَلَامِ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ .

وَمَضَى إِلَى صِحَّةِ جَوَازِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَعْظَمِ كِتَابِهِ ، وَاسْتَدَلَّ بِبَعْضِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ هُنَا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ لَاحِقٍ^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لَمْ يَتَّبِعْهُ مَعْظَمُ الْبَصْرِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ إِلَى اسْتِعْمَالِ "عَدَّ" كـ "ظَنَّ" فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، فَمَعْظَمُ مَا ذَكَرُوهُ جَمَلَةٌ أَفْعَالٌ تَعْمَلُ عَمَلُ "ظَنَّ" لَيْسَ فِيهَا "عَدَّ" وَمِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ غَفَلُوا عَنِ التَّنْبِيهِ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ :

- سيبويه :

وَقَدْ تَحَدَّثَ عَنِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصَبُ مَفْعُولِينَ أَصْلَهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ ؛ فَيَبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى ، وَعَدَّدَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ فَقَالَ : " هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى فِيهَا : ظَنَنْتَ ، وَحَسَبْتَ ، وَأُرَيْتَ ، وَرَأَيْتَ ، وَزَعَمْتَ ، وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْ أَفْعَالِهِنَّ"^(٢) ، فَلَمْ يَذْكُرْ "عَدَّ" مَعَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ . وَعَلَى عَدَمِ التَّنْبِيهِ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جَرَى أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ كَالصَّيْمَرِيِّ ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا^(٣) . وَمَعَ أَنَّ إِغْفَالَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الشَّائِعُ عِنْدَ النَّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ إِلَّا أَنَّهُ وَجِدَ مِنْ نَبَّهَ إِلَيْهَا وَصَحَّحَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ :

١- ابن هشام اللخمي :

وَقَدْ صَرَّحَ فِي كَلَامِهِ بِأَنَّ "عَدَّ" تَنْصَبُ مَفْعُولِينَ كَمَا تَعْمَلُ "ظَنَّ" ذَلِكَ وَجَعَلَهَا بِمَعْنَى "حَسَبَ" . قَالَ : " .. وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ كَثِيرَةٌ ، وَأَذْكَرُ مِنْهَا جَمَلَةٌ تَغْنِي النَّاطِرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنِ مُطَالَعَتِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ فَمِنْهَا : .. وَ "عَدَّ" بِمَعْنَى "حَسَبَ"^(٤) .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَفْسِّرُ قَوْلَ ابْنِ دُرَيْدٍ :

٧٤ _ وَعَدَّ لَوْ كَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا فَزَالَتْ عَنْهُ دُنْيَاهُ سِوَا^(٥)

قَالَ : " "عَدَّ" : حَسَبَ .. وَقَوْلُهُ : "وَعَدَّ لَوْ كَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا" "عَدَّ" هُنَا بِمَعْنَى : "حَسَبَ" وَهِيَ

مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ .

قَالَ جَرِيرٌ :

(٢) الْكِتَابُ ١/١١٨ .

(١) انظر ص ١٩٨ من هذا البحث .

(٤) الْفَوَائِدُ الْمَحْصُورَةُ ١٤٠ .

(٣) انظر : التَّبَصُّرَةُ ١/١١٣-١١٨ ، وَالْمَقْصَلُ ٢٥٩-٢٦٠ .

(٥) مَقْصُورَةُ ابْنِ دُرَيْدٍ ١١٨ .

٧٥- تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْتَعَا^(١) .

فـ "عَقْرَ" هو المفعول الأول ، و "أَفْضَلَ" هو المفعول الثاني ، و "سَوَاءً" هنا هو المفعول الأول ، وقوله : "لَوْ كَانَتْ" هذه الجملة في موضع المفعول الثاني فموضعها نصب ، والتقدير : "وَعَدَّ سَوَاءً لَوْ كَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا فَزَالَتْ عَنْهُ بَعْدَهَا سَوَاءً" ، فاللام المحذوفة هي جواب له ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللام جواب قسم محذوف كما قدمنا .

فأما "عَدَّ" من العدد وهو : إحصاء الشيء فيتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجرّ ، وقد يُحذف حرف الجرّ فيتعدى الفعل فينصب^(٢) ، تقول : "عَدَدْتُ لَكَ الْمَالَ ، وَعَدَدْتُكَ الْمَالَ" على إسقاط حرف الجرّ^(٣) .

٢- ابن بَرِّي :

وقد ذكر أن "عَدَّ" يأتي بمعنى "جَعَلَ" و "حَسَبَ" فتتعدى إلى مفعولين ، ويجوز أن تكون نصبت المفعولين على إسقاط حرف الجرّ من الثاني ، واستشهد على ذلك بما يؤكّد رأيه فقال وهو يشرح بيت جرير المتقدم : .. ومعنى "تَعُدُّونَ" : تَجْعَلُونَ وَتَحْسُبُونَ ؛ ولهذا عدّاه إلى مفعولين ، ومثله قول ذي الرُّمّة :

٧٦- أَسْمُ أَغْرُ أَزْهَرُ هِزْبِرِيٌّ يَعُدُّ الْقَاصِدِينَ لَهُ عِيَالًا^(٤)

ومثله قول الكُمَيْت :

٧٧- فَأَتَتْ النَّدَى فِيمَا يُنُوبُكَ وَالسُّدَى إِذَا الْخَوْدُ عُدَّتْ عُقْبَةَ الْقِدْرِ مَالَهَا^(٥)

وقول أبي الطيّب :

٧٨- وَلَوْ أَنَّ الْحَيَاةَ تَبَقَى لِحَيٍّ لَعَدَدْنَا أَضْلُنَا الشُّجْعَانًا^(٦)

وقد يجوز أن يكون "تَعُدُّونَ" في بيت جرير من العَدِّ ، ويكون على إسقاط "مِنْ" الجارة ، تقديره : "تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ مِنْ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ" ، فلما أسقط الحافض تعدى الفعل فنصب ، ويقوي هذا قول

(١) من الطويل ، لجرير ، انظر : شرح ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤٣١ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢ ، والخزانة ٥٥/٣-٦٠ ، والمعجم المفصل ٥١٠/١ .

والنَّيْبُ جمع "ناب" وهي الناقة المُسْتَمَّة سُمُّها بذلك حين طال ناهما وعظم ، و"ضَوْطَرَى" قيل : الحَمَقَى ، وبنو ضوطرى حَيٌّ معروف ، ويقال للقوم إذا كانوا لا يَعْنُونَ غَنَاءً ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (ن ي ب ، ض ط ر) .

(٢) أي يتعدى الفعل إلى المفعول على نزع الحافض فينصب . (٣) الفوائد المحصورة ١٥٧-١٥٨ .

(٤) من الوافر ، انظر ديوانه ٥٣٠ ، وفيه : "يَعُدُّ الرَّائِغِينَ" ، والتبئيه والإيضاح لابن بَرِّي ١٥٤/٢ واللسان مادة (ض ط ر) .

و"أَسْمُ" : أي : مرتفع ، و"أَغْرُ" : كريم الأفعال واضحها ، و"أَزْهَرُ" : الحسن الأبيض من الرجال المشرق الوجه المستتير ، و"هِيْزْبِرِيٌّ" : صَلْبٌ ، انظر اللسان مادة (ش م م ، غ ر ر ، ز ه ر) .

(٥) من الطويل ، انظر : شرح الحماسة للأعلم الششمري ٩٢٦/٢ ، والتبئيه والإيضاح ١٥٤/٢ ، واللسان مادة (ض ط ر ، س د) .

و"السُّدَى" : نَدَى اللَّيْلِ ، وجعله الكُمَيْت هنا مثلاً للجُود ، انظر اللسان مادة (س د) .

(٦) من الخفيف ، انظر شرح ديوانه ٢٧٢ ، والتبئيه والإيضاح ١٥٤/٢ .

جرير في البيت الآخر :

٧٩- وَقَدْ سَرَّنِي أَلَّا تَعُدُّ مُجَاشِعٌ مِّنَ الْمَجْدِ إِلَّا عَقْرَ نَيْبٍ بِصَوَّارٍ^(٢٤١)

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وهؤلاء أيضاً غفل أكثرهم عن التنبيه إلى مجيء " عدّ " مثل " ظنّ " في المعنى والعمل ، وقليل من النحاة المعاصرين لابن مالك هم الذين تنبهوا إلى هذا الاستعمال وصحّته في الكلام .
فممن الذين غفلوا عن هذه المسألة :

- ابن الحاجب :

وقد ذكر جملةً من الأفعال تحت عنوان : " أفعال القلوب " ، ولم يذكر معها " عدّ " التي تعمل عمل " ظنّ " فقال : .. أفعال القلوب : " ظننت ، وحسبت وخطت ، وزعمت ورأيت ووجدت " ، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه^(٣) فتتصب الجزأين^(٤) .

وينحو هذا تكلم معظمهم ، وأطال الرضيّ في شرح هذه العبارة وما يتعلّق بهذه الأفعال من أحكام ، ومع ذلك لم يذكر " عدّ " معها^(٥) وكذا ابن يعيش حيث أطال الكلام عن هذه الأفعال ولم يذكر معها " عدّ " ^(٦) .

أما الذين تنبهوا إلى جواز هذا الاستعمال في الكلام وهم عدد قليل فمنهم :

١- ابن الناظم :

وقد بين أن من الأفعال التي تنصب مفعولين : " عدّ " التي كـ " ظنّ " وليس التي بمعنى " حسب " ، واستشهد لذلك بالشعر فقال : .. ومنه " عدّ " لا بمعنى " حسب " كقول الشاعر :

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدُ مَنْ قَدَ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

وقول الآخر :

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٧) .

٢- ابن أبي الربيع :

وقد ذكر أن " عدّ " من أفعال القلوب ، واستشهد لذلك بالشعر فقال : .. وكذلك " عدّ " تقول :

(١) من الطويل ، انظر شرح ديوانه ٢٧٢ ، والتنبيه والإيضاح ١٥٤/٢ ، والأزهية ٦٧ ، واللسان مادة (ض ط ر) ، والمعجم المفصل ٤١٥/١ .

و " صوّار " : موضع على مسيرة يوم من الكوفة ، انظر اللسان مادة (ض ط ر) .

(٢) التنبيه والإيضاح ١٥٤/٢ .

(٣) لعله يقصد: بيان ما هي دالة عليه .

(٤) الكافية ضمن مجموع مهمات المتون ٤١٩ .

(٥) شرح الكافية ٢٧٦/٢ - ٢٩٠ .

(٦) شرح المفصل ٧٧/٧ - ٨٩ .

(٧) شرح الألفية ٩٩ .

"عَدَدْتُ الْكُرْمَ أَعْظَمَ الصِّفَاتِ" قال :

تَعْدُونَ عَقْرَ التَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ^(١).

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

لقد شاعت المسألة بعد عصر ابن مالك فأوردها معظم المتأخرين عنه في كتبهم ، ومن هؤلاء :

- ابن هشام :

وقد نَبّه إلى هذه المسألة في أكثر من موضع ، واستشهد على ذلك بالشعر فقال : .. والثاني : ما

يفيد في الخبر رُجْحَانًا وهو خمسة : جعل ، وحجا ، وعدّ ، وهبّ ، وزعم ، .. وقوله :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى^(٢).

وإلى التنبيه إلى هذا الاستعمال مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك ، كالمُرادي ، والسَّلْسِلي ، وابن

عقيل ، والمُكُودي ، والشيخ خالد الأزهري ، والسُّيوطي ، وعصام الدين الاسفرايني وغيرهم^(٣).

وقد ذكر الطيّب الأنصاري هذه المسألة ، واستشهد عليها ، ثم بين أن "عدّ" التي بمعنى الحساب

تعدّي هي أيضًا إلى مفعولين^(٤) ، ومعلوم أن التي تدلّ على الحساب إذا تعدّت إلى مفعولين فإنما ذلك

على إسقاط حرف الجرّ كما تقدّم في كلام ابن هشام اللّخمي ، وابن برّي^(٥).

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

كرّر ابن مالك ذكر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية^(٦) واستدلّ عليها بقول الشاعر :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

وبين أن عددًا قليلاً من النحاة منهم ابن هشام اللّخمي هم الذين ذكروا هذا الاستعمال وتبّهوا إليه .

كما ذكر المسألة أيضًا في شرح التسهيل^(٧) واستدلّ عليها بالبيت الذي أورده في شرح الكافية الشافية

وبقول الشاعر :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتَهُ الْإِعْدَامُ

وذكر في الخلاصة^(٨) أيضًا "عدّ" مع أفعال باب "ظنّ" حيث قال :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْكَ "اعْتَقَدُ"

(١) البسيط ٤٣٤/١ .

(٢) أوضح المسالك ٣٤/٢ ، وانظر تخلص الشواهد ٤٣١ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد ٣٧٥-٣٧٦ ، وشفاء العليل ٣٩٠/١ ، والمساعد ٣٥٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٨/١ ، وشرح الألفيّة

للمكودي ٧٧ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ٤٧٦-٤٧٧ ، والفرائد الجديدة ٢٩٣/١ ، وشرح الفريد ٢٣٣-٢٣٤ .

(٤) اللآلي الكمينية ٢٧٤ . (٥) انظر ص ١٩٥-١٩٦ من هذا البحث .

(٦) شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ . (٧) شرح التسهيل ٧٧/٢ .

(٨) الخلاصة "الألفيّة" ٢٣ .

ما يُرَجَّح في المسألة من رأي :

تقدّم أن إجراء " عدّ " مجرى " ظنّ " في المعنى والعمل هو مذهب الكوفيين^(١) .

ولم يُشير معظم النحاة - غير الكوفيين - المتقدمين على ابن مالك إلى هذا الاستعمال ، ولعلّ ذلك كان لاشتباه " عدّ " التي بمعنى الظن مع التي بمعنى الحساب ؛ فلا يكادون يفرّقون بينهما ؛ لأن كلاً منهما ينصب مفعولين ولكن على طريقة مختلفة ، فـ " عدّ " التي بمعنى الظن تنصبها مباشرة ، أما التي بمعنى الحساب فتنصب أحدهما مباشرة والآخر بإسقاط حرف الجرّ قبله ، فغلبوا التي للحساب لكثرة استعمالها في الاستعمال القديم ومع هذا لم يرتض الجمهور كون هذا الاستعمال وارداً في الكلام لعدم تنبّههم إليه ، واستطاع ابن مالك أن ينبّه إليه عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف .

ومع أن هذا شأن أكثر النحاة غير الكوفيين مع هذا الاستعمال فقد تنبّه إلى المسألة عدد قليل مضوا على رأي الكوفيين فيها وبيّنوا صحّتها وجوازها في الاستعمال العربي الفصيح ، واستدلّوا لذلك مع أنهم أيضاً أجازوا فيما استدلّوا به أن تكون " عدّ " بمعنى الحساب ، وهذا يعني أن ثمة لبساً في التفريق بين " عدّ " الظنيّة و " عدّ " الحسابيّة .

واستشهد الجوّزون من المعاصرين لابن مالك والمتأخّرين عنه على صحّة هذا الاستعمال بالشعر ولم يستدلّوا بالحديث الشريف كما فعل ابن مالك ، ولعلّ هذا من أثر نظرة النحاة إلى الحديث الشريف ، فحيث وجدوا شواهد غيره اكتفوا بها ، وقد يُوردونه في بعض المسائل تأكيداً لكلامهم مع وجود الشواهد الأخرى .

وبما تقرّر في المسألة فإنّي أُرَجِّح رأي ابن مالك في صحّتها ، فالاستعمال الوارد فيها صحيح وهو مذهب الكوفيين وافقهم فيه عدد من النحاة من غيرهم من المتقدمين والمتأخّرين ، ولكنه يحتاج إلى دقّة في التفكير وفهم المعنى لإزالة اللبس الواقع بين " عدّ " الظنيّة والحسابيّة .

ومما يمكن أن يُستدلّ به على المسألة قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَالُنَا لَاتَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِّنَ الْأَشْرَارِ ﴾^(٢) اعتماداً على كلام ابن الأنباري حيث قال : " .. ﴿ كُنَّا نَعُدُّهُمْ ﴾ : جملة فعلية في موضع نصب لأنها صفة لقوله : ﴿ رِجَالًا ﴾ ، والعائد منها إلى الموصوف " الهاء والميم " في " نَعُدُّهُمْ " و " مِّنَ الْأَشْرَارِ " في موضع نصب لأنه يتعلّق بـ " نَعُدُّهُمْ " ^(٣) .

والمفهوم من هذا : أن " كُنَّا نَعُدُّهُمْ " صفة منصوبة لقوله : ﴿ رِجَالًا ﴾ المنصوب وهي مشتملة على

(٢) سورة ص من الآية (٦٢) .

(١) انظر ص ١٩٤ من هذا البحث .

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ٢ / ٣١٨ .

عائد إلى الموصوف وهو " هُمْ " في " نَعُدُّهُمْ " ، وهذا العائد في موضع نصب بـ " نَعُدُّ " و " مِنْ " الأَشْرَارِ " في موضع نصب أيضاً بـ " نَعُدُّهُمْ " لأنه متعلق به ، فـ " هُمْ " المفعول الأول ؛ لأنه في الأصل مبتدأ ، و " مِنْ الأَشْرَارِ " المفعول الثاني ؛ لأنه الخبر في الأصل أو متعلق بمحذوف هو الخبر في الأصل يقع مفعولاً ثانياً لـ " نَعُدُّ " .

فـ " عدَّ " هنا إذا بمعنى : " اعتقدَ " ، ويؤيد ذلك قول ابن كثير في تفسير الآية : " .. هذا إخبار عن الكفار في النار أنهم يفتقدون رجالاً كانوا يعتقدون أنهم على الضلالة وهم المؤمنون في زعمهم " (١) ويجوز أن تكون " عدَّ " في الآية بمعنى الحساب ، وعلى هذا التقدير السابق في الآية يمكن جعل ابن الأنباري من النحاة الذين بينوا - بعد أن ظهر لهم - أن " عدَّ " تُستعمل مثل " ظنَّ " في المعنى والعمل . ولم يذكر كثير من المفسرين والمعربين كلاماً عن " عدَّ " الواردة في هذه الآية بل لم يذكروا كلاماً عن الآية وإنما يفسرون ويُعربون ما قبلها وما بعدها ويترك بعضهم ذكرها بالكلية ولعل ذلك كان لغفلتهم عن صحة هذا الاستعمال ، أو للاشتباه الموجود بين " عدَّ " الظنية والحسابية .

المسألة الرابعة : استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس

قال ابن مالك في المسألة : .. وقوله - ﷺ - : " لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ " (١) .

وفي " لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ " شاهد على استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس وهو مما يُغفل عنه .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ ﴾ (٢،٣) .

تقديم :

عدّ النحاة " ليس " من أخوات " كان " الناسخة ، وجعلوها مُلازمةً للنفي دائماً ، وأكثرهم على أنها تنفي الحال ، وقد تنفي الماضي والمستقبل عند آخرين (٤) .

ولما كانت النكرات تشمل عموم الجنس استُعملت معها " ليس " لتدلّ على النفي العام الذي يشمل سائر جنس المنفي إلا أن هذا الاستعمال مما يُغفل عن التنبيه إليه وهو الأمر الذي صحّحه ابن مالك هنا واستدلّ عليه بالحديث الشريف .

لقد بيّن ابن مالك في الحديث الشريف الذي استشهد به استعمال " ليس " نافيةً عموم جنس ما بعدها ، وأن النحويين يغفلون عن ذكر هذه المسألة ، ثم نظر لهذا الاستعمال الوارد في الحديث بالقرآن الكريم ، وسيأتي لاحقاً موقفه من المسألة في كتبه الأخرى (٥) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يتحدّث معظم النحاة المتقدمين على ابن مالك عن هذه المسألة ولا نبّهوا إليها وإنما تحدّثوا عن كون " ليس " تنفي الحال ، وذكر آخرون منهم أنها تنفي الاستقبال ، وعدد قليل من المتقدمين على ابن مالك يمكن أن يُحمّل كلامهم على التنبيه إلى هذه المسألة .

فممن تكلم عن " ليس " وأنها تنفي الحال أو الاستقبال الزّجاجي ، وأبو عليّ الفارسيّ ، والزّمخشريّ ، والخوارزمي ، وابن الأنباري ، والحيدرة ، الجزوليّ ، وأبو البقاء العكبري وغيرهم (٦) .

(١) أخرجه البخاري في (١٠) كتاب الأذان : (٣٤) باب فضل العشاء في الجماعة ٢٠٠/١ ، الحديث (٦٥٧) .

(٢) سورة الغاشية من الآية (٦) . (٣) شواهد التوضيح ١٣٨، ١٤١ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١ . (٥) انظر ص ٢٠٥ من هذا البحث .

(٦) انظر : حروف المعاني للزّجاجي ٨ ، والإيضاح ١٢١ ، والمفصل ٢٦٨ ، وكفاية النحو ٢٣٥ " رسالة ماجستير " ، والإنصاف

١٦١/١ ، وكشف المشكل ١٤٠/٢ ، والمقدمة الجزولية ١٠٥ ، والمسائل الخلاقية ٧٠ .

أما النحاة الذين يمكن حمل كلامهم على إيراد هذه المسألة والتبنيه إليها فمنهم :

١- الفراء :

وقد ذكر هذا الاستعمال عَرَضًا عند كلامه عن " ليس " وما يجوز فيها فقال : .. ويجوز في " ليس " خاصة أن تقول : " لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ هَكَذَا " ^(١) ؛ لأن الكلام قد يُتوهم تمامه بـ " ليس " ويجرف نكرة ، ألا ترى أنك تقول : " لَيْسَ أَحَدٌ " ، و " وَمَا مِنْ أَحَدٍ " ، إلى أن قال : .. تقول : " لَيْسَ أَحَدٌ " فَتَنْصِبُ فِيكَوْنُ كَلَامًا ، وكذلك " لا " في التبرئة وغيرها ، تقول : " لَا رَجُلٌ ، وَلَا مِنْ رَجُلٍ " ^(٢) ، وكلام الفراء وإن لم يكن مُنصَّبًا على التبنيه إلى هذه المسألة إلى أنه يتضمَّنُه حيث إن تقريره وقوع " أَحَدٌ " بعد " ليس " وهو نكرة تشمل الجنس يُعدُّ تنبيهًا إلى هذا الاستعمال إضافةً إلى أنه قاس " لا " التبرئة في هذا الاستعمال على " ليس " فيه فيبينهما وجه شبه .

٢- الفارسي :

وقد ذكر في كلامه ما يُفهم التبنيه إلى هذا الاستعمال إلا أنه جعل " ليس " بمترلة " لا " معنى وعملاً لا معنى فقط فقال : .. وأنشد عن ابن حبيب :

٨٠- قَدْ سَوَّى النَّاسَ يَا مَا لَيْسَ بِأَسَ بِهِ وَأَصْبَحَ الدَّهْرُ ذُو الْعِلَاتِ قَدْ خَدَعَا ^(٣)

قال : " لَيْسَ بِأَسَ بِهِ " فجعل " ليس " مثل " لا " وبنائها معها على الفتح كما جعل " لا " بمترلة " ليس " في قوله :

٨١- لَا مُسْتَصْرَحٌ ^(٤،٥) .

وإذا كان كلام ابن مالك في المسألة يفيد أن " ليس " تنفي الجنس فهي مثل " لا " في المعنى دون العمل فإن أبا علي الفارسي يكون قد نبه إلى الاستعمال بتمامه كما أراد ابن مالك ، وأما إذا كان مقصود ابن مالك أن " ليس " تنفي الجنس الذي بعدها عاملةً فيه عملها من رفع المبتدأ ونصب الخبر فإن أبا علي يكون قد نبه إلى طرف من المسألة وهو كون " ليس " مثل " لا " في المعنى الذي هو نفي الجنس . وأما سيبويه فقد حكى عن العرب قولهم : " لَيْسَ أَحَدٌ " مُبَيَّنًا أن هذا القول فيه حذف للتخفيف

(١) انظر في تخریج هذا القول : الكتاب ٣٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٩/١ ، والمجم ٣٧٠/١ .

(٢) معاني القرآن ٨٣-٨٤ ، وانظر تعليق السُّيوطي على كلام الفراء في المجم ٣٧٠/١ .

(٣) من البسيط ، ولم أحده معروفاً إلى معین ، انظر : ضرائر الشعر ٣٠١ ، واللسان مادة (خ د ع ، ع ر ن) .

(٤) من الرجز ، للعجاج في ديوانه ١٧٣/٢ وهو قطعة من بيت تمامه :

تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تُحْشَّ الطَّبْخُ بِي الْحَجِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحُ

انظر الكتاب ٣٠٣/٢ ، واللسان مادة (ف ن خ ، ط ب خ ، ح ش ش) .

(٥) المسائل الحليّات ٢٨٢-٢٨٣ .

والاستغناء بعلم المخاطب لبقية الكلام فقال : " لَيْسَ أَحَدٌ " أي " لَيْسَ هُنَا أَحَدٌ " فكل ذلك حُذِفَ تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني ^(١) .

وأطلق في موضع آخر العبارة بأن " ليس " تُستعمل للنفي ، ولم يُحدِّد المنفي فقال : " .. و " ليس " نفي ^(٢) .

وقد نقل السِّيرافي كلام سيويه هذا في شرحه ولم يعلق عليه ^(٣) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم أعر على أحد من النحاة المعاصرين لابن مالك ممن وقفتُ على كتبهم صرح باستعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس ، ومعظم الذين عثرتُ على كلامهم عن " ليس " إنما تحدّثوا عن كونها لنفي ما في الحال ، أو أنها غير مقيدة بزمن ونحو هذا ، وتحدّث بعضهم عن اختصاص " ليس " بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً .

فممن تكلم عن كون " ليس " لنفي ما في الحال أو عدم تقييدها بزمان الشلويين ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، والاسفراييني ، وابن الناظم ، والكيشي ، وابن القوّاس وغيرهم ^(٤) .

وقريب من كلام هؤلاء كلام الرّضي عن " ليس " في بعض المواضع من كتبه ^(٥) إلا أنه زاد فبين عند كلامه عن " لا " النافية للجنس أن النكرة في سياق النفي أو شبهه إنما تكون للعموم فقال : " .. والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها ؛ لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواءً كانت مع " لا " أو " ليس " أو غيرها من حروف النفي والنهي والاستفهام ^(٦) .

وقال في موضع آخر : " .. واعلم أن " ليس " من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرةً لما فيها من النفي ^(٧) .

ويمكن عن طريق الجمع بين القولين السابقين أن يكون الرّضي ممن نبه إلى هذه المسألة حيث بين في العبارة الأولى أن النكرة بعد النفي والنهي والاستفهام تقيّد العموم ، وخصّ ذكر " لا " و " ليس " من بين حروف النفي ، وقد ثبت أن " لا " التي يتحدّث عنها هي النافية للجنس ، وبين في العبارة الأخرى أن " ليس " يكثر مجيء اسمها نكرةً ؛ لأن فيها معنى النفي ؛ وعليه فالنكرة التي تقع بعد " ليس " تقيّد العموم ، و " ليس " تكون قد نفّت عموم ما بعدها مستغرقةً جنسه .

(١) الكتاب ٣٤٦/٢ ، وانظر تعليق السيوطي عليه في الجمع ٣٧٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٣/٤ . (٣) شرح الكتاب للسِّيرافي ٣/ورقة ١٢٥ ، ٥/ورقة ١٩٤ (مخطوط) .

(٤) انظر : التوطئة ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١١-١١٢ ، والكافية ضمن مهمات المتون ٤٢٠ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ١/٣٨٣ ، ولباب الإعراب ٤٢٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧-٦٨ ، والإرشاد ١٥٠، ١٥٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٥ .

(٥) شرح الكافية ٢/٢٩٦ . (٦) المصدر السابق ١/١١٢ .

(٧) المصدر السابق ٢/٣٠٠ .

المسألة عن المتأخرين عن ابن مالك :

اتضحَتْ هذه المسألة عند النحاة المتأخرين عن ابن مالك غير أن أكثرهم لم ينبّه إليها فيما وقفتُ عليه من كتبهم ، وإنما يتكلمون عن " ليس " وما ورد من الآراء في كونها لنفي الحال أو لمُطلق الأزمنة ، ومن هؤلاء النحاة المالقيّ ، وابن جماعة ، والمُرادي ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري ، والأشموني ، وعصام الدين الاسفراييني ، والشيخ يس وغيرهم^(١) .

وأما شعبان الآثاري فقد ذكر عند حديثه عن " لا " النافية للجنس أنها قد تأتي مثل " ليس " في المعنى ، ويبيّن أن معنى " ليس " هو نفي الجنس من غير استغراق ، ولم ينبّه إلى مجيء " ليس " في المعنى كـ " لا " النافية للجنس .

قال : " .. وتكون مثل " ليس " في المعنى ، وهو نفي الجنس من غير استغراق ، وفي الإعمال أيضاً على نحو " كان " وأخواتها ، لكن لا تعمل عمل " ليس " إلا حيث لم يُقصد النص على استغراق الجنس كله ، فحينئذ يجوز أن يقال فيها : " لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بِلِ رَجُلَانِ " ، وكما تقول : " لَيْسَ رَجُلٌ قَائِمًا " ^(٢) .

وعدد قليل من النحاة هم الذين نبّهوا إلى هذا الاستعمال ومنهم :

- السلسيلي :

وقد بيّن في أثناء شرحه كلام ابن مالك في التسهيل أن " ليس " يكون اسمها نكرةً عامّةً ، ويبيّن أنها تُشبه " لا " النافية للجنس حينئذ في المعنى ؛ فاسمها يُساوي اسم " لا " ؛ ولذا يجوز الاقتصار عليه وحذف الخبر .

قال : " .. وتختص " ليس " بكثرة مجيء اسمها نكرةً محمّلةً ؛ لأنّ التي من مستغبات الإبتداء بالنكرة وهي موضوعة له ، ومنه :

٨٢- كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرِ طُرُقِ الْهَوَى وَمَزُورِ^(٣)

" ويجوز الاقتصار عليه دون قرينة " ، أي : دون قرينة غير كون اسمها نكرةً عامّةً ؛ لأنه بذلك يُشبهه اسم " لا " فيجوز أن يساويه في الاقتصار عليه ، وحذف الخبر كقول الشاعر :

(١) انظر : رصف المباني ٣٠٢ ، وشرح الكافية لابن الجماعة ٤١٨ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبّان ٣٣٣/١ ، وشرح الفريد ٣١٢ ، وتوضيح المقاصد ٣١٣/١ ، والجنى الثاني ٤٩٩ ، والمغني ٢٩٣/١ ، وتخليص الشواهد ٢٢٥ ، وحاشية الشيخ يس بهامش التصريح ١٨٣/١ .

(٢) الهداية إلى شرح الكافية ٢/فصل الحرف : ما جاء على عشرين وجهًا (مخطوط) .

(٣) من الكامل ، ولم أجده منسوبيًا إلى معين ، انظر شواهد التوضيح ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١ ، والهمع ٣٨٠/١ ، وعقود الزبرجد ٢/٣٦٦ .

٨٣- أَلَا يَا لَيْلُ وَيَحْكُ نَبِيْنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ^(١)

أي : " فَلَيْسَ مِنْكَ جُودٌ " ، أو " لَيْسَ عِنْدَكَ جُودٌ " ، ومثله :

٨٤- يَسْتَمُّ وَحَلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبَوَّئْتُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ نَاصِرٍ^(٢)

وحُكَيَّ : " لَيْسَ أَحَدٌ " ، أي : " لَيْسَ هُنَا " ^(٣) .

وقريب من هذا كلام ابن عقيل ، والسُّيُوطِي - وقد نَقَلَ في بعض كتبه كلام ابن مالك الوارد في المسألة^(٤) - والدلائي ، والصَّبَان وغيرهم ^(٥) .

ونبه أيضاً بعض اللغويين إلى هذه المسألة صراحةً كالمرتضي الزبيدي حيث نَقَلَ الرَّأْيَ عَنِ الفيروزآبادي فقال متحدثاً عن " ليس " : " .. وربما جاءت بمعنى " لا " التبرئة " ^(٦) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك في شرح العمدة ولا في شرح الكافية كلاماً عن هذه المسألة وإنما ذكر في شرح التسهيل^(٧) كثرة مجيء اسم " ليس " نكرةً محضةً ؛ لأن في " ليس " معنى النفي وهو أحد مسوغات الابتداء بالنكرة ، واستشهد لكلامه بشواهد شعرية ، وبين أن سيويته حكى عن العرب قولهم : " لَيْسَ أَحَدٌ " ^(٨) .

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

ومما سبق تبين أن استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس استعمال غفل عن التنبيه إليه كثير من النحويين ، وصح بهذا التقدير تعبير ابن مالك في المسألة حين قال : " .. وهو مما يُغْفَلُ عَنْهُ " . والذي يفهم من كلام ابن مالك في المسألة أن " ليس " تُشْبِهُ " لا " النافية للجنس في المعنى - الذي هو نفي الجنس - دون العمل ، وأن الحديث الشريف الذي أوردَه شاهد على ذلك . وابن مالك يمكن أن يُعَدَّ أَوَّلَ مَنْ صرَّحَ بالتنبيه إلى جواز استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس ، وتبعه على جواز هذه المسألة عدد من النحاة واللغويين المتأخرين عنه كما تقدَّم ^(٩) .

(١) من الوافر ، لعبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما ، انظر: ديوانه ٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/١ ، والمساعد ٢٦٥/١ ، والجمع ٣٨٠/١ ، ومعجم الشواهد ١٠٦/١ .

(٢) من الطويل ، لم أجد له منسوباً إلى معين ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/١ ، والجمع ٣٧٠/١ ، ومعجم الشواهد ٣٠٦/١ .

(٣) شفاء العليل ٣١٨/١ . (٤) انظر عقود الزبرجد ٣٦٦/٢ .

(٥) انظر : المساعد ٢٦٥/١ ، والجمع ٣٧٠/١ ، ونتائج التحصيل ١/٣١٤ ، وحاشية الصبان ٣٣٣/١ .

(٦) تاج العروس " ليس " ٢٤٤/٤ ، وانظر القاموس المحيط " ليس " ٢٥٠/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٣٥٨-٣٥٩/١ .

(٨) انظر كلام السلسلي السابق ص ٢٠٤ من هذا البحث من قوله " .. ويجوز الاقتصار.. الخ " فهو مقتضب من كلام ابن مالك .

(٩) انظر ص ٢٠٤ من هذا البحث .

ومن هنا فالتسليم برأي ابن مالك في المسألة لا مانع منه ، خصوصاً مع ورود شواهد من القرآن الكريم ، والحديث الشريف تؤيد ذلك إضافة إلى وجود عدد من النحاة واللغويين ارتضوا هذا الرأي .
ثم إن النكرة بعد أدوات النفي ، والنهي ، والاستفهام - كما ذكر الرضوي^(١) - تفيد العموم ، و" ليس " إحدى تلك الأدوات ، ولا مانع أن يكون ما بعدها نكرة تستغرق عموم الجنس .

(١) انظر ص ٢٠٣ من هذا البحث .

المسألة الخامسة : وقوع المضارع جواب قَسَم غير مؤكّد بالنون في النثر

قال ابن مالك في المسألة : " .. وقوله : " لَيْرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي " (١) .

وفي : " لَيْرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ " شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قَسَم غير مؤكّد بالنون ، وفيه غرابة ، وهو مما زعم النحويون أنه لا يجوز إلا في الشعر كقول الشاعر :

٨٥ - لَعَمْرِي لَيَجْزِي الْفَاعِلُونَ بِفِعْلِهِمْ فَإِيَّاكَ أَنْ تُعْنَى بِعَيْرِ جَمِيلٍ

والصحيح أنه كثير في الشعر قليل في النثر " (٢) .

تقديم :

ذكر النحاة في باب القَسَم ومسائله أن للقَسَم أدوات يؤدي بها ، وأن له جواباً يقع ذلك القَسَم عليه ، ويبتنوا أن هذا المقسّم عليه يكون جملةً إمّا ماضيةً أو مضارعةً .

والذي يهّم هنا هو الكلام عن الجملة المضارعة ، حيث ذكروا أنها إذا وقعت جواب قَسَم وكانت مثبتةً فإمّا أن يُراد بها الحال أو الاستقبال ، فإن أُريد بها الحال قرن المضارع باللام دون النون ؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل ، وإن أُريد بها الاستقبال وقرن المضارع بحرف تنفيس ، أو قدّم عيه معموله امتنع توكيده بالنون ، فإن خلا المضارع مما سبق ذكره ، وجب اقترانه باللام والنون ، ولا يتخلفان عنه بحلل إلا في ضرورة الشعر .

هذا مذهب جمهور البصريين ، غير أن الكوفيين ذهبوا إلى إمكان تعاقب اللام والنون في الشعر والنثر ، وتبعهم في هذا الرأي عدد من النحاة ، واختار ابن مالك هذا المذهب وصحّحه (٣) .

لقد بين ابن مالك في كلامه في المسألة جواز مجيء المضارع المثبت المستقبل جواب قَسَم غير مؤكّد بالنون في منثور الكلام ، واستشهد لذلك بالحديث الشريف ، وأوضح أن الصحيح كون هذا الاستعمال قليل في النثر إذا ما قيس باستعماله في الشعر ، بمعنى أن كثرة وروده في الشعر لا تعني شذوذه في النثر ، واستشهد لمحيته في الشعر بشاهد شعري .

وذكر في شرح الكافية الشافية أن انفراد اللام دون النون في المستقبل شاذ (٤) ، بينما فصلّ في شرح التسهيل فجعل هذا الاستعمال من غير الغالب (٥) ، وسيأتي الكلام عن رأيه في المسألة في كتبه الأخرى لاحقاً (٦) .

(١) أخرجه البخاري في (٩٣) كتاب الفتن: (١) باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً ﴾ الآية ٤/٤٢١-٤٢٢ ، الحديث (٧٠٥٠) .

(٢) من الطويل ، لم أحده منسوباً إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ١٦٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٠٨/٣ . (٤) شرح الكافية الشافية ٨٣٦/٢-٨٣٧ .

(٥) شرح التسهيل ٢٠٩/٣-٢١٠ . (٦) انظر ص ٢١٥-٢١٦ من هذا البحث .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

تحدّث البصريون المتقدمون على ابن مالك عن المسألة فمنع أكثرهم مجيء المستقبل جواب قسم غير مؤكّد بالنون وأطلقوا العبارة في ذلك غير مقيدتين بحالة شعر ولا نثر ، وعدد قليل من البصريين هم الذين أجازوا هذا الاستعمال في النثر .

فممنّ . . ألزموا النون في جواب القسم إذا كان مستقبلاً :

١- المبرّد :

وقد بين أن القسم على الفعل المستقبل لا يجوز إلا بدخول اللام والنون ؛ لأن النون تفصل بين الحال والمستقبل ، ثم ذكر أنه قد يُحتمل أن يقال : إن النون قد سقطت في بعض المواضع من القرآن الكريم ، وأجاب عن ذلك بأنه لا دليل على هذا القول حيث قال : " .. اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزومه اللام ولزم اللام النون ولم يحز إلا ذلك ، وذلك قولك : " وَاللّٰهُ لَأَقُومَنَّ ، وَبِاللّٰهِ لِأَضْرِبَنَّ ، وَوَاللّٰهُ لِأَنْطَلِقَنَّ .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال نحو قولك : " إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ ؛ لأن حدّ هذا أن يكون في حال انطلاق ، وكذلك : " إِنْ زَيْدًا لَيَأْكُلُ " ، فإذا قلت : " وَاللّٰهُ لَيَأْكُلَنَّ ، عُلِمَ أن الفعل لم يقع ، فإن قلت : قد جاء : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾^(١) ، أي : " لحاكم " ، قيل : قد يكون هذا ولكن ليس فيه دليل على ما يقع في الحال ، أو يقع بعد على أن أكثر الاستعمال أن يكون للحال ، فإن دخلت النون عُلِمَ أن الفعل لا يكون في الحال البتة ؛ فلذلك لزمت اللام ؛ لأنك قد تذكر الأفعال ولا تذكر المقسم به فتقول : " لِأَنْطَلِقَنَّ " ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين ، وأنه ليس للحال ؛ فلهذا أُجري ما ذكرت لك^(٢) .

١ - ابن الطّراوة :

وقد ذكر أن نون التوكيد لا بدّ منها مع الاستقبال وأنه إن حُذفت كان القسم على الحال ، ويين أن رأي الفارسيّ في جواز عدم لحاق النون تقصير .

قال وهو يوضّح - على رأيه - أخطاء الفارسيّ في الإيضاح : " .. قال : " النون الشديدة تلحق الفعل المستقبل " وخصّ المشدّدة ثم قال : " فمن مواضعها أن تلحق مع اللام التي تدخل مع الفعل لتلقي القسم نحو : " وَاللّٰهُ لَتَفْعَلَنَّ " ، وقد يجوز أن لا تلحق النون بعد الفعل ، ولحاق النون معها أكثر " وهذا

(١) سورة النحل من الآية (١٢٤) .

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٢ .

تَقْصِير ، لأبَدَ من النون ثقيلةً أو خفيفةً إذا أقسمتَ على الاستقبال ، فإن لم يُذكر النون كان القَسَمَ على الحال ، وهذا المعنى غير ذلك ^(١) .

وعلى هذا الرأي أكثر المتقدمين على ابن مالك ، كالزجاج ، وابن السراج ، والزرّاجي ، والرّماني ، وابن جنّي ، والهرّوي ، وابن برّهان ، والزمخشري ، وأبي البركات الكوفي وغيرهم ^(٢) .

وأما سيبويه فقد صرح بمنع هذا الاستعمال في أكثر من موضع في كتابه وكان منها قوله متحدّثاً عن نون التوكيد : " .. ومن مواضعها : الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القَسَم ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القَسَم " ^(٣) .

إلا أن أبا عليّ حكى عنه رأي الجواز فقال متعرّضاً للمسألة : " .. فتبيّن أن هذه اللام ليست تلك ، وأن تلك تدخل على فعل الحال ؛ إذ لو لم تدخل على فعل الحال لزمته إحدى النونين وذلك في اللغة الفاشية ، على أن سيبويه حكى أنهم يقولون : " زَيْدٌ لِيَفْعَلُ " ^(٤) .

وقال أيضاً : " .. وحكى سيبويه أن هذه النون قد لا تلزم الفعل المستقبل في القَسَم فيقال : " وَاللّهِ لَتَفْعَلُ " وهم يريدون " لَتَفْعَلَنَّ " ^(٥) .

ولم أجد في كتاب سيبويه ما حكاه أبو عليّ عنه ، فلعلّ أبا عليّ وجد في الكتاب عبارة فهم منها تجويز سيبويه هذه المسألة .

وأما ابن الشّجري فقد تحدّث عن المسألة ، فذكر في حديثه أن من النحاة من استدلّ على هذا الاستعمال بقراءة قُتِبَ عن ابن كثير ^(٦) في قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٧) ، ثم وضّح رأيه فقال : " .. وأقول : إن كَوْن " أَقْسِمُ " في قراءة ابن كثير للحال أولى من كونه للاستقبال ؛ لأنه إذا أُريدَ : " أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ الْآنَ " فهو أولى من أن يُراد : " أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ " فكأنه قيل : " سَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ " ^(٨) .

وكلامه هذا يدلّ على أنه يُرجّح كَوْن الفعل للحال ؛ لأن المطرد فيه ألاّ تلحقه النون ، وهو في الوقت نفسه لم يمنع كونه للاستقبال وأنه غير مؤكّد بالنون ؛ وعليه يمكن عدّه من المحوِّزين .

(١) رسالة الإفصاح ١٠٠-١٠١ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٣٢٧/٥ ، والأصول ٤٣٦/١ ، والجمل ٧٠ ، ومعاني الحروف ٤٢ ، واللامات للزرّاجي ٧١ ، ومعاني الحروف ٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، واللامات للهرّوي ٩٢-٩٣ ، وشرح اللّمع ٥٧٥/٢ ، والمفصل ٣٣١ ، والبيان في شرح اللّمع ٢٧٥/٢-٢٧٦ " رسالة ماجستير " .

(٣) المسائل المشكّلة (البغداديات) ١٠٦ .

(٤) الكتاب ١٠٩/٣ وانظر ١٠٤/٣ ، ٥١٨ .

(٥) إتحاف فضلاء البشر ٥٧٣/٢ .

(٦) المصدر السابق ١٧٩ ، وانظر ٣١١ .

(٧) أمالي ابن الشّجري ٥٢٦/٢ .

(٨) سورة القيامة من الآية (١) .

١- الأَخْفَش :

وقد ذكر أن نون التوكيد حُذفت من قوله تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾^(١) وبين أن التقدير : " لِيُرْضُوكُمْ " ، واستدلّ بالقرآن الكريم ، والشعر لذلك فقال : " .. وقال : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ و " سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ " ، ولا أعلمه إلا على قوله : " لِيُرْضُوكُمْ " كما قال الشاعر :

٨٦- إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِيُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٢)

أي : " لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي " ، وهو نحو : ﴿وَلَتَصْغِي إِلَيْهِ أَفِئْدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾^(٣) ، أي : " وَلَتَصْغِيَنَّ " ^(٤) .

٢- الفارسي :

وهو الذي شاع عنه تجويز هذا الاستعمال وقد تقدّم أنه حكاه عن سيبويه^(٥) حيث ذكر في أكثر من موضع جواز هذا الاستعمال وبين أن لحاق النون في المستقبل أكثر ، ولم يقيد ذلك بشعر ولا نثر فقال : " .. وقد تُحذف " لا " في النفي من اللفظ وهو مقدّر في المعنى وذلك قولهم : " وَاللَّهِ لَأَفْعَلُ " يريدون به : " لا أفعل " وجاز حذفها للدلالة عليها ، ألا ترى أنه لو كان إيجاباً لم يخل من السلام أو من النون أو منهما جميعاً ^(٦) .

وقال أيضاً : " .. والنون الشديدة تُلحق الفعل المستقبل ، فمن مواضعها : أن تُلحق مع السلام التي تدخل على الفعل لتلقي القسم نحو : " وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ " ، وقد يجوز أن لا تُلحق النون هذا الفعل ، ولحاق النون معها أكثر ^(٧) .

وقال في موضع آخر : " .. وكما حُذفت اللام وتُركت النون كذلك حُذفت النون وتُركت اللام وذلك قولهم : " وَاللَّهِ لَيَخْرُجُ " يريد : " وَاللَّهِ لَيَخْرُجَنَّ " فحذف النون ^(٨) . وقال أيضاً : " .. فأما قولك : " إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ " ، وقوله :

(١) سورة التوبة من الآية (٦٢) .

(٢) من الطويل ، لحريث بن عتاب الطائي ، انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ٧٥ ، والخزانة ١١/٤٣٤-٤٣٨ ، والمعجم المفصل ٣/١٣٠٧ .

(٤) معاني القرآن ١/٣٦١-٣٦٢ .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١١٣) .

(٦) الإيضاح ٢٠٩-٢١٠ .

(٥) انظر ص ٢٠٩ من هذا البحث

(٧) المصدر السابق ٢٣٥ .

(٨) شرح الأبيات المشككة الإعراب ١/٥٤ ، وانظر المسائل المشككة (البغداديات) ١٠٦، ١٧٩، ٣١١ .

٨٧- لَنَامُوا^(١)

فليست هذه اللام بتلك التي تدخل على الابتداء فتؤخر مع " إن " لما ذكرت لك ولكن هذه هي التي إذا دخلت على المضارع لزمته إحدى النونين الخفيفة أو الشديدة في أكثر الأمر وهي تختص بالدخول على الآتي دون الحاضر^(٢) .

وبرأي الجواز هذا تكلم بعض النحاة المتقدمين على ابن مالك كالسِّيرافي^(٣) وقد جعله ابن يعيش ممن يرون لزوم النون في هذه المسألة^(٤) ، والشتريني^(٥) .

وممن يفهم من كلامه الجواز :

١- ابن اللِّهَّان :

وقد ذكر عند حديثه عن القَسَم وأجوبته أن اللام والنون يقترنان بالمستقبل ، وأن اللام و" قد " يقترنان بالماضي وقد يُحذف أحدهما فقال : " .. ومع الجملة الفعلية باللام والنون التي للتأكيد مع المستقبل ، ومع الماضي باللام و" قد " وقد يُحذف أحدهما^(٦) .

فإن كان قوله : " وقد يُحذف أحدهما " معطوفاً على الكلام السابق كله فمعنى العبارة أنه قد يُحذف اللام أو النون من المستقبل ، وقد يُحذف اللام أو " قد " من الماضي ، بمعنى أنهما يتعاقبان ، وبهذا يكون من المجوزين للمسألة .

وإن كان المقصود من حذف أحدهما اللام و" قد " مع الماضي ، وأن كلامه معطوف على الجملة الأخيرة من عبارته السابقة فهو مع الجمهور .

٢- الجُزُولِي :

وقد ذكر رأي تعاقب اللام والنون في المضارع الواقع جواب قَسَم ، ولم يعترض عليه فكأنه يرتضيه حيث قال : " .. وجواب القَسَم يكون في الإيجاب بـ " أن " مخففة ومثقلة باللام ، ومواقع اللام ثلاثة : المبتدأ ، والفعل المضارع مقروناً بنون التوكيد على رأي ، ويجوز تعاقبهما على رأي^(٧) .

(١) جزء بيت من الطويل لامرئ القيس وتمامه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

انظر ديوانه ٣٢ ، والتبصرة ٤٥٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٧٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٣ ، والجنى

الداني ١٣٥ ، والمعجم المفصل ٧٤٥/٢ .

(٢) المسائل العسكرية ٢٥٢-٢٥٣ ، وانظر الإغفال ورقة ١٨٤ (مخطوط) .

(٣) شرح السِّيرافي ٤/ورقة ٨، ١١ (مخطوط) . (٤) شرح المفصل ٣٩/٩ .

(٥) تلقيح الألباب ١٢١ . (٦) الفصول ٣٣ .

(٧) المقدمة الجزولية ١٣٩ .

٣- ابن معطي :

وقد ذكر في كلامه ما يُفهم أن المضارع الواقع جواب قَسَمَ قد يأتي باللام دون النون ، ولم يقيّد ذلك بشعر ولا بنثر فقال : "

وَفِي الْمُضَارِعِ آيَاتٍ بِاللَّامِ وَزِدْ نُونًا مُؤَكَّدًا عَلَيْهِ يَعْتَمِدُ
خُفَّفَ أَوْ شُدِّدَ بِالسَّوَاءِ وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَاءَ " (١) .

ولذا قال ابن القوّاس في شرح هذا الموضع : " .. وثالثها : أن تأتي باللام وحدها كقوله تعالى :

﴿ لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ في قراءة قُنْبَل ، وأنشد القراء :

٨٨ - لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ يَبُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ (٢)

أي : " لَيَعْلَمَنَّ " .

واعلم أن جواز تعاقب اللام والنون إنما هو رأي الكوفيين ونُقل جوازه أيضاً عن أبي عليّ " (٣) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

تحدّث المعاصرون لابن مالك عن المسألة فمضى أكثرهم على رأي الجمهور في لزوم النون في المستقبل الواقع جواب قَسَمَ ، وتحدّث عدد قليل منهم بما يُفهم جواز هذا الاستعمال ، مع أنهم لا يقيّدون كلامهم بشعر ولا نثر وإنما يُطلقون العبارة كالمقدمين .

وكان من المعاصرين لابن مالك الذين مَضَوْا إلى رأي الجمهور :

- ابن عُصْفُور :

وقد ذكر أن المستقبل المثبت إذا كان جواباً لقَسَمَ فإن اللام تدخل عليه وحدها إن فصل بينها وبين الفعل ، ومثّل لذلك ، ثم بيّن أنه إن لم يُفصل بين اللام والمستقبل فاصلاً أدخلت اللام وإحدى النونين ، ولا يجوز الإتيان باللام وحدها أو النون إلا في الضرورة .

قال : " .. وإن كان الفعل مستقبلاً أدخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها إن فصل بينها وبين الفعل

نحو قوله تعالى : ﴿ لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٤) وإن لم يُفصل بينهما أدخلت عليه اللام وإحدى النونين ولا

(١) انظر أبياته هذه ضمن شرح ألفية ابن معطي لابن القوّاس ٤٣٢/١ .

(٢) من الطويل ، للكُمَيْت بن معروف ، انظر : معاني القرآن للقراء ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٢ ، والمساعد ٣١٦/٢ ، والتصريح ٢٥٤/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٤٣٣/١ . (٤) سورة آل عمران من الآية (١٥٨) .

يجوز الإتيان بأحدهما دون الآخر إلا في الضرورة^(١) .

وبنحو هذا الرأي في لزوم النون تكلم كل من الرضّي ، وابن الناظم ، وابن أبي الربيع وغيرهم^(٢) .
ومن يفهم من كلامه جواز سقوط هذه النون :

- الشلّوبين :

وقد ذكر أن المضارع إذا وقع جواباً للقسم يكون مقروناً بنون التوكيد ، ومثل لذلك ، ثم وضّح أن هذا رأي جمهور البصريين ، وأنه يجوز تعاقب النون واللام على رأي فقال : " .. والفعل المضارع مقروناً بنون التوكيد نحو : " وَاللّهِ لَيَقُومَنَّ " هذا رأي البصريين ، ويجوز تعاقبهما على رأي^(٣) .
فقد ذكر رأي الجواز ولم يعلّق عليه ولم يردّه فكأنه يرضيه .

وأما ابن يعيش فقد ورد في كلامه ما يبيّن جواز سقوط النون من المضارع مع دلالة على الاستقبال حيث قال : " .. فبيّن هذه اللام واللام التي معها النون فصل من وجهين :

أحدهما : أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل ، والتي ليس معها النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يُراد بها المستقبل^(٤) ، إلا أنه في أكثر من موضع ذكر لزوم هذه النون للمستقبل ومن تلك المواضع قوله : " .. فإذا دخلت على المستقبل فلا بُدّ من النون الثقيلة أو الخفيفة نحو قولك : " وَاللّهِ لَأَقُومَنَّ " ^(٥) .

وأما ابن القوّاس فقد بيّن أن المضارع المقترن باللام إن أريد به المستقبل فله ثلاثة أحوال ، وذكر منها بجيء اللام وحدها ، واستدلّ لذلك بالقرآن الكريم ، والشعر ، ثم وضّح أن رأي الجواز في تعاقب اللام والنون هو رأي الكوفيين ، وتُقل أيضاً عن الفارسيّ .

قال : " .. وإن أريد به الاستقبال فله ثلاثة أحوال : .. وثالثها : أن تأتي باللام وحدها كقوله تعالى :

﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ على قراءة قُتِبِل ، وأنشد الفراء :

لَئِنْ تَكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بِيُوتِكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

أي : " لَيَعْلَمَنَّ " .

واعلم أن جواز تعاقب اللام والنون إنما هو رأي الكوفيين ، وتُقل جوازه أيضاً عن أبي علي^(٦) .

(١) المقرب ١/٢٠٦ وانظر الضرائر ١٥٦-١٥٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢/٤٠٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٢ ، والبيضاوي ٢/٧٨٨ ، ٩١٨ .

(٣) التوطئة ٢٣٧ .

(٤) شرح المفصل ٩/٩٦ . (٥) شرح المفصل ٩/٢١ ، وانظر أيضاً ٣٩ ، ٤٣ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٢/٤٣٢-٤٣٣ .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وهؤلاء أيضاً تحدّثوا عن المسألة فألزم فريق منهم النون في المضارع المستقبل الواقع جواب قسم ، وجعلوا سقوطها خاصاً بالضرورة ، وتحدّث آخرون عن المسألة وذكروا مذهب جمهور البصريين ومذهب الكوفيين وبعض البصريين ولم يبيّنوا رأيهم فيها .

فممن تحدّث عن لزوم النون للمستقبل :

- المالقي :

وقد بيّن أن النون لازمة لجواب القسم عند بعض النحاة ، وأن بعضهم لا يرى ذلك ؛ لسقوطها في الشعر ، ثم بيّن رأيه بأن سقوطها إنما يكون في الضرورة ولم يأت في الاختيار ، وعلل لعدم جواز السقوط النون حيث قال : " .. وهي لازمة لجواب القسم عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك ؛ لقول الشاعر :

٨٩- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نَسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ^(١)

وهو عندي لضرورة الشعر ولم يأت في الكلام نحو : " وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ " وذلك بخلاف اللام .
ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة ، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسميّة والاستقبال^(٢) .

وإلى هذا الرأي مضى بعض المتأخرين عن ابن مالك كالسيوطي^(٣) .

أما الذين تحدّثوا عن المسألة وذكروا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ولم يبيّنوا رأيهم فيها ، فمنهم :

- أبو حيان :

وقد قال متحدّثاً عن المسألة ممثلاً لها ذاكراً مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ومن تبعهم من البصريين : " .. أو لم يفصل فلا بُدّ من اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ أُخْرَجَ عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ ﴾^(٤) .

هذا مذهب البصريين ، وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة ، وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي إلى

(١) من الطويل ، لزيد بن حصين المسمى بـ " زيد الفوارس " ، انظر الحماسة ٢٨٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٢ ، والخزانة ٦٥/١٠ ، والمعجم المفصل ٢٢١/١ .

و " مَفَائِدُ " : جمع " مِفَادٌ " وهي الخشبة التي يحرك بها التور ، انظر اللسان مادة (ف أ د) .

(٢) رصف المباني ٢٣٩-٢٤٠ . (٣) اللمع ٤٠٠/٢ ، والفرائد الجديدة ٥٧٤/٢ .

(٤) سورة هود من الآية (٨) .

جواز تعاقبهما في الكلام ؛ فتقول : " وَاللّٰهُ لَيَقُوْمَنَّ زَيْدٌ غَدًا ، وَاللّٰهُ يَقُوْمَنَّ زَيْدٌ " (١) .

وقريب من هذا كلام المرادي ، والسلسلي ، وابن عقيل ، والأشموني وغيرهم (٢) .

أما الطيب الأنصاري فقد ذكر أن اللام تلزم المضارع المستقبل المؤكد بالنون ، ومثل لذلك ، وبين أن جواز حذف النون يكون إن فصل بين اللام والمضارع فاصل ، ولم يظهر في كلامه تأييد لرأي البصريين ولا الكوفيين في هذا الاستعمال (٣) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة وإنما ذكرها في شرح الكافية الشافية (٤) وشرح التسهيل (٥) .

فأشار في شرح الكافية الشافية إلى أن انفراد اللام شاذ إذا لم يكن المضارع مقترناً بحرف تنفيس ، ولا مقدماً معموله ، ولا مراداً به الحال ، وكذلك أشار إلى أن انفراد النون شاذ .

واستشهد لانفراد اللام بقول الشاعر :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرِدُّ نِيَّ إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ

وذكر ما أنشده الفراء في كتابه " معاني القرآن " وهو قول الشاعر :

لَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بِيُوتِكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

واستشهد لانفراد النون بقول الشاعر :

٩٠- وَقَتِيلُ مَرَّةً أَتَارَنَ فَإِنَّهُ فِرْعُ وَإِنْ أَخَاكُمْ لَمْ يُتَارِ (٦)

وكرر هذا الكلام في شرح التسهيل غير أنه لم يجعل هذا الاستعمال من باب الشذوذ وإنما جعله من غير الغالب ، واستشهد عليه بالحديث الشريف الوارد في المسألة وبالآبيات التي أوردتها في شرح الكافية الشافية دون ما أنشد الفراء .

وزاد في الاستشهاد قول عبد الله بن رواحة :

(١) الارتشاف ٢ / ٤٨٦ ، وانظر النكت الحسان ١١٦-١١٧ .

(٢) انظر : الجنى اللاني ١٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٩٦ ، وشفاء العليل ٢ / ١٩٢ ، والمساعد ٢ / ٣١٥-٣١٨ ، ٦٦٤ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣ / ٣١٨-٣٢٠ .

(٣) اللآلي الكمينية ٢٤٥ . (٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٦-٨٣٧ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٩-٢١٠ .

(٦) من الكامل ، نُسب إلى عامر بن الطفيل ، انظر : ديوانه ٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٤١ ، ووصف المباني ٢٤٠ ، والمساعد ٢ / ٣١٧ .

٩١- فَلَا وَآبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ^(١)

ما يُرَجَّح في المسألة من رأي :

وَنَخْلُصُ مما سبق إلى أن جمهور البصريين منعوا سقوط النون في هذه المسألة إلا في الضرورة الشعرية ؛ ليفرّقوا بذلك بين المضارع المراد به المستقبل ، والمضارع المراد به الحال ؛ لأن هذا الأخير لا تدخله النون .

أمّا الكوفيون فقد أجازوا هذا الاستعمال باطراد ، وتبعهم في رأيهم هذا عدد من النحاة .
وورود هذا الاستعمال في كلام المتقدمين من النحاة واستدلالهم بشواهد من القرآن الكريم دليل على صحة رأي الكوفيين ، إضافة إلى أن وروده في الحديث الشريف معضّد لتلك الشواهد ومؤيّد لرأي المجوزين .

كما أن ذكر ابن مالك للمسألة واستدلاله عليها بالحديث الشريف والشعر في مواضع من كتبه ومُضِيّ عدد من النحاة المعاصرين له على هذا الرأي ، واستدلال آخرين من المتأخرين عنه بما استدلّ به شاهد أيضاً بصحة هذه المسألة .

ومن هنا فالرأي الراجح الذي أميل إليه هو رأي المجوزين لهذا الاستعمال خصوصاً أن بعض كلام الله - تعالى - وردّ على ذلك كما ذكر الأخفش^(٢) ، وأن الحديث الشريف متضمّن له كما بين ذلك ابن مالك وتبعه فيه المتأخرون عنه ؛ وعليه فوروده في النثر صحيح ولا يلزم تخصيصه بالاضطرار كما ذكر الجمهور .

وعلى هذا فالشواهد التي ذكرها المجوزون مؤيدين بما رأبهم حملها المانعون على الضرورة وما لم يمكنهم حملها على الضرورة فإنهم يؤولونه أو يحكمون بُدْرته في الكلام .

(١) من الوافر ، وروي :

فَلَا وَآبِي مَأْبُ لَنَأْتِيَهَا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

انظر : ديوانه ١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٨٥٣/٢ ، والمساعد ٣١٥/٢ ، والمعني ٦٤٣/٢ ، وشرح شواهد المعني ٩٣٢/٢ ، والمعجم المفصل ٨٧٧/٢ .

(٢) معاني القرآن ٣٦٢/١ ، وانظر ص ٢١٠ من هذا البحث .

المسألة السادسة والسابعة : إجراء " أشهد " مجرى " أحلف " ، وجعل جواب القسم ماضيًا متصرفًا مقرونًا باللام دون " قد " في الشر

قال ابن مالك في المسألة : .. وقول سعيد بن زيد - ﷺ - : " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ " (١) .

.. والعرب تقسم بفعل الشهادة ؛ فتجعل له جوابًا صريحًا كجواب القسم الصريح ، ومنه قوله تعالى :

﴿ قَالُوا تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٢) ثم قال : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ (٣) فسمى ذلك القول يمينا .

ومثله قول سعيد بن زيد : " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ " فأجرى " أشهد " مجرى " أحلف " وجعل جوابه ماضيًا مقرونًا باللام دون " قد " ، ومن النحويين من زعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر ، ويستشهد بقول امرئ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام ، ونظير استعماله في هذا الحديث قول الله تعالى :

﴿ وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ (٤) ، ونظيره أيضًا : " فَوَاللَّهِ لَتَرَكَّ رَسُولُ ﷺ إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاخَ " (٥) ، ذكره أبو الفرج في الجامع " (٦) .

أولاً : مسألة (إجراء " أشهد " مجرى " أحلف)

تقديم :

تقدم في مسألة " وقوع المضارع جواب قسم غير مؤكد بالنون في الشر " (٧) أن للقسم أدوات يؤدي بها ، وحين تحدث النحاة عن تلك الأدوات ذكروا أن القسم يكون بالفعل الصريح وهو الأصل ، وقد تنوب عنه بعض الأسماء كـ " عمرو الله ، ويمين الله " ، وبعض الحروف كالواو ، والتاء ، و " لم الله " على القول بحرفيتها (٨) .

(١) أخرجه البخاري في (٥٩) كتاب بدء الخلق : (٢) باب ما جاء في سبع أرضين ٢/٤١٠ ، الحديث (٣١٩٨) ، ومسند الإمام أحمد ١٩٠/١ .

(٢) سورة المنافقون من الآية (١) .

(٣) سورة المنافقون من الآية (٢) .

(٤) سورة الروم ، الآية (٥١) .

(٥) شواهد التوضيح ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩ .

(٥) انظر مسند الإمام أحمد ٦/٣٨٠ .

(٧) انظر ص ٢٠٧ من هذا البحث .

(٨) انظر : الفوائد التجويدية لعبد الرزاق علي إبراهيم (٢٠٣) قال : .. الثاني : " لكن " في القسم في لغتيه : زيادة النون ، أو حذفها ، وهذا على القول بحرفيته وهو ضعيف ، وهمزة الوصل فيه سماعية " ، وانظر أيضًا : غاية المرید لعطية قابل نصر ٢٨٤-٢٨٥ .

وكان من الأفعال الصريحة في القسم : أقسم ، وأحلف وغيرهما ، ولم يذكر معظم المتقدمين على ابن مالك استعمال " أشهد " مثل هذه الأفعال ؛ لكونه غير صريح في الباب ؛ فلم يرد بيان هذا الاستعمال وجوازه إلا عند عدد قليل منهم .

وقد نبه ابن مالك إلى هذا الاستعمال هنا مصححاً إياه عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف ، واستدل بالقرآن الكريم أيضاً .

وإلى هذا الرأي مضى في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

وقد أغفل أكثر النحاة من المتقدمين على ابن مالك التنبيه إلى هذا الاستعمال ؛ فلم يذكره إلا قليل منهم ، ومن هؤلاء :

١- سيويه :

وقد صرح بأن من الأشياء التي فيها معنى القسم " أشهد " ، ومثل له ، وكرر ذكر هذا الرأي في أكثر من موضع ، ومن تلك المواضع قوله : " .. واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك " والله " وذلك قولك : " أقسم لأفعلن ، وأشهد لأفعلن ، وأقسمت بالله عليك لتفعلن " (٢) .

٢- ابن خروف :

وقد بين أن " أشهد " في كلام العرب تأتي على وجهين ، وذكر في الوجه الثاني كونها بمعنى القسم ، وأن " أن " إذا وقعت بعدها تُكسر ؛ لأنها في أول جملة الجواب فقال : " .. " أشهد " في كلامهم على وجهين :

تكون على بابها من الشهادة ، تتعدى بالباء ، وعليه قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٣) ، ولا تكون " أن " بعدها إلا مفتوحة .

والوجه الثاني : أن تكون بمعنى اليمين ؛ فتُكسر " أن " بعدها على الجواب " (٤) .

وإلى ذكر هذه المسألة مضى عدد من المتقدمين على ابن مالك كالميرد ، والسيرافي ، وابن السراج ، والزبيدي ، والفارسي ، والصيمري ، والزَمَخْشَرِي ، والحيدرة اليميني وغيرهم^(٥) .

(٢) الكتاب ٣/١٠٤ ، وانظر ٣/١٣٠، ١٤٦-١٤٧ .

(١) انظر ص ٢١٩-٢٢٠ من هذا البحث .

(٣) سورة آل عمران من الآية (١٨) .

(٤) تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب ورقة ٣٣ (مخطوط) ، وانظر الارتشاف لأبي حيان ٤٧٦/٢ .

(٥) انظر : المقتضب ٢/٣٤٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٩٠ (مخطوط) ، والأصول ١/٤٣١ ، والواضح ٢٣٧ ، والشرازيات

ورقة ٢٦ (مخطوط) ، والتبصرة ١/٤٥١ ، والكشاف ١/٣٣٩-٣٤٠ ، وكشف المشكل ١/٥٧٩ .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

أغفل أكثر النحاة المعاصرين لابن مالك ذكر هذا الاستعمال ؛ فلم يتحدث عنه إلا بعضهم ، ومنهم :

- ابن يعيش :

وقد ذكر أن المقسم به قد يُحذف من الكلام لدلالة الفعل عليه ، وذكر من أفعال القسم : " أشهد " ، وبين أن الفقهاء ذكروا أن من قال : " أشهد " أو نحوها من أفعال القسم ثم حنث وجبت عليه الكفارة . قال : .. وربما حذفوا المقسم به واجتزعوا به لدلالة الفعل عليه ، يقولون : " أقسم لأفعلن " ، وأشهد لأفعلن " ، والمعنى : " أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به " ^(١) ، وإنما حذف لكثرة الاستعمال ، وعلم المخاطب بالمراد .

وقال الفقهاء : لو قال : " أقسم ، أو أحلف " ، أو أشهد ثم حنث وجبت عليه الكفارة ؛ لأنه يُصرف إلى معنى : " أقسم بالله " ونحوه ؛ إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله ؛ ولذلك قال النبي - ﷺ - : " مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ " ^(٢) . وإلى هذا الرأي مضى بعض المعاصرين لابن مالك كالرَضِي ^(٣) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

لم يذكر أيضاً معظم المتأخرين عن ابن مالك هذا الاستعمال وإنما ذكره بعضهم ، ومنهم :

- أبو حيان :

وقد نقل كلام ابن خروف في أن القسم بـ " عِلْمٌ وَيَعْلَمُ " لا يكون إلا مع الاقتران بلفظ الجلالة ، وهو غير موجود إلا بالسمع ، وذكر أن " أشهد " مما ضمّن معنى القسم فقال : .. قال ابن خروف : دخول القسم في " عِلْمٌ وَيَعْلَمُ " لا يكون إلا مع " الله " تعالى ، ولا يوجد إلا بالسمع ، وما ضمّن معنى القسم من نحو : " عَلِمْتُ وَأَشْهَدُ " فقليل : الجملة في موضع المفعول لـ " عَلِمْتُ وَأَشْهَدُ " ، وقيل : ليست معمولة ؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه ^(٤) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة وإنما ذكرها في شرح الكافية الشافية ^(٥) ، واستدلّ

(١) هكذا ورد في النص ولعله أراد : " أو بالذي شاء أن أقسم به " .

(٢) أخرجه البخاري في (٥٢) كتاب الشهادات : (٢٦) باب كيف يستحلف ٢/٢٢٢ ، الحديث (٢٦٧٩) ، وانظر ٤/١٢٨ ، ٢٨٣ ، الحديثين (٦٦٤٦، ٦١٠٨) .

(٣) شرح المفصل ٩/٩٤-٩٥ . (٤) شرح الكافية ٢/٣٥٧ .

(٥) الارتشاف ٢/٤٧٦ . (٦) شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٧ .

بالآية التي ذكرها في المسألة وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوا شَهِدْ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾ ، كما ذكر هذه المسألة في شرح التسهيل^(١) ، واستدلّ بالآية الآتفة الذكر ، وبين أن كسر همزة " إن " في الآية دليل على أن الفعل " شَهِدُ " أُريدَ به القَسَمُ ، وأن تسميته يمينا في الآية التي بعدها دليل آخر ، كما استدلّ بقراءة ابن عباس بكسر الهمزة في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢) .

ما يُرجَّح في المسألة من رأي :

لقد قامت المسألة على تصحيح ورود " أشهد " مضمّنةً معنى القَسَمِ ، مثلها فيه مثل " أحلف " ، وهو الأمر الذي لم يذكره كثير من النحاة ؛ لعدم تنبّههم إليه مع وروده في الاستعمال العربيّ الفصيح ، وهذا ما أراد ابن مالك التنبيه إليه في المسألة .

والذين ذكروا هذا الوجه من الاستعمال نظّروا له بالأفعال الصريحة في القسم وقرّنوه بها ؛ وهذا دليل على ارتضائهم معنى القَسَمِ فيه ، وأكثر هؤلاء لم يستدلّوا بالحديث الشريف كما فعل ابن مالك ومع ذلك فقد تنبّهوا إلى هذا الاستعمال ؛ فأجازوه ، وعليه يكون استدلال ابن مالك بالحديث الشريف تدعيماً أكثر لتأكيد صحّة هذا الاستعمال في الكلام .

واعتماداً على ما تقدّم في المسألة من شواهد وآراء تبين صحّة هذا الاستعمال فيني أرجح جوازه ؛ إذ لا مانع منه ولا معترض عليه - فيما أعلم - وكلّ الذي حدّث من معظم النحاة أهم لم ينبّهوا إليه .
ومما ورد أيضاً في الحديث الشريف شاهداً للمسألة :

١- حديث أنس - رضي الله عنه - : " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يقول : " إِنْ قَوْمًا يَتَعَمَّقُونَ فِي الدِّينِ يَمْرُقُونَ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ " ^(٣) .
حديث الحارث بن خزيمة :

عن عبادة بن عبد الله بن الزبير قال : " أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر براءة : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ ^(٤) إلى عمر بن الخطاب فقال : مَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا ؟ قَالَ : لَا أُدْرِي ، وَاللَّهِ إِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - وَوَعَيْتُهَا وَحَفِظْتُهَا ، فَقَالَ عُمَرُ : وَأَنَا أَشْهَدُ لَسَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم . الخ ^(٥) الحديث .

(١) شرح التسهيل ١٩٦/٣ .

(٢) انظر : " مختصر في شواذ القرآن " ١٩ ، والكشاف ٣٤٠/١ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٥٩/٣ ، وانظر : المسند الجامع ٣٦٥/١ .

(٤) سورة التوبة من الآية (١٢٨) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٩٩/١ ، وانظر : المسند الجامع ٣٣/٥ .

ثانياً : (مسألة جعل جواب القسم فعلاً ماضياً متصرفاً مقروناً باللام دون " قد " في النثر)

تقديم :

حين تحدّث النحاة عن الفعل الماضي المتصرّف الواقع جواب قسم أوجبوا اقترانه باللام و " قد " ، وذكروا أنه قد يؤتى بـ " قد " دون اللام ، أما مجيء اللام وحدها دون " قد " فهو مخصوص عندهم بالضرورة .

وأجاز آخرون مجيء الفعل الماضي مقترناً باللام في النثر لكن على تقدير " قد " معها ، ولم يرد مجيء الفعل الماضي مقترناً باللام وحدها في النثر دون " قد " ظاهرة أو مقدّرة إلا عند عدد قليل من النحاة^(١) وهو ما نبه إليه ابن مالك هنا في المسألة مصحّحاً إياه عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف إضافةً إلى القرآن الكريم ، مُبيّناً أن من النحويين من ربط جواز هذا الاستعمال بالشعر مانعاً وقوعه في منشور الكلام .

وإلى هذا الرأي مضى في معظم كتبه الأخرى ، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً^(٢) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

جعل بعض المتقدمين على ابن مالك هذه المسألة مخصوصةً بالشعر في حين أجاز آخرون تقدير " قد " في الكلام دون ذكرها ، وقليل من هؤلاء النحاة هم الذين وافق رأي ابن مالك رأيهم في هذا الاستعمال .

أما الذين خصّوا هذا الاستعمال بالضرورة الشعرية فمنهم :

- الصيّمي :

وقد صرح بأنه لا يحسن حذف " قد " من الماضي المتصرّف الواقع جواب قسم إلا في الشعر ، واستشهد لذلك ، وبيّن أنه لم يُستعمل في القرآن الكريم إلا مع " قد " ، ومثّل لذلك ، ويُفهم من كلامه أنه لا يرى الاستشهاد على هذا الاستعمال بالآية التي ذكرها ابن مالك في المسألة .

قال : .. " ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي إلا مع " قد " ولا يحسن حذف " قد " معها إلا

في الشعر كما قال امرئ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

فالتقدير : " لَقَدْ نَامُوا " ، ولم يُستعمل في القرآن - فيما عَلِمْتُ - إلا مع " قد " كقوله - عَلَيْكَ - :

(٢) انظر ص ٢٢٦ من هذا البحث .

(١) انظر ص ٢٢٢ من هذا البحث .

﴿ وَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾^(١) ﴿ وَقَدْ اسْتَهْزَى ﴾^(٢) .

وأما من أجازوا حذف " قد " بشرط أن تكون مقدرّة منويّة فمنهم :

- الزّجاجي :

وقد ذكر أن اللام تدخل على الماضي ومعها " قد " ظاهرة أو مضمرة مقدرّة ، واستدلّ بالآية التي ذكرها ابن مالك ؛ لأنه يرى أنّها على تقدير " قد " ، كما استشهد بقول امرئ القيس فقال : " .. ومع الماضي بـ " قد " ظاهرة أو مضمرة مقدرّة نحو قولك : " وَاللّهِ لَقَدْ قَامَ ، وَوَاللّهِ لَقَامَ " .

قال الله تعالى : ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ، وقال الشاعر :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٤) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن جنّي ، والكوفي صاحب " البيان في شرح اللّمع " ، والشّتريني ، والجزولي ، وأبي البقاء العكبري وغيرهم^(٥) .

أما الذين وافق تصحيح ابن مالك للمسألة رأيهم فمنهم :

- سيويه :

وقد بين أن الفعل الماضي الواقع جواب قسم قد يأتي مقترناً باللام وحدها ، وأكد ذلك بما سمعه من العرب فقال : " .. وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم ترد على اللام ، وذلك قولك : " وَاللّهِ لَفَعَلْتُ " ، وسمعتنا من العرب من يقول : " وَاللّهِ لَكَذَبْتُ ، وَاللّهِ لَكَذَبَ " ^(٦) ^(٧) .

وتبعه على هذا الرأي المبرد ، والهروي ، والزّمخشري ، والخوارزمي ، وابن الدّهان ، وابن الأثير وغيرهم ، وبينوا أن الأكثر الاقتران بـ " قد " ^(٨) .

وإلى هذا الرأي أيضاً مضى الرّماني مبيّناً قلة حذف " قد " من الجواب ، مستشهداً على ذلك بالشعر^(٩) .

(١) سورة القمر الآية (٤١) .

(٢) ورد هذا المقطع من الآية في عدة سور وهي : سورة الأنعام من الآية (١٠) ، والرعد من الآية (٣٢) ، والأنبياء من الآية (٤١) .

(٣) التبصرة ٤٥٣-٤٥٢/١ . (٤) حروف المعاني ٤٢ .

(٥) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٣٧٤/١ ، والبيان في شرح اللّمع ٢٧٥/٢ " رسالة ماجستير " ، وتلقيح الأبواب ١٢١ ، والمقدمة الجزولية ١٣٩ ، وإعراب الحديث ٢٦٨ .

(٦) انظر في تخريج هذا القول : الارتشاف ٤٨٥/٢ ، والنكت الحسان ١١٥ ، والمساعد ٣٢٣/٢ .

(٧) الكتاب ١٠٥/٣ .

(٨) انظر : المقتضب ٣٣٤-٣٣٥ ، واللامات للهروي ٩٣ ، والمفصل ٣٢٦-٣٢٧ ، وكفاية النحو ٣٠١ " رسالة ماجستير " ، والفصول ٣٣ ، والبدیع ورقة ٩٣ (مخطوط) .

(٩) معاني الحروف ٥٤ .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وقد تحدّث هؤلاء أيضاً عن المسألة ؛ فجعلها بعضهم من الضرائر ، وأجاز آخرون حذف " قد " على أن تكون مقدّرةً في الكلام في حين أجاز آخرون المسألة كما ذكرها ابن مالك .

أما من جعل هذا الاستعمال من الضرائر فمنهم :

- الرّضيّ :

وقد بيّن أن الماضي المثبت إذا وقع جواب قسم فالأولى الجمع بين اللام و" قد " ، ويجوز الاقتصار على أحدهما إن طال الكلام ، أو وقع في الضرورة الشعرية .

قال : .. " وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام و" قد " نحو : " وَاللّهِ لَقَدْ خَرَجَ " .

وإن طال الكلام ، أو في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما " (١) .

فجعل طول الكلام مُسوِّغاً للاقتصار على اللام أو " قد " في الجواب ، ولم يبنّه ابن مالك إلى هذا إلا أن الآية التي ذكرها في المسألة قد تكون تنبيهاً إليه ، وعلى هذا يمكن أن يكون الرضيّ ممن نبّه إلى هذا الاستعمال إضافةً إلى جعله إياه من الضرائر .

أما من أجاز حذف " قد " على نية تقديرها فمنهم :

- الشّلوّيين :

وقد بيّن أن اللام تدخل على الفعل الماضي الواقع جواب بشرط تَوَسُّطِ " قد " بينهما مظهره ، أو مقدّرةً ، ومثّل لذلك بعبارته ، فقال : .. " والفعل الماضي بشرط تَوَسُّطِ " قد " بينهما ، ظاهرةً أو مقدّرةً نحو : " وَاللّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَّابًا ، وَوَاللّهِ لَكَذِبٌ " (٢) .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن القوّاس في شرحه ألفية ابن معطي (٣) .

أما الذين أجازوا الاستعمال كما ذكره ابن مالك في المسألة فمنهم :

١- ابن يعيش :

وقد بيّن أن اللام لا يحسن دخولها على الماضي إلا مع " قد " ، ومثّل لذلك وعلّل بأن " قد " تقرّب الفعل الماضي من الحال ، ثم بين أنه يجوز الحذف لكنه ليس بكثير ، فقال : .. " وإذا دخلت اللام على الماضي فلا يحسن إلا أن يكون معه " قد " كقولك : " وَاللّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ " ؛ لتقريبها له من الحال ، قال

تعالى : ﴿ تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتُمْ لِتُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٤) ، وقال الله تعالى : ﴿ تَاللّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ

(١) شرح الكافية ٢/٣٣٩ .

(٢) التوطئة ٢٣٧ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٤٣١-٤٣٢ .

(٤) سورة يوسف من الآية (٧٣) .

عَلَيْنَا»^(١) ، ويجوز : " وَاللَّهِ لَقَامٌ " ، وليس بالكثير ، ومنه قوله :

٩٢- إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشِنُ عِنْدَ الْحَفِیْظَةِ إِنْ ذُو لَوْتَةٍ لَأَنَا^(٢)

وقال امرؤ القيس :

٩٣- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٣)

٢- ابن عُصْفُور :

وقد ذكر أن الفعل الماضي إن كان قريباً من الحال دخلت عليه اللام مع " قد " وإن كان بعيداً عنه فاللام وحدها ، واستشهد بقول امرئ القيس فقال : " .. وإن كانت الجملة فعلية ، فإن كان الفعل ماضياً دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها نحو قوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

أو مع " قد " إن أردت تقرب الفعل من الحال "^(٤) .

وإلى رأي جواز هذا الاستعمال مضى ابن أبي الربيع^(٥) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ذكر المتأخرون عن ابن مالك هذا الاستعمال ، فألزم بعضهم اقتران الفعل الماضي الواقع جواب قَسَمَ بِاللَّامِ و" قد " ، وأجاز آخرون حذف " قد " على أن تكون مقدرة في الكلام ، بينما تبع آخرون رأي من جَوَّزَ هذا الاستعمال .

أما من ألزم اقتران الفعل الماضي الواقع جواب قَسَمَ بِاللَّامِ و" قد " فهو :

- السَّلْسِلي :

وقد بين أن اللام تَقْتَرِنُ بِالْمَاضِي وحدها إن كان غير متصرف ، أما إذا كان متصرفاً فاللام و" قد " ، ولم يذكر انفراد اللام .

قال : " .. إذا كان صدر الجملة المُجَابِ بِهَا الْقَسَمِ فعلاً ماضياً مُثَبِّتاً وخلا القَسَمِ من الاستطالة وجب اقترانه باللام وحدها إن كان لِفَعْلٍ غير متصرف ، وباللام مع " قد " إن كان متصرفاً .

ومثاله متصرفاً مع اللام و" قد " قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ "^(٦) .

(١) سورة يوسف من الآية (٩١) .

(٢) من البسيط ، لُقْرِيطُ بِنِ أُنَيْفِ الْعَنْبَرِيِّ ، انظر : الخصائص ٢٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٩ ، واللسان مادة (خ ش ن) ، والخزانة ٤٤١/٧ ، ٤٤٥/٨ .

(٣) شرح المفصل ٩٦/٩-٩٧ ، وانظر ٢١/٩ . (٤) المقرب ٢٠٥/١ ، وانظر شرح الجمل ٥٢٧/١ .

(٥) البسيط ٩١٥-٩١٤ ، ٧٨٨/٢ . (٦) شفاء العليل ٦٩٥/٢ .

أما الذين أجازوا حذف " قد " على أن تكون مقدرّة منويّة فمنهم :

- السُّيوطي :

وقد ذكر أن الفعل الماضي المُجاب به القَسَم حَقُّهُ أن يقترن باللام و" قد " ومثّل لذلك ، ثم بيّن أنه قد يقترن باللام وحدها على أن تكون " قد " مقدرّة ، واستشهد على ذلك ، كما بيّن أن الماضي لا تلحقه " قد " إن كان جامداً لا لفظاً ولا تقديرًا .

قال : .. وإن صُدِّرتُ بفعلٍ ماضٍ مثبتٍ متصرفٍ فحقُّهُ أن يقترن باللام و" قد " نحو : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَتْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ ، وقد يقترن باللام وحدها كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ ، فتقدّر فيه " قد " ، فإن كان جامداً انفردت ولم يحتج إلى تقدير " قد " (١) .

وإلى هذا الرأي مضى الطيّب الأنصاري ، وجعل حذف " قد " شاذاً في بيت امرئ القيس (٢) .

أما النحاة الذين تبعوا رأي المجوزين هذا الاستعمال فمنهم :

- ابن عقيل :

وقد استدَلَّ عند كلامه عن هذا الاستعمال بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، وما حكاه سيويه عن العرب ، وبيّن أنه لا يجوز حذف اللام و" قد " معاً ، وكما ذكر رأي من جوز إثبات " قد " ظاهرةً أو مقدرّةً فقال : .. وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط " ، ومنه : ﴿ لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ، ومن كلام امرأة من غفار : " وَاللَّهِ لَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ " (٣) ، وحكى سيويه : " وَاللَّهِ لَكَذِبٌ " ، ولا يجوز حذف اللام و" قد " .

وقال بعضهم : ولا بُدَّ مع اللام من " قد " ظاهرةً أو مقدرّةً (٤) .

وإلى هذا الرأي مضى أبوحيان فقد ذكر رأي ابن عُصْفُور في هذه المسألة وارتضاه ، واستدل بما حكاه سيويه من قول بعض العرب : " وَاللَّهِ لَكَذِبٌ " (٥) .

أما المُرَادِي فقد عَرَضَ الآراء ، ولم يوضِّح رأيه في المسألة (٦) ، وذكر الألويسي في كتابه " الضرائر " (٧) أن جعل هذه المسألة من الضرائر هو على قول الرُّضَيِّ ومن وافقه ، كما ذكر رأي ابن عُصْفُور ونقل كلامه عن المسألة (٥) ، ولم يبيّن الألويسي رأيه في هذا الاستعمال بوضوح إلا أن ذكره إياه في الضرائر قد

(١) الفرائد الجديدة ٥٧٤/٢ ، وانظر الجمع ٤٠٠/٢-٤٠٢ . (٢) اللآلي الكمينية ٢٤٥ .

(٣) انظر في تخرجه : الحاشية (٥) ص ٢١٧ من هذا البحث . (٤) المساعد ٣٢٢/٢-٣٢٣ ، وانظر ٣٢٥/١ .

(٥) الارتشاف ٤٨٤/٢ ، والنكت الحسان ١١٥ . (٦) الجنى اللاني ١٣٥ .

(٧) الضرائر ١٢٤ .

يجعل رأيه قريباً من رأي الرضي .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة ، وإنما تحدّث عنها في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل حيث أورد كلاماً في شرح الكافية الشافية^(١) عن مجيء جواب القسم فعلاً ماضياً متصرفاً مقروناً باللام دون " قد " ، واستدلّ بالآية القرآنية وحديث الصحابيّة الواردين في المسألة ، ويبيّن أن اللام تقترن وجوباً إذا كان الماضي جامداً ، واستشهد لذلك بقول الشاعر :

٩٣- لَعَمْرِي لِنَعْمِ الْفَتَى مَالِكُ إِذَا الْحَرْبُ أُصَلَّتْ لَطَاهَا رِجَالاً^(٢)

كما بيّن أيضاً أنها تُفرد وجوباً إذا تقدّم معمول الفعل ، واستدلّ لذلك بقول أم حاتم الطائي :

٩٤- لَعَمْرِي لَقَدِّمًا عَضْنِي الْجُوعُ عَضَّةً فَالْتَيْتُ أَلَا أَمْنَعُ الدَّهْرَ جَائِعاً^(٣)

وُجمع في شرح التسهيل^(٤) بين ما ذكره هنا في المسألة وما ذكره في شرح الكافية الشافية ، غير أنه لم يذكر انفراد اللام وجوباً لتقدّم معمول الفعل كما في شرح الكافية الشافية .

ما يُرجّح في المسألة من رأي :

لقد بيّن ابن مالك أن الماضي المتصرف المثبت إذا وقع جواباً للقسم فلا مانع من أن يقترن باللام وحدها دون " قد " ظاهرة أو مقدّرة في النثر ، وقد اشتمل الحديث الشريف على هذا الاستعمال فمنعه أو جعله ضرورةً من ضرورات الشعر ليس لازماً .

وتبيّن أن النحاة انقسموا في هذه المسألة أقساماً تجلّت في التفصيل الوارد في دراسة المسألة ، وشاع عند أكثرهم رأي التخصيص بالضرورة .

غير أن المسألة لم تخلُ من المجوزين الذين يمكن أن يكون ابن مالك اعتمد على آرائهم في تصحيح الاستعمال الوارد فيها من النحاة المتقدمين عليه ، كما وجد من النحاة المعاصرين له والمتأخرين عنه من أجاز هذه المسألة حيث اعتمدوا على كلام العرب وما نُقل عنهم مما يدلّ على صحّة القول بجواز هذا الاستعمال .

واعتمد معظم المتأخرين عن ابن مالك في الاستشهاد على الحديث الشريف تبعاً لابن مالك ؛ وعليه فهم لا يرون أيّ مانع من مجيء هذا الاستعمال في النثر ، فجعله شاذاً في الاختيار ليس أمراً مقطوعاً به .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٠-٨٤١ .

(٢) من المنتقارب ، ولم أجدّه منسوباً إلى معين ، انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١٣ ، والمساعد ٢/٣٢٢ .

(٣) من الطويل ، انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١٥ ، والمساعد ٢/٣٢٣ ، والخزانة ١٠/٧٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢١٣-٢١٤ .

وبكلّ ما تقدّم يمكن ترجيح رأي من نَبّه إلى هذه المسألة ؛ لأن ذلك قد وردّ في كلام العرب ومنه الحديث الشريف .

ولعلّ هذا ما جعل بعض النحاة كابن عصفور لم يذكره في كتابه الضرائر ، وإنما بيّن في بعض كتبه^(١) أن الماضي البعيد من زمن الحال لا يجوز أن يؤتى معه بـ " قد " ، وإنما يؤتى بها إن أُريدَ تقريبه من الحال ، وهذا الكلام مما يزيد المسألة وضوحًا ؛ فالمعنى إذن هو المقياس والضابط في هذا الاستعمال ، فحيثما حُذفت " قد " من نحو هذا الاستعمال دلّ ذلك على أن الحدث وقع في الماضي البعيد ، وحيثما ذُكرت " قد " في نحو هذه المسألة دلّ ذلك على أن الماضي قريب من الحاضر ؛ لأن " قد " تقرّبه منه .

(١) انظر ص ٢٢٤ من هذا البحث ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١ ، والمقرب ٢٠٥/١ .

الباب الثالث :

الحروف

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بعد " إِنَّ " المخففة .

المسألة الثانية : ترجيح كَوْن " رُبَّ " للتكثير في الغالب .

المسألة الثالثة : عدم لزوم ما يُصدَّر بـ " رُبَّ " المضي .

المسألة الرابعة : حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط ، وحذفها وحدها من الجواب إذا كان جملةً اسميةً أو طلبيةً .

المسألة الخامسة : حذف الفاء في جواب " أَمَا " في النثر في غير قولٍ أغنى عنه مقوله .

المسألة الأولى : التثنية على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بعد " إن " المخففة

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول عبدالله بن بسر : " إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ " (١)، وقول رسول الله - ﷺ - : " وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ " (٢)، وقول معاوية - ﷺ - : " إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ (يعني كعب الأخبار) " (٣)، وقول نافع " فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِي عَنِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِي " (٤) قلت : تضمنت هذه الأحاديث استعمال " إن المخففة المتروكة العمل ، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة ، لعدم الحاجة إليها ؛ وذلك لأنه إذا خُففت " إن " صار لفظها كلفظ " إن " النافية ؛ فيُحذف التباس الإثبات بالنفي ، عند ترك العمل ؛ فالزموا تالي ما بعد المخففة ، اللام المؤكدة مميزة لها ، ولا يُحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات نحو : " إِنْ عَلِمْتُكَ لَفَاضِلًا " ، فاللام هنا لازمة ؛ إذ لو حذف مع كون العمل متروكاً ، وصلاحيّة الموضع للنفي لم يتيقن الإثبات ، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها .

فمن الحذف : " إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ " و " إِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ " و " إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ " و " إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِي " ، ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - : " إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُعْطِي عَنْ بَنِي " ، وقول عامر بن ربيعة : " إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَعْشَا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا السَّلْفُ وَالتَّمْرُ " (٦) .

حديث عائشة من جامع المسانيد ، وحديث عامر من غريب الحديث .

ومنه قراءة أبي رجاء (٧) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٨) ، أي : " وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ

(١) أخرجه البخاري في (١٣) كتاب العيدين : (١٠) باب التكبير للعيد (في ترجمة الباب) ٢٩٢/١ ، وأبو داود ٦٧٥/١ ، الحديث (١١٣٥) ، وفيه : " إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ " .

(٢) أخرجه البخاري في (٦٤) كتاب المغازي : (٤٣) باب غزوة زيد بن حارثة ١٠١/٣ ، الحديث (٤٢٥٠) وقد ورد في نص ابن مالك ثبوت لام " لَمِنْ أَحَبِّ " ولعله خطأ من النسخ أو الطباعة ؛ إذ لا يكون في الحديث شاهداً للمسألة واللام ثابتة فيه .

(٣) أخرجه البخاري في (٩٧) كتاب الاعتصام : (٢٥) باب قول النبي - ﷺ - : " لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ " ٥١٤/٤ ، الحديث (٧٣٦١) .

(٤) أخرجه البخاري في (٢٤) كتاب الزكاة : (٩٧) باب صدقة الفطر على الحرّ والمملوك ٤٦٧/١-٤٦٨ ، الحديث (١٥١١) .

(٥) أخرجه مسلم في (٢) كتاب الطهارة : (١٩) باب التيمّن في الطهور وغيره ٢٢٦/١ ، الحديث (٢٦٨) .

(٦) ذكر طرف الحديث في غريب الحديث لابن الجوزي ٤٢٩/١ ، والنهاية لابن الأثير ٣٥١/٢ والحديث في مسند الإمام أحمد

٤٤٦/٣ وفيه " لَقَدْ كَانَ " بدل " إِنْ كَانَ " ، والمسند الجامع ١٦-١٧ .

(٧) الكشاف ٢٤٣/٤ ، والبحر المحيط ١٥/٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ٣٥٣/٤ .

(٨) سورة الزخرف من الآية (٣٥) .

مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا " ، فَحَدَفَ مِنَ الصَّلَةِ الْمَبْتَدَأَ وَأَبْقَى الْخَيْرَ .

ومنه قول الطَّرِمَّاحِ بْنِ حَكِيمٍ :

٩٥- أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ^(١)

ومثله قول الآخر :

٩٦- إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِي غَيْرَ تَوَدِّعٍ^(٢)

ومثله :

٩٧- أُحْيِي إِنْ عَلِمْتُ الْجُودَ لِلْحَمْدِ مُنْمِيًا وَلِلْوُدِّ مُثَبِّتًا وَلِلْمَالِ مُفْنِيًا^(٣)

ومثله :

٩٨- إِنْ وَجَدْتُ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَحْيَا نَأَى وَمَا إِنْ بَدَأَ يُعَدُّ بِخِيَالًا^(٤)

وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع؛ فبيئت إغفالهم، وأثبت الحجة عليهم لا لهم. وأزيد على ذلك أن اللام الفارقة إذا كان بعد ما ولي " إن " نفي واللبس مأمون فحذفها واجب كقول الشاعر :

٩٩- إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يُعَدِّمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ^(٥)

ومثله :

١٠٠- أَمَا إِنْ عَلِمْتُ اللَّهُ لَيْسَ بِعَافِلٍ لَهَا نَاصِطِبَارِي أَنْ يُلَيْتُ بِظَالِمٍ^(٦،٧) .

(١) من الطويل، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وفرائد القلائد ١٢١، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢٧٦/٢، والمعجم المفصل ١٠٣١/٢ .

(٢) من البسيط، لم أجده منسوبا، انظر: شواهد التوضيح ٥٢، والمغني ٢٣٢/١، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، والمعجم المفصل ٥٥٥/١ .

(٣) من الطويل، لم أجده منسوبا، انظر: شواهد التوضيح ٥٢ .

(٤) من الخفيف، لم أجده منسوبا، انظر: شواهد التوضيح ٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢ .

(٥) من الطويل، لم أجده منسوبا، انظر: شواهد التوضيح ٥٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٢٦/١، والمغني ٢٣٢/١، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، والمعجم المفصل ٢٧٥/١ .

(٦) من الطويل، لم أجده منسوبا، انظر: شواهد التوضيح ٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢ .

(٧) شواهد التوضيح ٥٠-٥٣ .

عند الحديث عن الحروف المشبهة بالفعل ، الناسخة للابتداء وهي : " إن ، وأن ، وليت ، ولكن ، ولعل ، وكأن " ذكر النحويون أن من هذه الحروف ما يُخفّف وهو : " إن ، وأن ، وكأن " ، ووضعوا لها شروطاً بعد التخفيف ، وجعلوا " إن " المخففة من الثقيلة مهملة قليلة العمل ، وأوقعوا اللام في خبرها ، وجوزوا سقوط اللام من خبر العاملة في حين ألزموها في خبر المهملة ، وكان إلزامهم لها في خبر المهملة لثلاثا تلتبس " إن " المخففة المهملة بالنافية ، ولم ينتهوا إلى جواز سقوط اللام من خبر المخففة المهملة^(١) .

هذا مذهب جمهور البصريين ، غير أن من البصريين من نبه إلى جواز سقوط هذه اللام مع كون " إن " مخففة مهملة - ولكن ذلك مشروط بقيام قرينة على عدم إرادة النفي - وهم الذين صحح ابن مالك رأيهم في المسألة ، واستدلّ عليه بالحديث الشريف ، وزاد فوضح أن هذه اللام يجب سقوطها إذا كان في الكلام نفي بعد ما ولي " إن " المهملة ، واستدلّ لذلك بالشعر .
وما ذهب إليه هنا هو مذهبه في معظم كتبه الأخرى ، وسيأتي الحديث عن هذا لاحقاً^(٢) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

غفل أكثر البصريين المتقدمين على ابن مالك عن التنبيه إلى جواز سقوط اللام من خبر " إن " المهملة؛ فأوجبوا هذه اللام في خبرها ، وعدد قليل من النحاة المتقدمين على ابن مالك هم الذين تنبهوا إلى جواز مجيء هذا الاستعمال صحيحاً .

كان من الذين غفلوا عن هذه المسألة :

- الأخفش :

وقد بين في أثناء حديثه عن " إن " المخففة المهملة أنها تكون بمعنى الثقيلة في التوكيد ، وأنها لا يكون خبرها مجرداً من اللام لثلاثا يشبهه الإثبات بالنفي فقال : " .. وتكون خفيفة في معنى الثقيلة ، وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام ، يقولون : " إن زيداً لمُنْطَلِقٌ " ، ولا يقولونه بغير لام ؛ مخافة أن تلتبس بالتي معناها " ما " ^(٣) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من المبرد ، والزجاجي ، والسيراfi ، والرّماني ، والصيمري ، والمروزي ،

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨-٧٢ ، وشرح الحمل لابن عصفور ٤٨٣/١ .

(٢) انظر ص ٢٣٥-٢٣٦ من هذا البحث .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٣٦/١ ، ٣٧٠ ، وانظر " منهج الأخفش الأوسط " ٢٤٨ .

وابن الشجري ، وابن الأنباري ، والجزولي ، وابن معطي وغيرهم^(١) .
وتبع هؤلاء بعض المعريين كمكي بن أبي طالب القيسي^(٢) .

أما الذين نبهوا إلى هذه المسألة ، أو ذكروا بعض ما أخذه ابن مالك فجعله دليلاً على صحة هذه المسألة فمنهم :

- ابن جني :

وقد بين عند توجيهه قراءة أبي رجاء : « وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » أن التقدير : " لِلَّذِي هُوَ مَتَّعٌ " فأجاز سقوط اللام من خبر : " إن " المخففة المهمله ، ثم فسّر هذا التقدير بما يؤكد سقوط هذه اللام فقال : .. ومن ذلك : قراءة أبي رجاء : « لِمَا مَتَّعٌ » .

قال أبو الفتح : " ما " هنا " بمنزلة " الذي " ، والعاثد إليها من صلته محذوف ، تقديره : " وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ مَتَّعٌ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا " ، فكأنه قال : " وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا يُتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ أَحْوَالِ الدُّنْيَا " ، فجاز حذف هذا الضمير على انفصاله جوازاً لا استحساناً^(٣) .

وهذه هي القراءة التي استشهد بها ابن مالك في المسألة على الجواز ، وذكر توجيه ابن جني لها .

وذكر في موضع آخر - قبل هذا - قراءة سعيد بن جبير^(٤) : « إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا

أَمْثَالَكُمْ^(٥) » وذكر أن " إن " ينبغي أن تكون نافية ، ثم بين ضعف ذلك فقال : .. ومن ذلك قراءة

سعيد بن جبير : « إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا » نَصْب ، « أَمْثَالَكُمْ » نَصْب .

قال أبو الفتح : ينبغي - والله أعلم - أن تكون " إن " هذه بمنزلة " ما " ، فكأنه قال : " مَا الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ " فأعمل " إن " إعمال " ما " ، وفيه ضعف ؛ لأن " إن " هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص " ما " به فتجري مجرى " ليس " في العمل^(٦) .

ومعنى كلامه هنا أن " إن " هذه نافية يَضعف وقوعها في هذا الموضع ؛ لما ذكره في حديثه من أنها لم

(١) انظر : المقتضب ٥٠/١ ، والجمل ٣١٥ ، وحروف المعاني ٤٣، ٥٧ ، واللامات للزجاجي ١١٨ ، وشرح الكتاب للسرياني ٤/ورقة ٤٣ ، ٥/ورقة ١٩٤ (مخطوط) ، ومعاني الحروف ٧٥، ١٦٤ ، والتبصرة ١/٤٥٦-٤٥٧ ، واللامات للهروي ٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٤ ، وانظر ٣/١٤٥-١٤٧ ، وما لم يُنشر من الأمالي الشجرية ٢٣ ، والإنصاف ٢/٦٤٢-٦٤٣ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢/٣٥٤ ، والمقدمة الجزولية ١١٤ ، وألفية ابن معطي ضمن شرحها لابن القواس ٢/٩١٤-٩١٥ .

(٢) المحتسب ٢/٢٥٥ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٤ .

(٤) سورة الأعراف من الآية (١٩٤) .

(٥) المصدر السابق ١/٢٧٠ .

(٦) المحتسب ١/٢٧٠ .

تختصّ بنفي الحاضر مثل " ما " ، وعلى هذا فـ " عِبَادًا " و " أَمْثَالِكُمْ " يُحْتَمَلُ كَوْنُهُمَا خَيْرَيْنِ
 لمخوف يقع خيراً لـ " إن " ، أو الأوّل منهما هو الخير والثاني صفة ، أو حالين متعلّقين به ، والتقدير :
 " لَكَائِنُونَ عِبَادًا أَمْثَالِكُمْ " ، ويجوز سقوط اللام من الخير لأمن اللبس ؛ إذ المعنى : تأكيد كون المدعوّ
 من دون الله عبداً مثل الداعي (١) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

أكثر هؤلاء النحاة أيضاً لم ينبّهوا إلى سقوط اللام ، وعدد قليل من النحاة المعاصرين لابن مالك هم
 الذين أجازوا هذا الاستعمال واستدلّوا عليه .

كان من النحاة الذين غفلوا عن التنبيه إلى هذه المسألة فألزموا اللام في خير " إن " :

- ابن الحاجب :

وقد صرح بلزوم اللام في خير " إن " المخففة المكسورة ، ويبيّن أن هذه اللام إنما جيء بها للفرق بين
 " إن " المخففة والنافية فقال : .. وتخفّف المكسورة فيلزمها اللام في خيرها ، ويجوز إلغاؤها " (٢) .
 وقال في موضع آخر : ..

وَخَفَّفُوا " إِنَّ " فَأَلْزَمُوهَا لَأَمَّا فَأَلْعَوْهَا وَأَعْمَلُوهَا

تخفّف - أي : " إن " - فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، وتلزمها اللام ؛ ليُفرق بينها وبين النافية ، فإذا
 قلت : " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " فهي النافية ، وإذا قلت : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " فهي المخففة " (٣) .
 فلم ينبّه إلى جواز سقوط هذه اللام من الخير .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر المعاصرين لابن مالك كابن يعيش ، وابن عصفور ، والرّضيّ ، والكيشيّ ،
 وابن القوّاس وغيرهم (٤) .

أما الذين تنبّهوا إلى هذا الاستعمال فذكروه في كلامهم واستدلّوا عليه فمنهم :

- الشلّوبين :

وقد ذكر أن الأسماء التالية لـ " إن " المخففة الملقاة مُبتدآت ، وأن اللام واجبة الثبوت في خيرها
 للتفريق بينها وبين النافية إلا أنه ذكر جواز مجيء خيرها خالياً من اللام إذا أمن اللبس ، واستدلّ على

(١) انظر التوجيه على هذا المعنى في البحر المحيط ٤/٤٤٠-٤٤١ .

(٢) الكافية ضمن مجموع مهمّات المتون ٤٣٧ . (٣) شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٧، ٣٩٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧١/١-٧٢ ، والمقرب ١/١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨ ، وشرح الكافية للرّضيّ

١/٣٥٨ ، والإرشاد ١٧٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩١٨ .

ذلك بالقرآن الكريم حيث قال : " .. ومتى خُفِّفَتْ وَأُلْغِيَتْ وولَّيْهَا الْأَسْمَاءُ فمُبْتَدَأَتْ ، ووجب إثبات اللام نحو : " إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ " ؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ ، وكذلك جاز حذفها في قراءة من قرأ^(١) :

﴿ وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) ؛ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ هُنَاكَ " ^(٣) .

وعبارة الشَّلَوِيِّينَ وَاضْحَةً فِي التَّصْرِيحِ بِحَذْفِ اللَّامِ مِنْ خَيْرٍ " إِنْ " الْمُخَفَّفَةُ الْمُهْمَلَةُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وذلك على القراءة التي ذكرها .

وإلى جواز هذه المسألة مضى بعض المعاصرين لابن مالك كابن الناظم^(٤) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ألزم بعض هؤلاء النحاة ورود اللام في خبر " إِنْ " المهمله في حين تبع معظمهم رأي جواز هذه المسألة والتنبيه إليها .

أما من ألزم ورود اللام في خبر " إِنْ " المهمله فمنهم :

- المالقي :

وقد صرح بلزوم هذه اللام في خبر " إِنْ " المخففة الملقاة ؛ للتفريق بينها وبين النافية ، ولم ينبه إلى جواز سقوطها من الخبر فقال : " .. وَإِذَا أُلْغِيَتْ لَزِمَتْ اللَّامُ فِي الْخَبْرِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ " ^(٥) .

وأما الذين ذكروا هذه المسألة في كلامهم وأجازوا ورودها في الكلام فمنهم :

- ابن هشام :

وقد بين أن اللام تلزم " إِنْ " المهمله للتفريق بينها وبين النافية ، ثم ذكر أنه قد يُستغنى عن اللام لقريظة لفظية أو معنوية ، ومثل لذلك فقال : " .. وَتَلْزَمُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ الْمُهْمَلَةِ فَارِقَةً بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ ، وَقَدْ تُغْنِي عَنْهَا قَرِيظَةٌ لَفْظِيَّةٌ نَحْوُ : " إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ " ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ كَقَوْلِهِ :

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ " ^(٦) .

وإلى جواز هذه المسألة مضى أكثر المتأخرين عن ابن مالك كابن جماعة ، وأبي حيان ، والمُرَادِي ، والسَّلْسِلِيُّ ، وابن عقيل ، والمَكُودِي ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسُّيُوطِي ، والأشْمُونِي ، والصَّبَّانِ ،

(١) التوطئة ٢١٨ ولم أجد لها في غيره .

(٢) سورة يونس من الآية (١٠) .

(٣) التوطئة ٢١٧-٢١٨ .

(٤) شرح الألفية ٩١ .

(٥) رصف البيان ١٠٨ .

(٦) أوضح المسالك ٣٦٦-٣٦٧ ، وانظر رأيه أيضاً في شرح قطر الندى ٢٢٧ ، والمعنى ٢٣١/١-٢٣٢ ، وتخليص الشواهد ٢٧٨ .

والطَّيْبُ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرِهِمْ^(١) .

هذا ما كان من كلام وآراء النحاة غير الكوفيين في المسألة .

أما الكوفيين فإن مذهبهم لا يُجيز إعمال " إن " المخففة بحال من الأحوال ، وتُقل عنهم أن " إن " الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية هي " إن " النافية ، واللام في جميع هذه الصور للإيجاب بمعنى " إلا " .

كما نُقل عن الكسائي أنه قال : " .. إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة كما قاله البصريون ، أو على الأفعال كانت بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلا " ^(٢) .

وقد ردّ عدد من النحاة هذا الكلام ، بل خطأ الفراء مذهب الكوفيين هذا وهو أحد رؤوس

المدرسة الكوفية^(٣) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْعَمَلَةِ^(٤) ، وَمَثَلُهَا بِقَوْلِهِ : " إِنَّ اللَّهَ يَرْحَمُ الْعِبَادَ وَلَوْ عَصَوْهُ " ،

وقول الطَّرْمَاحِ :

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنَّ مَالِكُ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

كما ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ^(٥) ، وَمَثَلُهَا بِقَوْلِهِ : " إِنَّ كَانَتْ نَفْسُ الْخَائِفِ تَرْهَقُ ، وَإِنْ كَانَ

الْكَرِيمُ يَرْتَاحُ لِلْعَطَاءِ ، وَإِنْ وَجَدْتُ اللَّهَ لَطِيفًا بِعِبَادِهِ " ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-

(١) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٤٧٩-٤٨٠ ، والارتشاف ١٥٠/٢ ، والبحر المحيط ١٥/٨ ، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١-٣٥٢ ، والجنى الداني ١٣٣ ، وشفاء العليل ٣٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٧/١-٣١٩ ، والمساعد ٣٢٦/١ ، وشرح الألفية للمكودي ٧٠ ، والتصريح ٢٣١/١ ، والهمع ٤٥١/١ ، والفرائد الجديدة ٢٨١/١-٢٨٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤٢٥/١-٤٢٦ ، وحاشية الصبان ٤٢٦/١ ، والآلي الكمينية ١٦٣ .

وقد ناقش المسألة الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه " التأويل النحوي " ٧٦٩-٧٧٠ فيبين أن ابن هشام أجاز حذف اللام من خبر " إن " المهملة إن دلّ دليل على قصد إثباتها ، وأنه قد جاء حذفها في موضعين من القرآن الكريم :

أحدهما : قراءة أبان بن تغلب وغيره الشاذة : ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَا إِنَّ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ - سورة الشعراء الآية (٥١) - بكسر الهمزة وتخفيف النون في " إن " - وهي قراءة أبان بن تغلب وأبي معاذ ، انظر : الكشاف ٣٠٤/٣ ، والبحر المحيط

١٦/٧ ، ومعجم القراءات ٣١٢/٤ - وقد أجاز أبوحيان هذا التأويل .

ثانيهما : قراءة أبي رجاء السابقة : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ إلا أنه بين أن مكّي بن أبي طالب ، وأبا البركات الأنباري أجازا أن تكون " إن " في الآية عاملة ، واسمها ضمير الشأن المخنوف على أن قوله : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ في موضع الخبر ، وعلى كلامهما فلا حذف في الآية ؛ لأن " إن " عاملة .

(٢) انظر : الخلل في إصلاح الخلل للبَطْنِيُّوسِي ٣٦٧ ، ومثور الفوائد ٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢-٣٥ ، والارتشاف ٢/١٥٠ ، والجنى الداني ٢٠٨-٢٠٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩/٢-٣٠ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢ .

(٤) شرح العمدة ٢٣٧ . (٥) شرح الكافية الشافية ٥٠٧/١-٥٠٩ .

وقراءة أبي رجاء الواردين في المسألة ، وبين أن ابن جني في " المحتسب " عزا القراءة إلى أبي رجاء ،
وفصل في إعراب الآية على هذه القراءة ، كما استشهد بقول الطرمّاح .

وكرر ذكر هذه المسألة أيضاً في شرح التسهيل^(١) ، واستدلّ عليها بقول الرسول - ﷺ - وقول
معاوية - ﷺ - الواردين في المسألة ، وذكر قراءة أبي رجاء ، وأن ابن جني حكّاها في " المحتسب " ،
واستشهد أيضاً بقول الطرمّاح ، وقول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَحْيَا نَا وَمَا إِنْ بَدَا يُعَدُّ بِخِيَالًا

وذكر حالة وجوب حذف اللام الفارقة - كما بينها هنا في المسألة - واستشهد بقول الشاعر :

أَمَّا إِنْ عَلِمْتُ اللَّهَ لَيْسَ بِعَافِلٍ فَهَانَ اصْطِبَارِي إِنْ بُلِيَتْ بِظَالِمٍ

ما يُرْجَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

ومبلغ القول في المسألة أن " إن " المخففة من الثقيلة إذا أهملت فإن جمهور البصريين يلزمون خبرها
اللام ؛ ليُفرِّقوا بها بين " إن " المخففة المهملة والنافية ، ولم يرتضوا حذفها بأية حال لا في الشعر ولا في
النثر إلا على شذوذ ، أما أن يكون مطرداً فلا ؛ لأن زوال هذه اللام يؤدي إلى اللبس في المعنى فلا يكاد
يكون هناك فرق بين النفي والإثبات ، فإذا ورد في النثر ما هو على هذا النحو من الاستعمال فثمة
أسباب أدت إليه كتوالي الأمثال مثلاً في بعض المواضع التي أوجب المجيزون الحذف فيها ، وذلك إذا أمن
اللبس وكان في موضع اللام الفارقة أداة نفي كقول الشاعر :

إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يُعَدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ

فلو دخلت اللام في هذا وأمثاله لأدت إلى النطق بلامين ، وفي ذلك ثقل على اللسان نوعاً ما ،
والعرب تطلب التخفيف لأدنى ثقل .

أما المجوزون فقد فصلوا الكلام في هذه اللام فمضوا على رأي الجمهور حين لا يؤمن اللبس ، وحين
لا يكون نفي في موضعها ، أما إذا أمن اللبس فإن حذفها وإبقائها وجهان صحيحان لديهم على
السواء .

ويجب تركها عندهم إن أمن اللبس وكان في موضعها نفي ؛ وذلك لأن اللام للإثبات ، فهما
متضادان ، فاكتفي بتوكيد الكلام بـ " إن " المخففة المهملة دون اللام ؛ لأن كليهما مؤكّد .

ولم يستشهد المجوزون لهذه المسألة بالحديث الشريف كما فعل ابن مالك ، ومع ذلك فقد أجازوا هذا
الاستعمال مستشهدين له بالقرآن الكريم ، والشعر .

(١) شرح التسهيل ٣٣/٢ - ٣٤ .

ومن هنا فقد أراد ابن مالك تقوية مذهبه هذا بالاستدلال بالحديث الشريف وإكثار الشواهد على جواز المسألة ، واكتفى المعاصرون له والمتأخرون عنه من المجوزين بالاستدلال بالقرآن الكريم ، والشعر .

هذا ورأي المجوزين لهذا الاستعمال ، وتفصيل ابن مالك في المسألة رأي سديد أميل إلى ترجيحه وإن لم تبلغ شواهد المجوزين للمسألة في الكثرة ما بلغته شواهد الذين غفلوا عنها ، ويكفي أن من شواهدهم كلام الله تعالى ، والحديث الشريف وهما أفصح المنثور وأبينه .

المسألة الثانية : ترجيح " كُون " رُب " للتكثير في الغالب

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول النبي - ﷺ - : " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ " (١) .

قلت : أكثر النحويين يرون أن معنى " رُب " التقليل ، وأن ما يُصدَّرُ بها المُضَيِّ ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير ، نصّ على ذلك سيويه ، ودلت شواهد النثر والنظم عليه .

فأما نصّ سيويه فقوله : .. واعلم أن : كم " الخيرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه " رُب " ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن " كم " اسم و " رُب " غير اسم (٢) .

فجعل معنى " رُب " ومعنى " كم " الخيرية واحداً ، ولا خلاف في أن معنى " كم " التكثير ، ولا مُعارض لهذا الكلام في كتابه ؛ فصَحَّ أن مذهبه كُونُ " رُب " للتكثير لا للتقليل .

وأما الشواهد على صحّة ذلك فمنها نثر ، ومنها نظم .
فمن النثر قول النبي - ﷺ - : " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ " ، فليس المراد أن ذلك قليل ، بل المراد أن الصنف المتصيف بهذا من النساء كثير ؛ ولذلك لو جعلت " كم " في موضع " رُب " لحسن ، ونظائره كثيرة .

ومن شواهد هذا : النظم : قول حسان - ﷺ - :

١٠١- رُبَّ جِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا لٍ وَجَهْلٍ غَطَى عَلَيْهِ التَّعِيمُ (٣)

وقول ضابئ البرجمي :

١٠٢- وَرُبَّ أُمُورٍ لِأُتْصِرُكَ ضَيْرَةً وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَحْشَاتِهِنَّ وَجِيبٌ (٤)

وقول عدي بن زيد :

١٠٣- رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلًا قَدْ تَنَاهَى الدَّهْرُ عَنْ هَذَا الأَمَلِ (٥)

واحترزتُ بقولي : " في الغالب " من استعمالها فيما لا تكثير فيه كقول الشاعر :

(١) أخرجه البخاري في (١٩) كتاب التهجد : (٥) باب تحريض النبي - ﷺ - على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ٣٤٢/١ ، الحديث (١١٢٦) ، والترمذي ٤٢٢/٤-٤٢٣ ، الحديث (٢١٩٦) ، وجامع الأصول ٦٧/٦ .
(٢) الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) من الخفيف ، انظر : شرح ديوانه ٣٧٨ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣ .

(٤) من الطويل ، انظر : شواهد التوضيح ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٣ ، وشرح أبيات المعنى ٤٣/٧ .

والمحشاة : الخوف ، ووجيب القلب : خفقانه واضطرابه ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (خ ش ي ، و ج ب) .

(٥) من الرمل ، انظر : شواهد التوضيح ١٠٥ ، وشرح التسهيل ١٧٧/٣ .

١٠٤- أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(١)

يعني : عيسى و آدم عليهما السلام^(٢) .

تقديم :

اختلف النحاة كثيراً قديماً وحديثاً في المعنى الذي وضعت " رَبُّ " لتدلّ عليه ؛ فافترقوا في ذلك على مذاهب : فقيل : إنها للتقليل دائماً وهو قول الأكثرين ، وقيل : للتكثير دائماً ، وقيل : للتقليل غالباً والتكثير بها نادر ، وقيل : هي موضوعة لهما على السواء ، وقيل : لم توضع لأيهما بل هي حرف إثبات ، وإنما يُفهم أحدهما - أي : التقليل أو التكثير - من السياق ، وقيل : هي للتكثير في مواضع الافتخار والمباهاة ، وللتقليل في غير ذلك ، وقيل : هي لُبُّهم العدد ، تكون تقيلاً وتكثيراً ، وقيل : هي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً^(٣) .

واختار كلُّ منهم أحد هذه الآراء وأيده وناصره واحتجّ له ، غير أن أكثر البصريين المتقدمين على ابن مالك هم كالمُجمعين على أن معناها : التقليل مَهْمَا تَقَلَّبَتْ فِي الْكَلَامِ ، ولم يَعْرِفُوا الْمَعْنَى الْأُخْرَى الْوَارِدَةَ فِيهَا ، أو أنهم عَرَفُوهَا فَأَوْلَوْهَا عَلَى مَا يَتَّفِقُ مَعَ مَذْهَبِهِمْ .

وذهب غير هؤلاء وهم عدد قليل إلى كون " رَبُّ " للتكثير غالباً ، وهو المعنى الذي نَبّه إليه ابن مالك واختاره مصححاً إياه عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف ، مُشيراً إلى أنه قد وردَّ عن النحاة الأوائل خصوصاً سيبويه الذي جعل " رَبُّ " بمعنى " كم " الخيرية و " كم " الخيرية لا خلاف في دلالتها على التكثير .

واستشهد ابن مالك على المسألة بكلام الرسول ﷺ - وذكر أن شواهد هذا المذهب من النثر والنظم وفيرة ، واستشهد ببعضها .

وإلى هذا الرأي مضى في شرح التسهيل^(٤) وأكثر من الشواهد هناك تأكيداً لرأيه وتثبيتاً لمذهبه ، وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً^(٥) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

مذهب الكوفيين في معنى " رَبُّ " أنها وضعت للتكثير^(٦) ، وذهب عدد قليل منهم كأبي البقاء

(١) من الطويل ، لرجل من أزد السّراة ، انظر : الكتاب ٢/٢٦٦ ، ٤/١١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٧ ، والمساعد ٢/٢٨٥ ، واللمع ٢/٣٤٩ ، والمعجم المفصل ٢/١٠٢٢ .

(٢) شواهد التوضيح ١٠٤-١٠٥ . (٣) انظر الجني اللاني ٤٣٩-٤٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/١٧٥-١٨٤ . (٥) انظر ص ٢٤٧-٢٤٨ من هذا البحث .

(٦) انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٥٩ ، وقد جعل ابن الأتباري مذهب الكوفيين التقليل ، انظر : الإنصاف ٢/٨٣٢ .

العُكْبَرِي إلى رأي جمهور البصريين في دلالتها على التقليل^(١)، وذهب نخاعة آخرون - وهم عدد قليل - إلى رأي جمهور الكوفيين في دلالتها على التكثر .

فممن تكلم برأي جمهور البصريين :

١- ابن السراج :

وقد ذكر أن معنى "رُب" التقليل ، وأنها لا تعمل إلا في النكرة ؛ ولذلك كانت مقابلة لـ "كم" الخيرية فقال متحدثاً عنها : " .. ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً لـ "كم" إذا كانت خيراً"^(٢) .

٢- السِّيرافي :

وقد صرح في عبارة موجزة أن "رُب" للتقليل ، وأن "كم" للتكثر حيث قال : " .. و"كم" للتكثر ، و"رُب" للتقليل"^(٣) .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر النحويين المتقدمين على ابن مالك كالصِّيمَرِي ، وابن بَرَهَانَ ، وابن بَأْشَاد ، وابن فضال الجاشعي ، والحري ، وابن الشجري ، والشَّتْرَبِي ، والخوارزمي ، وابن الدَّهَّان ، وابن بَرَكَات المَهَلِّي ، وابن الأثير ، والجَزُولِي ، وابن معطي وغيرهم^(٤) ، وتبعهم بعض المفسرين كابن عطية حيث ذكر أن التكثر بـ "رُب" شاذ وأن الزَّجَّاج أنكره^(٥) .

وأما المُرْد فقد صرح بأنها للتقليل فقال : " .. و"رُب" معناها الشيء يقع قليلاً"^(٦) ، وقال أيضاً : " .. "رُب" تدخل في كل نكرة ؛ لأنها لا تخص شيئاً فإنما معناه أن الشيء يقع لكنه قليل"^(٧) ، لكنه جعلها في موضع آخر بمعنى "كم" الخيرية حيث قال : " .. واعلم أن "كم" لا بُد لها من الخير ؛ لأنها اسم ؛ فهي مخالفة لـ "رُب" في هذا ، موافقة لها في المعنى"^(٨) .

فجعل معنى "رُب" ومعنى "كم" الخيرية متفقاً ، ولا خلاف في أن معنى "كم" التكثر .

وكذا الزَّجَّاجي حيث صرح بأنها للتقليل فقال : " .. إلا أن "كم" اسم للتكثر و"رُب" حرف للتقليل

(١) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٧٢٠/٢ وقد بين أن أصل "رُب" التقليل ، وأنها تأتي للتكثر كثيراً ، وصرح في أكثر كتبه بأنها

للتقليل ، انظر : المسائل الخلافية ١٢٧ ، وشرح التبيان على ديوان المتنبي ١٤٢/١ ، و" من الأمالي العكبرية " ٢١ .

(٢) الأصول ٤١٦/١ . (٣) شرح الكتاب للسِّيرافي ٣/ورقة ٢٢ (مخطوط) .

(٤) انظر : التبصرة ٢٧٦/١ ، وشرح اللُّمع ١٦٧/١-١٧٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٣٩/١-٢٤٠ ، وشرح عيون الإعراب ١٩٢ ،

وشرح مُلحة الإعراب ١٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥، ٥٢٨، ٤٦٦، ٤٧ ، وتلقيح الألباب ١٠٨ ، وكفاية النحو ٢٥١ "رسالة

ماجستير" ، والفصول ٣٣ ، ونظم الفرائد ١٣٤-١٣٥ ، والشرح الرائد ٣٨، ٤١، ١٣٢ ، والبديع ورقة ٨٦ (مخطوط) ، والمقدمة

الجزولية ١٢٥ ، وألفية ابن معطي ضمن شرحها لابن القواس ٤٠١/١ ، ١١١٦/٢ .

(٥) المحرر الوجيز ١٠٧/١٠-١٠٨ . (٦) المقتضب ١٣٩/٤ .

(٧) المصدر السابق ٢٨٩/٣ . (٨) المصدر السابق ٦٥/٣ .

فهذا الفرق بينهما^(١) .

وقال أيضاً : .. " رُب " للشيء يقع قليلاً^(٢)، لكنه يبين في موضع آخر أن " كم " تكون بمعنى " رُب " حيث قال : .. وتكون خيراً بمعنى " رُب " كقولك : " كم غلامٍ قد ملكت " ، وقد تكون بمعناها^(٣) .

ومن الممكن أن يكون المثال الذي ذكره يُراد به الكثرة ؛ لأن " كم " موضوعة لذلك ، فهو قد جعل " رُب " للتكثير بجعله " كم " الخيرية بمعناها ، ثم ذكر بعد ذلك أن " كم " قد تأتي بمعنى " رُب " ولم يمثل لذلك .

ويُفهم من كلام المُبرد والرجّاجي أن لهما رأياً آخر في معنى " رُب " وهو دلالتها على التكثير إلى جانب دلالتها على التقليل .

وأما الفارسي فقد بين أنها للتقليل وجعلها نظير " كم " في التكثير^(٤) إلا أن ابن بري ذكر عنه أنه ذهب إلى كونها تكثيراً وتقليلاً فهي عنده من الأضداد^(٥)، وتبع رأيه هذا — كما ذكر أبوحيان^(٦) — ابن الباذش ، وأبو بكر بن طاهر .

وقد نقل عنه المرادي هذا الرأي^(٧)، بينما جعله بعض النحاة ومنهم السيوطي مع الجمهور^(٨) .

وأما ابن الأتباري فقد ذهب في معظم كتبه إلى رأي الجمهور^(٩) إلا أنه ذكر في بعضها أن " رُب " قد تُخرج عن بابها إلى الكثرة على خلاف الأصل كما يخرج الاستفهام عن بابها إلى التقرير وغيره^(١٠) . وقريب من هذا كلام الزوزني في شرح المعلقات السبع ، والحيدرة اليميني^(١١) .
وأما النحاة الذين ذكروا أن معنى " رُب " التكثير فهم عدد قليل ومنهم :

١ - سيبويه :

وقد نقل عنه ابن مالك أنه جعلها للتكثير بجعله إياها بمعنى " كم " الخيرية ، و " كم " الخيرية إنما تدلّ على الكثرة بلا خلاف ، ثم ذكر ابن مالك كلام سيبويه في ذلك وهو قوله : .. واعلم أن " كم " في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه " رُب " ؛ لأن المعنى واحد^(١٢) .

(٢) حروف المعاني ١٤ .

(١) الجمل ١٣٦ .

(٤) الإيضاح ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق ٦٠ .

(٦) الارتشاف ٤٥٦/٢ .

(٥) شرح شواهد الإيضاح ٢١٧ .

(٨) الهمع ٣٤٧/٢ .

(٧) الجنى اللاني ٤٣٩ .

(٩) الإنصاف ٨٣٢/٢-٨٣٣ ، وأسرار العربية ١٤٣-١٤٤ ، ومنتور الفوائد ٦١ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ١٦٦/١-١٦٧ .

(١٠) البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣/٢-٦٤ .

(١١) شرح المعلقات السبع ١٢ ، وكشف المشكل ٥٦٣/١-٥٦٤ .

(١٢) الكتاب ١٦١/٢ .

وقال سيويه أيضًا : " .. لأنك لا تذكر بعد " لا " إذا كانت عاملةً شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد " رُب " ؛ وذلك لأن " رُب " إنما هي للعدّة بمتزلة " كم " (١) .
وقد ردّ بعض النحاة تأويل ابن مالك كلام سيويه على جعل " رُب " للتكثير (٢) ، وكلام سيويه كما حمله الجمهور البصري على رأيه حمله ابن مالك على رأيه ، وهو محتمل لذلك كله ، بل إن ظاهره موافق لما ذهب إليه ابن مالك ، وهو يحتاج إلى تأويل ليوافق رأي الجمهور البصري .

٢- الجرجاني :

وقد ذكر أنه غلب على " رُب " مجيئها للتكثير ؛ ولذا يؤتى بها في المدح والافتخار ، واستشهد بشاهد شعري ، ثم صرح مؤكداً أنه لا شبهة في دلالة " رُب " على التكثير فقال : " .. وقد غلب على " رُب " الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم : " رُبُّ بَلَدٍ قَطَعْتُ ، وَرُبُّ يَوْمٍ مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا " ، يقصدون بذلك الكثرة ، ألا ترى أنهم يأتون به في مواضع المدح وعدد المآثر نحو قولك : " وَإِنْ غَيْرَ الدَّهْرِ مِنْ حَالِكٍ فَرُبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْ شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا " كما قال :

١٠٥- أَلَا رُبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ (٣)

وكذا " رُبما " كقوله :

١٠٦- فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُودٌ (٤)

لاشبهة في قصده التكثير (٥) .

وأضاف الشلّوبين هذا الرأي إلى صاحب " العين " وغلظه فيه (٦) ، وذكر ابن عقيل أن المنسوب إلى الخليل هو كَوْن " رُب " للتقليل (٧) ، فإن كان صاحب " العين " هو الخليل فقد نُسب إليه في المسألة رأيان ، وإن كان صاحب " العين " غير الخليل فكل رأي منهما منسوب إلى عالم ، والمشهور أن

(١) المصدر السابق ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر : الجنى الداني ٤٤٦-٤٤٧ ، والحروف العاملة ٥٢٦-٥٢٧ .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس ، انظر : ديوانه ١٠ ، والجنى الداني ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، وشرح شواهد المعنى ٤١٢/١ ، ٥٥٨/٢ ، وشرح أبيات المعنى ٣/٢١٦-٢١٧ ، والمعجم المفصل ٢/٧٦٧ .

و " دارة جُلُجُل " : اسم لموضع ، انظر اللسان مادة (ج ل ل) .

(٤) من الطويل ، نسب إلى معن بن زائدة ، وإلى أبي العطاء السندي ، انظر : أمالي المرتضى ١/٢٢٣ ، وحماسة أبي تمام ١/٣٩١ ، وشرح الحماسة للثريزي ٢/١٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٨ ، والخزانة ٩/٥٣٩ .

(٥) المقتصد ٢/٨٢٩ .

(٦) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢/٤٥٧-٤٥٨ .

(٧) انظر : المساعد ٢/٢٨٥ .

" العَيْن " للخليل بن أحمد^(١) .

والذي جاء في كتاب " العَيْن " هو : .. و " رُب " كلمة تُفردُ واحداً من جميع يقع على واحد يعنى به الجميع كقولك : " رُبُّ خَيْرٍ لَقِيْتُهُ " ^(٢) .

والعبارة تُفهم دلالة " رُب " على التكثر ، والمثال يمكن أن يُحمل على ذلك .

ونقل نحو هذا الرأي عن ابن خروف^(٣) ، وله رأي آخر صرّح به هو ، وأضافه إليه ابن عقيل ، ويّسن أنه رأي أستاذ ابن خروف : أبو بكر بن طاهر ، وهو : أن " رُب " للتقليل والتكثر على السواء^(٤) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

أكثر المعاصرين لابن مالك تبعوا رأي الجمهور البصري في دلالة " رُب " على التقليل ، وذكر آخرون هذا المعنى في " رُب " لكنهم بيّنوا أنها تُستعمل للتكثر في مواضع المباهاة ، والافتخار ، والمدح ، والتّهكّم .

أما الذين تبعوا رأي الجمهور البصري فمنهم :

- ابن يعيش :

وقد جعل " رُب " نقيضة " كم " الخيرية ، وصرّح بأن معنى " رُب " التقليل ، ثم مثل بمثال فقال متحدثاً عن " رُب " : .. ومعناه : تقليل الشيء الذي يدخل عليه ، وهو نقيض " كم " في الخير ؛ لأن " كم " الخيرية للتكثر و " رُب " للتقليل ، تقول : " رُبُّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ " ، أي : ذلك قليل^(٥) .

وقال : .. فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها ، ولأنها نظيرة " كم " على ما سبق ، إذ كانت

" كم " للتكثر و " رُب " للتقليل ، والتكثر والتقليل لا يتصوران في المعارف^(٦) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن الحاجب ، والاسفراييني وغيرهما^(٧) .

أما الذين بيّنوا أن " رُب " للتقليل وتُستعمل للتكثر في مواضع معينة فمنهم :

١- ابن الناظم :

وقد بيّن أن " رُب " حرف تقليل ، وأنه يُستعمل للتكثر في موضع التّهكّم فقال : .. وأمل " رُب "

(١) انظر : الصّحاح ومدارس المعجمات العربية ٨٤-٩٢ ، والمعجم العربي : نشأته وتطوّره ٢١٩/١-٢٣٢ .

(٢) العَيْن ٨/٢٥٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٧ ، والجنى اللاني ٤٤٦ ، والارتشاف ٢/٤٥٥ ، والمساعد ٢/٢٨٤ ، ١١٠/٢ .

(٤) انظر تصريحه في : تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب ٢٥٨ (مخطوط) ، وانظر كلام ابن عقيل في المساعد ٢/١٠٩ .

وقد أشار الأستاذ عبد الأمير الورد في كتابه " منهج الأخفش الأوسط " ٣٩٩ أن الأخفش عدّد " رُب " اسماً لا حرفاً ؛ لأنها في التقليل والتكثر مثل " كم " .

(٥) المصدر السابق ٨/٢٧ .

(٥) شرح المفصل ٨/٢٦ .

(٧) انظر : الكافية ضمن مجموع مهمّات المتون ٤٢٣ ، وشرح الوافية ٣٧٩-٣٨٣ ، ولباب الإعراب ٤٣٧ .

فَحَرَفٌ تَقْلِيلٌ ، وَيُسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ تَهْكَمًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٠٧- رُبُّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ^(١) .

٢- ابن أبي الربيع :

وقد ذكر أن "رُبُّ" ضدَّ "كَم" ، وأنها نظيرتها في موضع المباهاة والافتخار فقال : .. وأضيفت "كَم" لأنها ضدَّ "رُبُّ" ، وهي أيضًا نظيرتها من جهة المباهاة والافتخار^(٢) .
وإلى هذا الرأي في كون "رُبُّ" للتقليل ، وأنها تستعمل للتكثير في مواضع معينة مضى كلٌّ من الكيشي ، وابن القوّاس ، وبيّنا أن التكثير يستعمل فيها مجازاً^(٣) .

أما الشَّلُوبِين فقد ذكر أن "رُبُّ" للتقليل ، ثم بيّن أن هذا التقليل قد يكون للشيء الذي دخلت عليه "رُبُّ" ، وقد يكون لتقليل نظائره ، وبيّن أنه لا ينبغي أن يؤخذ الكلام على أن المراد التكثير ، خلافاً للكوفيين ، كما أضاف هذا الرأي أيضاً إلى صاحب "العين" وغلطه فيه^(٤) فقال في شرح المقدمة الجزولية عند الكلام عن "رُبُّ" : .. وقوله : "رُبُّ" للتقليل ، قد تكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره نحو :

١٠٨- فَيَا رُبُّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وَرَاءَهُ^(٥)

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول "رُبُّ" هنا لتقليل نظير هذا المذكور هنا ، ولا ينبغي أن تؤخذ "رُبُّ" هنا على معنى التكثير للمكروبين ، خلافاً للكوفيين ، وكما غلط من غلط فيها فظنتها لا تكون إلا تكثيراً وهو قول صاحب "العين" ؛ لأن وضع "رُبُّ" إنما هو للتقليل ، فأخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المَكْرُورِ وَرَاءَهُمْ^(٦) .

(١) من الخفيف ، لأعشى همدان في ديوانه ٢٥٣ ، وانظر : الخزانة ٥٥٩/٩ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢٥١/٣ ، وفرائد القلائد للعيني ٢١٠ ، والمعجم المفصل ٧٦٠/٢ .

و "هرقته" : أرقته ، والهاء بدلٌ من الهمز .

و "أقيال" جمع "قيل" وهو : مَنْ دُونِ الْمَلِكِ الْأَعْلَى ، والجمع "أقوال وأقيال" ، ويُروى أيضاً : "أقتال" والأقتال : الأعداء ، وهو جمعٌ واحده "قتل" وهو : القِتْلُ فِي قِتَالٍ وَغَيْرِهِ ، انظر اللسان مادة (هـ ر ق ، ق ي ل ، ق ت ل) .

(٢) البسيط ٨٨٤/٢ .

(٣) شرح الألفية ١٩٠ .

(٤) انظر : الإرشاد ٣١١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٠١/١-٤٠٢ .

(٥) انظر ص ٢٤٢ من هذا البحث .

(٦) صدر بيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ٩٠ وعجزه : وَعَانَ فَكَكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَفَدَانِي

وورد في قصيدة أخرى في ديوانه ١٠٦ وعجزه : وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا

انظر : شرح المقدمة الجزولية ٨٢٠/٢ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية ٨٢٠/٢-٨٢١ ، وانظر "التوطئة" ٢٢٨ .

وقريب من كلامه هذا كلام ابن عصفور في المسألة^(١).

وأما الرُّضِيّ فقد ذكر أن "رُب" موضوعة للتقليل في الأصل إلا أن الأغلب أنها تفيد التكثر حيث قال: "هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تُستعمل في معنى التكثر حتى صارت في معنى التكثر كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة.

وهي حرف عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش، وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً - مع أنها للتقليل مثل "كم" في التكثر، ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثر في الأغلب كما ذكرنا - أنهم لم يروها تنجر بحرف ولا بإضافة كما ينجر "كم"^(٢).

وعلى هذا فرأي الرُّضِيّ موافق لرأي ابن مالك في كون التكثر بـ "رُب" هو الغالب.

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك:

وقد تبع بعض هؤلاء رأي الجمهور البصري أما الأكثرون فعلى رأي ابن مالك ومن معه في كون التكثر بـ "رُب" هو الغالب، وكان ممن تبعوا رأي الجمهور البصري:

- المرادي:

وقد تحدّث حديثاً طويلاً عن آراء العلماء في معنى "رُب"، ورجّح في أثناء حديثه مذهب الجمهور البصري، ودلّل على ذلك فقال: "والراجح من هذه الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور أنها حرف تقليل، والدليل على ذلك: أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثر، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل؛ فتعيّن أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها"^(٣). ولم يذكر هذا الرأي في "توضيح المقاصد"، وإنما عرّض الآراء فقط^(٤).

أما المتأخرون عن ابن مالك الذين تبعوا رأي القائلين بكون "رُب" للتكثر فمنهم:

- ابن هشام:

وقد ذكر في أكثر من موضع أن "رُب" معناها التكثر كثيراً والتقليل قليلاً، واستشهد ببعض ما استدللّ به ابن مالك في المسألة من الحديث الشريف، وقول العرب، واستدلّ لجيئها للتقليل بالشعر فقال في بعض تلك المواضع: "و"رُب" للتكثر كثيراً وللتقليل قليلاً، فالأول كقوله - عليه الصلوة والسلام - : "يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: "يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ"^(٥).

(٢) شرح الكافية ٢/٣٢٩-٣٣٠، وانظر: ٣٣١.

(١) المقرب ١/١٩٩، وشرح الجمل ١/٥٠٠-٥٠٢.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٩٤.

(٣) الجنى اللداني ٤٤٠.

(٥) انظر في تخرجه: المعنى ١/١٣٤، والمساعد ٢/٢٨٥، والتصريح ٢/١٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٣٤٤-٣٤٥.

والثاني كقوله :

أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ

يُرِيدُ بِذَلِكَ : آدَمَ ، وَعَيْسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من الشيخ خالد الأزهرى ، والأشْمُونِي ، وعصام الدين الاسفراييني ، والطيب الأنصاري وغيرهم^(٢) ، واستشهد أغلبهم بالحديث الشريف .

أما المالقي فقد ذكر أنها حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ، ويكون لتقليل النظر ، ثم بين أن التي لتقليل النظر هي الكثيرة في الاستعمال ، وعقب على ذلك بقوله : " .. فإطلاق النحويين على " رُب " أنها تقليل إنما يعنون النظر الذي هو الغالب فيها^(٣) .

ومعنى هذا أن " رُب " لتكثير الشيء وتقليل نظيره ؛ فهي إذا للتكثير ، وهي الكثيرة في الاستعمال ، ويكون بهذا - إن صح التحليل - مع ابن مالك في الرأي .

وأما أبوحيان فقد عرّض الآراء الواردة في معنى " رُب " في بعض كتبه ، واختار أن تكون " رُب " لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، وإنما يُستفاد ذلك من سياق الكلام^(٤) .

كما ذكر هذا الرأي في موضع آخر لكنه لم يبين أنه اختاره وإنما عرّض الآراء في المسألة . وأخر هذا الرأي^(٥) .

وأما السلسلي فلم يصرّح برأيه في المسألة وإنما ذكر رأي ابن مالك وكلامه في التسهيل ، واستدلّ عليه بشواهد مُتَوَعِّة ، ومنها الحديث الشريف ، ويمكن أن يكون سُكُوتُهُ دليلاً على مُوافقتِهِ ابن مالك في الرأي^(٦) .

وأما ابن عقيل فقد ذكر أطرافاً من آراء النحاة في المسألة ، واستشهد لرأي ابن مالك بشواهد مُتَوَعِّة كما فعل السلسلي ، ثم بين أن المغاربة ذهبوا إلى أن " رُب " لتقليل جنس الشيء ، أو لتقليل نظيره ، وما زعم ابن مالك أنه نادر وهو التقليل قالوا عنه : إنه أكثر ما يقع فيها ، وأخيراً ذكر رأيه في معنى " رُب " وهو أنها تُستعمل قليلاً وتكثيراً على السواء^(٧) ، وتقدّم مثل هذا الرأي عند أبي بكر بن طاهر ، وابن خروف^(٨) .

(١) أوضح المسالك ٥١/٣ ، وانظر : المغني ١٣٤/١-١٣٥ .

(٢) انظر : التصريح ١٨/٢ ، وشرح الأشْمُونِي مع حاشية الصَّبَان ٣٤٤/٢-٣٤٥ ، وشرح الفريدي ٢٤٤-٢٤٥ ، واللآلي الكمينة ٢٤١ .

(٣) الارشاف ٤٥٥/٢-٤٥٦ .

(٤) رصف المباني ١٨٨-١٨٩ .

(٥) شفاء العليل ٦٧٥/٢-٦٧٦ .

(٦) النكت الحسان ٢٩٤ .

(٧) انظر ص ٢٤٣ من هذا البحث .

(٨) المساعد ٢/١٠٩، ٢٨٤-٢٨٥ .

وقريب من رأي ابن عقيل رأي الشاطبي حيث جعل "رُب" للتكثير والتقليل معاً ، وذكر آراء أخرى وهي : أن "رُب" للتقليل ، أو للتكثير فقال : .. بل هي للتقليل ، أو للتكثير ، أو لهما ^(١) .
وأما الفاضل البرماوي فقد جعلها للتكثير ، ومثل بكلامه فقال : .. "رُب" للتكثير نحو "رُبَّ عَبْدٍ مَلَكَتُ" ، أي "كثير" ^(٢) .

وأما السيوطي فقد ذهب في بعض كتبه إلى أن "رُب" للتقليل ^(٣) ، واختار في أخرى - بعد أن عرّض آراء النحاة - أن تكون للتقليل غالباً وللتكثير نادراً ^(٤) ، على عكس رأي ابن مالك ومن معه .
المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة ولا في شرح الكافية الشافية وإنما ذكرها في شرح التسهيل ^(٥) ، فذكر آراء بعض النحاة ممن جعل "رُب" للتقليل كالمبرد ، وابن السراج ، والزّمخشري ^(٦) ، ويّين أن الزّمخشري قد هُدي إلى الرأي الذي هُدي إليه هو في مجيء "رُب" للتكثير ، وذكر نصوصاً من كلامه في الكشاف ^(٧) تقرّر ذلك ، وانتقد اضطراب رأي الزّمخشري في بعض تلك النصوص ؛ لتقليده بعض النحاة .

كما ذكر في شرح التسهيل جميع ما أورده عند تصحيح المسألة في "شواهد التوضيح" من شواهد ، وزاد على تعليقه على كلام سيويه ورأيه في "رُب" تعليق ابن خروف أيضاً على كلام سيويه ^(٨) ، ونقل كلامه في الردّ على المبرد ومن وافقه كابن السراج ، والفارسي ^(٩) .
كما ذكر قول الفراء في المسألة وهو : .. يقول القائل إذا أمر فعصي : أما والله رُبُّ ندامَةٍ لَكَ تَذَكُرُ قَوْلِي فِيهَا ^(١٠) .

وأضاف إلى شواهد المسألة الثرية قول الرسول - ﷺ - : "رُبُّ أَشْعَثَ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَيَّ"

(٢) شرح لمحة أبي حيان ١٥٥ .

(١) المقاصد الشافية ١٦٤/٢-١٦٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ٨٠/٢ ، ٢٣/٣ .

(٤) الهمع ٣٤٧/٢-٣٤٩ ، والفرائد الجديدة ٥٥١/٢ .

وقد تكلم عن هذه المسألة الأستاذ هادي عطية مطر الهلالي في كتابه "الحروف العاملة" ٥٢٥-٥٢٧ ، واستعرض الآراء الواردة فيها ، وعزا كل رأي إلى أصحابه ، ويّين أنه لا يرى صحة اجتهاد ابن مالك في جعله مذهب سيويه في "رُب" أنها للتكثير لا للتقليل ؛ لجعل سيويه "رُب" بمعنى "كم" الخيرية .

(٥) شرح التسهيل ١٧٥/٣-١٨٤ .

(٦) انظر : المتضبط ١٣٨، ١٣٩، ٢٨٩ ، والأصول ٤١٦/١ ، والمفصل ٢٨٦ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٧٧/٣ .

(٧) انظر : الكشاف ٣٨٦/٢ ، ٧٩/٣ .

(١٠) المصدر السابق ١٧٨/٣ .

(٩) المصدر السابق ١٨٤/٣ .

وأضاف إلى الشواهد الشعرية للمسألة قول الشاعر :

١٠٩- رَبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ (٢)

وقول الآخر :

رُبُّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

وقول الآخر :

١١٠- رَبُّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ - سِرِّ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٣)

وقول الآخر :

١١١- وَرُبَّ امْرِئٍ نَاقِصٍ عَقْلُهُ وَقَدْ يَعْجَبُ النَّاسُ مِنْ شَخْصِيهِ

وَأَخْرَجَتْ حَسْبَهُ أَحْمَقًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَمْرِ مِنْ فَصِّهِ (٤)

كما زاد على شواهد مجيء "رُب" للتقليل قول عمرو بن الشريد أخي الخنساء :

١١٢- وَذِي إِخْوَةٍ قَطَّعَتْ أَفْرَانَ بَيْنِهِمْ كَمَا تَرَكُونِي وَاحِدًا لَا أَخَا لِيَا (٥)

وقول الآخر :

١١٣- وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلُهُ عَلَى الْأَرْضِ يَوْمٌ فِي بَعِيدٍ وَلَا دَانَ (٦)

(١) أخرجه مسلم في (٤٥) كتاب السير : (٤٠) باب فضل الضعفاء والخاملين ٤/٢٠٢٤، الحديث (٢٦٢٢)، وانظر ٤/٢١٩١ (٢٨٥٤)، وجامع الأصول ٤/٦٧٧، والمسند الجامع ١٨/٣٢٨.

(٢) من الرمل، لسويد بن أبي كاهل، انظر : الهمع ١/٢٩٩، ٢/٣٤٩، والفرائد الجديدة ٢/٥٥٣، والمغني ١/٣٢٨، والخزانة ٦/١٢٣، ١٢٥، وشعراء النصرانية ٣/٤٣١، والمعجم المفصل ١/٤٩٠.

(٣) من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ونُسب إلى حنيف بن عمير اليشكري، وإلى النهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، انظر : المقاصد النحوية بهامش الخزانة ١/٤٨٤، والدرر ١/٦٩، ٤/٦٩، وشعراء النصرانية ٢/٢٣٠، والحماسة البصرية ٢/٧٨، والمعجم المفصل ٢/٧٥٠.

(٤) من المتقارب، لطرقة في ديوانه ٦٥، ونُسب إلى الزبير بن العوام، وإلى عبدالله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر : اللسان وتاج العروس مادة (ف ص ص).

و "فَصَّهُ" : فصّ الأمر أصله وحقيقته، انظر اللسان، والقاموس مادة (ف ص ص).

(٥) من الطويل، لصخر بن الحارث بن الشريد، انظر : الحماسة لأي تمام ١/٥٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٨.

(٦) من الطويل، لبعض شعراء غسان، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٨، والجنى اللاني ٤٤٢، والمعجم المفصل ٢/١٠٠٩.

و "يَوْمٌ" : مجرور بـ "رُب" محذوفة، والواو نائية عنها، ومثله "وَمُعْتَصِمٌ" في الشاهد رقم ١١٨ ص ٢٥٧ الآتية.

و "الْبَلْقَاءُ" : أرض بالشام، وقيل : مدينة، انظر اللسان مادة (ب ل ق) والقاموس مادة (و ج ب ، ب ل ق).

ما يُرَجَّح في المسألة من رأي :

رأينا فيما تقدّم اختلاف العلماء وتفرّقهم في ما تدلّ عليه "رُب" ، وأن كلاً منهم اختار رأياً في معناها قد يكون وافق فيه غيره ممن سبقوه أو عاصروه ، وقد يكون انفرد به .

ورأينا أيضاً أن أكثر الآراء شُيوعاً في معنى "رُب" هو مجيئها دالةً على التقليل ، وهو رأي الجمهور البصري وعدد من الكوفيين كالكسائي ، والفراء ، وهشام الضرير وغيرهم^(١) .

غير أن الرأي الذي ضيق عليه فكان أقلّ أتباعاً لأنه مخالف لرأي الجمهور هو مجيء "رُب" دالةً على التكثر في الغالب ، وعلى التقليل في النادر ، وتبيّن أن هذا هو اختيار ابن مالك حيث تبع فيه علماء سبقوه إليه ، كما تبع عدد من المعاصرين له والمتأخّرين عنه هذا الرأي .

لقد تمسك جمهور النحاة برأيهم في دلالة "رُب" على التقليل ، وأول كل فريق ما احتجّ به غيرهم عليهم من شواهد شعرية ونثرية وردت فيها "رُب" دالةً على التكثر ، فأولوا ذلك كله على أن "رُب" إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه ، وتكون لتقليل نظيره .

أما الأوّل وهو تقليل الشيء في نفسه فلا يحتاج إلى بسط كلام ؛ لأنه هو مذهبهم ، وأما الآخر فردوا به على من زعم أن "رُب" تكون للتكثر سواءً في مواضع معينة أو في غير ذلك ، فقالوا " .. هذا وأمثاله لا حجة لهم فيه ؛ لأن "رُب" في هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار ، والمباهاة لا تُتصوّر إلا بما يقلّ نظيره من غير المفتخر ؛ إذ ما يكثر من المفتخر وغيره لا يُتصوّر الافتخار به ، وأن هذه الأشياء وإن كانت وقعت كثيراً من المفتخر فإنها قليلة بالنظر إلى مكائده ومترلته ، وأيضاً إن هذه الأشياء وإن كانت من المفتخر كثيرةً فقد صارت معدومة^(٢) ، والشيء إذا صار معدوماً كأنه لم يكن ، فلحق بمثل رأي في المنام ووقع في الخيال ؛ فصار لذلك قليلاً .

وأمر آخر وهو : أن هذه الأشياء قليلة في نفسها لقلّة النظائر ، والشيء الذي يقلّ نظيره ويعزّ وجوده إذا نبيل منه جزء صار ذلك فخراً وإن كان المفتخر به قليلاً^(٣) .

وبعض هذا الكلام الذي أدلوا به حجته غير قوّة ؛ لأن تقليل نظير الشيء يعني تكثير ذلك الشيء بالنسبة إلى نظيره ، و"رُب" لم تدخل على النظر وإنما دخلت على الشيء نفسه مُراداً به كثرته وقلّة نظائره ؛ فتكون "رُب" على هذا دالةً على التكثر .

لقد اعتمد النحاة في اتخاذ آرائهم في معنى "رُب" على كلام سيبويه^(٤) ، وحمل كل منهم كلام

(١) انظر ص ٢٣٩-٢٤٠ من هذا البحث .

(٢) هذا الكلام على جعل "رُب" متعلقةً بالماضي ، أما الحال والمستقبل غير المؤلّين بالماضي على الحكاية فلا يرد عليهما .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠-٥٠٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٥٩-٨٦٠ .

(٤) انظر ص ٢٤١-٢٤٢ من هذا البحث .

ذلك الكلام على ما اختاره من رأي في المسألة وهو محتمل لذلك كله .

كما ذهب فريق من النحاة إلى أكثر من رأي في المسألة ، ولعل ذلك حَدَثَ لَتَرَدُّدِهِمْ بَيْنَ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ وَالْآرَاءِ .

واحتاج الجمهور القائلون بدلالة " رُب " على التقليل أن يُحَلِّلُوا كَلَامَ سَبِيوِيَهٍ وَيُوجِّهُوهُ إِلَى رَأْيِهِمْ مَحَاوِلِينَ إِبْعَادَهُ عَنِ الرَّأْيِ الْآخَرِينَ مِمَّنْ يَقُولُ بِدَلَالَةِ " رُب " عَلَى التَّكْثِيرِ .

احتاجوا إلى ذلك لأن ظاهر عبارة سبيويه لا تدلّ على رأيهم دلالة صريحة ، بل هي متفقة مع رأي الفريق المخالف لهم .

والرأي الذي أميل إلى ترجيحه هو الجمع بين رأي القائلين بدلالة " رُب " على التقليل والتكثير على السواء ، ورأي من يقول بأنها لم توضع لتقليل ولا تكثير وإنما يفهم هذان المعنيان من السياق ؛ لأن " رُب " حين وُضِعَتْ وَوُضِعَتْ لِتَدَلَّ عَلَى مَعْنَى مَعْيِنٍ ، أَوْ تُسْتَحْدَمُ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مَعْيِنَةٍ ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ يَكُونُ تَكْثِيرًا وَقَدْ يَكُونُ تَقْلِيلًا وَالسِّيَاقُ هُوَ الَّذِي يُحَدِّدُهُ .

المسألة الثالثة : عدم لزوم ما يُصدَّر بـ " رَبُّ " المضيّ

قال ابن مالك في المسألة : .. والصحيح أيضاً أن ما يُصدَّر بـ " رَبُّ " لا يلزم كونه ماضي المعنى بل يجوز مضيّه وحضوره واستقباله .

وقد اجتمع الحضور والاستقبال في " يَا رَبُّ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الآخِرَةِ " ، وقد اجتمع المضيّ والاستقبال فيما حكى الكسائي من قول بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان^(١) : " رَبُّ صَائِمَةٍ لَنْ تَصُومَهُ وَقَائِمَةٍ لَنْ تَقُومَهُ " ^(٢) .

وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية - رحمهم الله - :

١١٤- يَا رَبُّ قَائِلَةٌ غَدًا يَا وَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ^(٣)

وفي قول جَحْدَر :

١١٥- فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبُّ فَتَى سَيْبِكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخَصِ الْبَنَانِ^(٤)

وفي قول الراجز :

١١٦- يَا رَبُّ يَوْمٌ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عُلِّهِ^(٥)

ومع ذلك فالمضيّ أكثر من الحضور والاستقبال ، ومن شواهد قول امرئ القيس :

الْأَرْبُّ يَوْمٌ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بَدَارَةِ جُلْجُلِ^(٦)

تقديم :

عندما تحدّث النحاة عن " رَبُّ " ذكروا أن ما يُصدَّر بها يلزم كونه ماضيًا ؛ لأنه يلزم للتحقق من معنى " رَبُّ " أن يكون ما دخلت عليه أمرًا قد وقع ، وأولوا على المضيّ ما جاء مخالفًا لهذه القاعدة ، كان هذا رأي الأكثرين ، أما مجيء ما صدّر بـ " رَبُّ " غير ماضٍ لفظًا ومعنى فلم يذكره إلا عدد قليل من النحاة^(٧) .

(٢) اجتمع المضيّ مع الاستقبال فيه حيث إن الكلام مقولٌ بعد الانتهاء من الصيام والقيام ، مُبَيَّن فيه ضعف احتمال تحققهما في المستقبل ، والكلام كُله مصدر بـ " رَبُّ " .

(٢) يقصد : " رَبُّ نَفْسٍ " ، وقد ورد بالتذكير كما في ص ٢٤٥ من هذا البحث .

(٣) من مجزوء الكامل ، انظر : شواهد التوضيح ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣ ، والمساعد ٢٨٧/٢ ، والخزانة ٢٠٩/١١ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٣ ، ٢١٠ .

(٤) من الواهر ، انظر : شواهد التوضيح ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣ ، والمساعد ٢٨٧/٢ ، والخزانة ٢٠٩/١١ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٣/٣ ، ٢١٠ .

(٥) تُسبب إلى أبي مروان ، وإلى أبي ثروان ، وإلى أبي المهجّل ، انظر : شواهد التوضيح ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٨/١ ، والتصريح ٣٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤٥٤/٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٣ ، والمعجم المفصل ١٢٣٥/٣ .

و " أَرْمَضُ " : الرَّمَضُ : شدة وقع الشمس على الرمل وغيره ، انظر اللسان (ر م ض) .

(٧) انظر ص ٢٥٢-٢٥٣ من هذا البحث .

(٦) شواهد التوضيح ١٠٦ .

لقد بين ابن مالك في المسألة أن "رُب" تدخل على الحاضر والمستقبل ويكون ذلك الاستعمال صحيحاً لا يحتاج إلى تأويل ، وليس لازماً أن يكون ماضياً كما يرى أكثر النحاة ؛ لكثرة وروده ، واستدلّ لرأيه بالحديث الشريف ، كما استدللّ بعدة شواهد نثرية ونظمية .
وإلى هذا الرأي مضى في شرح التسهيل وأكثر من الشواهد هناك تأييداً لرأيه وسيأتي ذكر ذلك لاحقاً^(١) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

أكثر النحاة المتقدمين على ابن مالك مَضَوْا إلى أن ما يُصدَّر بـ "رُب" يلزم مُضِيّه ، وما جاء حالاً أو استقبالاً أولوه على الماضي ، وقليل منهم من ذكر إمكان مجيئه غير ماضي اللفظ والمعنى .
فممن ألزم كونه ماضياً :

١- الزمخشري :

وقد ذكر أنه يجب مُضِيّ ما تدخل عليه "رُب" ، وبين ذلك بما مثل به فقال متحدّثاً عن أحكام "رُب" : " .. ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً ، تقول : "رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُ" ، ولا يجوز : "سَأَلْتَنِي ، أَوْ لَأَلَقَيْتَنِي"^(٢) .

فهذا تصريح منه بوجوب كون الفعل بعد "رُب" ماضياً .

٢- الشنتريني :

وقد بين أن "رُب" مختصة بالدخول على الحدث الماضي ، ثم ذكر من القرآن الكريم ما ظاهره أن "رُب" دخلت على المستقبل ، وبين أنه على الحكاية حيث قال : " .. وهي في الوجهين مختصة بالماضي ، فأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) فعلى تأويل الحكاية"^(٤) .

وإلى هذا الرأي مضى أكثر المتقدمين على ابن مالك كابن الأثير ، والجزولي وغيرهما^(٥) .

أما الذين أجازوا كون ما تدخل عليه "رُب" ماضياً أو غيره فمنهم :

- ابن السراج :

وقد ذكر عنه ابن مالك أنه منع كون الفعل مستقبلاً بعد "رُب" ، وأنه أجاز حالته حيث قال : " .. ولا يجوز "رُبَّ رَجُلٍ سَيَقُومُ ، أَوْ لَيَقُومَنَّ غَدًا" إلا أن تريد : رُبَّ رَجُلٍ يُوصَفُ بِهِذَا ، تقول :

(٢) المفصل ٢٨٦ .

(١) انظر ص ٢٥٦-٢٥٧ من هذا البحث .

(٤) تليق الألباب ١٠٩ .

(٣) سورة الحجر من الآية (٢) .

(٥) انظر : البديع ورقة ٨٦ (مخطوط) ، والمقدمة الجزولية ١٢٦ .

"رُبُّ رَجُلٍ مُسِيءٍ الْيَوْمَ مُحْسِنٍ غَدًا" ، أي : يُوصَفُ بِهِذَا^(١) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن الشجري ، وابن بركات المهلبي وغيرهما^(٢) .

أما عن كَوْنِ ما دخلتُ عليه "رُبُّ" مستقبلاً فلم أعتز على نحوي من المتقدمين على ابن مالك صرح بذلك - فيما بين يدي من كتب - إلا ما كان من الفراء حيث قال عند توضيحه معنى قول الله

تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ : .. يقال : كيف دخلتُ "رُبُّ" على فعل لم يكن ؛ لأن مودة الذين

كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وَعَدَهُ ووَعِيدِهِ وما كان فيه حقاً فإنه عيان ؛

فجرى الكلام فيما لم يكن كمجره في الكائن ، ألا ترى قوله ﷻ : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ﴾ وقوله :

﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا ﴾ ، كأنه ماضٍ وهو منتظر ؛ لصدقه في المعنى ، وأن القائل يقول إذا نهى أو أمر

فَعَصَاهُ المأمور : "أما والله لرُبُّ نَدَامَةٍ لَكَ تَذَكُرُ قَوْلِي فِيهَا" ؛ لعلمه أنه سيندم^(٣) .

فكلام الفراء هذا فيه إشارة إلى أن "رُبُّ" دخلتُ على فعل لم يقع وهو ما جعل ابن مالك يعتمد

على رأيه في شرح التسهيل^(٤) .

وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن قول سيبويه : .. وإذا قلتَ : "رُبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ" فقد

أضفتَ القَوْلَ إلى الرجل بـ "رُبُّ"^(٥) دليل على أن مضمون ما دخلتُ عليه "رُبُّ" يجوز استقباله ،

ولا يلزم مُضِيَّه^(٦) .

وقد نقل الرضي عن الفارسي أيضاً جواز هذا الاستعمال بلا تأويل^(٧) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

أكثر المعاصرين لابن مالك على أن الفعل الذي تدخل عليه "رُبُّ" لا بُدَّ أن يكون ماضياً ، وأولوا

ما جاء مستقبلاً على المضي ، أو على حكاية الحال الماضية ، ومضى بعض النحاة من المعاصرين له إلى

رأي جواز دخول "رُبُّ" على غير الماضي .

فمن ذكر لزوم ما يُصدَّر بـ "رُبُّ" المضي ، وأول ما جاء مستقبلاً على المضي ، أو على حكاية

(١) انظر : الأصول ٤١٩/١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٣ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٧/٣ ، ونظم الفرائد ١٣٦ ، والشرح الرائد ١٣٢، ١٣٣ .

(٣) معاني القرآن ٨٢/٢ ، وانظر اعتماد ابن مالك عليه في شرح التسهيل ١٧٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٨٣/٣ . (٥) الكتاب ٤٢١/١ .

(٦) شرح التسهيل ١٨٣/٣ . (٧) شرح الكافية ٣٣٣/٢ .

الحال الماضية :

- ابن عصفور :

وقد منع أن يكون العامل في " رُب " غير ماض ؛ فبيّن أنها تدخل على ماضي اللفظ والمعنى ، وعلى المستقبل الماضي المعنى ، وذكر أن نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ ﴾ إنما كان كذلك ؛ لأنه لا شك في تحقّقه ؛ لأن الله - ﷻ - هو المتكلّم به ، والدنيا والآخرة عنده متقاربتان ؛ ولذا جعل المستقبل كأنه وقع ، ويُفهم من كلام ابن عصفور أن الفعل في الآية مستقبل اللفظ والمعنى .

قال : .. " ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى الماضي ، وتلزم الصدر ، وتدخل على الماضي لفظاً ومعنى ، ومعنى دون لفظ ، فأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فلصّدق خشية الوعد ، وقرب الدار الدنيا من الآخرة جعل المستقبل كأنه وقع " (١) .

وإلى هذا الرأي في مُضَيّ ما تدخل عليه " رُب " مضى أكثر المعاصرين لابن مالك كابن يعيش ، والشّلويين ، وابن الحاجب ، وابن الناظم ، وابن أبي الرّبيع ، والكيشيّ وغيرهم (٢) ، وأوّل بعض هؤلاء النحاة الآية السابقة (٣) .

أما من أجازوا دخول " رُب " على غير الماضي دون تأويل فمنهم :

- الرّضيّ :

وقد بيّن أن ابن السّراج ، والفارسيّ في كتابه " الإيضاح " قد التزم كون الفعل الذي تدخل عليه " رُب " ماضياً ، وأن الأمور المستقبلية التي ستقع في الآخرة غلب عليها أن تُذكر في القرآن الكريم بلفظ الماضي ، ثم بيّن أن المشهور جواز دخول " رُبما " على المضارع بلا تأويل ، ونسب هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسيّ فقال : .. " والتزم ابن السّراج ، وأبو عليّ في الإيضاح (٤) كون الفعل ماضياً ؛ لأن وضع " رُب " للتقليل في الماضي كما ذكرنا ، والعُذر عندهما في نحو قوله : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ ﴾ ، أن مثل هذا المستقبل - أي : الأمور الأخروية - غالب عليها في القرآن الكريم ذكرها بلفظ الماضي نحو : ﴿ وَسَيِّقْ

(١) المقرب ١/٢٠٠ ، وانظر شرح الجمل ١/٥٠٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٩ ، والتوظفة ٢٢٨-٢٢٩ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٤٥٧-٤٥٨ ، والكافية ضمن مجموع

مهمّات المتون ٤٢٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٩١ ، والبسيط ٢/٨٦٦-٨٦٧ ، والإرشاد ٣١٢ .

(٣) انظر البسيط ٢/٨٦٦-٨٦٧ .

(٤) انظر : الأصول في النحو ١/٤١٩ ، والإيضاح ٢٠١-٢٠٢ .

الَّذِينَ ﴿١﴾ ﴿وَتَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ﴿٢﴾ ، والمشهور جواز دخول "رُبما" على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح "٣" .

ولعل الرضي حَمَلَ كلام ابن السراج على ظاهره أو وجد له نصًّا آخر ، وإلا فقد تقدّم أن ابن مالك حَمَلَ كلام ابن السراج على جواز دخول "رُب" على الحال^(٤) ، وكذا ابن عقيل^(٥) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ذهب بعض هؤلاء النحاة إلى متابعة رأي الجمهور ، أما أكثرهم فعلى متابعة ابن مالك في عدم لزوم ما يُصدّر بـ "رُب" المُضَيّ .

كان ممن ذهبوا إلى رأي الجمهور :

— المالقي :

وقد بين أن الفعل الذي بعد معمول "رُب" إذا كان مضارعاً فإنما يكون على تأويل الماضي ، كما ذكر أن "ما" تدخل على "رُب" فتجعلها سالحةً للدخول على الفعل ، فإذا كان مضارعاً فهو في معنى الماضي ، ثم ذكر أمثلة وأولها فقال متحدّثاً عن أحكام "رُب" : " .. ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو في معنى الماضي نحو : "رُبَّ رَجُلٍ يَقُومُ" بمعنى : قام .

ومنها : أنها تدخل عليها "ما" على ثلاثة أوجه :

... وإما أن تُوطِّقها للدخول على الفعل ؛ فتقول : "رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ" ويكون الفعل المضارع إذ ذاك في معنى الماضي ، والمعنى : "رُبَّمَا قام" .

فأمّا قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وذلك يوم القيامة ؛ فلأن المحقق وقوعه

مثل الواقع ؛ ولذلك قال الله تعالى : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْعَاجِلُوهُ﴾^(٦) ، يعني : الساعة .

وأما قول الشاعر :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيِّكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

فأدخل "رُب" على معمول الفعل بعده وهو إضمار القول^(٧) ، كأنه قال : "أقول فيه : سَيِّكِي" ،

والقول كثيراً ما يُحذف في أثناء الكلام كقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ ، أي :

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤٤) .

(١) سورة الزمر من الآيتين (٧١، ٧٢) .

(٤) انظر ص ٢٥٢-٢٥٣ من هذا البحث .

(٣) شرح الكافية ٢/٣٣٣ .

(٦) سورة النحل من الآية (١) .

(٥) انظر : المساعد ٢/٢٨٧ .

(٧) هكنا وردّ في النصّ ولعلّ فيه سقط والأصل : " وهو على إضمار القول " .

فَيَقَالُ لَهُمْ: ﴿ أَكْفَرْتُمْ ﴾ ، وهو في القرآن كثير ^(١) .

وإلى هذا الرأي مضي بعض المتأخرين عن ابن مالك كالشيخ خالد الأزهرى ^(٢) .

أما المرادي فقد عرّض آراء العلماء في المسألة ، ولم يوضّح رأيه هو ^(٣) ، وكذا الشاطبي حيث لم يُبين رأيه ، وإنما ذكر رأي ابن مالك ورأي ابن السراج ^(٤) .

وأما السيوطي فقد ذكر وجوب كون الفعل ماضياً ، ثم عقّب عليه بالآراء وذكرها بلفظ يفهم استضعافها فقال : .. وقيل : يأتي حالاً .. وقيل : ومستقبلاً ^(٥) .

أما الذين تبعوا ابن مالك في المسألة فمنهم :

- السلسيلي :

وقد بين أن ما تدخل عليه " رُب " لا يلزم كونه ماضياً ، بل يجوز كونه حالاً ومستقبلاً واستشهد لكلامه حيث قال شارحاً كلام ابن مالك في " التسهيل " : .. " ولا يلزم ماضي ما تتعلق به " بل يجوز كونه مستقبلاً وحالاً ، واستعماله ماضياً هو الكثير ومن وروده مستقبلاً قول الشاعر :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيْبِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

ومن وروده حالاً قول الآخر :

١١٧- أَلَا رُبٌّ مَنْ تَعَثُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ ^(٦) .

وإلى هذا الرأي مضي كل من ابن هشام ، وابن عقيل وغيرهما ^(٨) .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك الاستعمال الوارد في هذه المسألة في شرح العمدة ولا في شرح الكافية الشافية ، وإنما أوردته في شرح التسهيل — كما أورد استعمال " رب " للتكثير في الغالب هناك — حيث أوضح أن ما يُصَدَّرُ بـ " رُب " لا يلزم ماضيّه ، وإنما يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، وذكر الشواهد التي أوردتها في المسألة غير أنه لم يذكر معها الحديث الشريف ، وما حكاه الكسائي عن بعض العرب وإنما ذكرها عند بيان دلالة " رُب " على التكثير .

وأضاف إلى الشواهد الشعرية التي أوردتها في المسألة لدخول " رُب " على المستقبل قول سليم

(١) رصف المباني ١٩٢-١٩٣ .

(٣) الجنى الداني ٤٥١ - ٤٥٣ .

(٥) الهمع ٣٥٤/٢ .

(٤) المقاصد الشافية ١٦٢/٢ - ١٦٣ .

(٦) من الطويل لعبد الله بن همام ، انظر: حماسة البحري ١٧٥ ، والكتاب ١٠٩/٢ والجنى الداني ٤٥٢ ، واللسان مادة (غ ش ش) ،

والهمع ٢٩٨/١ ، والمعجم المفصل ١٠٤٧/٢ .

(٨) انظر: المغني ١٣٧/١ ، والمساعد ٢٨٧/٢ .

(٧) شفاء العليل ٦٧٧/٢ .

١١٨- وَمُعْتَصِمٍ بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى سَيْرِدَى وَغَارٍ مُشْفِقٍ سَيُّوْبٌ^(١)

وقول الآخر :

١١٩- يَا رَبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا^(٢)

ومثل لدخول "رُب" على الحال بقوله : " كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ : " مَا فِي وَقْتِنَا مُسْتَرِيحٌ " : " رُبُّ امْرِئٍ فِي وَقْتِنَا مُسْتَرِيحٌ " ، واستشهد لذلك بقول ابن أبي ربيعة :

١٢٠- فَقُمْتُ وَلَمْ تُعَلِّمْ عَلَيَّ حَيَاتَةَ الْأَرْبِ بَاغِي الرِّيحِ لَيْسَ بِرَابِحٍ^(٣)

وقول الآخر :

أَلَا رَبُّ مَنْ تَعْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

وذكر أن ابن السراج أجاز حالة ما تدخل عليه "رُب" وأنه نظر لدخول "رُب" على المستقبل بدخول "إذ" على الاستقبال ، وبين ابن السراج أن "إذ" لم يتغير معنى الماضي فيها - على رأيه - وأن المستقبل بعدها مؤول على الماضي ، وكذلك "رُب" ما بعدها إذا كان مستقبلاً فهو مؤول على الماضي ، ثم بين ابن مالك رأيه في "إذ" - في نحو هذا الذي ذكره ابن السراج - من أنها تدلّ على المستقبل على ما ذكره في مسألة "إذ" السابقة^(٤) .

ما يرجع في المسألة من رأي :

ومما تقدم من دراسة في المسألة تبين أن رأي أكثر النحاة لزوم مضي ما يُصدر بـ "رُب" وأن ما جاء على غير هذه القاعدة أولوه وخرّجوه عليها .

ومع أن هذا رأي الأكثرين إلا أنه وجد عدد من النحاة أجازوا كون ما يُصدر بـ "رُب" حالاً أو مستقبلاً وإن كان وروده ماضياً أكثر في الكلام .

كما ثبت من دراسة المسألة أن لها شواهد من الكلام العربي الفصيح شعره ونثره وفي مقدمته تلك الشواهد القرآن الكريم ، والحديث الشريف الذي جعله ابن مالك شاهداً لهذا الاستعمال تأييداً للنحاة المتقدمين ممن توافق رأيه مع آرائهم في المسألة .

(١) من الطويل ، لسليم القشيري ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٣ ، ١٧٩ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٤/٣ ، و"رُب" محنوفة قد نابت عنها الواو .

(٢) من البسيط ، لجرير ، وانظر : شرح ديوانه ٥٩٥ ، والكتاب ٤٢٧/١ ، وشرح أبيات سيويه ٤٠/٣ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٣٦٤/٣ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٤/٣ ، والمعجم المفصل ٩٦٩/٢ .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة ، ونُسب أيضاً إلى كثير ، انظر : شرح ديوان عمر ٤٦٤ ، وديوان كثير ٥٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٤/٣ .

(٤) انظر ص ١٤٠ من هذا البحث .

واعتماداً على ما ذكرته فيني أرجح جواز الاستعمال الوارد في هذه المسألة .

المسألة الرابعة : حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط ، وحذفها وحدها من الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول رسول الله - ﷺ - لسعد - ﷺ - : " إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً " (١) .

وقوله - ﷺ - لأبي بن كعب : " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعَ بِهَا " (٢) .

وقوله - ﷺ - لهلال بن أمية : " الْبَيْتَةُ وَإِلَّا حَدُّ فِي ظَهْرِكَ " (٣) .

قلت : تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط ؛ فإن الأصل : " إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ ، وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصاً بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره .

فمن وروده في غير الشعر مع ما تضمنه الحديث المذكور قراءة طلوس (٤) : ﴿ وَسَأَلُوكَ عَنِ الْيَامَى

قُلْ أَصْلِحْ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ (٥) ، أي : " أَصْلِحْ لَهُمْ فَهُوَ خَيْرٌ " ، وهذا وإن لم يُصرح فيه بأداة الشرط ، فإن الأمر مضمّن معناها فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب ، واستحقاق اقترانه بالفاء ؛ لكونه جملة اسمية .

ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق من حيث لا تضيق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير ، ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

١٢١- أَيْ لَا تَبْعُدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ وَمَنْ تُصِيبِ الْمُنُونُ بَعِيدٌ (٦)

ومثله :

١٢٢- فَهَلْ أَنَا إِلَّا مِثْلَ سَيْقَةِ الْعِدَى إِنْ اسْتَقَدَمْتُ نَحْرًا وَإِنْ جَبَّاتُ عَقْرُ (٧)

(١) أخرجه البخاري في (٨٥) كتاب الفرائض : (٦) باب ميراث البنات ٤/٣١٤-٣١٥ ، الحديث (٦٧٣٣) ، ومسلم ٢/١٢٥٠-١٢٥١ ، الحديث (١٦٢٨) ، والترمذي ٤/٣٧٤ ، الحديث (٢١١٦) وفيه : " تَدْعُ " بَدَلُ " تَدْرُ " ، والمسند الجامع ٦/٩٢-٩٣ ، ٩٨ ، ٩٣ .

(٢) أخرجه البخاري في (٤٥) كتاب اللقطة : (١٠) باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق ٢/١٣٤ ، الحديث (٢٤٣٧) .

(٣) أخرجه البخاري في (٦٥) كتاب التفسير : (٣) باب : ﴿ وَدَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾ الآية ، ٣/٢٩٩ ، الحديث (٤٧٤٧) ، والترمذي ٥/٣١٠ ، الحديث (٣١٧٩) .

(٤) انظر : " مختصر في شواذ القرآن " ١٤ ، ومعجم القراءات ١/٣١٣ . (٥) سورة البقرة من الآية (٢٢٠) .

(٦) من الكامل لغوية أو غوية بن سلمى بن ربيعة الضبي ، ويقال لعبدالله بن عتبة الضبي ، انظر : الحماسة لأبي تمام ١/٥١١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٤١ ، والضرائر لابن عصفور ٦٠ ، والخزانة ٩/٤٢ ، والمعجم المفصل ١/٢٣٠ .

(٧) من الطويل ، لأبي محجن نصيب بن رباح ، انظر : تهذيب اللغة ٩/٢٣٤ ، والشراذمات ورقة ٣ (مخطوط) ، واللسان ، وتاج العروس مادة (ج ب أ) .

ومثله :

١٢٣- بَنِي تُعَلِّ لَّا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ^(١)
 وإذا حُذِفَتِ الْفَاءُ وَالْمَبْتَدَأُ وَلَمْ يُخَصَّ بِالشَّعْرِ فَحَذَفِ الْفَاءُ^(٢) بعدها أولى بالجواز^(٣) وأن لا يُخَصَّ
 بالشعر ، فلو قيل في الكلام : " إِنْ اسْتَعْنَتَ أَنْتَ مُعَانَ " لم أمنعه ، إلا أنه لم أجده مُسْتَعْمَلًا وَالْمَبْتَدَأُ
 مذكور إلا في الشعر^(٤) كقول الشاعر :

١٢٤- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٥)

ومثل حَذَفِ الْمَبْتَدَأُ مَقْرُونًا بِفَاءِ الْجَوَابِ حَذْفُهُ مَقْرُونًا بِوَاوِ الْحَالِ كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ : " رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلٌ^(٦) بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ " ^(٧) ، ثَبَتَ بَرَفَعٌ " مُشْتَمِلٌ " .
 وَتَضَمَّنَ الْحَدِيثُ الثَّانِي حَذْفَ جَوَابٍ " إِنْ " الْأُولَى ، وَحَذْفَ شَرْطٍ " إِنْ " الثَّانِيَةَ فَإِنَّ الْأَصْلَ :
 " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا وَإِنْ لَا يَجِيءُ فَاسْتَمْتِعَ بِهَا " .
 وَتَضَمَّنَ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ حَذْفَ فِعْلِ نَاصِبٍ " الْبَيِّنَةُ " ، وَحَذْفَ فِعْلِ الشَّرْطِ بَعْدَ " إِنْ لَا " ، وَحَذْفَ
 فَاءِ الْجَوَابِ وَالْمَبْتَدَأُ مَعًا ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ : " أَحْضِرِ الْبَيِّنَةَ وَإِنْ لَا تُحْضِرْهَا فَجَزَأُوكَ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ " .
 وَالنَّحْوِيُّونَ لَا يَعْرِفُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْحَذْفِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ، أَعْنِي حَذْفَ فَاءِ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ جَمَلَةً اسْمِيَّةً أَوْ
 جَمَلَةً طَلَبِيَّةً ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، فَبَطَلَ تَخْصِيصُهُ بِالشَّعْرِ ، لَكِنَّ الشَّعْرِيَّةَ أُولَى ، وَإِذَا جَازَ حَذْفَ
 الْفَاءِ وَالْمَبْتَدَأُ مَعًا فَحَذَفْنَا وَالْمَبْتَدَأُ غَيْرَ مَحْذُوفٍ أُولَى بِالْجَوَازِ ؛ فَلِذَلِكَ قُلْتُ قَبْلَ هَذَا فُلُو قِيلَ فِي الْكَلَامِ
 " إِنْ اسْتَعْنَتَ أَنْتَ مُعَانَ " لَمْ أَمْنَعُهُ .

ومن ورود الجواب طلبًا عاريًا من الفاء قول الشاعر :

١٢٥- إِنْ تَدْعُ لِلْخَيْرِ كُنْ إِيَّاهُ مُبْتَغِيًا وَمَنْ دَعَاكَ لَهُ أَحْمَدُهُ بِمَا فَعَلَا^(٨،٩) .

(١) من الطويل ، لرجل من بني أسد ، انظر الكتاب ٦٥/٣ ، والمحاسب ١٢٢/١ ، ١٩٣ ، والارتشاف ٥٥٤/٢ ، وتوضيح المقاصد
 ٢٥٢/٤ ، واللسان (ج ب أ) .

(٢) لعله آتت لأنه يقصد أداة الشرط .

(٣) لكنه قد يقال : إن الشيء قد يصح تبعًا ولا يصح استقلالاً .

(٤) لعله لا يري رأي الأخفش في قول الله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ .

(٥) من البسيط ، نُسب إلى حسان ، وإلى عبدالرحمن بن حسان ، وإلى كعب بن مالك ، انظر : ديوان كعب ٢٨٨ ، والكتاب
 ٦٥/٣ ، والخزانة ٥١،٤٩/٩ ، والمعجم المفصل ١٠١٦/٢ .

(٦) أي : " وَهُوَ مُشْتَمِلٌ بِهِ " فَحَذَفِ الْمَبْتَدَأُ " هُوَ " مَعَ الْوَاوِ الْحَالِيَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِ .

(٧) أخرجه البخاري في (٨) كتاب الصلاة : (٤) باب الصلاة في الثوب الواحد مُلتحفًا به ١١٨/١ ، الحديث (٣٥٦) ، ومسلم
 ٣٦٨/١ ، الحديث (٥١٧) وروايته فيهما : (مُشْتَمِلًا) بِالنُّصْبِ .

(٨) من البسيط لم أجده منسوبًا إلى معين ، انظر : شواهد التوضيح ١٣٦ .

(٩) شواهد التوضيح ١٣٣-١٣٦ .

عند افتتاح الحديث عن مسألة وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، تقدم أن كلَّ الجمل تصلح أن تكون جواباً للشرط ، اسميةً أو فعليةً ، طلبيةً أو خبريةً ، شرطيةً وغير شرطيةً^(١) ، غير أن بعض هذه الجمل اشترط النحويون لجعله جواب شرط أن يُربط بينه وبين الشرط بالفاء ؛ لعدم وجود رابط في الجزاء يعود على الشرط ، فكأن الجملتين منفصلتان ؛ ولذا لا تُحذف تلك الفاء من تلك الأجوبة عند جمهور النحويين إلا في الشعر ضرورةً .

والجمل التي تُربط بالفاء إذا كانت جزاءً هي الجملة الاسمية ، والفعلية الطلبية ، والمسبوقة بحرف من حروف التنفيس ، أو حروف النفي والتي صُدرت بفعل جامد غير متصرف^(٢) .
والذي يهم هنا من هذه الأنواع هو الجملة الاسمية ، والفعلية الطلبية ، فلا تُحذف الفاء من هاتين الجملتين عند الجمهور إلا في الضرورة كما سبق آنفاً .

وذهب غيرهم إلى إمكان حذف الفاء من هاتين الجملتين في الشر ، بل تُحذف هي والمبتدأ الذي دخلت عليه في غير ضرورة ، وهو الرأي الذي صحَّحه ابن مالك مُستدلاً عليه بأكثر من دليل من الحديث الشريف ، وأوضح أن منه ما وردَّ في القرآن الكريم في بعض قراءاته وهي قراءة طاووس السابقة^(٣) ، وقاس على هذا الاستعمال سُقوط الفاء والمبتدأ مذكور ، وبين أنه لم يجده مُستعملاً إلا في الشعر ، ومع هذا فهو لا يمنع إن وردَّ في منثور الكلام ؛ لأن سُقوط الفاء وحدها أخف من سُقوطها مع ما دخلت عليه ، ونظَّر لحذف المبتدأ مقروناً بفاء الجواب بحذفه مقروناً بواو الحال ، واستشهد لذلك بالحديث الشريف .

كما بين أن الحديث الثاني قد حُذف منه جواب " إن " الأولى ، وشرط " إن " الثانية ، وحُذفت الفاء من جوابها ، ثم قدره في الكلام .

وذكر أيضاً أن الحديث الثالث قد حُذف منه الفعل الذي نصب " البيئة " ، وحُذف أيضاً فعل الشرط ، وفاء الجواب والمبتدأ معاً ، وذكر تقدير ذلك بكلامه ، ثم صرح بأن النحويين لا يعرفون حذف الفاء من الجواب إذا كان جملةً اسميةً ، أو طلبيةً إلا في الشعر .

واستشهد لحذفها من الجملة الطلبية بشاهد شعري إضافةً إلى الحديث المذكور وسيأتي الحديث عن رأيه في المسألة في كتبه الأخرى لاحقاً^(٤) .

(٢) انظر شرح التسهيل ٧٦/٤ .

(١) انظر ص ١٧٩ من هذا البحث .

(٤) انظر ٢٧٥ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٢٥٩ من هذا البحث .

أولاً : حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

أكثر المتقدمين على ابن مالك على جعل هذا الاستعمال مرتبطاً بالضرورة حيث استدلوا عليه بالشعر وبينوا جوازه فيه ، ومن هؤلاء :

- سيويه :

وقد ذكر عند حديثه عن حذف الفاء من جواب الشرط أن الشاعر قد يضطرّ فيحذف الفاء ، واستشهد بشاهد شعري حذف منه الفاء مع المبتدأ الذي دخلت عليه ، فقال : " .. وقد قاله الشاعر مضطراً يُشبهه بما يتكلم من الفعل .
وقال الأسدي :

بَنِي تُعَلِّ لَأ تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ ^(١) .

والتقدير في البيت كما بين ابن مالك وغيره : " فَهُوَ ظَالِمٌ " ، ثم حذف الفاء والمبتدأ بعدها .

وتبعه على هذا الرأي السِّيرافي ^(٢) ، وذكر ابن هشام اللخمي كلاماً قريباً من هذا عند شرحه مقصورة ابن دريد حيث قدر نحو هذا التقدير في بعض أبيات المقصورة فقال : " ..

١٢٦- هِيَهَاتَ مَهْمَا يُسْتَعَرُّ مُسْتَرْجَعٌ وَفِي خُطُوبِ الدَّهْرِ لِلنَّاسِ أَسَى ^(٣)

فجواب : " مَهْمَا " محذوف ، والتقدير : " مَهْمَا يُسْتَعَرُّ فَهُوَ مُسْتَرْجَعٌ " ، فالفاء جواب " مَهْمَا " ، وهذه الفاء قد حُذفتُ في الشعر .

قال الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ

أراد : " فَاللَّهُ " فحذف ، و " هُوَ " مبتدأ ، و " مُسْتَرْجَعٌ " الخبر ^(٤) .

والشاهد الذي أورده إنما استدلل به على حذف الفاء وحدها عند الضرورة ، والتقدير الذي ذكره يتضمّن ذلك .

وزاد السِّيرافي في هذه المسألة فيبين أن المبتدأ قد يُحذف وحده دون الفاء فقال : " .. ويكثر في المجازاة

(١) الكتاب ٦٣/٣-٦٥ .

(٢) شرح الكتاب للسِّيرافي ٣/ ورقة ٢٣٠ (مخطوط) .

(٣) انظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٨٢ ، ومقصورة ابن دريد لأحمد عبدالغفور عطار ١٣١ .

(٤) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٨١ .

حذف المبتدأ بعد الفاء ؛ لأنه يجري ذكره في الشرط كقولك : " إِنْ تَأْتِيَنِي فَمَحْبُوبٌ ، وَإِنْ يَزُرُّنِي زَيْدٌ فَمُكْرَمٌ " ، تقديره : " فَأَنْتَ مَحْبُوبٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ فِي " تَأْتِيَنِي ، وَإِنْ يَزُرُّنِي زَيْدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ " ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ " (١) .

ونقل ابن الأثير نحو هذا الرأي عن ابن السراج في قول الله - ﷻ - : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٢) فقال : .. قال ابن السراج : تقديره " فَهُوَ قَدْ سَرَقَ " ، فأضمرنا " هُوَ " ليكون مبتدأ ويكون " قَدْ " والفعل خبره ؛ لأن " قَدْ " تقرب من الحال ، والحال لا يكون جواباً للشرط ، وهو محمول على المعنى تقديره : " وَإِنْ سَرَقَ فَهُوَ أَهْلُهُ " (٣) .
أما الذين ذكروا ورود هذا الاستعمال في النثر فمنهم :

١- ابن جني :

وقد ذكر عند حديثه عن قراءة طاووس الشاذة أن الفاء والمبتدأ حذفاً من جواب الشرط ، وذكر تقديرهما .

كما ذكر أن هذا الحذف قد وقع في الشرط الصريح واستشهد بشاهد شعري فقال : .. ومن ذلك ما رواه طاووس عن أبيه أنه (٤) قرأ : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَامَىٰ قُلْ أَصْلِحْ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ ﴾ .
قال أبو الفتح : " خَيْرٌ " مرفوع ؛ لأنه خير مبتدأ محذوف ، أي : " أَصْلِحْ إِلَيْهِمْ فَذَلِكَ خَيْرٌ " ، وإذا جاز حذف هذه الفاء مع مُبتدئها في الشرط الصحيح نحو قوله :

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

أي : " فَهُوَ ظَالِمٌ " كان حذف الفاء هنا .

وإنما الكلام بمعنى الشرط لا بصريح لفظه أَجْدَرُ وَأَحْرَىٰ بِالْجَوَازِ ، وقال : ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ لما دخله معنى الإحسان إليهم ، وقد ذكرنا نحو ذلك كثيراً مما هو محمول على المعنى " (٥) .
وذكر في موضع آخر في ردّه على ابن مجاهد في ردّ جواز حذف الفاء من الجواب في العربية- أن هذا الاستعمال ليس بمردود وإنما هو ضعيف في العربية ، وبابه الشعر والضرورة فقال : .. قال أبو الفتح : هو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة إلا أنه ليس بمردود ؛ لأنه قد جاء عنهم .
ومثله بيته (٦) أيضاً :

(١) شرح الكتاب للسرياني ٣/ ورقة ٢٣٠ (مخطوط)

(٢) سورة يوسف من الآية (٧٧) .

(٣) البديع في علم العربية ورقة ١٨٩ (مخطوط) .

(٤) المحتسب ١٢٢/١ .

(٥) يقصد البيت الوارد في كتاب سيبويه ، انظر ٦٥/٣ ، وروايته فيه : " بنو " .

(٦) المحتسب ١٢٢/١ .

بُنُو ثَعَلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي ثَعَلٍ مَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

فكأنه قال : " فَهُوَ ظَالِمٌ " فحذف الفاء والمبتدأ جميعاً ، إلا أنه لما تَرَكَ هناك اسم الفاعل فهو يُشَبَّهه بالفعل كأنه هو الفعل ، فيصير إلى أنه كأنه قال : " مَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ يَظْلِمُ " ، وشبهه الفعل في هذه اللغة أفشى من الشمس " (١) .

١- أبو البقاء العكبري :

وقد ذكر هذا التقدير في أثناء شرحه بيتاً من ديوان المتنبي ، وذكر ما دار بين ابن جنّي والمتنبي عن ذلك البيت ، ثم عَقَّبَ على كلام المتنبي شارحاً إيَّاه ، واستشهد بالحديث الشريف فقال : ..

١٢٧- وَمَنْ يَجْعَلِ الضَّرْعَامَ بَازَاً لِيَصِيدَهُ يُصِيرُهُ الضَّرْعَامُ فِيمَا تَصِيدَا (٢)

الإعراب : قال أبو الفتح : " قلتُ له : جعلتُ " مَنْ " شرطاً صريحاً ، فهَلَّا جعلتها بمنزلة " الذي " -

ولم تَضمَّن الصَّلَّةَ معنى الشرط حتى لا تَرَكَبَ الضرورة - كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (٣) الآية .

فقال : هذا يرجع إلى معنى الشرط والجزاء ، وأنا حثتُ بلفظ الشرط ؛ لأنه أبلغ ، وأردتُ الفاء في " يُصِيرُهُ " ثم حذفتُها .

والذي قاله جائر ، والوجه الذي قلتُ له أولى ، وسيبويه يرى في هذا التقديم والتأخير ، فتقديره على مذهبه : " يُصِيرُ الضَّرْعَامُ مَنْ يَجْعَلُهُ بَازَاً فِيمَا تَصِيدُهُ " ، واكتفى بهذا القول عن جواب الشرط .. انتهى كلامه .

وأما قول المتنبي : أردتُ الفاء ثم حذفتُها فجائر حسنٌ قد جاء في الكلام الفصيح ومنه حديث النبي - ﷺ - في حديث سعد بن مالك وهو حديث الصحيحين ، والموطأ ، والسُنن ، قال : " مَرَضْتُ عَامَ الْفَتْحِ ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّ لِي مَالاً وَلَيْسَ مِنْ بَرِيئِي إِلَّا ابْنَةُ لِي ، فَأَتَصَدَّقُ بِنَصْفِ مَالِي ؟ قَالَ : لَا ، فَقُلْتُ : فَالثلثُ ، قَالَ : الثالثُ وَالثُلُثُ كَثِيرٌ ، إِنْ تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ " ، التقدير : " فَهُوَ خَيْرٌ " فحذفُ الفاء " (٤) .

وكلام العكبري واضح الدلالة على جواز هذا الاستعمال في النثر ، وهو إن لم يتحدث عن المبتدأ المحذوف مع الفاء إلا أن تقديره يوضح رأيه ، وكذا استدلاله بالحديث الشريف ، وقد سبق ابن مالك إليه .

(٢) انظر ديوانه ٣٧٢ .

(١) المحتسب ١٩٣/١ .

(٤) شرح التبيان على ديوان المتنبي ١٧٨/١-١٧٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٧٤) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

لم يتحدث عن هذا الاستعمال معظم المعاصرين لابن مالك الذين وقفتُ على كتبهم ؛ فلم يبينوا جوازه لا في النَّظْم ولا في النثر ، ولم أجد كلاً ما عن هذه المسألة إلا عند بعضهم وهو :

- ابن عصفور :

وقد جعل هذا الاستعمال من الضرائر ، فذكر في معرض حديثه عن حذف الفاء من الجواب ضرورة أحد الأبيات التي ذكرها ابن مالك في المسألة موضحاً أن الفاء والمبتدأ حذفاً معاً ، وبين هو أيضاً أن الفاء قد حذفتُ ومعها المبتدأ ، وزاد في الاستدلال بذكر أبيات أخرى فقال : " .. وقوله :

أَبِيٌّ لَا تَبْعُدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ وَمَنْ تُصِيبِ الْمُنُونُ بَعِيدٌ

يريد : " فَهُوَ بَعِيدٌ ، فَأَضْمِرِ الْمَبْتَدَأَ وَحَذَفِ الْفَاءَ ، وَقَوْلُهُ :

١٢٨- يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ^(١)

يريد : " فَتُصْرَعُ " ، أَي : " فَأَنْتَ تُصْرَعُ " ، وَقَوْلُهُ :

١٢٩- فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطْبَعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٢)

يريد : " فَلَا يَضِيرُهَا " ^(٣) .

فقدّر حذف الفاء والمبتدأ معاً في الأبيات .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ذكر عدد من النحاة المتأخرين عن ابن مالك هذا الاستعمال ولكنهم استشهدوا عليه بالشعر فقط ، ومن هؤلاء :

- أبو حيان :

وقد بين أن الفاء والمبتدأ حذفاً في الشعر ، وذكر شاهداً شعرياً على هذا الحذف فقال : " .. وجاء حذفها وحذف المبتدأ في الشعر نحو :

(١) من الرجز ، نُسب إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وإلى عمرو بن حنارم العجلي ، انظر : الكتاب ٦٣/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، والمعجم المفصل ١١٩٩/٣ .

(٢) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : أشعار الهذليين ٢٠٨/١ ، والكتاب ٧٠/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، واللسان مادة (ط ب ع) ، والخزانة ٥٧/٩ ، والمعجم المفصل ٣٩٦/١ .

و المطبعة : المملوءة المثقلة ، انظر اللسان ، والقاموس مادة (ط ب ع) .

(٣) الضرائر ١٦٠-١٦١ .

مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

" فَهُوَ ظَالِمٌ " (١) .

وإلى هذا الرأي مضى كل المرادي ، والسلسلي ، والأشموني ، والصبان وغيرهم (٢) .
ولم أعثر على من أجاز هذا الاستعمال في النثر من المتأخرين عن ابن مالك ممن وقفتُ على كتبهم .

(١) الارتشاف ٥٥٤/٢ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٢٥٢/٤ ، وشفاء العليل ٢٧٧/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣١-٣٠/٤ ، وحاشية الصبان

ثانياً : حذف الفاء وحدها من الجواب إذا كان جملة اسمية

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

أكثر المتقدمين على ابن مالك على أن هذا الاستعمال لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ومن هؤلاء :

- المبرد :

وقد ربط ورود هذا الاستعمال بالشعر في أكثر من موضع ، واستشهد عليه بالشعر ، والشواهد التي أجاز البصريون حملها على التقلّم والتأخير أو على حذف الفاء جعلها هو على حذف الفاء فقال : .. قال الشاعر على إرادة الفاء :

١٣٠- وَإِنِّي مَتَى أُشْرِفُ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ^(١)

وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقلّم ، أي : " وَإِنِّي نَاطِرٌ مَتَى أُشْرِفُ " .. وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، لأن التقلّم فيه لا يصلح^(٢) .

وتُقل عنه أيضاً أنه مَنع حذف الفاء حتى في الضرورة ، وروى بيت عبد الرحمن بن حسان بما لا ضرورة فيه^(٣) ، وردّ على سيبويه في إجازته إضمار الفاء في بعض أجوبة الشرط على ما يأتي^(٤) . كما نقل عنه آخرون أنه أجاز حذف الفاء في اختيار الكلام^(٥) .

(١) من الطويل، لذي الرمة ، انظر : ديوانه ٢٤١ ، والكتاب ٦٨/٣ ، والمقتضب ٧١/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٩٢/٢ ، والخزانة

٤٨/٩ ، والمعجم المفصل ٣٦٨/١ . (٢) المقتضب ٦٩/٢-٧٠ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥٥٤/٢ ، والجنى الثاني ٦٩ ، والمغني ١٦٥/١ ، والهمع ٤٥٨/٢ ، والتصريح ٢٥٠/٢ .

(٤) انظر ص ٢٦٨-٢٦٩ من هذا البحث .

(٥) انظر الارتشاف ٥٥٤/٢ ، والمساعد ١٤٦/٣ ، والجنى الثاني ٦٩ .

وقد عرّض هذه القضية الشيخ محمد عبد الخالق عَصِيْمَة في الحاشية (٣) من المقتضب ٧٠/٢ عند حديثه عن بيت عبد الرحمن بن حسان فقال : .. استشهد به سيبويه على حذف الفاء لضرورة الشعر ، وقال : .. وسألته - أي الخليل - عن قوله : " إِنْ تَأْتِييَ أَنَا كَرِيْمٌ " فقال لا يكون هذا إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ ، وقال : .. كما قالوا في اضطرار : " إِنْ تَأْتِييَ أَنَا صَاحِبِيكَ " ، يريد معنى الفاء .. وأتفق المبرّد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك .

وابن هشام ، والعيّني والسيوطي ينسبون إلى المبرّد أنه مَنع حذف الفاء حتى في الشعر .

" راجع المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤٣٣/٤ ، والهمع ٤٥٨/٢ "

في المغني : .. الفاء قد تُحذف لضرورة كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وعن المبرّد أنه مَنع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وكذلك قال السيوطي ، والعيّني .

وَتَعَقَّبَ ابْنُ وِلَادِ الْمُرْدِّ فِي هَذَا مُنْتَصِرًا لِسَيَّبِيهِ فَقَالَ : " .. قَالَ أَحْمَدُ : أَرَادَ سَيَّبِيهِ بِذَلِكَ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَهُ : " يَشَأُ " إِذَا كَانَتْ صِلَةً وَأَنَّهُ إِذَا جَعَلَهَا جِزَاءً لَمْ تَكُنْ صِلَةً ، وَأَضْمَرَ الْفَاءَ ، وَهُوَ إِنْ أَجَازَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ قَوْلِكَ : " إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَنَا كَرِيمٌ " ؛ لِأَنَّ هَذَا ابْتِدَاءٌ وَخَيْرُهُ ، وَهُوَ كَلَامٌ تَامٌ ، فَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ تَضَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ فَيُظَنَّ أَنَّكَ اسْتَأْنَفْتَ خَيْرًا ، وَكَانَ دُخُولُ الْفَاءِ لِتَرْبِطَهُ بِالْأَوَّلِ أَوْلَى وَأَحْسَنَ ، وَ " أَيُّهَا تَشَأُ لَكَ " لَيْسَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ " لَكَ " لَيْسَ بِكَلَامٍ تَامٍ ، فَهَذَا أَقْوَى مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا ضَعِيفَيْنِ ، وَلَيْسَ مُمْتَنِعَ ضَعْفُهُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَذْكَرَهُ ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ فِي أَنَّ هَذَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ بِمَنْعِ لُجُوزِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَعْفِهِ ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لَلَزِمَهُ مَا ذَكَرَ " (١) .

وَمَنْ رَبَطَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ - وَهُوَ حَذْفُ الْفَاءِ مِنَ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً - بِالضَّرُورَةِ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَالسَّيرَافِيُّ ، وَالصَّيمَرِيُّ ، وَالجُرْجَانِيُّ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ، وَابْنُ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ ، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، وَالْحَيْدَرَةُ الْيَمِينِيُّ ، وَأَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ (٢) .

أَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا سُقُوطَ الْفَاءِ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ فَمِنْهُمْ :

- سَيَّبِيهِ :

وَقَدْ ذَكَرَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُجِيزُ حَذْفَ الْفَاءِ وَحُدُّهَا فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ حَيْثُ قَالَ : " .. وَتَقُولُ : " أَيُّهَا تَشَأُ لَكَ " ، فَ " تَشَأُ " صِلَةٌ لـ " أَيُّهَا " حَتَّى كَمُلَ اسْمًا ، ثُمَّ بَنَيْتَ " لَكَ " عَلَى " أَيُّهَا "

- ثُمَّ رَدَّ الشَّيْخُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " الْمُرْدُّ لَمْ يَمْنَعْ حَذْفَ الْفَاءِ فِي الشَّعْرِ ، وَاخْتَارَ أَنْ تُخْرَجَ الْأَيَّاتُ الَّتِي قَالَ عَنْهَا سَيَّبِيهِ أَنَّهُ عَلَى التَّقْلِيمِ وَالتَّأخِيرِ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ .

نَعَمْ إِنْ الْمُرْدُّ فِي تَقْدِهِ لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ قَالَ : إِنْ حَذْفُ الْفَاءِ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى ضَعْفٍ ، قَالَ ذَلِكَ تَقْدًا عَلَى قَوْلِ سَيَّبِيهِ : " .. وَإِنْ شئتَ قُلْتَ : " أَيُّهَا تَشَأُ لَكَ " فَتَضْمِيرُ الْفَاءِ ، فَقَالَ الْمُرْدُّ : " هَذَا خَطَأٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى ضَعْفٍ كَمَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْجِزَاءِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

عَلَى أَنَّ الْأَصْعَمِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْبَيْتَ :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وَهَذَا فِي الشَّعْرِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ أَيْضًا مِنَ الضَّعْفِ .

هَذَا هُوَ تَقْدُّ الْمُرْدِّ عَلَى عِبَارَةِ سَيَّبِيهِ ، وَذَكَرَ تَقْدَهُ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لَمَّا قَالَ سَيَّبِيهِ : " .. وَسَأَلْتَهُ عَنْ " إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَنَا كَرِيمٌ " فَقَالَ : " لَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ " ، فَقَالَ الْمُرْدُّ : " هَذَا تَقْضُ إِجَازَتُهُ : " أَيُّهَا تَشَأُ لَكَ " .

(١) الْإِنْتِصَارُ لِابْنِ وِلَادٍ وَرَقَّةٌ ١٩٠-١٩١ (مَخْطُوطٌ) .

(٢) انْظُرْ : الْأَصُولُ ١٩٥/٢ ، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَّيرَافِيِّ ٣/ورقة ٢٣٠ (مَخْطُوطٌ) ، وَالتَّبْصِرَةُ ١/٤٠٩-٤١٠ ، وَالْمُقْتَصَدُ ٢/١١٠١ ،

وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/١٢٤ ، ٢/٩ ، ١٤٤ ، وَالْفَوَائِدُ الْمَحْصُورَةُ ٣٨١ ، وَالْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ ١/١٤١ ، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ

١/٦٠٤ ، وَشَرْحُ التَّبْيَانِ عَلَى دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّيِّ ١/٢٣٧ ، ٣٦٠ ، ٤٥٠-٤٥١ .

كأنك قلت : " الَّذِي تَشَاءُ لَكَ " ، وإن أضمرت الفاء جاز ، وحزمت " تَشَاءُ " ونصبت " أَيَّهَا " ،
وإن أدخلت الفاء قلت : " أَيَّهَا تَشَاءُ فَلكَ " ؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلاً بمثلته في الاستفهام
إذا قلت : " أَيَّهَا تَشَاءُ ؟ " (١) .

إلا أنه ذكر أنه سأل الخليل عن هذا الحذف فأجاب بأنه لا يكون إلا في الضرورة ، وكلام سيبويه هذا
هو الذي جعل المُرَدَّ يتعقبه كما تقدم (٢) ، فقد قال سيبويه : .. وسألته عن قوله : " إِنْ تَأْتِي أَنَا
كَرِيمٌ " فقال : لا يكون هذا إلا أن يُضطرَّ شاعر من قبل أن " أَنَا كَرِيمٌ " يكون كلاماً مُبتدأً .

وقد قاله الشاعر مضطراً يُشَبِّهه بما يُتكلَّم به من الفعل قال حسَّان بن ثابت :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (٣) .
وعن طريق كلام ابن ولَّاد السابق (٤) تبين أنه لا تناقص في كلام سيبويه ، وحمله ابن ولَّاد على أنه
ضعيف في الاختيار وليس بممتنع .

٢ - الأَخْفَش :

وقد ذكر عند تعرُّضه للكلام عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ (٥) أنه على حذف الفاء ،
والتقدير عنده : " إِنْ تَرَكَ خَيْرًا فَالْوَصِيَّةُ " .

قال : .. فـ ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على الاستئناف ، كأنه - والله أعلم - " إِنْ تَرَكَ خَيْرًا فَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا " (٦) .

ومن أجاز هذا الاستعمال ابن ولَّاد وقد تقدم دفاعه عن سيبويه وردَّه على المُرَدَّ (٧) .
كما نقل عن الأَخْفَش رأيه هذا عدَّد من النحاة والمُعربين والمفسِّرين منهم : الزَّجَّاج ، وأبو جعفر
النَّحَّاس ، ومكي بن أبي طالب ، وابن عطية ، وأبو البقاء العُكبري ، وأبو السعود وغيرهم (٨) .

أما ابن جني فقد ذكر أن سُقوط الفاء في هذا الاستعمال ونحوه اختصار وتخفيف ، ولم يُصرِّح بكونه
ضرورةً حيث قال : .. كذلك حُذفتُ أيضاً اختصاراً وهي مُرادَة وذلك نحو ما أنشده سيبويه :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(٢) انظر ص ٢٦٧ من هذا البحث .

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ .

(٤) انظر ص ٢٦٨ من هذا البحث .

(٣) الكتاب ٦٤/٣ - ٦٥ .

(٦) المعاني ١/١٦٨ ، وانظر : " منهج الأَخْفَش الأوسط " ٢٦٠ .

(٥) سورة البقرة من الآية (١٨٠) .

(٧) انظر ص ٢٦٨ من هذا البحث .

(٨) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج ٧٨٠ ، وإعراب القرآن للنحَّاس ٢٣٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣/١ - ٨٤ ، والمحرَّر

الوجيز ٦٧/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٧٩/١ ، وتفسير أبي السعود ٢٣٢/١ .

أراد : " فَاللهُ يَشْكُرُهَا " ، وَحَذَفَ الْفَاءَ تَخْفِيفًا ، هَكَذَا أَنْشَدَهُ سَيبويه ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا :
 مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وقد خالف جماعة من أصحابنا سيبويه في أشياء كثيرة مما استشهد به ، هذا واحد منها ^(١) .
 وقد جعل هذا الاستعمال في موضع آخر ضعيفاً في العربية ، وبين أن بابه الشعر والضرورة ، وكونه
 ضعيفاً لا يمنع وروده في الكلام ، فقال عند توجيهه بعض القراءات : " .. ومن ذلك قراءة طلحة بن
 سليمان ^(٢) : ﴿ أَنْيَمًا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٣) برقع الكافين .

قال ابن مجاهد : " .. هذا مردود في العربية " ، قال أبو الفتح : هو لعمري ضعيف في العربية وبابه
 الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود ؛ لأنه قد جاء عنهم ، ولو قال : مردود في القرآن لكان أصحَّ
 معنًى ؛ وذلك أنه على حذف الفاء ، كأنه قال : " فَيُذِرُكُمْ الْمَوْتَ " ومثله بيت الكتاب :
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ
 أي : " فَاللهُ يَشْكُرُهَا " ^(٤) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

وقد تحدت معظمهم عن هذا الاستعمال لكن على أنه وقع في الضرورة ، ولم أعثر فيمن وقفت على
 كتبه منهم من أجاز هذا الاستعمال في الشر .

فمن ذكر هذا الاستعمال وبين جوازه في الضرورة :

١- الشلويين :

وقد ذكر أن الفاء لا تُفارق الجملة الاسمية الواقعة جواب شرط ، واستشهد لذلك بالشعر فقال :
 " .. وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً إلا في الضرورة نحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ ^(٥)

٢- ابن الحاجب :

وقد ذكر أن الفاء تُحذف شذوذاً في هذا الاستعمال في الشعر ، واستشهد بالبيت السابق ، وبين أن
 هذا هو رأي سيبويه ، وأن غيره حمل البيت على التقديم والتأخير ، فقال : " .. وقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

الفاء محذوفة في الشذوذ لضرورة الشعر وهو مذهب سيبويه ، ومذهب غيره أن الكلام فيه تقدم

(١) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٤ .

(٢) انظر المحتسب ١/١٩٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٠٩ ، والبحر المحيط ٣/٣٩٩ .

(٣) سورة النساء من الآية (٧٨) . (٤) المحتسب ١/١٩٣ .

(٥) التوظفة ١٤٧ .

وتأخير^(١) تقديره : " اللَّهُ يَشْكُرُهَا مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ " ^(٢) .

وإلى هذا الرأي في كَوْنِ حَذْفِ الْفَاءِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابًا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ مَضَى كُلُّ مَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ ، وَالْإِسْفَرَايِنِيِّ ، وَالرَّضِيِّ ، وَابْنِ النَّازِمِ ، وَالْكَيْشِيِّ ، وَابْنِ الْقَوَّاسِ وَغَيْرِهِمْ ^(٣) .
المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد ذكر هؤلاء النحاة ممن وقفوا على كتبهم أن الفاء تُحذف في هذا الاستعمال ضرورة، ومن هؤلاء النحاة :

١- أبو حيان :

وقد بين أن الفاء تُحذف في هذه المسألة لضرورة الشعر ، واستدل على ذلك ، ثم قدر الفاء فقال :
" .. وقد تُحذف الفاء ضرورةً ، نحو قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

أي : " فَاللَّهُ " ^(٤) .

وقد ذكر أبو حيان كلام الأحمش السابق ^(٥) ، ونقل ابن عطية إياه وردّ عليهما بأن حذف الفاء في الآية مخالف لرأي سيبويه فقال : " .. وأما قوله ^(٦) : بتقدير : " فَعَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ " ، أو بتقدير الفاء فقط ، كأنه قال : " فَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ " فكلام من لم يتفصح كلام سيبويه ، نصّ على أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر ؛ فينبغي أن يُتره كتاب الله عنه " ^(٧) .

وقد تقدم رأي سيبويه في المسألة وتأويل ابن ولاد إياه ^(٨) .

وإلى كَوْنِ حَذْفِ الْفَاءِ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ ضَرْبٌ مِنْ الْمُرَادِيِّ ، وَالسَّلْسِلِيِّ ، وَابْنِ هِشَامٍ ، وَابْنِ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ ، وَالْأَشْمُونِيِّ وَغَيْرِهِمْ ^(٩) .

وأما السُّيُوطِيُّ فقد ذكر أن الفاء يجب اقترانها بالجملة التي لا تصلح للشرط ومنها الجملة الاسمية ، واستشهد بالبيت السابق على الرواية التي لم تسقط فيها الفاء وهي :

(١) والتقدم والتأخير هنا فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

(٢) الأمالي النحوية ١٣٧/٤ .

(٣) انظر : شرح الحمل لابن عصفور ٣٩٩/٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، ولباب الإعراب ٣٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٧/٢ ، وشرح

الألفية لابن الناظم ٣٧١ ، والإرشاد ٤٦٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٣٤/١ ، ١٣٨٥/٢ .

(٤) النكت الحسان ١٥٣ . (٥) انظر ص ٢٥٩ من هذا البحث .

(٦) يقصد ابن عطية . (٧) البحر المحيط ١٩/٢-٢٠ .

(٨) انظر ص ٢٦٨ من هذا البحث .

(٩) انظر : توضيح المقاصد ٢٥١/٤ ، والجنى اللاني ٦٩ ، وشفاء العليل ٩٥٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢١٠-٢١١/٤ ، والمغني ١٦٥/١ ،

والمساعد ١٤٧/٣ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٠/٤ .

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ (١).

ثالثاً : حذف الفاء من الجواب إذا كان جملةً طلبيةً

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يتحدث معظم المتقدمين على ابن مالك الذين وقفت على كتبهم عن هذا الاستعمال ؛ فلم أعثر على الكلام عن هذه المسألة إلا عند بعضهم وهو :

- ابن جني :

وقد ذكر قراءة شاذةً وردَّ جواب الشرط فيها جملةً طلبيةً ، وأولها ابن جني على حذف الفاء فقال :
" .. ومن ذلك قراءة أبي بن كعب^(١) : ﴿لِنَسُوًا﴾^(٢) بالتنوين .

قال أبو الفتح : " .. فأما التنوين في : ﴿لِنَسُوًا﴾ فطريق القول عليه أن يكون أراد الفاء فحذفها"^(٣) .

وذكر الزمخشري أيضاً هذه القراءة ولكنه لم يعلق عليها^(٤) ، كما نقل أبوحيان أيضاً هذا الرأي في البحر المحيط^(٥) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

معظم المعاصرين لابن مالك على أن الفاء في هذه المسألة لازمة لا تسقط، وذكر بعضهم جواز هذه المسألة في الشر تبعاً لابن مالك .

فممن أزم الفاء في الجواب إذا كان جملةً طلبيةً .

- الرضوي :

وقد بين أن الجواب إذا كان جملةً طلبيةً فلا بُدَّ من اقترانها بالفاء التي هي علامة الجزاء فقال متحدثاً عن الجملة الطلبية الواقعة جواب شرط : " .. فتبت بهذا أن الجزاء إن كان جملةً طلبيةً كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء ، والتداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء"^(٦) .

أما من ذكر ورود سُقوط الفاء في الشر فممنهم :

- ابن الناظم :

وقد ذكر أن الفاء تُحذف في التُذور، واستشهد بالحديث الشريف الذي استدللَّ به ابن مالك في المسألة على سُقوط الفاء من الجملة الطلبية الواقعة جواباً للشرط .

(١) انظر المحتسب ١٥/٢ ، ومعجم القراءات ٤٧/٣ ، والبحر المحيط ١١/٦ .

(٢) المحتسب ١٥/٢ .

(٣) سورة الإسراء من الآية (٧) .

(٤) البحر المحيط ١١/٦ .

(٥) الكشاف ٦٢٥/٢ .

(٦) شرح الكافية ٢٦٢/٢ .

قال ابن الناظم : " .. ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو تدور .. وحذفها في التدور كما أخرجه البخاري من قوله - ﷺ - لأبي بن كعب : " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعَ بِهَا " (١) .

المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك :

وقد تحدّث عدد قليل من النحاة المتأخرين على ابن مالك عن هذا الاستعمال ، وأجازوه في النثر على أنه نادر ، واستشهدوا بالحديث الشريف تبعاً لابن مالك ، ومن هؤلاء :

- المرادي :

وقد ذكر أن الفاء لا يجوز حذفها إلا في الضرورة أو التدور ، ثم بيّن أن من النحاة من استدللّ للتدور بالحديث الشريف ، قال : " .. وقال بعضهم : لا يجوز حذفها إلا في ضرورة أو تدور ، ومثل التدور بما في صحيح البخاري من قوله - ﷺ - لأبي بن كعب - ﷺ - : " فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعَ بِهَا " (٢) . وكرّر هذا الكلام أيضاً في موضع آخر من كتبه (٣) .

ومضى إلى هذا الرأي كل من ابن هشام ، والشيخ خالد الأزهرى ، والأشموني ، والصبان وغيرهم (٤) .

(١) شرح الألفية ٣٧١ .

(٢) الجنى اللاني ٦٩ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٥١/٤ - ٢٥٢ .

(٤) انظر: المغني ١/١٦٥ ، والتصريح ٢/٢٥٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٣٠ - ٣١ ، وحاشية الصبان ٤/٣٠ - ٣١ . وقد ناقش الدكتور عبد الفتاح الحموز هذه المسألة في كتابه " التأويل النحوي " ٧٨٥ - ٧٩٠ ونقل عن السيوطي في اللمع ٢/٤٥٨ آراء النحاة في حذف فاء الجواب .

أحدها : يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيان عن بعض النحويين ، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ " الأنعام من الآية (١٢١) " .

ثانيها : المنع في الحالين ، قال أبو حيان : " .. في محفوطي قديماً أن المراد منع من حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم في قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

أن الرواية :

قال : وهذا ليس بشيء ؛ لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى .

ثالثها : وهو الأصحّ : يجوز ضرورة ويمتنع في السعة ، وهو مذهب سيبويه " اللمع ٢/٤٥٨ " .

ثم ذكر الدكتور أهمّ المواضع التي تُحذف منها الفاء ، ومنها :

أ - الجواب المصدر بمبتدأ ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَرْكَ خَيْرًا مَوْصِيَّةٌ ﴾ ، وذكر رأي الأخفش في الآية ، كما استشهد

أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ " سورة الشورى من الآية (٣٧) " ، على تقدير : " فَهُمْ يَغْفِرُونَ " ، وقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَبُونَ ﴾ " سورة الشورى الآية (٣٩) " ، على تقدير : " فَهُمْ يَنْصَبُونَ " .

ب - الجواب المصدر بفعل الأمر ، واستدلّ بقراءة أبي الشاذة : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةَ لَتَسُوَعَنَّ وَجُوهَكُمْ ﴾

بلام الأمر ، والنون التي للتعظيم ، ونون التوكيد الخفيفة على أن جملة الأمر جواب " فَإِذَا " على حذف الفاء ؛ لأنّ الجمل الإنشائية لا

تقع جواباً لونها ، وبيّن أن الجواب مخلوف في القراءة المشهورة ، وتقديره : " بَعَثْنَاهُمْ " .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك هذه المسألة كاملةً في شرح الكافية الشافية ولا في شرح التسهيل - كما ذكرها هنا - وإنما ذكر في شرح الكافية الشافية^(١) أن الفاء قد تُحذف من الجواب إذا كان جملةً اسميةً للضرورة، واستدلّ بقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

كما ذكر في شرح التسهيل^(٢) أن الفاء والمبتدأ معاً قد يُحذفان من الجواب في ضرورة الشعر، واستدلّ بقول الشاعر :

بَنِي تُعَلِّ لَأَ تَنْكَعُوا الْعَنَزَ شَرِبَهَا بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنَزَ ظَالِمٌ

وذكر ابنه بدر الدين في إكماله لشرح التسهيل^(٣) أن الفاء تُحذف من الجملة الاسمية في الضرورة فقط واستشهد بالبيت المذكور في شرح الكافية الشافية .

مأرجح في المسألة من رأي :

لقد بين ابن مالك أن حذف الفاء من الجواب وحدها أو مع المبتدأ استعمال عربي وارد في الفصيح من الكلام ، وما ذكره يُعدّ تنبيهاً مهماً استطاع أن يؤكده عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف إضافةً إلى أن بعض آيات القرآن الكريم وقراءاته يمكن أن يكون شاهداً على هذا الاستعمال ، وأن من النحاة المتقدمين على ابن مالك - وفيهم الأئمة - من أجاز هذا الاستعمال تصريحاً أو تضيماً يفهم من كلامهم ، على تفاوت هؤلاء النحاة في إجازة هذا الحذف ، حيث إن بعضهم أجاز حذف الفاء والمبتدأ معاً من الجواب ، وبعضهم أجاز حذف الفاء وحدها من الجواب ، كما أجاز آخرون حذفها من الجملة الطلبية الواقعة جواباً .

وورود هذه الآراء في كلام النحاة المتقدمين على ابن مالك ، والمعاصرين له ، والمتأخرين عنه، وارتضاؤهم إياها دليل آخر على جواز هذه المسألة في العربية إضافةً إلى ما ذكره ابن مالك ، ولو لم يكن كذلك لمتنعوا هذا الاستعمال كما مننعوا غيره مما جاء مخالفاً لقواعدهم النحوية ، ولو قفوا على رأي واحد كما هو الحال عندهم في كثير من المسائل ؛ فتأويلهم بعض الآيات القرآنية على هذا الاستعمال يدلّ على ارتضاؤهم إياه إلا أنهم لم يجعلوا ذلك قاعدةً مطردةً في الكلام ؛ لأنه قليل في النثر لم يكثر كثرةً توجب القياس عليه ، فقيلته لا تسمح بجعله قاعدةً مطردةً .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٣ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٧-١٥٩٨ .

(٣) شرح التسهيل ٤/٧٦ .

وعلى هذا فإذا وجدوا شاهداً نثرانياً يُوافق هذا الاستعمال أجازوه ، أو شاهداً نثرانياً يمكن تخريجه على هذا الاستعمال خرَّجوه عليه .

والجمهور الأعظم من النحاة على أن هذه المسألة بابها الشعر ؛ لأنه يُعْتَفَرُ فيه مالا يُعْتَفَرُ في غيره ؛ فإذا وردت فيه فهي محمولة على الضرورة .

وإني أُرَجِّحُ جواز هذه المسألة حيث بُتَّتْ في فصيح الكلام المنشور من القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، إضافةً إلى أن لها وروداً في كلام النحاة المتقدمين على ابن مالك ، والمعاصرين له ، والمتأخرين عنه .

المسألة الخامسة : حذف الفاء في جواب " أمّا " في النثر في غير قول أغنى عنه مقوله

قال ابن مالك في المسألة : .. ومنها قول رسول الله - ﷺ - : " أمّا بعدُ ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله " (١) .

وقوله - ﷺ - : " أمّا موسى كآني أنظرُ إليه إذ انحدرَ في الوادي " (٢) .

وقول عائشة - رضي الله عنها - : " وأمّا الذين جمعوا بين الحجِّ والعمرة طافوا طوافاً واحداً " (٣) .

وقول البراء بن عازب - ﷺ - : " أمّا رسولُ الله ﷺ لم يؤلَّ يومئذٍ " (٤) .

قلت : " أمّا " : حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها ؛ ولذلك يقدرها النحويون

بـ " مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ " ، وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء نحو : ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي

الْأَرْضِ بغيرِ الْحَقِّ ﴾ (٥) .

ولا تُحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر ، أو في قول أغنى عنه مقوله نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ

وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ (٦) ، أي : " فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ " .

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر :

١٣١- فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ (٧)

أراد : " فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ " فحذف الفاء لإقامة الوزن ، وقد تحولت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم

بتحقيق عدم التضييق ، وإن من خصه بالشعر ، أو بالصورة المعينة من النثر مقصراً في فتواه ، عاجز عن

نصرة دَعْوَاهُ (٨) .

تقديم :

حين تحدّث النحاة عن الشرط ، وأدواته ، ومسائله ذكروا أن هناك أدوات تقوم مقام حروف الشرط ،

وذكروا منها : " أمّا " ، وجعلوها قائمة مقام أداة الشرط وفعله ، وقدروا ذلك بـ " مَهْمَا يَكُنْ مِنْ "

(١) أخرجه البخاري في (٣٤) كتاب البيوع : (٧٣) باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلّ ٢/٤٠-٤١ ، الحديث (٢١٦٨) .

(٢) أخرجه البخاري في (٢٥) كتاب الحج : (٣٠) باب التلبية إذا انحدر في الوادي ١/٤٨١ ، الحديث (١٥٥٥) .

(٣) أخرجه البخاري في (٢٥) كتاب الحج : (٧٧) باب طواف القارن ١/٥٠٦ ، الحديث (١٦٣٨) ، وجامع الأصول ٣/١٤٣ .

(٤) أخرجه البخاري في (٥٩) كتاب الجهاد : (١٦٧) باب من قال : " خذها وأنا ابنُ فلانٍ " ٢/٣٥٤ ، الحديث (٣٠٤٢) .

(٥) سورة فصلت من الآية (١٥) . (٦) سورة آل عمران . من الآية (١٠٦) .

(٧) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي ، انظر : شعره ٤٠،٦٠ ، والكتاب ٢/٢٠٧ ، ٣/٣٨٢ ، والأزهية ٢٣٧ ،

والخزانة ١/٤٥٢ ، والمعجم المفصل ١/١٢٢ .

(٨) شواهد هذا التوضيح ١٣٦-١٣٨ .

شيءٍ " ، وذكروا إضافةً إلى معنى الشرط الذي فيها معنى التفصيل والتوكيد^(١) .

أما جواب " أمّا " فقد ألزموا فيه على آية حال دخول الفاء الرابطة ، واستنوا موضعين أجازوا فيهما حذف هذه الفاء لأسباب معينة تتعلق بهما .

وهذان الموضعان هما : ضرورة الشعر ، وإذا اتّصلتْ الفاء بقول أغنى عنه مقوله ، أمّا حذفها في غير هذين الموضعين فغير جائز ، ومن هنا منّوا مخالفة هذه القاعدة .

غير أنه ورد في منشور الكلام الفصيح وهو الحديث الشريف ما يخالف هذه القاعدة وإن لم يكن كثيراً ، وهو ما استدرك به ابن مالك على قواعد النحاة المتقدمين عليه ، وأقام به الحجة عليهم .

لقد بين مالك صحة حذف هذه الفاء في الشعر ، واستشهد على ذلك بأكثر من شاهد من الحديث الشريف ؛ ليؤكد هذا الرأي الذي ذهب إليه ، ثم ذكر رأي الجمهور في أن الفاء لا تُحذف إلا في الشعر، أو مع قول أغنى عنه مقوله ، وذكر شواهدهم لذلك .

ولم يذكر هذا الرأي في معظم كتبه الأخرى ، وسيأتي الكلام عن رأيه هناك لاحقاً^(٢) .

المسألة عند المتقدمين على ابن مالك :

لم يذكر أحد من النحاة المتقدمين على ابن مالك ممن وقفتُ على كتبهم جواز سقوط هذه الفاء في غير الحالتين المتفق عليهما، بل أشار كثير من هؤلاء إلى أن الفاء لازمة في جواب " أمّا " مع عدم إشارة إلى حالتها جواز سقوطها .

وكان من هؤلاء النحاة :

١- سيويه :

وقد ذكر أن " أمّا " فيها معنى الشرط ، ومثل لذلك بكلامه ثم صرح بأن الفاء لا تُحذف من جوابها حيث قال : .. وأما " أمّا " ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : " عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَمُنْطَلِقٌ " ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً^(٣) .

٢- الفراء :

وقد بين أن " أمّا " في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ لم ترد الفاء في جوابها على ظاهر الآية ، وذكر أن التقدير : " فَيُقَالُ " فسقطتْ الفاء اللازمة في جواب " أمّا " تبعاً لسقوط القول .

قال : .. " أمّا " لا بد لها من الفاء جواباً فأين هي؟ فيقال : إنها كانت مع قول مضمر فلما سقط

(١) انظر المفصل ٣٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٥/٢-٣٩٧ .

(٢) انظر ص ٢٨٢ من هذا البحث . (٣) الكتاب ٤/٢٣٥ .

القول سقطت الفاء معه ، والمعنى - والله أعلم - " فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ فَيَقَالُ : أَكْفَرْتُمْ " فسقطت الفاء مع " فَيَقَالُ " (١) .

٣- المبرّد :

وقد ذكر في كلامه عدم جواز حذف الفاء من جواب " أمّا " ، ويّين أن الشاعر إذا اضطرّ إلى حذف الفاء وهو يتّويها جاز له ذلك فقال : " .. الفاء لا بدّ منها في جواب " أمّا " ؛ لأنّ " أمّا " فيها معنى الجزاء واقع ، ولا بدّ من الفاء ، وتقديرها ما ذكرت لك .

ولو اضطرّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد لها جاز كما قال :

(٢) "أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ" (٣) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن قُتيبة ، والزّجاجي ، والسّيرافي ، وابن خالويّه ، والفارسي ، والزّبيدي ، وابن جنّي ، وابن بابشاذ ، والزّمخشري ، وابن الشجري ، وابن الدّهّان ، وابن الأنباري ، والعكبري وغيرهم (٤) .

وقريب منه أيضاً كلام محمّد بن القاسم الأنباري (٥) .

المسألة عند المعاصرين لابن مالك :

معظم النحاة المعاصرين لابن مالك على موافقة رأي الجمهور ، وعدد قليل منهم أجاز حذف الفاء

من جواب " أمّا " في الشرّ تبعاً لابن مالك :

فممن وافق الجمهور في هذه المسألة :

- ابن يعيش :

وقد بيّن أن حذف الفاء في هذه المسألة من قبيل الضرورة ، واستشهد بالشعر على ذلك فقال : "وربما حذفوا الفاء من جواب " أمّا " كما يحذفونها من جواب الشرط المحض وهو من قبيل الضرورة .

قال الشاعر - أنشدّه سيبويه - :

(١) معاني القرآن ١/٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) هكنا ورد البيت في النصّ دون " فاء " في أوله ولعله خطأ في النسخ .

(٣) المقتضب ٢/٦٨-٦٩ ، وانظر " أبو العباس المبرّد " ٨٧ .

(٤) انظر : تلقين المتعلّم من النحو ١٦٧ ، وحروف المعاني ٦٤ ، وشرح الكتاب للسّيرافي ٥/١٩٥ (مخطوط) ، وإعراب ثلاثين

سورة ١٠٩، ١٦١ ، والإيضاح ١١٢ ، والواضح ١٦٩ ، وحصن صناعة الإعراب ١/٢٦٦ ، وشرح المقدمة المحسّبة ١-٢٥١ ، والمفصل ٣٢٣ ،

وأما ابن الشجري ٧/٢-١٠ ، والفاصول ٤١ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ١/٢١٤ ، و " من الأمالي العكبرية " ٢٩ .

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٥٣ .

فَأَمَّا صُدُورٌ لَّا صُدُورَ لِحَجَفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا^(١)

أراد : " فَلَا صُدُورَ لِحَجَفَرٍ " فاعرفه " (٢) .

وإلى هذا الرأي مضى ابن الحاجب ، والرّضوي ، وابن القوّاس وغيرهم^(٣) .

أما من أجاز المسألة تَبَعًا لابن مالك فمنهم :

- ابن الناظم :

وقد بين أن الفاء لا بدّ منها في جواب " أمّا " وذكر ما أجاز الجمهور سقوطها فيه واستشهد لذلك ،

كما بين أنها قد حُذفت في التّدور ، واستشهد لحذفها في التّدور بالحديث الشريف .

قال : .. ولا بدّ فيها من ذكر الفاء إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَأَقْتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو في تّدور نحو ما أخرج البخاري من قوله - ﷺ - : " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ

فِي كِتَابِ اللَّهِ " ، أو فيما حُذف منه القول وأقيم حكايته مقامه كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ

وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ أي : " فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ " ، وما سوى ذلك فذكر الفاء بعد " أمّا "

فيه لازم نحو : " أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ " (٤) .

المسألة عند المتأخّرين عن ابن مالك :

وقد تبع عدد قليل من المتأخّرين عن ابن مالك رأي الجمهور ، أما أكثرهم فعلى موافقة رأي ابن

مالك في المسألة .

فممن تبع رأي الجمهور :

١- أبو حيان :

وقد أوضح أن الفاء لا تُحذف إلا في الشعر أو مع قول محذوف ، واستشهد لذلك فقال : .. وجاء

حذف الفاء في الشعر نحو قوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَأَقْتَالَ لَدَيْكُمْ

(١) من الطويل ، لرجل من الضباب ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والإرشاد ١٣٨ ، والخزانة ٣٦٤/١١ ، والمعجم المفصل ٣٩٣/١ .

(٢) شرح المفصل ١٢/٩ .

(٣) انظر : الكافية ضمن مجموعة مهمّات النون ٤٢٨ ، وشرح الكافية للرّضوي ٣٩٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١١٥١/٢ .

(٤) شرح الألفية ٣٧٧-٣٧٨ .

وفي الكلام مع حذف ما بعد الفاء ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ ﴾ ، تقديره : " فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ " (١) .

٢- عصام الدين الاسفراييني :

وقد ذكر أن الفاء بعد " أمّا " حذفها نادر لا يكون في السّعة إلا مع قول أغنى عنه مقوله فقال : ..
من أحكامه : أن حذف الفاء نادر لا يكون في السّعة إلا مع قول يُغني عنه محكيه نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ
اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ أي : " فَيَقَالُ : أَكْفَرْتُمْ " (٢) .

أمّا السّلسيلي فلم يتحدث إلا عن الضرورة فقط ، واستشهد لذلك (٣) .

أمّا الذين ذكروا ورود هذا الاستعمال تبعاً لابن مالك فمنهم :

- المرادي :

وقد ذكر رأي الجمهور في المسألة وذكر الشواهد عليها ، ثم بين أن الفاء قد تُحذف في النادر
واستشهد لذلك بالحديث الشريف فقال : .. ولـ " أمّا " أحكام : فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا
تُحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ أي :
" فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ " ، أو في ضرورة شعر كقول الشاعر :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قيل : أو في نُدُور كما جاء في صحيح البخاري : " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالٌ " أي : " فَمَا بَالَ

رِجَالٌ " (٤) .

وكرر هذا الكلام في توضيح المقاصد أيضاً (٥) .

وإلى هذا الرأي مضى كل من ابن هشام في أوضح المسالك (٦) - مع أنه قد تكلم في المغني برأي
الجمهور (٧) - وابن عقيل ، والمكودي ، والشيخ خالد الأزهري ، والسّيوطي في الفرائد - وقد ذهب في
الجمع إلى رأي الجمهور (٨) - والأشموني، والدلائي ، والصبّان ، والطّيب الأنصاري وغيرهم (٩) ،

(٢) شرح الفريد ٤٩٣ .

(٤) الجنى اللاني ٥٢٣-٥٢٤ .

(٦) أوضح المسالك ٢٣٣/٤-٢٣٥ .

(٨) الجمع ٤٧٩/٢ .

(١) الارتشاف ٥٧٠/٢ .

(٣) انظر: شفاء العليل ٩٨٤/٣ .

(٥) توضيح المقاصد ٢٧٨-٢٨٥/٤ .

(٧) المغني ٥٦/١ .

(٩) انظر : شرح ابن عقيل ٣٣٣/٣٣٢/٢ ، ولم يعلّق في المساعد ٣٢٦/٣ على قول ابن مالك : (أو نُتُور) ، وشرح الألفية للمكودي
٢٦٦-٢٦٥ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والفرائد الجديدة ٦٢١/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبّان ٦٤-٦٥ ، ونتائج التحصيل
١/مجلد ٣-١١٥-١١٦ ، وحاشية الصّبّان ٦٤-٦٥ ، والآلي الكمينية ٢٦٧ .

واستشهدوا جميعاً بالحديث الشريف على هذا الاستعمال .

المسألة في كتب ابن مالك الأخرى :

لم يذكر ابن مالك رأيه الوارد في المسألة في شرح الكافية الشافية^(١) ولا في شرح التسهيل^(٢) وإنما ذكر رأي الجمهور واستشهد بما استشهدوا به .

وذكر في الخلاصة^(٣) أن حذف الفاء في النثر في غير قول أغنى عنه مقوله قليل فقال : ..

وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذًا "

ما يُرَجَّحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ رَأْيٍ :

ومما تقرّر في دراسة يمكن أن يُعدّ ابن مالك أوّل من نَبّه إليها ، وأن المتقدمين عليه الذين وقفتُ على كتبهم مع كثرتهم لم يرد عنهم ذكر هذا الاستعمال ، وكذا المعاصرون له ، فلم يرد عن معظمهم ذكر هذه المسألة وإنما ورد ذكرها عند عدد قليل منهم كابن الناظم حيث تابع والده فيها^(٤) ، كما أن أكثر المتأخرين عن ابن مالك على متابعتة في هذا الرأي ، وعدد قليل منهم هم الذين تابَعوا الجمهور .

ولم يذكر ابن مالك ولا الذين تابَعوه في هذا الرأي أحداً من النحاة المتقدمين ذكر هذا الاستعمال أو جَوّزه ، إضافةً إلى أن جميع شواهدهم على المسألة من الحديث الشريف ، ولم يستندوا بغيره .

وأعتقد أن رأي ابن مالك في جواز هذا الاستعمال رأي سديد خصوصاً مع توفّر شواهده حيث ثبّت في الحديث الشريف .

ولعلّ ما ذكرتُ هو الذي جعل ابن مالك يحكم بتضييق المانع وتقصير من جعل هذه المسألة مقيدةً بالشعر ، وعجزه عن نصره رأيه .

ثم إن جواز سقوط الفاء في الصورة المعينة من النثر مُمهّد للتسليم بجواز سقوطها في مواضع أخرى من النثر حيث يثبت الدليل ، وإذ قد ثبت الدليل وتوفّر وهو من أفصح الكلام المنثور فلا مانع من التسليم به .

ومعلوم أن الحكم بندرة هذا الاستعمال لا يعني منعه وإنما يبيّن قلته ولذا وردّ هذا الحكم عند معظم النحاة المجوزين لهذا الاستعمال .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٢٨-٣٢٩ .

(٤) انظر ص ٢٨٠ من هذا البحث .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٨ .

(٣) الخلاصة " الألفية " ٧٢ .

التَّذْيِيلُ

وفيه :

الموازنة بين آراء ابن مالك في كتاب " شواهد التوضيح " وآرائه في معظم كتبه الأخرى .

الموازنة بين آراء ابن مالك في كتاب " شواهد التوضيح " وآرائه في معظم كتبه الأخرى

تضافرت الشواهد الصريحة على نسبة كتاب " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " إلى ابن مالك ، وكان أول تلك الشواهد ما ذكره ابن مالك نفسه فيما أخبر به عنه الإمام أبو عبدالله محمد بن الشاطبي سنة خمس وتسعين وستمائة فقال : " .. قال سيدنا الشيخ الإمام العالم ، فريد عصره ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبلي - رحمته الله - : هذا كتاب سمّيته " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ^(١) .

وقال الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي محقق الكتاب - معلقاً على قول صاحب " فوات الوفيات " ^(٢) عندما ذكر كتب ابن مالك في ترجمته له ، وعدّها منها " إعراب مشكل البخاري " : " .. قوله : " .. وإعراب مشكل البخاري " هو الكتاب الذي طبعناه ، وكان تصنيفه له عند تصحيح الشرف اليونيني لكتاب البخاري ، ومقابلته إلى أصول مصححة مضبوطة " ^(٣) .

كما بين أن المصنف ذكر ذلك بنفسه ، وكتب بخطه على الورقة الأولى من آخر مجلد فيما رآه الشهاب القسطلاني : " .. سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري - رحمته الله - بقراءة سيدنا الشيخ الإمام الحافظ المتقن شرف الدين أبو عبد الله الحسن بن علي بن محمد بن أحمد اليونيني - رحمته الله - وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نسخ معتمدٍ عليها ، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية ، وما افتقر إلى بسط عبارة ، وإقامة دلالة أحررت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ؛ ليكون الانتفاع به عاملاً ، والبيان تاماً إن شاء الله تعالى .

وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً لله تعالى " ^(٤) .

هذا ما قاله ابن مالك في نسبة الكتاب إليه وهو ما نقله عنه العلماء .

ومن الشواهد على نسبة الكتاب إلى ابن مالك إضافة كثير من العلماء الكتاب إليه في أثناء حديثهم عن بعض المسائل اللغوية والنحوية ، ومن هؤلاء : السيوطي ، والفيروزآبادي ، والمرتضى الزبيدي ^(٥) .

(١) انظر مقدمة الكتاب المذكور ص ٣ .

(٢) هو محمد بن شاعر الكشي ، توفي سنة ٧٦٤هـ ، وانظر كلامه في الكتاب المذكور ٤٠٨/٣ .

(٣) شواهد التوضيح ٢٢٠ . (٤) المصدر السابق ص ٣ .

(٥) انظر : الجمع ٢٥/١ ، والقاموس المحيط ٣٨٠/٢ ، تاج العروس ٢٠٩/٥ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية لعبدالعال

سالم مكرم ١٩١-١٩٩ فقد ذكر الدكتور طائفة من آراء ابن مالك وعزا بعضها إلى كتاب " شواهد التوضيح " .

وأذكر من هذه النصوص على سبيل المثال قول السُّيوطي عند الكلام عن مجيء " يا " للتبنيه لا للنداء: " .. فالجواب أن " يا " في ذلك ونحوه^(١) للتبنيه لا للنداء ، وحرف التبنيه يدخل على غير الاسم، وقيل: للنداء ، والمنادى مخوف ، أي : " يا قوم " ، وضعفه ابن مالك في " توضيحه " ^(٢) .

ولقد سلكت طريقاً آخر لبيان صحّة هذه النسبة ؛ أقويّ به ما سبق من شواهد ، وأدفع عن طريقه الشكّ في هذا المجال ، فوازنت بين آراء ابن مالك الواردة في هذا الكتاب وآرائه في معظم كتبه الأخرى حيث ذكرت عقب كل مسألة آراءه فيها في معظم تلك الكتب تحت عنوان " المسألة في كتب ابن مالك " .

ومجمل القول في الموازنة أن المسائل التي ذكرها ابن مالك يمكن تصنيفها إلى أنواع هي :

- ١- ما ذكره ابن مالك في " شواهد التوضيح " وكرّر ذكره في معظم كتبه الأخرى مع تكرار الشواهد نفسها وذلك كمسألة " وقوع خبر " كاد " مقروناً بـ " أن " في النشر " ^(٣) .
- ٢- ما ذكره ابن مالك في " شواهد التوضيح " مبيّناً صحّة وروده في النشر وعدم تخصيصه بأحوال معيّنة من الاستعمال ، وصرّح بتلك الأحوال المعيّنة ولكنه حين كرّر ذكر المسألة في معظم كتبه الأخرى أهمل ذكر تلك الأحوال مع بيان قلة ورود المسألة على لسان العرب وذلك كمسألة " نزع الألف واللام من الأعلام الغلبية في غير النداء ، أو الإضافة ، أو الضرورة " حيث لم يذكر في معظم كتبه الأخرى كون الضرورة من حالات جواز نزع الألف واللام من العَلَم بالغلبة ، كما أنه بيّن في بعض تلك الكتب أن المسألة قليلة الوجود في الاستعمال ^(٤) .
- ٣- ما ذكره في " شواهد التوضيح " ثم قرّره أيضاً في بعض كتبه وذلك كمسألة " ارتفاع المستثنى بعد " إلا " في الاستثناء التام الموجب " ^(٥) ، ولعلّ هذا كان لعدم اطلاعه على شواهد المسألة في أثناء تأليفه الكتب التي لم ترد فيها المسألة .
- وهناك مسائل لم ترد في بعض كتبه لا لعدم الاطلاع على شواهدنا ونحو ذلك وإنما لأن ابن مالك لم يتعرّض في تلك الكتب للأبواب التي تتعلّق بها هذه المسائل كمسألة " وقوع المضارع جواب قسم غير مؤكّد بالنون في النشر " ^(٦) .
- ٤- ما ذكره في " شواهد التوضيح " ولم يكرّر ذكره في كتبه الأخرى التي وقفتُ عليها وذلك كمسألة

(١) أي " يا ليت " و " يا ربّ " ونحوهما .

(٢) علّق المحقق على قوله : " .. في توضيحه " فقال : " .. هو كتاب " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " للبخاري " ، انظر : الجمع ٢٥/١ .

(٣) انظر ص ٨١-٨٢، ٩٠ من هذا البحث .

(٤) انظر ص ٧١، ٦٥ من هذا البحث .

(٥) انظر ص ١٤٩-١٥١، ١٥٧ من هذا البحث .

(٦) انظر ص ٢١٥، ٢١٦ من هذا البحث .

" استعمال " حوّل " مثل " صير " معنًى وعملاً^(١)، وهذا يدعو إلى سؤال هو : هل التزم ابن مالك نفسه بما أخذه على النحاة بأنه خفي عليهم ؟

والجواب عن هذا السؤال ابتداءً هو : نعم ، التزم ابن مالك بما أخذه على النحاة أنه خفي عليهم إلا في بعض المسائل ؛ وهذا يدعو إلى أسئلة أخرى هي : إذا كان ابن مالك قد التزم ببعض تلك المسائل في كتبه فلماذا أهمل ذكر بعضها الآخر فلم يكرره حتى ولو في كتاب واحد كما فعل في بعض المسائل ؟ وهل هذا يعني أن ابن مالك تراجع عن رأيه المذكور في تلك المسائل ؟ أو خشى أن يهاجم بأن الأحاديث التي استشهاد بها في تلك المسائل ليست نصّاً في الدلالة على الاستعمالات المذكورة وإنما جعلها شاهداً بعد توجيه منه وبسّط كلام ؛ فترك ذكرها من أجل ذلك ، أو أنه ألف كتابه " شواهد التوضيح " متأخراً عن تلك الكتب ؛ ولذا لم ترد فيها تلك المسائل ؟

كل هذه الأمور محتملة ولكن لا يمكن الجزم بأنها هي السبب في تركه تكرار تلك المسائل . إن ابن مالك حين وجد هذه المسائل واردة في الحديث الشريف أراد التنبيه إليها مبيّناً أنها خفيت على كثير من النحويين فغفلوا عن التنبيه إليها لعدم اعتمادهم كثيراً على شواهد السماع ومنها الحديث الشريف في الاستشهاد ، ثم ترك ذكرها لعدم بلوغ شواهدها في الكثرة ما بلغته شواهد المسائل الأخرى ، فورودها في الحديث الشريف وقناعة ابن مالك بصحتها جعله يذكرها في كتابه " شواهد التوضيح ، وقلة شواهد بعض هذه المسائل عن شواهد المسائل الأخرى ، وتعذر مزيد من شواهد بعضها الآخر - والله أعلم - منع ابن مالك من تكرارها في كتبه الأخرى ، إضافةً إلى أنه لا يوجد في النحاة المتقدمين عليه ولا المعاصرين له - الذين وقفت على آرائهم - من قرّر هذه المسائل أو لمح إليها .

ومن هنا فلا يعني ترك تكرار تلك المسائل أن ابن مالك تراجع عنها ؛ لأنه لو تراجع عنها لصرّح بذلك ، أو ذكر رأياً آخر ينقض الرأي الذي جاء فيها ويخالفه ، وهذا كلّ لم نجده في كلام ابن مالك ، إضافةً إلى أن النحاة الذين تلقفوا آراءه لم يوضح أيّ منهم أن ابن مالك تراجع عن تلك الآراء ؛ إذن فلا يمكن التأكيد بتراجع ابن مالك عن آرائه في تلك المسائل لإهماله إيّاها في كتبه الأخرى .

كما لا يعني تركه المسائل خشيته من مهاجمة النحويين له بأن الأحاديث المستدلّ بها في تلك المسائل ليست نصّاً في الدلالة على الاستعمالات المذكورة فيها ؛ لأن إثبات المسائل بتلك الأحاديث يعدّ رأياً من آرائه سواء وافقه فيه النحويون أم خالفوه ، وتلك الموافقة أو المخالفة ليس لها تأثير في إثبات المسائل وتكرارها في الكتب أو إهمالها .

كما أنه لا يمكن القطع بأن كتاب " شواهد التوضيح " هو آخر مؤلفات ابن مالك ولا أولها ، وإن

(١) انظر ص ٧٤، ٧٨-٧٩ من هذا البحث .

كان القول بأنه ألف هذا الكتاب في مرحلة متقدمة أقرب إلى الرجحان ؛ لأن ما تضمّنته كتبه الأخرى من مسائل نحوية مستدلًا عليها بالحديث الشريف مُطابق لما ورد في هذا الكتاب باستثناء المسائل التي أهمل ابن مالك ذكرها في كتبه الأخرى ؛ إذ هي لم تُذكر أصلاً حتى يمكن الحكم عليها .
ومما دعا أيضًا إلى القول بهذا الرجحان أنه زاد من شواهد بعض المسائل في كتبه الأخرى ما لم يذكر في هذا الكتاب ، والفرع يتضمّن الأصل وزيادة .

خاتمة البحث

وإلى هنا أكون قد وصلت إلى نهاية هذا البحث فله الحمد والمنة على توفيقه لي في كتابته ، وله الشكر والثناء الحسن على عونه لي على إتمامه على هذه الصورة .

ثم أختتم هذا البحث بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وهي :

١- أن النحاة الأولين وقفوا من الحديث الشريف موقفاً غير واضح الملامح ، فلم يتركوا الاستدلال به ، وهم في الوقت نفسه لم يستدلوا به بكثرة كما استدلوا بالقرآن الكريم ، والشعر ، وكلام العرب ، ولم يفصحوا عن سبب ذلك المنهج الذي اتبعوه^(١) .

٢- أن بعض المتأخرين من النحاة كالسَّهيلي ، وابن خروف ، وابن مالك وغيرهم قد خالفوا النحاة الأوائل حين استشهدوا بالحديث الشريف في كتبهم على إثبات القواعد النحوية ، وبقي عدد من النحاة تمسكوا بطريقة الجمهور في عدم الإكثار من الاستدلال بالحديث الشريف ، وتوسط آخرون في هذا الاحتجاج كالشاطبي ، في حين اضطرب رأي بعضهم في القضية كالسُّيوطي ، وهذا يعني أن القضية لم تسلم من التعقب حتى عند المتأخرين عن ابن مالك ، مع أن بعض النحاة حاول أن يوجد الأسباب التي أدت إلى عدم إكثار النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل النحو^(٢) .

٣- يُعدّ ابن مالك خارجاً عن نهج من تقدّمه من أئمة النحو في هذه القضية ويراه الجوزون للاستشهاد بالحديث الشريف مُنبهاً إلى مسألة مُهمّة ، ومصدر عظيم من مصادر اللغة كان على النحاة المتقدمين أن يستفيدوا منه ويستندوا إليه في وضع القواعد النحوية^(٣) .

٤- استطاع ابن مالك عن طريق الاستشهاد بالحديث الشريف أن يُثبت أن كثيراً من المسائل خفي جوازها على أكثر النحويين ؛ لأنهم لم يجدوا لها من الشواهد ما يؤيدها مع أنها وردت في الحديث الشريف الذي لم يعولوا عليه في الاستشهاد^(٤) .

كما استطاع أن يُثبت أن كثيراً مما كان يراه عدد من النحاة ممتنعاً في الكلام ، أو خاصاً بالضرورة الشعرية ، أو شاذاً له وجه في العربية صحيح حيث ورد في كلام الرسول - ﷺ - وأصحابه - رضوان الله عليهم - وهم العرب الفصحاء^(٥) .

٥- ليس الاعتماد على الحديث الشريف شرطاً في معرفة جواز كثير من المسائل التي ذكرها ابن مالك

(١) انظر ص ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠ من هذا البحث .

(٢) انظر ص ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨ من هذا البحث .

(٣) انظر ص ٢٢، ٢٣، ٢٥ من هذا البحث .

(٤) انظر المسائل الواردة في هذا البحث من ص ٣٨ - ١٣٧ .

(٥) انظر المسائل الواردة في هذا البحث من ص ١٤٠ - ٢٨٢ فهي تقرّر ذلك .

وناقشها ؛ فقد تقدم عدد من النحاة على ابن مالك يَبْنُوا جواز هذه المسائل مع أنهم لم يستدلوا بالحديث الشريف عليها^(١)، ولكن الحديث الشريف هو ما يمكن أن يعضد رأي من ذهب إلى تجويز تلك المسائل ، أو بعضها لو عُوِّل عليه في الاحتجاج ، وهذا يعني أن جواز هذه المسائل ، أو بعضها قد ورد عن عدد من المتقدمين ولكن الجمهور لم يرتض ذلك لعدم تضافر الشواهد التي تقنعهم بجواز هذه المسائل ، وعدم تعويلهم على الحديث الشريف كثيراً وإلا ففيه من الشواهد ما يُقنع .

٦- تفاوت المسائل التي ذكر ابن مالك أنها خفيت على أكثر النحويين في درجة هذا الخفاء حيث يكثر في بعضها عدد المتقدمين على ابن مالك الذين ظهر لهم جوازها ، ويقَلُّون في بعضها الآخر^(٢) .

٧- أن بعض هذه المسائل التي بين ابن مالك أنها خفيت على أكثر النحويين ، والمسائل التي ألحقت بها يمكن أن يُعدَّ ابن مالك أول من نبه إليها مُضِيفاً إليها إلى القواعد النحوية ، وليس شرطاً أن يكون ابن مالك قد وجد من النحاة قبله من صرح بجوازها ، أو أشار إليها^(٣)، ويكون تصريح ابن مالك بخفاء هذه المسائل على أكثر النحويين ، أو عدم معرفة أكثرهم إليها من باب أخذ الحِيطة فيما لو وجد من النحاة قبله من تكلم بجواز تلك المسائل .

وقد يكون ابن مالك اطلع على آراء قلة من النحاة قبله أجازوا تلك المسائل في كتب لم تصل إلينا، أو لم أستطع الوصول إليها ، والذي دعا إلى القول بأن ابن مالك هو أول من نبه إلى تلك القواعد هو أن النحويين الذين عرضوا لتلك المسائل هم من المعاصرين له أو المتأخرين عنه ، وحين يريدون عزوها إنما يُسندون الرأي فيها إلى ابن مالك وحده^(٤) .

٨- أن بعض المسائل لم يرد حتى عند المعاصرين لابن مالك ، أو المتأخرين عنه الذين وقفت على كتبهم مع أن بعضها له شواهد من القرآن الكريم ، والشعر ، وهذا يجعل ابن مالك أول من نبه إليها معتمداً على الحديث الشريف^(٥) .

وقد حاول بعض المتأخرين عن ابن مالك كالكرماني وغيره تخريج بعض تلك المسائل على أصل الاستعمال ، وإن كان ذلك احتاج منهم إلى تأويلات بعيدة^(٦)، وفي هذا دليل على أن الاستعمال الذي نبه إليه ابن مالك غير مألوف في قواعد النحويين ؛ وهذا يؤكد ما ذكرته من أن ابن مالك هو أول من نبه إلى هذه المسائل .

(١) انظر على سبيل المثال مسألة " مِنْ " ص ١٠٦-١٠٨، ١١٠، ١١٢ من هذا البحث .

(٢) انظر مثلاً مسألة " في " و " مِنْ " ص ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٢ من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً مسألة " قَطَّ " و " رَجَع " ص ٥٧-٥٨، ٩٣ من هذا البحث .

(٤) انظر مسألة " قَطَّ " ص ٥٩-٦٢ من هذا البحث . (٥) انظر مسألة التنازع ص ١٨٧ من هذا البحث .

(٦) انظر ص ٦٠-٦١ من هذا البحث .

٩- أن بعض المسائل يُعدّ رأياً من آراء الكوفيين جاء تأييد ابن مالك له عن طريق الاستدلال بالحديث الشريف ، وبعضها الآخر هو مما خرج على قواعد النحويين من البصريين والكوفيين^(١) .

١٠- اكتفاء بعض النحاة - ممن يستدلون بالحديث الشريف - بالشواهد القرآنية ، والشعرية في بعض المسائل^(٢) .

١١- رفض بعض النحاة من المتأخرين عن ابن مالك - ممن كان يوافقهم في معظم آرائه كالسيوطي - جواز بعض المسائل ، وعرض آخرين - كالمُرادي - آراء النحويين في تلك المسائل دون إبداء الرأي فيها والتصريح به أو الإشارة إليه^(٣) .

١٢- يبدو أن كثيراً من المسائل والآراء النحوية - على غرار المسائل التي ذكرها ابن مالك - مدفونة في بطون أمّهات الكتب التي هي بين أيدينا ، وهي بحاجة إلى من يبحث عنها ويدرسها وينظّمها ؛ ليستفيد منها القراء في المكتبة النحوية .

١٣- صحّة نسبة كتاب " شواهد التوضيح " إلى ابن مالك بشهادة كثير من أقوال العلماء ، وقد بنا عن طريق الموازنة بين المسائل التي قمتُ بإجرائها في هذا الكتاب مع المسائل نفسها في كتب ابن مالك الأخرى تطابق كثير من الآراء النحوية الواردة فيها مع تكرار بعض الشواهد القرآنية ، والحديثية ، والشعرية ، والأقوال العربية - الموجودة في " شواهد التوضيح " - في تلك الكتب بعض الأحيان^(٤) .

١٤- لم يلتزم ابن مالك نفسه بذكر جميع ما أخذته على النحاة في كتاب " شواهد التوضيح " أنه خفي عليهم ؛ حيث لم يذكر هو أيضاً بعض تلك المسائل في كتبه الأخرى كما ظهر ذلك جلياً في مسألة استعمال " حَوّل " مثل " صير " معني وعملاً^(٥) ، كما ظهر ذلك أيضاً في بعض المسائل التي تبه ابن مالك إلى أن النحاة غفلوا عنها كمسألة التنازع^(٦) ، ولعلّ قلة شواهد تلك المسائل وتعدّر شواهد بعضها الآخر هو الذي أدى إلى عدم تكرار ذكرها في كتب ابن مالك الأخرى^(٧) .

١٥- صحّة الأحاديث التي استدلت بها ابن مالك في تقرير المسائل النحوية حيث معظمها من صحيح البخاري ، ومسلم وكتب الصحاح الأخرى ؛ ولعلّ هذا ما جعل بعض النحاة المعاصرين لابن

(١) انظر مثلاً مسألة العطف على الضمير المتصل المرفوع ص ١٦٧ من هذا البحث .

(٢) انظر على سبيل المثال مسألة " لعلّ " و " لو " ص ١٢١-١٣٧ من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً ص ٢٥٦ من هذا البحث .

(٤) انظر الموازنة ضمن مسائل البحث تحت عنوان " المسألة في كتب ابن مالك الأخرى " .

(٥) انظر ص ٧٤، ٧٨، ٧٩ من هذا البحث . (٦) انظر ص ١٨٧ من هذا البحث .

(٧) انظر ص ٢٨٦ من هذا البحث .

مالك ، وكثيراً من النحاة المتأخرين عنه يتبعونه في الاستدلال بتلك الأحاديث الشريفة ، وفي هذا إشارة إلى قناعتهم بمعرفته للحديث الشريف وعلومه ، وحتى النحاة الذين هاجموا طريقته - كأبي حيان - استدلوا بالحديث الشريف^(١) ، وهذا مما يقوي ما ذكرته هنا .

(١) انظر ص ٢٦-٢٨، ٣٢-٣٣ من هذا البحث .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ	٣٥	١٧١، ١٦٨
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	٧١	٨٩، ٨١
وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ	١٢٧	٣٨
إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ	١٨٠	٢٧٤، ٢٦٩، ٢٦٠
وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى	٢٢٠	٢٦٣، ٢٥٩
تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ	٢٤٦	١٥٢
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ	٢٤٩	١٥٧، ١٥٥، ١٥٣، ١٥٢، ١٥٠
الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٢٧٤	٢٦٤

سورة آل عمران

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	١٨	٢٢٠، ٢١٨
إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى	٥٥	١٤٧، ١٤٤
فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ	١٠٦	٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٥٥
وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ	١٥٤	١٦٤، ١٦٢، ١٦١، ١٥٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا	١٥٦	١٤٢، ١٤٠
وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ	١٥٨	٢١٢
لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ	١٦٧	١٤٧
هُمُ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ ^(١) أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ		

سورة النساء

وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا	٩	١٣٦، ١٣٥
مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ	٦٦	١٥٢
يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	٧٣	١٢٣
أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ	٧٨	٢٧٠
لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا	٧٨	٨١

(١) وردت " يومئذ " في عدة مواضع من القرآن الكريم هذا أولها ، انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٩٤٦-٩٤٧ .

الآية	رقمها	الصفحة
وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ٨٣	٨٣	١٣٣, ٥١, ٤٤
وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ	١١٣	٤٤
يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ	١٧٦	١٩١
سورة المائدة		
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ		
لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ	٩	٤٨
اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ	٢٤	١٦٩, ١٦٨
إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى	١١٠	١٤٧, ١٤٤
وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى	١١٦	١٤٣
سورة الأنعام		
وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ	١٠	٢٢٢
وَلَوْ تَرَى إِذِ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ	٢٧	١٤٣, ١٤١
وَلَتَصْعَقِي إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ	١١٣	٢١٠
وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ	١٢١	٢٧٤
لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا	١٤٨	١٧٤, ١٧١, ١٦٨, ١٦٧
سورة الأعراف		
اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ	١٩	١٧١, ١٦٨
إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ	٢٧	١٧١
فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ	٣٠	١٦٢
وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ	٤٤	٢٥٥
أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ بِذُنُوبِهِمْ	١٠٠	١٣٦, ١٣٠
لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ	١٥٥	١٣٦, ١٣٠
إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلَكُمْ	١٩٤	٢٣٢
سورة الأنفال		
وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ	٢٣	١٣٦
وَأَتَّقُوا فِتْنَةً	٢٥	٢٠٧
لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ	٦٨	١٠٣, ١٠٠, ٩٩

سورة التوبة

٢١٠	٦٢	يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ
١٤٦, ١٤٠	٩٢	وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ
١١٠, ١٠٩, ١٠٦	١٠٨	لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
١١٣, ١١٢, ١١١		
١١٦, ١١٥, ١١٤		
١١٨, ١١٧		
٨١	١١٧	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ
٢٢٠	١٢٨	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ

سورة يونس

٢٣٤	١٠	وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
	٢١	إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ
١٣١	٢٤	حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا
١٧١	٧١	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ

سورة هود

٢١٤	٨	وَلَيْنَ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ
١٨١	١٥	مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا
١٤٩	٨١	وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ

سورة يوسف

١٧٧	٧	لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ
١٠٣	٣٢	قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ
٢٢٣	٣٧	تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ
٢٦٣	٧٧	قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ
٢٢٥, ٢٢٤, ٢٢٣	٩١	تَاللَّهِ لَقَدْ عَاطَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا

سورة الرعد

١٧٤, ١٦٧	٢٣	جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ
----------	----	--

الآية	رقمها	الصفحة
وَلَوْ أَنَّ قُرْعَانًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ	٣١	١٣٤
وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ	٣٢	٢٢٢
سورة الحجر		
رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا	٢	٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢
إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٦٠﴾ إِلَّا أُمَّرَأَتُهُ	٥٩-٦٠	١٤٩
سورة النحل		
أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ	١	٢٥٥
إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ	١٢٤	٢٠٨
سورة الإسراء		
مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى	١	١٣٠، ١١٨
فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوعُوا	٧	٢٧٤، ٢٧٣
لَقَدْ كِدْتُمْ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ	٧٤	٨٦، ٨١
سورة الكهف		
فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ	٧١	١٤١
أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا	٩٦	١٩١، ١٩٢، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧
سورة مريم		
يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا	٢٣	١٢٤
وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ	٣٩	١٤٠
سورة طه		
أَكَادُ أَخْفِيهَا	١٥	٨١
سورة الأنبياء		
وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ	٤١	٢٢٢
لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَعِبَادُكُمْ	٥٤	١٧٤، ١٦٧
سورة الحج		
يَكَادُونَ يَسْطُونِ	٧٢	٨١

سورة النور		
الآية	رقمها	الصفحة
وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ	٨	٢٥٩
وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا		
وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ	١٤	١٠٢، ٩٩
يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ	٤٣	٨١
سورة الفرقان		
وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا	١٠	١٨١
سورة الشعراء		
إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ عَآيَةً فَظَلَّتْ	٤	١٨١، ١٧٨
إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا	٥١	٢٣٥
سورة القصص		
بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ	٨٧	١٤٧
سورة الروم		
لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ	٤	١١٣
وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رِجَالًا فَأَرَاهُ مُضْمِرًا لَظَلُّوا	٥١	٢٢٥، ٢٢٢، ٢١٧
سورة السجدة		
وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ	١٢	٢٥٣، ١٤٢، ١٤١
سورة الأحزاب		
وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ	٣٥	١٥
وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ	٧٣	١٤٤
سورة سبأ		
لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	٥٠
وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ	٥١	٢٥٣، ١٤٣
سورة يس		
حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَلِيمِ	٣٩	٩٤
أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ	٤٧	١٣٠

الآية	رقمها	الصفحة
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ	٥١	١٤٦
	سورة ص~	
وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا	٦٢	١٩٩
	سورة الزمر	
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ	٨٦	١٤٦
وَسِيقَ الَّذِينَ	٧١, ٧٣	٢٥٥, ٢٥٤
	سورة غافر	
وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ	١٨	١٤٠, ٨٦
لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾	٣٦-٣٧	١٢٤.١٢٣, ١٢٢.١٢١
		١٢٨, ١٢٧.١٢٦
فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ	٧٠-٧١	, ١٤٥.١٤٤, ١٤٢.١٤٠
١٤٦		
	سورة فصلت	
فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ	١٥	٢٧٧
	سورة الشورى	
وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ	٣٧	٢٧٤
وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ	٣٩	٢٧٤
	سورة الزخرف	
وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا	٣٥	٢٣٥, ٢٣٢, ٢٢٩
الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ	٦٧	١٤٩
	سورة الأحقاف	
لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ	١١	١٣١
	سورة محمد	
طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ	٢١	١٥٩
	سورة الطور	
فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ	١١	١٤٥

	سورة النجم	
١٧٠	٦-٧	فَاسْتَوَى  وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى
	سورة القمر	
الصفحة	رقمها	الآية
٢٢٢	٤١	وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ
	سورة الواقعة	
١٣٣.١٣١	٦٥	لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا
١٣٥.١٣٤ , ١٣٣.١٣١	٧٠	لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا
١٣٦		
	سورة الجمعة	
١١٤	٩	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
١٤٦, ١٤٠	١١	وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا
	سورة المنافقون	
٢٢٠, ٢١٧	١	قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
٢١٧	٢	اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً
	سورة القلم	
١٣٠	٩	وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ
	سورة الحاقة	
١٩١, ١٨٩	١٩	هَآؤُمْ اقْرَعُوا كِتَابِيَةَ
١٢٤	٢٧	يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ
	سورة الجن	
١٩٣, ١٩١	٧	وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا
	سورة المدثر	
١٤٨	٣٣	وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ
	سورة القيامة	
٢١٣, ٢١٢, ٢٠٩	١	لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
	سورة عبس	
١٢٧, ١٢٤, ١٢١	٤-٣	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي  أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى

سورة الفاشية

الآية	رقمها	الصفحة
لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ	٦	٢٠١
إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ	٢٣-٢٤	١٥٥, ١٥٠

سورة الشمس

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا	٩	١٣٣
------------------------------	---	-----

سورة التين

ثُمَّ رَدَدْنَا نَّاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٥-٦	١٥٤
--	-----	-----

سورة الزلزلة

يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا	٦	١٤٦
-----------------------------------	---	-----

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	القائل	الحديث
٢٢٠	عبادة بن عبدالله <small>رضي الله عنه</small>	أَتَى الْحَارِثُ بْنُ خَزِيمَةَ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ
١٤٩	عبدالله بن أبي قتادة <small>رضي الله عنه</small>	أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ
١٥٨	لأزرمة بن قيس <small>رضي الله عنه</small>	إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي
١٠٧	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ
٢٢٠	أنس <small>رضي الله عنه</small>	أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> يَقُولُ : إِنْ قَوْمًا
٢١٧	سعيد بن زيد <small>رضي الله عنه</small>	أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> يَقُولُ : مَنْ أَخَذَ
٨	علي <small>رضي الله عنه</small>	أَعَزِمُ عَلَى كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا رَجَعَ فَمَحَاهُ
١٢	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ
٣	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَلَا مَنْ افْتَرَى عَلَيَّ كَذِبًا مُتَعَمِّدًا
٢٧٧	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالٌ
٢٧٧	البراء بن عازب <small>رضي الله عنه</small>	أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> لَمْ يُؤَلَّ يَوْمَئِذٍ
٢٧٧	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ
١٨٣، ١٧٧	عائشة رضي الله عنها	إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ
١٠٢	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	(إِنْ) أَنْ أَمْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ
٢٦٤، ٢٥٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ
٢٢٩	عبد الله بن بسر <small>رضي الله عنه</small>	إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ
٢٢٩	عامر بن ربيعة <small>رضي الله عنه</small>	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> يَبْعَثُنَا
٢٢٩	عائشة رضي الله عنها	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> يُحِبُّ التَّيْمَنَ
٢٢٩	معاوية <small>رضي الله عنه</small>	إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ
٢٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا
٢٠٠، ١	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْنَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ
٨	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ
٣٩	أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>	إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا
٢٥٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ
٤٨، ٤٠، ٣٨	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ
٢	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	حَدَّثُوا عَنِّي كَمَا سَمِعْتُمْ

الصفحة	القائل	الحديث
٣	المغيرة <small>رضي الله عنه</small>	حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ <small>ﷺ</small> يُعْطِيهَا السُّنْسَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ ...
١٣٠	جبريل <small>عليه السلام</small>	حَمِي الْوَطِيسُ
٢٥	النبي <small>ﷺ</small>	خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ <small>ﷺ</small>
٦٤	أبو موسى <small>رضي الله عنه</small>	دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ
١٠٢	النبي <small>ﷺ</small>	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَحَبْلٌ مَمْدُودٌ
١٥٨	أنس <small>رضي الله عنه</small>	دَخَلَ النَّبِيُّ <small>ﷺ</small> فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ
١٥٨	أنس <small>رضي الله عنه</small>	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ <small>ﷺ</small> يُصَلِّي
٢٦٠	عمر بن أبي سلمة <small>رضي الله عنه</small>	رُبَّ أَشْعَثَ لَا يُؤْبَهُ لَهُ
٢٤٨، ٢٤٧	النبي <small>ﷺ</small>	سَمِعْتُ أُذُنَايَ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ <small>ﷺ</small>
١٨٧	أبو شريح الخزاعي <small>رضي الله عنه</small>	صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ
٥٧	حارثة بن وهب <small>رضي الله عنه</small>	الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٥	النبي <small>ﷺ</small>	عَذِبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ
١٠٢، ٩٩	النبي <small>ﷺ</small>	عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ
٦٤-٦٣	النبي <small>ﷺ</small>	فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ
١٢١	النبي <small>ﷺ</small>	فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا
٢٧٤، ٢٥٩	النبي <small>ﷺ</small>	فِيهَا وَنَعِمَتْ
١٦	النبي <small>ﷺ</small>	فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small>
عائشة رضي الله عنها ١٠٧	أبو سعيد <small>رضي الله عنه</small>	فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ نَفَرٍ
٦٥	أبو سعيد <small>رضي الله عنه</small>	فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِي عَنِ
٢٢٩	نافع <small>رضي الله عنه</small>	الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ
١٠٧	أنس <small>رضي الله عنه</small>	فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ
١١٨، ١٠٧	أنس <small>رضي الله عنه</small>	فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ
٨١	أنس <small>رضي الله عنه</small>	فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا
٢٢٥، ٢١٧	امرأة من غفار رضي الله عنها	فَوَاللَّهِ لَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاحَ
١٠١	النبي <small>ﷺ</small>	فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ
٦٢، ٦١	حارثة بن وهب <small>رضي الله عنه</small>	قَصَرْنَا الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small>

الصفحة	الراوي	الحديث
٦٢	حارثة بن وهب	قَصَرْنَا الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ مَعَ النَّبِيِّ
٨	عمر بن الخطاب	قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ
٦٣	أبي بن كعب	كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ
١٤٩	النبي	كُلُّ أُمَّتِي مُعَاْفِي إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:
١٧٣، ١٦٧	علي	كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ
١٦٧	عمر بن الخطاب	كُنْتُ وَحَارِ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ
٨٧، ٨٥، ٨٢، ٢٧	النبي	كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا
٨١	جبر بن مطعم	كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ (يَطِيرُ)
١	عائشة	كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ كَلَامًا فَصْلًا
٧	أبو هريرة	لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ
١٦٧	النبي	لَوْ كُنْتُ مَتَّحِدًا خَلِيلًا
٥٤، ٥٢، ٥١، ٤٩، ٤٠، ٣٨	النبي	لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ
٥٤، ٤٧	النبي	لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ
٩٥، ٩٢	النبي	لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا
٧	النبي	لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا
٢	النبي	لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْعَائِبَ
١٤٠	ورقة بن نوفل	لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ
٢٠٧	النبي	لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَيَّ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ
٢٠١	النبي	وَالْعِشَاءِ
٨٠، ٧٧، ٧٤	النبي	مَا أَحِبُّ أَنْهُ يُحَوَّلَ لِي ذَهَبًا
٣	أبو بكر الصديق	مَا أَجْدُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا
٢٩	النبي	مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ
١٩٤	جبريل الطائي	مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ
٨٢	عمر بن الخطاب	مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيْبُ

الصفحة	الراوي	الحديث
٨٨-٨٩	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أُصَلِّي حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ
٨٨	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ
٨٨	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أُصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ تَغْرُبُ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ
٨٩	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ
٨٩	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ
٨١	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْيِبُ
١٥٧، ١٥٠	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ
٢٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَا زُورَاتٌ غَيْرَ مَا جُورَاتٍ
١٠٦	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
١٠٠	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ
٣	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا
٢١٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
١٨٤، ١٨٣، ١٧٧	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ
٥٢	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا
١١٩	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكَ وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَلَّقَتْ
١٣٠	رجل من الصحابة <small>رضي الله عنه</small>	وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا وَالْبُرْمَةَ بَيْنَ الْأَثَافِي
٢٧٧	عائشة رضي الله عنها	وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ
١٦٤، ١٦٣، ١٥٨	عائشة رضي الله عنها	
١٥٧، ١٥٠	النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small>	

الصفحة	الراوي	الحديث
٨٩	النبي ﷺ	وَكَادَ أُمِّيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسَلِّمَ وَلَوْ مِتَّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ
١٣٠	حذيفة ؓ	وَنَحَلْعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ
١٥	النبي ﷺ	وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ
٢٢٩	النبي ﷺ	يَا بَرَاءُ كَيْفَ تَقُولُ إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ
٥	النبي ﷺ	يَا رَبُّ كَأَسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ فِي الْآخِرَةِ
٢٥١، ٢٤٥، ٢٣٨	النبي ﷺ	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ
٢٧	النبي ﷺ	يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ
٩٩	النبي ﷺ	

فهرس الأقوال العربية

الصفحة	
٦٧	أَتَيْتَكَ يَوْمَ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ .
٩٤	أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ .
٤٦،٤٢	إِمَّا لَا .
٢٥٣،٢٤٧	أَمَّا وَاللَّهِ رَبُّ نَدَامَةٍ لَكَ تَذَكُرُ قَوْلِي فِيهَا .
١٨٩،١٥	خَشِنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِي زَيْدٍ .
٢٥١	رُبَّ صَائِمَةٍ لَنْ تَصُومَهُ وَقَائِمَةٍ لَنْ تَقُومَهُ .
٦٠	كُنْتُ أَرَاهُ قَطُّ .
٢٠٥،٢٠٢	لَيْسَ أَحَدٌ .
٩٤	مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ .
٥٨	مَا كَلَّمْتُهُ قَطُّ .
١٧٣-١٧٢،١٦٨	مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ .
٧٢-٦٩،٦٧	هَذَا عَيْوُقٌ طَالِعًا .
٧٢-٧١،٦٩،٦٧،٦٥	هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا .
٢١٠	وَاللَّهُ لَأَفْعَلُ .
١٥٣،١٥٠	وَاللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا .
٢١٠	وَاللَّهُ لَيُخْرِجُ .
٢٢٥،٢٢٣-٢٢٢	وَاللَّهُ لَكَذِبَ .
٢٢٢	وَاللَّهُ لَكَذَبْتَ .
٢٤٥	يَا رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ .

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
	أ		
١٠٦		الرجز	إتلائها
١٨٥، ١٧٨	ب	البيسط	إرهاها
	ب		
١٠٨		البيسط	عجب
٢٥٧	سليم القشيري	الطويل	سيئوب
٤٨	علقمة	الطويل	حبيب
٢٣٨	ضائب البرجمي	الطويل	وجيب
	ب		
١١٨-١١٧، ١٠٧	النابعة	الطويل	التحارب
٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٧	الحارث بن خالد المخزومي	الطويل	المواكب
١٤٧	محمد بن حمران الجعفي	الطويل	غيهب
	ت		
٩٥	أمامه بنت إبراهيم بن زهير	الطويل	منكسرات
١٢٨-١٢٦		الرجز	زفرائها
١٣٣	عمرو بن معد يكرب	الطويل	أجرت
	ح		
١٢٠	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	الرواح
	ح		
٨٩-٨٨، ٨٥-٨٤	رؤبة	الرجز	أن يمصحا
	ح		
٣٩		البيسط	إن جنحوا
	ح		
٢٥٧	عمر بن أبي ربيعة، كثير	الطويل	برايح
	خ		
٢٠٢	العجاج	الرجز	مستصرخ

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
	د		
٧٥	الحريري	الوافر	رشدا
٧٦،٧٤	الحريري	الوافر	ولدا
٢٦٤	المتني	الطويل	تصيدا
	د		
٢١٥-٢١٤	زيد بن حصين (زيد الفوارس)	الطويل	مفائد
١٥٧	الأخطل	البيسط	والوتد
٢٠٥	عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما	الوافر	جود
٢٤٢	معن بن زائده، أبي عطاء السندي	الطويل	وفود
	عوية أو غوية بن سلمى بن ربيعة الضبي ،	الكامل	بعيد
٢٦٥،٢٥٩	عبد الله بن عنمة الضبي		
	د		
١٨٢	_____	الطويل	قلائد
٧٠	كثير عزة	الطويل	بأسعد
٢٣٦،٢٣٠	_____	الطويل	معاند
١٦٣	_____	البيسط	بيدي
١٨٥-١٨٣	أبو زيد الطائي	الخفيف	والوريد
٥٥	أبو عطاء السندي	البيسط	بالمقاليد
	ر		
١٨٧	_____	البيسط	أثرا
	ر		
٣٩	_____	البيسط	ولا حذر
١١٣	أبي صخر الهذلي	الطويل	عصر
٧١	الفرزدق	الطويل	مواطره
٢٦٧	ذو الرمة	الطويل	ناظر
٢٥٩	أبو محجن نصيب بن رباح	الطويل	عقر
١٥٠	_____	الخفيف	والدبور

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
٩٩	أبو ذؤيب الهذلي، أبو خراش	الطويل	يزورها
٢٨٠	رجل من الضباب	الطويل	ضريها
٢٦٥	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	لا يضيره
ر			
٢١٥	عامر بن الطفيل <small>رضي الله عنه</small>	الكامل	لم يثأر
١٩٧	جرير	الطويل	بصوآر
٢٠٥	_____	الطويل	ناصر
١١٦، ١١٣، ١٠٩	زهير	الكامل	دهر
٢٠٤	_____	الكامل	ومزور
١١٩	رجل من طيء	الرجز	العصير
س			
٧٩، ٧٦	امرؤ القيس	الطويل	أبؤسا
٢٤٤	امرؤ القيس	الطويل	تنفّسا
س			
١٧٨	_____	الطويل	بائس
ص			
٢٤٨	طرفة	المتقارب	شخصه
٢٤٨	طرفة	المتقارب	فصه
ط			
٦٠	نُسب إلى العجاج	الرجز	قط
ع			
٢٤٨	سويد بن أبي كاهل	الرملي	لم يطع
ع			
	عبد الرحمن حسان، سعيد	الطويل	باعها
١٨٤	بن عبد الرحمن حسان <small>رضي الله عنه</small>		
	عبد الرحمن حسان، سعيد	الطويل	أطاعها
١٨٤	بن عبد الرحمن حسان <small>رضي الله عنه</small>		

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
٢٢٦	أم حاتم الطائي	الطويل	جائعا
١٤٣	أوس بن حجر ، الأسود	المنسرح	رُبعا
٢٠٢		البيسيط	خدعا
٧٧	هَـمِشَلْ بن ضمرة	البيسيط	ولا ورعا
١٤٣	أوس بن حجر ، الأسود	المنسرح	ملتفعا
٢١٠	حديث بن عقاب الطائي	الطويل	ذا إنائك أجمعا
١٧٧	حاتم	الطويل	منتهى الدم أجمعا
١٨٥، ١٧٧	أعيش بن قيس	البيسيط	جمعا
١٥٩		البيسيط	سما
١٩٨، ١٩٦	حرير	الطويل	المقنعا
٧٧	هَـمِشَلْ بن ضمرة	البيسيط	منعا
	عُ		
	حرير بن عبد الله البجلي <small>رضي الله عنه</small>	الرجز	تصرع
٢٦٥	عمر بن جثارم العجلي		
٢١٥، ٢١٣-٢١٢	الكميت بن معروف	الطويل	واسع
٦٥	مسكين الدارمي	الطويل	موضع
	ع		
٢٣٠		البيسيط	توديع
	ق		
١٥٨		الوافر	سحقا
	قُ		
١٦٥-١٦٤	ابن الدمينه	الطويل	خانقه
	قِ		
١٦٥-١٦٢، ١٥٨		الطويل	شارق
١٤٧	أبو طالب الرقي	الكامل	لم يعشق
	ل		
٢٣٨	عدي بن زيد	الرملي	الأمل

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
٢٦٠	_____	البسيط	فعلا
٨٤،٨٢	عمرو الطائي، امرؤ القيس، عامر بن الطفيل	الطويل	أفعله
١٧٤،١٧٢-١٦٩	عمر أبي ربيعة	الخفيف	رملا
٢٢٦	_____	المقارب	رجالا
٥٥-٥٠،٣٩	أبو العلاء المعري	الوافر	لسالا
١٩٦	الكميت بن زيد	الطويل	ماها
١٧٤-١٧٢	جرير	الكامل	لينا لا
١٩٦	ذو الرمة	الوافر	عيالا
١١٣	القحيف العقيلي	الطويل	أولا
٢٣٦،٢٣٠	_____	الخفيف	بخيلا
	لُ		
٩٩	_____	الطويل	مراجله
٢٥١	أبو مروان، أبو ثروان، أبو الهجج	الرجز	من عله
١٧٨	_____	البسيط	مبذول
	لِ		
٢٥١،٢٤٢	امرؤ القيس	الطويل	جلجل
١٠٨	_____	الطويل	عاذل
١٤٧	_____	البسيط	الغزل
٩٠،٨٢	_____	الطويل	السل
٢٤٨	أعشي همدان	الخفيف	أقتال
٢٤٤	أعشي همدان	الخفيف	أقيال
١٩٠	المتنبي	الوافر	الترال
٢٢٤،٢٢٢،٢١٧،٢١١	امرؤ القيس	الطويل	صالي
	أمية بن أبي الصلت، حنيف بن عمير اليشكري،	الخفيف	العقال
٢٤٨	النهار ابن أخت مسيلمة الكذاب		
٢٠٧	_____	الطويل	جميل

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
	مَ		
١٠٨	_____	الطويل	مذاما
٧٩	_____	البيسط	النقما
٩٠	_____	الطويل	أن يتكلما
١٧٧	رؤية	الرجز	تنهما
١١٢-١١٣، ١١٧	الحصين بن الحمام المري	الطويل	مسوما
	مُ		
١٩٤، ١٩٧	أبو داود جارية بن الحجاج	الخفيف	الإعدام
١٧٠	نسب إلى الأحوص	الوافر	السلام
٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٥	رجل من بني أسد	الطويل	ظالم
٢١٦	عبدالله بن رواحة رضي الله عنه	الوافر	روم
٢٣٨	حسان بن ثابت	الخفيف	النعيم
	مِ		
٤٩، ٥١	الزبير - كعب بن مالك رضي الله عنهما	الطويل	أ تلعثم
١٢٨	_____	الطويل	للرحم
١٩٤، ١٩٧، ١٩٨	النعمان بن بشير <small>رضي الله عنه</small>	الطويل	في العدم
٢٣٠، ٢٣٦	_____	الطويل	بظالم
١٠٧	_____	الطويل	جرهم
	نَ		
١٨٠	_____	الرمل	يلن
	نَ		
١٠٤	مجزوء الرمل النمر بن تولب		حانا
١٩٦	المتني	الخفيف	الشجعانا
٢٢٤	قريظ بن أنيف العنبري	البيسط	لانا
٢٥٧	حرير	البيسط	حرمانا
	نُ		
١٩٤	_____	البيسط	إحن

رقم الصفحة	القائل	البحر	آخر الشاهد
١٨٥، ١٧٨-١٧٧	قعب بن أم صاحب	البيسط	دفنوا
	ن		
٢٤٨	لبعض شعراء غسان	الطويل	ولادان
٢٤٤	امرؤ القيس	الطويل	فقداني
١٥٤	عمر بن معد يكرب، حضرمي بن عامر	الوافر	الفرقدان
	حسان-عبد الرحمن بن حسان-كعب بن	البيسط	مثلان
-٢٦٧، ٢٦٢، ٢٦٠	مالك <small>رضي الله عنه</small>	البيسط	سيان
٢٧٥-٢٧٤، ٢٧٢			
٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥١	جحدر	الوافر	البنان
٢٤٦، ٢٣٩	رجل من أزد السراة	الطويل	أبوان
٩٢		البيسط	إحن
٢٣٥-٢٣٤، ٢٣٠	الطرماح بن حكيم	الطويل	المعادن
١٥٩		البيسط	للظعن
٩٩	جميل بثينة	الطويل	لقوي
١٣٤، ١٣٢	على بن بدل، المثقب العبدى، الفرزدق، الأخطل	الوافر	اليقين
٢٥٧-٢٥٦	عبد الله بن همام	الطويل	غير أمين
	الألف اللينة		
٢٦٢	ابن دريد	الرجز	أسى
١٩٥	ابن دريد	الرجز	سوا
	ي		
١٣٣	يزيد بن الحكم الثقفي	الطويل	منهوي
	ي		
٢٤٨	صخر بن الحارث بن الشريد	الطويل	لا أخاليا
٢٣٠		الطويل	مُفنيا
٢٥١	أم معاوية	مجزوء الرمل	معاوية
	ي		
١٥٠	أبو ذؤيب الهذلي	المتقارب	الحميري

رقم الصفحة

١٥٠

القائل

أبو ذؤيب الهذلي

آخر الشاهد البحر

العصي المتقارب

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية

- " ابن الطراوة النحوي " رسالة ماجستير إعداد عياد الشيبتي جامعة أم القرى .
- الإغفال لأبي علي الفارسي مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٠٤٣ عن مكتبة شهيد علي بتركيا برقم ٢٩٨ .
- الانتصار لابن ولاد " نقض ابن ولاد على المراد " مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٩٤ دار الكتب المصرية ٧٠٥ تيمور .
- البديع في علم العربية لابن الأثير مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٤٨٨ نسخة مصورة عن نسخة عاطف أفندي بتركيا برقم ٢٤٤٦ .
- البيان في شرح اللمع لابن جني لابي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي تحقيق علاء الدين حموية رسالة ماجستير جامعة أم القرى ١٤١٤/٩/٣ هـ .
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٨١ مصورة عن المكتبة دار الكتب .
- تعليق الفرائد للدماميني ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٣٧ مصورة عن المكتبة الأزهرية .
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف مصورة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٢٠٤ عن دار الكتب المصرية .
- شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٨٥٩- وبرقم ٢٦٠٧ مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السّيرافي مخطوطة مصورة عن المخطوطة المحفوظة بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ١٣٧ نحو .
- المسائل الشّيرازيات لأبي علي الفارسي ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٦٧٦ مصورة عن مكتبة راغب باشا باستانبول برقم ١٣٧٤ .

ثانياً : المصادر المطبوعة

أ

- آثار أبي العلاء المعري جمع وتحقيق لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية بإشراف الدكتور طه حسين بك ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م دار الكتب المصرية.

- إتخاف الأجداد فيما يصحّ به الاستشهاد للسيد محمود شكري الألوسي تحقيق عدنان عبد الرحمن
الدُّوري مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- أحاديث رسول الله ﷺ كيف وصلت إلينا للدكتور الشيخ عبد المنعم النمر الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار الكتب الإسلامية - دار الكتاب المصري القاهرة - دار الكتاب اللبناني
بيروت .
- احتجاج النحويين بالحديث - بحث للدكتور محمود حسني محمود مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
السنة الثانية - العدد المزدوج (٣-٤)
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ترتيب علاء الدين علي بن بليان الفارسي نقله وضبطه كمال
يوسف الحوت دار الكتب العلمية بيروت لبنان طبعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م بيروت لبنان .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس الطبعة الأولى سنة
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الإرشاد إلى تحسين العبارة لعلي بن فضال بن علي المجاشعي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دار العلوم .
- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمود بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي تحقيق
الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي والدكتور محسن العميري الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دار
الآفاق الجديدة .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني وبهامشه
صحيح مسلم بشرح النووي طبعة جديدة عن الطبعة السابعة - دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود دار الفكر .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني بإشراف محمد زهير الشاويش
الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م المكتب الإسلامي بيروت .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب تحقيق الدكتور حنا جميل حدّاد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
مكتبة المنار الأردن - الزرقاء .
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي تحقيق عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة
العربية بدمشق الطبعة الأولى ١٩٨١م .
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري تحقيق محمد شمس الدين الطبعة
الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م مؤسسة الرسالة
- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م منشورات الجامعة اللبنانية - كلية التربية .
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - مؤسسة الرسالة .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه توفي ٣٧٠ هـ طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد - الدكن - المكتبة الثقافية بيروت - لبنان .
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام تحقيق الدكتور علي فوده نيل الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م عمارة شؤون المكتبات - جامعة الرياض .
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ت ٣٧٠ هـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م مطبعة المدني .
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد مطبعة العلي - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد أديب عبد الواحد حمران الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م المكتب الإسلامي .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني دار الثقافة بيروت ١٩٥٧ م .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي - دار طيبة .
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض تحقيق السيد أحمد صقر دار التراث بمصر والمكتبة العتيقة بتونس ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- أمالي ابن الشجري تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي طبعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم " لابن الحاجب تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي طبعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م مكتبة النهضة العربية - عالم الكتب .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفي ٦١٦ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م دار إحياء التراث .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية .
- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م عالم الكتب .

ب

- البحر المحيط لأبي حيّان الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ - مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشيلي السبتي توفي ٦٨٨هـ تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان .
- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع المكتبة العصرية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين للدكتور عودة خليل أبو عودة الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م دار البشير عمّان الأردن .
- البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ تحقيق الدكتور عبد الحميد طه ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م مكتبة الخانجي بالقاهرة .

ت

- تاج العروس للإمام المرتضى الزبيدي مطابع دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م الناشر دار ليبيا بنغازي .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار العلم للملايين .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م مكتبة الرشيد الرياض .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من القرن الرابع تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مطبعة دار الفكر منشورات جامعة أم القرى .

- التبيان على شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري الطبعة الأولى ١٣٠٨هـ الطبعة العامرة - الشرفية .
- تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة للأعلم الشنتمري تحقيق الدكتور علي المفضل حمّودان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م دار الفكر المعاصر .
- تحرير الرواية في تقرير الكفاية لمحمد بن الطيّب الفاسي تحقيق الدكتور علي حسين البواب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار العلوم - الرياض .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م مؤسسة الرسالة .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار الكتاب العربي .
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م دار الكتب الحديثة ١٤ اشارة الجمهورية بعابدين .
- تدوين السنة لإبراهيم فوزي الطبعة الأولى ١٩٩٤م الرياض الرئيس للكتب والنشر .
- التذكرة السّعدية في الأشعار العربية لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي تحقيق عبد الله يحيى الجبوري ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م مطابع النعمان - النجف الأشرف .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية عيسى الباي الحلبي وشركاه .
- تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم معهد المخطوطات العربية - القاهرة ١٩٩٣ م .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير دار الفكر الطبعة الثانية بيروت ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
- تقييد العلم للخطيب البغدادي تحقيق يوسف الحسن الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤هـ - دار إحياء السنة النبوية .
- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب لمحمد بن عبد الملك الشنتريني تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م - دار المدني جدة .
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن الدكتور محمد حسن عواد الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار الفرقان .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (حواشي ابن برّي) لابن برّي تحقيق عبد العليم الطحاوي مراجعة : عبد السلام هارون الطبعة الأولى - ١٩٨٠م الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مراجعة الأستاذ محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- توثيق السنة في القرنين الثاني الهجري ، أسسه ، واتجاهاته للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م مكتبة الخانجي بمصر .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان الطبعة الثانية مكتبة الكليات الأزهرية .

ج

- جامع الأصول لابن الأثير الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٤٩م مطبعة السنة المحمدية .
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر بتحقيق أبي الأشبال الزهيري الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار ابن الجوزي .
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة .
- الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م مؤسسة الرسالة .
- الجمهرة لابن دريد - دار صادر - بيروت .
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م مكتبة النهضة المصرية .

ح

- ابن الحاجب النحوي للدكتور طارق عبد عون الجنابي ١٩٧٢م دار التربية .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ضبطه إبراهيم شمس الدين الطبعة الأولى ١٤١٧هـ دار الكتب العلمية .
- حاشية الشيخ يس بهامش التصريح للأزهرى دار إحياء الكتب العلمية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية شرح ابن عقيل المسماة بمنحة الجليل لتحقيق شرح ابن عقيل بهامش شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م دار الخير .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمّادي - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الجمهورية العراقية - اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري .

- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين لهادي عطية مطر الهلالي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م عالم الكتب .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى - منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٠ م دار الرشيد للنشر .
- الحماسة لأبي تمام تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان طبع إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- أبوحيان النحوي الدكتور خديجة الحديثي الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م منشورات دار النهضة - بغداد .

خ

- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٩٧٩ م الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الخصائص لابن جني تحقيق الأستاذ محمد علي النجار دار الكتب المصرية - المكتبة العلمية .

د

- دراسات في العربية وتاريخها محمد الخضر حسين الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م طبعة المكتب الإسلامي بدمشق .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ١٣٢٨ هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدني .
- ديوان الأعشي الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور م محمد حسين - المطبعة النموذجية .
- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٨ م - دار المعارف القاهرة .
- ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ديوان جميل بثينة دار صادر - دار الجيل - بيروت .
- ديوان ابن الدمينه صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب تحقيق أحمد راتب النفاخ مطبعة المدني .
- ديوان ذي الرمة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م المكتب الإسلامي للطباعة دمشق بيروت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى تحقيق وشرح كرم البستاني ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م - دار صادر - دار بيروت .
- ديوان سقط الزند لأبي العلاء ١٩٠١ م - ١٣١٩ هـ طبع في مطبعة الهندية بشارع المهدي بالأزبكية مصر .

- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره صنعة يحيى بن مدرك الطائي رواية هشام بن محمد الكلبي تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال - مطبعة المدني .
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره الدكتور وليد قصاب الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - دار العلوم ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي توزيع مكتبة أطلس - دمشق .
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي صنعة هاشم الطعان وزارة الثقافة والإعلام - مديرية الثقافة العامة - سلسلة كتب التراث .
- ديوان الفرزدق دار صادر - دار بيروت بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان كثير عزة جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري تحقيق سامي مكّي العاني الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م مطبعة المعارف - بغداد .
- ديوان المتنبي دار بيروت - دار صادر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- ديوان مسكين الدارمي جمع وتحقيق عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م مطبعة دار البصري بغداد .
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري مكتبة القدسي القاهرة سنة ١٣٥٢هـ .
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح كرم البستاني ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م دار صادر - دار بيروت .
- ديوان الهذليين الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م دار الكتب المصرية .

ر

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة تحقيق الدكتور حاتم صالح الضلمن الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م عالم الكتب .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الرواية والاستشهاد باللغة الدكتور محمد عيد ١٩٧٢م عالم الكتب .
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية .

ز

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكّي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون
١٣٨٤هـ - القاهرة .

س

- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م .

- سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي طبعه محمد أحمد
دهمان - دار إحياء السنة النبوية .

- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل
السيد الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م دار الحديث حمص سوريا - دار الحديث بيروت
لبنان .

- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر .

- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي اعتنى به عبد الفتاح
أبو غدة الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان .

- السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين للدكتور رؤوف شلي الطبعة الرابعة سنة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دار القلم الكويت .

- السنة قبل التدوين محمد عجاج الخطيب الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م القاهرة مطبعة
أحمد مخيمر .

- سيويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف عالم الكتب - القاهرة المطبعة العثمانية بالدراسة
مصر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م دار الخير .

- السيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سليمان الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م دار
الرسالة بغداد .

ش

- شرح الآيات المشككة الإعراب المسمى بـ " إيضاح الشعر " للفارسي تحقيق الدكتور الطناحي الطبعة
الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار القلم دمشق - دار العلوم والثقافة بيروت .

- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م منشورات دار المأمون للتراث - دمشق .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تصحيح الأستاذ الشيخ محمود ياسين - مطبعة الفيحاء بدمشق ١٣٣٢هـ .
- شرح ألفية ابن مالك للمكودي تحقيق إبراهيم شمس الدين الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م دار الكتب العلمية .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م دار هجر .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الجمهورية العرقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي .
- شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي الطبعة الأولى مطبعة الصاوي .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري وضعه عبد الرحمن البرقوقي - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م دار الجيل بيروت .
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي - مطبعة عالم الكتب - بيروت .
- شرح ديوان سقط الزند لأبي العلاء المعري ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م دار بيروت دار صادر .
- شرح ديوان علقمة وطرفة وعترة تحقيق وشرح نخبة من الأدباء - دار الفكر للجميع ١٩٦٧م .
- شرح ديوان عمر أبي ربيعة المخزومي تأليف محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م مطبعة المدني القاهرة .
- الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهلب بن حسن بن بركات تحقيق الدكتور محمد حسن أبو ناجي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف عبد الله بن برّي تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ومراجعة : الدكتور محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني للسيوطي - لجنة التراث العربي .
- شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - دار الخير .

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني - بغداد - سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني تأليف الشيخ خالد الأزهرى تحقيق الدكتور البدر اوي زهران الطبعة الأولى ١٩٨٣م دار المعارف .
- شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني تحقيق نوري ياسين حسين الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الفيصلية .
- شرح القوائد العشر للخطيب التبريزي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م مطبعة المدني .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية .
- شرح الكافية للرضي طبعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- شرح الكافية لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي تحقيق الدكتور عبد الحميد محمود حسان الوكيل الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شرح اللُّمع لابن برهان العكبري ت ٤٥٦هـ تحقيق الدكتور فائز فارس الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- شرح المعلقات السبع للزوزني - دار القاموس الحديث - بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش - طبعة عالم الكتب - بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم الطبعة الأولى ١٩٧٦م الكويت .
- شرح ملحمة الإعراب لأبي القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م دار التراث .
- شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي تحقيق الدكتور موسى بناي عنوان العليلي مطبعة الأداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شروح سقط الزند - لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري - المملكة المصرية - وزارة المعارف العمومية ١٩٤٥م - دار الكتب المصرية .
- شعر الأخطل - صنعة السكري تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الأصمعي بحلب .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي تحقيق الدكتور يحيى الجبوري الطبعة الثانية دار القلم - الكويت
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- شعر أبي زبيد الطائي جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي - مطبعة المعارف - بغداد
١٩٦٧م .
- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري جمع وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني - مطبعة المعارف
بغداد ١٩٧١م .
- شعراء النصرانية للأب لويس شيخو اليسوعي مطبعة الآباء اليسوعيين ١٨٩٠م بيروت .
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري تحقيق الدكتور يحيى الجبوري الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
مطبعة المعارف بغداد .
- شعر النمر بن توبل - صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي - مطبعة المعارف - بغداد .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي تحقيق الدكتور الشريف
عبدالله علي الحسيني البركاتي الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م المكتبة الفيصلية .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار
الكتب العلمية بيروت لبنان .
- الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان النائلة الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
مطبعة الزهراء - بغداد .

ص

- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي
القاهرة .
- صحيح البخاري طبعة جديدة مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) لمحمد ناصر الدين الألباني أشرف على طبعه زهير
الشاويش الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م المكتب الإسلامي .
- صحيح مسلم للإمام مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م -
دار عالم الكتب - الرياض .

ض

- الضرائر لابن عصفور تحقيق إبراهيم محمد الطبعة الأولى ١٩٨٠م - دار الأندلس .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للسيد محمود شكري الألوسي - مكتبة دار البيان - بغداد -
دار صعب - بيروت .

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) لمحمد ناصر الدين الألباني أشرف على طبعه زهير الشاويش الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م المكتب الإسلامي .

ظ

- الظروف الزمانية في القرآن الكريم بشير محمد زقلام الطبعة الأولى ١٩٨٦م الدار الجماهيرية - ليبيا .

ع

- أبو العباس الميرد وأثره في علوم العربية لمحمد عبد الخالق عزيمة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - مكتبة الرشد .

- علم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م - دار العلم للملايين - بيروت .

- عمدة القاري لشرح صحيح البخاري للعلامة محمود بن أحمد العيني - طبعة دار الطباعة العامرة - وطبعة دار الفكر .

- العين للخليل بن أحمد تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

غ

- غاية المرید في علم التجويد تأليف عطية قابل نصر الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- غريب الحديث لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - دار الكتب العلمية .

ف

- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري تحقيق علي البحاي و محمد أبو الفضل - الطبعة الثانية مطبعة عيسى البابي الحلبي .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز بن باز ورقم كتبها وأبوها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- فجر الإسلام لأحمد أمين الطبعة السابعة سنة ١٩٥٩م مكتبة النهضة المصرية .

- الفرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة للسيوطي تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس للجمهورية العراقية وزارة الأوقاف - التراث الإسلامي - بغداد ١٩٧٧م .

- فرائد اللغة هنريكوس لامنس السيوعي المطبعة الكاثوليكية للأباء السيوعيين ١٨٨٩م .

- الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه .
- الفصول في العربية لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي تحقيق الدكتور فائز فارس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - مؤسسة الرسالة .
- فهرس شواهد سيبويه للدكتور أحمد راتب النفاخ الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م - دار الإرشاد - دار الأمانة .
- فهرس معاني القرآن للفراء إعداد الكتورة فائزة عمر علي المؤيد ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م - مطابع الرضا - الدمام .
- فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاكر الكنتي تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت .
- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية تأليف عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لمحمد بن أحمد بن هشام اللّخمي تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت لبنان .
- في أدلة النحو للدكتورة عفاف حنانين الطبعة الأولى ١٩٧٧م .
- في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد حنا ترزي مطبعة دار الكتب - بيروت .
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م - مطبعة جامعة دمشق .

ق

- القاموس المحيط للفيروزآبادي الطبعة الثالثة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م - المطبعة المصرية .
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي بتحقيق أحمد صبحي فرات - استانبول - مطبعة كلية الآداب ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م وطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد - دكن سنة ١٣١٠هـ .
- القرآن الكريم .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م دار المعارف بمصر .
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الكتب العلمية .

ك

- الكافية لابن الحاجب ضمن مجموع مهمات المتون الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م - دار الفكر .

- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد - تغاريد بيضون ونعيم زررور ١٤١٦هـ -
 ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- الكتاب لسيويه تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م مكتبة الخانجي
 بالقاهرة .
- كشف الطُّرّة عن العُرّة للشيخ السيد محمود أفندي الشهير بالآلوسي .
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الطبعة
 الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م مطبعة الإرشاد - بغداد .
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي تقدم محمد الحافظ التيجاني الطبعة الأولى مطبعة السعادة
 ميدان أحمد ماهر .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن يوسف الكرماني الطبعة الثانية ١٤٠١هـ -
 ١٩٨١م .
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للشيخ محمد الأهدل الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - المكتبة التجارية .

ل

- اللامات للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- اللامات للهروي لأبي الحسن علي بن محمد الهروي تحقيق يحيى علوان البلداوي الطبعة الأولى
 ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م مكتبة الفلاح - الكويت .
- اللآلي الكمينية في شرح الدرّة الثمينية للشيخ محمد الطيب بن إسحاق الأنصاري المدني أشرف على
 طبعه وقدم له محمد جميل أحمد الطبعة الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م مطبعة المدني .
- لباب الإعراب لتاج الدين الاسفرايني تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن الطبعة الأولى
 ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م دار الرفاعي الرياض .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق غازي مختار طليمات الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -
 ١٩٩٥م دار الفكر دمشق سوريا - دار الفكر بيروت لبنان .
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
 دار صادر بيروت لبنان .

م

- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري ت ٥٤٢هـ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن الطبعة
 الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م مؤسسة الرسالة .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي تحقيق الدكتور هدى قراة مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- المؤلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م دار إحياء الكتب العربية .
- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الأولى ١٩٨٤م مطبعة حكومة الكويت .
- مجلة مجمع اللغة العربية بمصر السنة ١٣٥٥هـ العدد (٣) والسنة ١٣٥٦هـ العدد (٤) .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي - القاهرة ١٣٥٢هـ .
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين " المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني " للحافظ نور الدين الهيثمي تحقيق ودراسة عبد القدوس بن محمد نذير الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م مكتبة الرشد الرياض .
- المحمل في اللغة لابن فارس تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحلیم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي - الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي . بالقاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي الرامهرمزي تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب طبعة سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م دار الفكر .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تحقيق المجلس العلمي بفارس ومكناس وتارودانت مطبعة الورشة العربية للمجلد الفني .
- المحيط في اللغة تأليف كافي الكفاة صاحب إسماعيل بن عباد بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م عالم الكتب .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه عنى بنشره ج . برجشتراسر - دار الحجر .
- المدارس النحوية شوقي ضيف دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي الطبعة الثانية سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- المسائل البصريات تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م مطبعة المدني .

- المسائل الحلييات للفارسي تحقيق الدكتور حسن هندواي الطبعة الأولى ١٣٠٧هـ - ١٩٨٧م
دار القلم دمشق - دار المنار بيروت .
- المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مكتبة الأزهر .
- المسائل العسكرية لأبي علي تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -
١٩٨٢م مطبعة المدني .
- المسائل المثورة لأبي علي تحقيق مصطفى الحدري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل البركات ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - دار
الفكر - دمشق .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل طبعة المكتب الإسلامي - دار صادر .
- المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة تحقيق وترتيب الدكتور بشار عواد معروف وآخرون الطبعة
الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م دار الجيل بيروت - الشركة المتحدة الكويت .
- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الثالثة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - المكتب الإسلامي - بيروت .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق ياسين محمد السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- مصادر اللغة للدكتور عبد الحميد التلقاني الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م مطابع جامعة الرياض .
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي-
الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م دار الشروق .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق الدكتورة هدى محمود قراة الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م مطبعة
المدني .
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج تحقيق عبد الجليل شلي الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
دار الحديث .
- معاني القرآن للفراء تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلي والأستاذ محمد علي النجار والأستاذ علي
النجدي ناصف والأستاذ أحمد يوسف نجاتي دار السرور .
- معجم الأخطاء الشائعة تأليف محمد العدناني طبع في لبنان دار القلم ١٩٧٣م .
- معجم الشواهد العربية تأليف عبد السلام محمد هارون طبعة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مكتبة الخانجي
بمصر .

- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم الطبعة الثالثة ١٩٩٧م عالم الكتب .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م دار الكتب العلمية .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - دار الحديث .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي .
- المقاصد الشافية للشاطبي تحقيق الدكتور عياد الشيبني الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - مكتبة دار التراث .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعينى بهامش خزنة الأدب - طبعة بولاق .
- مقامات الحريري الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م دار الكتب العلمية .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩هـ - جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الاسلامي .
- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للإمام أبي عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المطبعة القيمة سنة ١٣٥٧هـ .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد .
- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مطبعة العاني بغداد .
- مقصورة ابن دريد بحث تاريخي مقارن لأحمد عبد الغفور عطار - دار مصر للطباعة .
- من الأمالي العكبرية تحقيق الدكتور سعد بن حمدان الغامدي طبع القاهرة ١٩٩٣م .
- منشور الفوائد لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مؤسسة الرسالة .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية عبد الأمير محمد أمين الورد الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٨م منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت - دار التربية بغداد .

- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر الطبعة الثالثة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دار الفكر .
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة - المطبعة السلفية القاهرة .
- الموطأ للإمام مالك بن أنس صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨١م سلسلة دراسات (٢٦٥) .

ن

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي المرابط الدلائي تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي - الناشر: الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع .
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا جامعة قاريونس سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- نظرة في النحو لطفه الراوي - مجلة المجمع العلمي العربي (٣٢٥/١٤ - ٣٢٧) .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلب بن حسن بن بركات تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .
- نقائص جرير والأخطل تأليف أبي تمام تعليق الأب أنطون صالحاني السيوحي - المطبعة الكاثوليكية للآباء السيوحيين بيروت ١٩٢٢م دار المشرق .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حبان تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة .
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشتمري تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م منشورات معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الكويت .
- النوادر لأبي زيد الأنصاري تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دار الشروق .

هـ

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي إعداد أحمد شمس الدين الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م دار الكتب العلمية .

- الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة .
- الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن عثمان فلاته ١٤٠١هـ - ١٩٨١م مكتبة الغزالي دمشق - مؤسسة مناهل العرفان بيروت .
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الأولى - بالقاهرة - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	مقدمة البحث :
٣١-١	التمهيد :
١	- تعريف الحديث الشريف
١	- وصف كلام الرسول ﷺ
٤-٢	- رواية الحديث والعناية بضبطه
٦-٥	- رواية الحديث بين اللفظ والمعنى
١١-٧	- تدوين الحديث وأوائل المصنفين فيه
٣١-١٢	- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف
١٦-١٢	- موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث الشريف وشواهد على ذلك
١٧-١٦	- موقف النحاة المتأخرين من الاحتجاج بالحديث الشريف
٢١-١٧	- مناقشات أبي الحسن بن الضائع وأبي حيان للقضية
١٩	- ذكر بعض الردود التي وجهت إلى رأي أبي حيان
	- رأي الدكتور محمود حسنى محمود في أسباب سكوت النحاة الأوائل
٢٠	عن الاحتجاج بالحديث الشريف
٢٦-٢٢	- تصنيف الآراء في قضية الاجتماع بالحديث الشريف :
٢٢	- مذهب المانعين
٢٥-٢٢	- مذهب المجوزين
٢٤-٢٣	- كلام البدر الدماميني في تأييد هذا المذهب
٢٤	- كلام ابن الطيب المغربي في تأييد هذا المذهب
٢٦-٢٥	- مذهب المتوسطين :
٢٦-٢٥	- كلام الشاطبي في تأييد هذا المذهب
٢٧-٢٦	- الموقف الحقيقي لأبي حيان من القضية
٢٨-٢٧	- الموقف الحقيقي للسيوطي من القضية
٢٨	- موقف المحدثين من القضية
٣٠-٢٨	- تقرير الشيخ محمد الخضر حسين عن القضية ورأيه فيها

- قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في القضية ٣٠
- إضافة بعض المحدثين أنواعا من الحديث يجدر الاحتجاج بها ٣١
- كلمة أخيرة عن طريقة ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٢-٣٤
- دراسة المسائل: ٢٨٢-٣٥
- أ - المسائل التي قال عنها ابن مالك إنها خفيت على أكثر النحويين: ٣٦-١٣٧
- الباب الأول : الأسماء : ٣٧-٧٢
- ١- ثبوت خير المبتدأ بعد " لولا " : ٣٨-٥٦
- كلام ابن مالك في المسألة ٣٨
- التقديم للمسألة ٣٩-٤١
- المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٤١-٤٥
- المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٤٥-٥٠
- المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٥٠-٥٤
- المسألة في كتب ابن مالك الأخرى ٥٤-٥٥
- ما يرجح في المسألة من رأي ٥٥-٥٦
- ٢ - استعمال "قط" غير مسبوقة بنفي: ٥٧-٦٤
- كلام ابن مالك في المسألة ٥٧
- التقديم للمسألة ٥٧-٥٨
- المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٥٧-٥٨
- المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٥٩-٦٠
- المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٦٠-٦٢
- المسألة في كتب ابن مالك الأخرى ٦٢
- ما يرجح في المسألة من رأي ٦٢-٦٤
- ٣ - نزع الألف واللام من الأعلام الغلبية في غير النداء ٦٥-٧٢
- أو الإضافة أو الضرورة ٦٥
- كلام ابن مالك في المسألة ٦٥
- التقديم للمسألة ٦٥-٦٦
- المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٦٦-٦٨
- المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٦٨-٧٠

- ٧١-٧٠ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٧١ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٧٢-٧١ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٩٧-٧٣ الباب الثاني : الأفعال :
- ٨٠-٧٤ ١- استعمال " حوّل " كـ " صير " معنى وعملاً :
- ٧٤ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٧٥-٧٤ - التقديم للمسألة
- ٧٧-٧٥ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٧٨-٧٧ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٧٨ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٧٩-٧٨ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٨٠-٧٩ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢- وقوع خبر " كاد " مقروناً بـ " أن " في كلام
- ٩١-٨١ لا ضرورة فيه :
- ٨٢-٨١ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٨٣-٨٢ - التقديم للمسألة
- ٨٦-٨٤ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٨٨-٨٦ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٨٩-٨٨ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٩٠ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٩١-٩٠ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٩٧-٩٢ ٣- استعمال " رجع " كـ " صار " معنى وعملاً :
- ٩٢ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٩٢ - التقديم للمسألة
- ٩٣ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٩٤-٩٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٩٥-٩٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٩٦-٩٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى

- ٩٧-٩٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٣٧-٩٨ - الباب الثالث : الحروف :
- ١٠٥-٩٩ - ١- استعمال " في " دالة على التعليل :
- ١٠٠-٩٩ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٠٠ - التقديم للمسألة
- ١٠١-١٠٠ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٠٢-١٠١ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٠٣-١٠٢ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٠٤-١٠٣ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٠٥-١٠٤ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٢٠-١٠٦ - ٢- استعمال " من " في ابتداء الغاية الزمانية :
- ١٠٨-١٠٦ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٠٩-١٠٨ - التقديم للمسألة
- ١١٢-١٠٩ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١١٦-١١٢ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١١٩-١١٦ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٢٠-١١٩ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٢٠ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٢٩-١٢١ - ٣- اقتضاء " لعل " جواباً منصوباً مثل " ليت " :
- ١٢١ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٢٢-١٢١ - التقديم للمسألة
- ١٢٤-١٢٢ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٢٦-١٢٤ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٢٨-١٢٦ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٢٨ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٢٩-١٢٨ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٣٧-١٣٠ - ٤- إخلاء جواب " لو " المثبت من اللام في النثر
- ١٣٠ - كلام ابن مالك في المسألة

- ١٣٠-١٣١ - التقديم للمسألة
- ١٣١-١٣٤ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٣٤-١٣٥ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٣٥-١٣٦ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٣٦ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٣٦-١٣٧ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٣٨-٢٨٢ ب - المسائل الملحقه :
- ١٣٩-١٧٥ الباب الأول : الأسماء :
- ١٤٠-١٤٨ ١- استعمال " إذ " مكان " إذا " والعكس :
- ١٤٠ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٤٠-١٤١ - التقديم للمسألة
- ١٤١-١٤٤ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٤٤-١٤٥ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٤٥-١٤٦ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٤٦-١٤٧ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٤٧-١٤٨ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٤٩-١٥٧ ٢- ارتفاع المستثنى بعد " إلا " في الاستثناء التام الموجب :
- ١٤٩-١٥١ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٥١ - التقديم للمسألة
- ١٥١-١٥٥ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٥٥-١٥٦ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٥٦ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٥٧ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٥٧ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٥٨-١٦٦ ٣- الإبتداء بالنكرة المحضة بعد " إذا " المفجأة وواو الحال :
- ١٥٨-١٥٩ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٥٩ - التقديم للمسألة
- ١٦٠ أولاً : الإبتداء بالنكرة المحضة بعد " إذا " المفجأة :

- ١٦٠ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٦٠ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٦١-١٦٠ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٦٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٦١ ثانياً : الابتداء بالكرة المحضة بعد واو الحال :
- ١٦٢-١٦١ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٦٢ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٦٣-١٦٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٦٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٦٥-١٦٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٤- صححة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد
أو غيره في النثر :
- ١٦٧-١٧٥
- ١٦٧ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٦٧ - التقديم للمسألة
- ١٦٨-١٧١
- ١٧١-١٧٢ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٧٢-١٧١ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٧٢-١٧٣ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٧٣-١٧٤ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٧٤-١٧٥ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٧٦-٢٢٧
- الباب الثاني : الأفعال :
- ١٧٧-١٨٦
- ١- وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في النثر :
- ١٧٧-١٧٩
- ١٧٩ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٧٩ - التقديم للمسألة
- ١٧٩-١٨١
- ١٨٢-١٨٣ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٨٢-١٨٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٨٣-١٨٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٨٤-١٨٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٨٥-١٨٦ - ما يرجح في المسألة من رأي

- ١٨٧-١٩٣ : ٢- تنازع فعلي فاعلين متباينين مفعولاً واحداً :
- ١٨٧ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٨٧ - التقديم للمسألة
- ١٨٨-١٩٠ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٩٠-١٩١ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٩١-١٩٣ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٩٣ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٩٣ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ١٩٤-٢٠٠ : ٣- إجراء " عدّ " مجرى " ظنّ " معنًى وعملاً :
- ١٩٤ - كلام ابن مالك في المسألة
- ١٩٤ - التقديم للمسألة
- ١٩٥-١٩٧ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ١٩٧-١٩٨ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ١٩٨ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ١٩٨ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ١٩٩-٢٠٠ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢٠١-٢٠٦ : ٤- استعمال " ليس " في النفي العام المستغرق به الجنس :
- ٢٠١ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٠١ - التقديم للمسألة
- ٢٠١-٢٠٣ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢٠٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢٠٤-٢٠٥ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٠٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٠٥-٢٠٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢٠٧-٢١٦ : ٥- وقوع المضارع جواب قسم غير مؤكّد بالنون في النثر :
- ٢٠٧ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٠٧ - التقديم للمسألة
- ٢٠٨-٢١٢ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك

- ٢١٣-٢١٢ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢١٥-٢١٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢١٦-٢١٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢١٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٧-٦ إجراء " أشهد " مجرى " أحلف " ، وجعل الجواب ماضياً
- ٢٢٧-٢٢٧ متصرفاً مقروناً باللام دون " قد " في النثر :
- ٢١٧ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢١٧ أولاً : إجراء " أشهد " مجرى " أحلف " :
- ٢١٨-٢١٧ - التقديم للمسألة
- ٢١٨ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢١٩ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢١٩ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٢٠-٢١٩ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٢٠ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ثانياً : جعل الجواب ماضياً متصرفاً مقروناً باللام
- ٢٢١ دون " قد " في النثر :
- ٢٢١ - التقديم للمسألة
- ٢٢٢-٢٢١ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢٢٤-٢٢٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢٢٦-٢٢٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٢٦ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٢٧-٢٢٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢٨٢-٢٢٨ الباب الثالث : الحروف :
- ١- التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء
- ٢٣٧-٢٢٩ عنها بعد "إن" المخففة:
- ٢٣٠-٢٢٩ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٣١ - التقديم للمسألة
- ٢٣٣-٢٣١ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك

- ٢٣٤-٢٣٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢٣٥-٢٣٤ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٣٦-٢٣٥ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٣٧-٢٣٦ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢٥٨-٢٣٨ ٢- ترجيح كون " رب " للتكثير :
- ٢٣٨ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٣٩ - التقدم للمسألة
- ٢٤٣-٢٣٩ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢٤٥-٢٤٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢٤٧-٢٤٥ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٤٨-٢٤٧ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٥٠-٢٤٩ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٢٥٨-٢٥١ ٣- عدم لزوم ما يصلر بـ " رب " المضى :
- ٢٥١ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٥٢-٢٥١ - التقدم للمسألة
- ٢٥٣-٢٥٢ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢٥٥-٢٥٣ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك
- ٢٥٦-٢٥٥ - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك
- ٢٥٧-٢٥٦ - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى
- ٢٥٨-٢٥٧ - ما يرجح في المسألة من رأي
- ٤- حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط في النشر
وحذفها من الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية: ٢٥٩-٢٧٦
- ٢٦٠-٢٥٩ - كلام ابن مالك في المسألة
- ٢٦١ - التقدم للمسألة
- أولاً : حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط
- ٢٦٦-٢٦٢ في النشر :
- ٢٦٥-٢٦٢ - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك
- ٢٦٥ - المسألة عند المعاصرين لابن مالك

- المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٢٦٥-٢٦٦
 ثانيًا : حذف الفاء من الجواب إذا كان جملةً اسميةً: ٢٦٧-٢٧٢
 - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٢٦٧-٢٧٠
 - المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٢٧٠-٢٧١
 - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٢٧١-٢٧٢
 ثالثًا : حذف الفاء من الجواب إذا كان جملةً طلبيةً: ٢٧٣-٢٧٦
 - المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٢٧٣
 - المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٢٧٣-٢٧٤
 - المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٢٧٤-٢٧٥
 - المسألة في كتب ابن مالك الأخرى ٢٧٥
 - ما يرجح في المسألة من رأي ٢٧٥-٢٧٦

٥- حذف الفاء في جواب " أمّا " في الشر في غير قول

أغنى عنه مقوله : ٢٧٧

- كلام ابن مالك في المسألة ٢٧٧

- التقديم للمسألة ٢٧٧-٢٧٨

- المسألة عند المتقدمين على ابن مالك ٢٧٨-٢٧٩

- المسألة عند المعاصرين لابن مالك ٢٧٩-٢٨٠

- المسألة عند المتأخرين عن ابن مالك ٢٨٠-٢٨٢

- المسألة في كتب ابن مالك الأخرى ٢٨٢

- ما يرجح في المسألة من رأي ٢٨٢

٢٨٣-٢٨٧ التذييل :

ج - الموازنة بين آراء ابن مالك في شواهد التوضيح وآرائه

في كتبه الأخرى : ٢٨٤-٢٨٧

١- إثبات نسبة كتاب شواهد التوضيح إلى ابن مالك عن

طريق نصوص وإسناد بعض العلماء الكتاب إليه ٢٨٤-٢٨٥

٢- إثبات نسبة الكتاب إلى ابن مالك عن طريق الموازنة بين آرائه في هذه

المسائل في شواهد التوضيح وآرائه فيها في كتبه الأخرى ٢٨٥-٢٨٧

٢٩١-٢٨٨

خاتمة البحث

٣٦٢-٢٩٢

الفهارس العامة :

٢٩٩-٢٩٢

- فهرس الآيات القرآنية

٣٠٤-٣٠٠

- فهرس الأحاديث الشريفة

٣٠٥

- فهرس الاستعمالات العربية

٣١٣-٣٠٦

- فهرس الأشعار

٣٣٣-٣١٤

- فهرس المصادر والمراجع

٣٤٤-٣٣٤

- فهرس محتويات البحث